كامالا عمرانلى

المصير الأسود للحديقة السوداء

***

قيام الدولة الأرمينية فى القوقاز

- الجذور والآثار -

كامالا عمرانلي

المصير الأسود للحديقة السوداء

* * *

قيام الدولة الأرمينية في القوقاز

- الجذور والآثار -

كامالا عمرانلى

"المصير الأسود للحديقة السوداء"

"قيام الدولة الأرمينية فى القوقاز- الجذور والآثار"

مطبعة هليوبوليس
القاهرة، ٢٠٠٩

ترجمة/ عبد الرحمن عبد الرحمن الخميسى

مراجعة/ فائق باغيروف
النور شاه حسنوف

كامالا عمرانلى

«المصير الأسود للحديقة السوداء»

كامالا عمرانلى

«قيام الدولة الأرمينية فى القوقاز- الجذور والآثار»

الترقيم الدولي المصري
٢٠٠٩/٩٥٣٠

كلمة الناشر

نقدم للقارئ العربى على الصفحات التالية كتابين لنفس المؤلفة. وفى الرد على السؤال: لماذا ننشر الكتابين معا؟ نجيب بأن السبب فى ذلك، هو الارتباط الوثيق والعضوى بين موضوعى الكتابين ، واللذين يتناولان من خلال الدراسة التاريخية والعلمية الموضوعية لقضية نشأة الدولة الأرمينية فى القوقاز ، وارتباط تلك النشأة بمسألة الصراع الدائر بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم قاراباغ الجبلى (المعروف باسم ناقورنو قاراباغ)، والمزاعم الأرمينية فى ذلك الإقليم. لذلك رأينا ضم الكتابين معاً فى إصدار واحد ، نرجو من خلاله إلقاء الضوء على الكثير من الصفحات التاريخية التى تشمل أطرافا ودولا متعددة ، جعلت من أراضى القوقاز مسرحاً لتحقيق مصالحها، ولو كان ذلك على حساب مصائر الشعوب ومقدراتها.

كامالا عمرانلى

الكتاب الأول

"المصير الأسود للحديقة السوداء"

يتناول الكتاب الحالى الأقدار التاريخية لإقليم قاراباغ الأذربيجانى، مع التركيز الخاص على التغيرات الحتمية الجارية مع السكان المسيحيين فى تلك البقعة. وقد ارتكز العمل على أساس عدد واسع من المراجع، تقوم المؤلفة من خلاله بمحاولة تحليل لأحوال الألبان- المسيحيين فى قاراباغ على ضوء علاقتهم بروسيا، وذلك العطف الذى أعد للألبان نظير اجتهادهم الذى أظهروه.

ISBN 5 - 86218 - 287-X

الكتاب الأول

"المصير الأسود للحديقة السوداء"

قريباً سوف تمر أكثر من مئتى عام على خضوع إمارة قاراباغ لسلطة الإمبراطورية الروسية. وقد تعرضت تلك الأحداث- التى جرت فى ١٤ مايو لعام ١٨٠٥- للتحليل فى العديد من الأعمال الأذربيجانية والروسية، وكذلك لمؤلفين آخرين، واختلفت وتنوعت المداخل فى دراستها، وذلك اعتمادا على شخصية الباحث، وانتمائه القومى، وعلى متطلبات وخصوصية المرحلة التى عاشها، وطبيعة الدولة ومصالحها.

إن تناولنا لهذا الموضوع اليوم لا يحمل طابعا عفويا. فكما هو معروف، هناك قسم كبير من الأراضى ؛ التى شكلت دائما جزءً من إمارة قاراباغ الأذربيجانية؛ واقعة الآن تحت نير الاحتلال. ومازال السكان الآذريون الكُثر المقيمون على هذه الأرض، يواصلون معاناتهم الثقيلة كلاجئين مُهجرين قسرا، ومُبعثرين فى مختلف أرجاء أذربيجان. إن المبرر لنشوء المرحلة الأخيرة من الصراع الأرمينى الأذربيجانى، والتى جرت عام ١٩٨٨ فى صورة مواجهة مفتوحة، والأساس لهذا الوضع المأساوى، إنما يعودان إلى الاتفاقية المبرمة فى ١٤ مايو لعام ١٨٠٥، التى صدقت عليها من الناحية القانونية اتفاقية غولستان المبرمة فى عام ١٨١٣.

لقد تناول العديد من الكتابات تاريخ إمارة قاراباغ بما فيها «قصيدة قاراباغ» التي تعد مرجعاً رئيسياً. ويستطيع الراغبون فى التعرف على هذا المرجع «قصيدة قاراباغ» الإلمام بمعلومات تفصيلية حول قيام وتشكل السياسة الداخلية والخارجية والاقتصاد، وغيرها من أوجه الحياة فى إمارة قاراباغ. لهذا، فنحن لا نعيد ذكر المعلومات الواردة فى مؤلفات المؤرخين والكتاب المعاصرين للأحداث الموصوفة بصورة آلية بحتة، ولكننا نستشهد ونقتبس فقط عند الضرورة، محاولين إلقاء الضوء ولو جزئيا؛ على تلك المواضع المفقودة، التى مازالت تحتفظ بحيويتها، تلك الحيوية التى تزداد أكثر فأكثر، غير أن بعض هذه الصفحات المظلمة من التاريخ لم تلق التقدير الكافى لأسباب معروفة.

تكشف لنا هذه الصفحات المظلمة عن مصير الشعب الذى تعرض إلى عدوان خاص جدا من نوعه، والذى لا نقابل مثله كثيرا فى التاريخ العالمى. وقد أسفر هذا العدوان تحديدا عن تسمية هذا الشعب اليوم باسم آخر، وذلك بغض النظر عن اللغة التى يتحدث بها اليوم، وعن طبيعة السياسة والأداة المستخدمة فيها. إن هذا الشعب فى كافة تجسيداته وملامحه الرئيسية المميزة يتمتع بالتماثل مع الشعب الذى ينتمى إليه فى حقيقة الأمر، ولكن تحت اسم اخر. هذا الشعب يُعرف الآن باسم «أرمن قاراباغ». لقد تسبب خضوع إمارة قاراباغ تحت لواء الامبراطورية

الروسية فى حدوث تغييرات جذرية فى حياة هذا الشعب تحديدا، وسوف نحاول تدريجيا القيام بتحليل لطبيعة تلك التغييرات.

قبل تناول السؤال المطروح، وبهدف التحليل الصحيح له، فنحن نرى من الحكمة القيام برحلة قصيرة فى تاريخ نشأة إمارة قاراباغ.

وهكذا، فقد خضعت الأراضى التى ضمتها إمارة قاراباغ منذ بداية القرن السادس عشر إلى هيكل واحدة من الوحدات الإدارية الجغرافية لدولة الصفافدة. وشملت ولاية غنجه قاراباغ؛ التى كان مركزها فى غنجه؛ الأراضى الواقعة من نهر أراز فى الجنوب وحتى الجسر الأحمر، الذى يقع الآن على الحدود الأذربيجانية الجورجية، وإلى نهر كورا فى الشمال عند مصبي نهرى كورا وأراز فى الشرق، وحتى الغابات الشرقية الممتدة فى غرب القوقاز الصغير.

لقد وقعت ولاية غنجه قاراباغ تحت الحكم الوراثى لممثلى زياد أوغلو من قبائل جادجار التيوركية (التيوركية تعنى المسلمين ذوى الأصل التركى- المترجم)، وذلك أثناء فترة حكم الصفافدة وحتى عام ١٧٣٧. وطبقا للمعلومات المذكورة حول تاريخ إمارة قاراباغ فى «قصيدة قاراباغ» (أحد المراجع التاريخية القديمة- المترجم)، ففى المؤتمر الذى دُعى إليه عام ١٧٣٦ فى موجان، أعرب أمراء غنجه قاراباغ عن رفضهم لإعلان الشاه نادر صاحب المذهب السنى المنتمى إلى قبائل أفشار التركية، ذلك الإعلان الذى وضع نهاية لأسرة الصفافدة الشيعة ذوى الأصل العرقى التيوركى فى إيران، حيث قام بمجرد اعتلائه كرسى العرش بخلع الأمراء من أسرة زياد أوغلو على الفور، ومضى بإصرار فى محو سلالتهم لتحقيق هذا الهدف.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أصدر أوامره بنقل قبائل جاوانشير التركية التى كانت تعيش فى قاراباغ.

بعد موت الشاه نادر اندلعت الصراعات الداخلية الطويلة فى إيران، وتحول زياد أوغلو وأمراء غنجة إلى أمراء محليين شبه مستقلين، محتفظين فقط بمنطقة غنجه. وكان الأخير منهم الأمير جواد، قد لقى مصرعه أثناء اجتياح قلعة غنجه من قِبل الأمير الجنرال تسيتسيانوف، وذلك فى ٣ يناير عام ١٨٠٤.

وعلى أرض ولاية غنجه قاراباغ ، قام بناح بك من قبائل جاوانشير بإقامة إمارة قاراباغ، وذلك أثناء عودته إلى وطنه الأم قاراباغ.

وتفيدنا «قصيدة قاراباغ» بأن الشاه نادر أحكم إدارته على قاراباغ وغنجه وتيفليس وإيريافان، وأجرى حصرا بالمقيمين هناك من المهرة والموهوبين من الناس، وقام بدعوتهم إلى خدمته، ومنحهم المراكز المرموقة والعطايا. وكان بناح بك من قبائل الجاوانشير واحدا من أولئك الناس المدعوين. وقد استحق المجد بعد إظهاره البسالة أثناء حرب الشاه نادر مع الأتراك، وصار بناح بك مقربا من الشاه.

ولكن عددا كبيرا من الشخصيات لم يكن راضيا عن علاقة الشاه نادر مع بناح بك، ونجحوا فى إحداث الوقيعة بينهما، وفى عام ١٧٤٣ عاد بناح بك إلى قاراباغ

بعد أن هرب من العمل لدى الشاه نادر. وعلى الرغم من إصدار نادر أوامره إلى والى أذربيجان وحكام غنجه وتيفليس وشيروان بالقبض على بناح بك وإرساله إليه ، إلا أن تلك الأوامر ظلت حبرا على ورق ولم تنفذ.

بعد موت نادر قام بناح بك يجمع قبائل الجاوانشير من حوله. وبدأ فى انتهاج سياسة مستقلة. وشرع أمراء شيروان وشيكى فى اتخاذ تدابيرهم خوفا من تصاعد سلطة بناح المتزايدة. وعندما عرف بناح بك بهذا الأمر، قام من جانبه ببناء قلعة بيات[1] بحى كبيرلى فى عام ١٧٤٨، وذلك لتفادى ما يمكن حدوثه من أخطار. وقد أدى الصد الناجح للهجمات المتكررة لأمراء شيروان وشيكى على هذه القلعة، إلى تقوية نفوذ وسلطة بناح بك، وإكراه الأمراء المتنافسين على التفاوض معه.

وبعد أن ثبّت على غول خان (الشهير بلقب الشاه عادل) أقدامه على العرش كخليفة للشاه نادر، قام بتنصيب أمير أصلان خان (كلمة خان تعنى أميرا- المترجم) واليا على أذربيجان. وكان أمير أصلان خان مدركا لعدم استقرار الأوضاع فى البلاد، فالتقى مع بناح بك من أجل التحالف معه، ودعاه إلى الخضوع لسلطة الشاه عادل. فوافق بناح بك على العرض المقترح، واضعا فى اعتباره المخاطر الداخلية والخارجية. ونقل أمير أصلان خان هذا الأمر إلى الشاه عادل. وفى عام ١٧٤٨ صدر فرمان من الشاه حول تنصيبه أميرا، على أن يتم حكم قاراباغ من قلعة بيات التى سكنها حينذاك بناح بك[2] .

وهنا أود الإشارة إلى وجود خمس ممالك ألبانية مسيحية على أرض قاراباغ فى ذلك الوقت. وكما هو معروف، فإن الألبان ينحدرون من السلالات الأصلية للقوقاز التى أنشأت دولة ألبانيا القوقازية- بعد سقوط دولة الأخمنديين فى القرن الرابع قبل الميلاد- وذلك على الأراضى التى تتجاوز بقليل حدود أذربيجان الحالية، وظلت هذه الدولة قائمة حتى القرن الثامن الميلادى. وبعد دخول الإسلام اعتنقته الأغلبية من سكان ألبانيا بدءً من القرن السابع، وظلت أقلية غير خاضعة للإسلام، محتفظة بعقيدتها المسيحية التى كانت ألبانيا قد اعتنقتها كديانة رسمية فى القرن الرابع، وقاموا ببعث دولتهم جزئيا فى صورة بعض التشكيلات الإقطاعية الصغيرة التى قامت على أرض أذربيجان التاريخية. وفى القرن الثانى عشر قامت دوقية أرتساخ أو خاتشين الصغيرة. وكما هو واضح فقد كان مركز هذه الدوقية الذى يشكل جزءا من ألبانيا القديمة، هو حوض نهر خاتشين تشاى، وجزء من نهر تيرتير، وذلك كما كتب يقول المؤرخ أوربلى. ومنذ عام ١١٤٢ كان حسن جلال[3] على رأس بيت خاتشين. ولكن حسن جلال الثانى أصبح أشهر هذه السلالة. ففى عام ١٢٣٨ قام ببناء دير غنجه سار الذى يقع على البر الأيسر لنهر خاتشين تشاى[4] .

سار تعنى فى اللغة الفارسية «جبل الثروات». ومنذ عام ١٥١١ صار محلا لإقامة الكاثوليكوس الألبان[5] . (الكاثوليكوسية هى أعلى مرجعية دينية مسيحية فى ألبانيا- المترجم)

فى القرن الخامس عشر توزعت الأملاك على خمس عائلات. وطبقا لبعض المصادر فقد أصبحت الأملاك كبيرة للدرجة التى جعلتها تُقسم لأجزاء: خاتشين، غولستان، فارَندا، تشيليابيرد، وديزاج. وفى القرن الخامس عشر أنعم الشاه جاخان جاراجويونل بلقب الملوك على أصحابها[6] . وكانت هذه هى تلك الممالك عينها التى تبادلت الرسائل المكثفة مع الحكومة الروسية. ومنذ نهاية القرن السابع عشر دارت فحوى هذه الرسائل حول فرصة إقامة دولة ألبانية نتيجة للضعف الظاهر الذى أصاب دولة الصفافدة فى تلك الفترة. وقد التقت الخطط المشابهة لهذه الممالك مع نوايا القيصر بطرس، الذى كان هو الآخر مستعدا لاستغلال تلك الظروف لتحقيق مصالحه فى الشرق. وفى ٢٢ مارس عام ١٧٢٠ تلقى فالينسكى- الذى عُين واليا على أستراخان- أمرا بالإعداد سرا لحملة فارسية «وإخضاع قيصر كارتالين وأختانج وغيرهم من المسيحيين لمصلحة روسيا، والتأكيد لهم على عطاء بطرس الأول لهم، ووعدهم بشمول الرعاية من قِبل الحاكم»[7] . وانتهت حملة القيصر فى ١٢ سبتمبر لعام ١٧٢٣ بتوقيع اتفاقية بينه وبين الشاه تهماسيب. «تتنازل بمقتضاها للأبد فارس لروسيا عن مدن ديربنت وباكو بجميع أراضيها، ومحافظة غيليان، ومزان داران وأسطراباد»[8] .

وفى سياق حملة القوات الروسية، كان أكثر ما أحزن الألبانى الكاثوليكوسى عيسى هو عدم تحقيق سعيه، حيث أن روسيا لم تتخط الحدود المذكورة عاليا، ولم يتحقق حلم الألبان فى التخلص من «الاضطهاد الإسلامى». وفى العاشر من نوفمبر لعام ١٧٢٤، قام بطرس الأول قبل موته باستدعاء ممثلى الألبان، ووقع مرسوما أعطاه للجنرال كروبوتوف، ليقوم «بمنح الألبان الأراضى المحتلة التى سوف يحلون عليها، حيثما يرغبون، وأينما يختارون من الأماكن المريحة الكافية، وأينما تقودهم أقدامهم، وذلك دون إبطاء». وتم إرسال الأوامر إلى الجنرال ماتيوشكين وقائد الفرقة العسكرية ليفاشيف، كى يبذلوا كافة الوسائل من أجل محاولة استمالة المسيحيين للانتقال إلى المحافظات الفارسية التى تحتلها القوات الروسية، وطرد «أولئك المسلمين الذين يعترضون على هذا الأمر، وليحتل المسيحيون أماكنهم». وفى ١١ فبراير لعام ١٧٢٥ جرى التصديق على تلك الأوامر من قِبل وفود الشئون الأجنبية، ومن قِبل الإمبراطورة يكاتيرينا الأولى فى ٢٢ فبراير لعام ١٧٢٦[9] .

ولكن روسيا اضطرت للخروج من هذه الأراضى طبقا لمعاهدة ريشت فى ٢١ يناير لعام ١٧٣٢، ومعاهدة غنجه المبرمة فى ١٠ مارس لعام ١٧٣٥. وهكذا، أصبحت كل من باكو وديربنت بولاياتها ومناطقها، خاليتين من القوات الروسية طبقا لاتفاقية غنجه[10] .

بعد مرور عام على اتفاقية غنجه، احتل نادر عرش إيران كما أشرنا من قبل، وظل ملوك قاراباغ راضين بوجوده، حيث أنه -كما أشرنا سابقا- تمتع بعلاقات طيبة معهم، وذلك بسبب عدائه لزياد أوغلو. وبعد موت نادر فى عام ١٧٤٧ وتنصيب

بناح أميرا على قاراباغ، كان من المفترض أن يؤدى ذلك إلى تصويب مسار استقلاله المؤقت عن ولاية قاراباغ غنجه ، حينما خضعت للشاه نادر.

وبعد أن صد الأمير بناح هجوم أمراء شيكى وشيروان، استعد لإخضاع هذه الممالك تحت ولايته. واستغل الخلافات القائمة بينهم، فاستمال إلى جانبه أحدهم، وهو الأمير شاه نازار الثانى. فالملك شاه نازار الثانى لم يتقبل أن يقوم شقيقه الملك أوفسب بحكم فارندا (إحدى الممالك الألبانية الخمس)، وفى مساء إحدى الليالى قام بالهجوم على منزل الملك أوفسب وقتل شقيقه بيده، وصار حاكما على فارندا، مما أثار غضب ملوك قاراباغ الأربعة الآخرين. وفى سبيل الانتقام من الملك شاه نازار الثانى اتحد كل من: ملك غولستان أوفسب مليك بجليار، ملك تشيليابيرد الله قولى سلطان مليك اسرائيل، مليك خاتشين الله فيردى، وملك ديزاج عيسى ميليك أوان، وبدأت الحرب الداخلية بين ملوك قاراباغ[11] .

نجح بناح خان برجاحة عقله وبعد نظره فى استغلال الوضع القائم، وصار مبررا له ما قام به شاه نازار الثانى، الذى أدرك عدم استطاعته مواجهة تحالف قوى الأربعة ملوك بمفرده، فقام بمد ذراعيه نحو بناح خان. كما قامت خلافات أخرى بين الملوك بسبب عدم اتفاقهم على اختيار الملك الأكبر شأنا من بينهم إثر موت أوان ملك ديزاج.

انتصر بناح خان على ملك خاتشين عند باليج، وقام بتنصيب ملك جديد بدلا منه هو الملك ميرزا، ثم شرع فى تشييد قلعة شاه بولاج، حيث أرسل إليها جميع أنصاره من بيات، وعاش بها لمدة من ٣-٤ أعوام[12] .

وهكذا، انشقت اثنتان من الممالك الخمس لقاراباغ- فارندا وخاتشين، لينضما إلى جانب بناح خان، وظلت ثلاث ممالك - غولستان، تشيليابيرد، وديزاج.

ويوماً بعد الآخر انتشرت فى كافة الأرجاء الأخبار حول الاستقلال المتنامى، وتصاعد جبروت بناح خان، وزيادة أعداد الخاضعين تحت لوائه. وقام أمراء كل من: شيروان، شيكى، غنجه، إيريفان، ناختشوان، تبريز، وجاراداج، بإيفاد رُسلهم وخطاباتهم إلى بناح خان، معبرين له عن رغبتهم فى الاحتفاظ بأواصر الصداقة والتحالف معه، وتلقى بناح خان من أمير جاراداج حى مهرى وقرى جيونى وتشولدور، ومن أمير ناختشوان قرى تاتيف وسيسان، ومن ولاية تبريز قرية جاوان، ومن أمير إيريفان الأرض الواقعة على نهر تيرتير[13] .

وفى ظل الظروف التى أحكم فيها محمد حسن خان جاجار قبضته على القسم الرئيسى من أذربيجان الجنوبية، قام بناح خان بالتشاور مع مقربيه، وانطلاقا من قناعته بأن قلعة شاه بولاج لن يمكنها توفير الحماية المضمونة وصد الهجمات القوية للإمارات المتاخمة، اتخذ قراره بضرورة بناء قلعة ثابتة منيعة بين الجبال، فى موقع حصين يصعب الوصول إليه، وأن تكون على درجة من التحصين حتى تجعل أقوى الأعداء يولون الأدبار عنها. وطلب ذلك من شاه نازار ملك فارندا الذى

شارك بنفسه فى تشييد قلعة شوشه [١٤]. غير أنه طبقا للكاتب الشهير رفّى (مؤلف العديد من الروايات التاريخية والدراسات الفنية الإثنوغرافية، الذى وضع مؤلفه «الممالك الخمس» المكتوب على أساس الروايات الشعبية والمصادر المكتوبة للممالك الألبانية، كما سافر فى عام ١٨٨١ إلى قاراباغ بنفسه لأجل هذا الغرض) فإن اختيار هذا الموقع يعود إلى بناح خان شخصيا، الذى أشار إلى أحد الأماكن الواقعة فى فارندا بالقرب من نهر جارجار، والذى بدت الطبيعة من حوله كما لو أنها قد خصصته لبناء قلعة منيعة عليه، وبعد ذلك بدأ أنصاره فى تشييد القلعة المختارة [١٥].

فى عام ١٧٥٦ تم نقل جميع السكان الخاضعين للضرائب المقيمين فى شاه بولاج، وتسكينهم فى القلعة الجديدة التى لم يكن بها بيوت للسكنى فى ذلك الوقت [١٦].

انتهى بناح خان من تشييد قلعة شوشه، وصار الملك شاه نازار حليفا مخلصا له. وفى خاتشين تكونت مملكة جديدة حليفة للأمير التركى المسلم. وكان الموقع الجغرفى لممالك قاراباغ الثلاث الأخرى قائما على نحو يصعب معه التحالف، والقيام معا ضد بناح خان. وصارت مملكة خاتشين وفارندا خاضعتين لبناح خان، أما ديزاج فكانت منعزلة جغرافيا، وتفصلها قلعة شوشه ومملكتا خاتشين وفارندا عن حليفتيها غولستان وتشيليابيرد، اللتان بدورهما تمتعتا بحدود مشتركة، ما سمح لهما بتوحيد قوتهم. وهكذا، فإن مملكة ديزاج قد خرجت من قائمة التحالف بصورة تلقائية، بسبب موقعها الجغرفى.

وظلت مملكتا غولستان وتشيليابيرد. وعندما أدركتا عدم استطاعتهما مواجهة بناح خان بمفردهم، صارتا تبحثان عن العون من الخارج. واستغلا الحملة القادمة من أورمى التى قام بها فاتالى أمير أفشار والذى سعى من خلالها للاستيلاء على إمارة قاراباغ بعد احتلاله جنوب أذربيجان، فقام بالزحف على قلعة شوشه. وانضم إليه أوفسب ملك غولستان، وآتام ملك تشيليابيرد. ولكن بناح خان هزم الأمير فاتالى الذى اضطر لطلب الصلح، ما أفسد خطط الملكين، ووجدا ملجأ لهما فى غنجه لدى شاه فيردى خان، الذى تربطهما معه أواصر القرابة، حيث كانت جياميار سلطان والدة أوفسب ملك غولستان ابنة لشقيق شاه فيردى خان محمد خان. وبعد ذلك واصلوا الحرب سراً عن طريق أمير غنجه، ذلك على الرغم من الصلح الظاهرى مع بناح خان وعودتهم إلى ممالكهم. ولكن فى هذه المرة توجهوا بأنظارهم صوب روسيا، حيث ظهر للنور مشروع إقامة الدولة الألبانية، بعد المحاولات الفاشلة لبطرس الأول، واعتلاء يكاتيرينا الثانية عرش السلطة وتبنيها الخطط الخاصة بالقوقاز. وقامت هاتان المملكتان مع إمارة غنجه التابعة للكاثوليكوسية الألبانية، بدعم تلك الخطط التى بدأتها الامبراطورة.

مات بناح خان (تختلف الروايات حول تاريخ موته، ولكنها تنحصر بين أعوام

١٧٦١ و١٧٦٣) وتم دفنه فى أجدام. وأصبح كريم خان حاكما على كل إيران بعد انتصاره على فاتالى خان ، ودعا إليه ابراهيم ابن بناح خان، ونصّبه أميرا على قاراباغ [١٧] .
وكما كتب رفّى، فإن نفس هذا العام الذى شهد ولاية ابراهيم خان بعد أبيه (وتختلف الروايات حول هذا التاريخ أيضا. وهى تنحصر بين أعوام ١٧٥٩ و١٧٦٣)[١٨] ، قد شهد كذلك تنصيب أوفانيس على عرش غنجه سار، ويعود ذلك الأمر قبل كل شئ إلى سعى آتام ملك تشيليابيرد. أما الألبان فى غنجه فقد نصبوا الأسقف اسرائيل على عرش دير إيريك مانكونك الكاثوليكوسى. وعلى وجه العموم فنحن نرى ضرورة التركيز الخاص على القضايا الكنسية، حيث أنها تحديدا؛ كما سنرى لاحقا؛ سوف تقرر مصير هذا الشعب. وبما أن الحديث يدور حول الكاثوليكوسية الألبانية الثانية، فمن الحكمة التوقف عند مسألة نشأتها.
فى عام ١٦٥١ (طبقا لرفّى) أو فى عام ١٦٧٥ (طبقا لسيميون يريفانتس) قام سيميون من خوتاراشين «بتدشين دير إيريك مانكونك «فى أحد الأغوار البعيدة لجبل مراو، ثم صار كاثوليكوس هذا الدير». يقع دير غنجه سار فى مملكة خاتشين، ودير إيريك مانكونك فى مملكة تشيليابيرد.[١٩]
فى عام ١٧٠٢ أصبح عيسى كاثوليكوسى الألبان فى غنجه سار، وصار نرسيس كاثوليكوسى الألبان لدير إيريك مانكونك. وبعد موت عيسى فى عام ١٧٢٨ صار نرسيس كاثوليكوسى الألبان.
وكما كتب الكاثوليكوسى الايتشميادزى الأرمنى سيميون يريفانتس (١٧٦٣ - ١٧٨٠) فإن «الشعب الألبانى المرتحل ذو الطباع الوحشية» يعتنقها[٢٠] . ولكن، لماذا يرى هذا الكاثوليكوسى الأرمنى أن الألبان شعب «مرتحل» وذو «طباع وحشية»؟ هذا ما سوف نعرفه لاحقا. وفى عام ١٧٦٣ حظى اسرائيل ابن شقيقة نرسيس[٢١] بالبركة فى الكاثوليكوسية الألبانية بعد موت نرسيس، وذلك بتأييد شاه فيردى أمير غنجه وبعض الملوك الآخرين الذين تواجدوا فى غنجه بذلك الوقت[٢٢] . وهكذا بدأ الصراع الذى انتهى ببقاء كل من أوفانيس فى غنجه سار، واسرائيل فى غنجه.
وكما يشار فى «جامبر»؛ الكتاب المرجع الذى وضعه سيميون يريفانتس؛ فإن اسرائيل لم يخضع للكاثوليكوس الإيتشميادزيين، معتبرا نفسه كاثوليكوسيا على حاله. وفى رسالة له إلى القيصر الجورجى إيراكل، برر اسرائيل حقوقه هذه بأن مسيحيي غنجه وقاراباغ ليسوا أرمن، بل من الألبان، مؤكدا على الاختلاف العرقى بين الألبان والأرمن[٢٣] . وعندما لم يقدر على مناظرة الحقيقة المذكورة، رد الكاثوليكوسى الأرمنى سيميون يريفانتس على هذا الأمر، وكتب يقول كما لو أن "الأجفان الأصليين (الألبان) جرى نقلهم من قِبل الدنس تيمورلان فى قندهار، وهم يعيشون هناك فى الوقت الراهن، ويعتنقون الديانة الإسلامية ... وهناك عدد صغير من«الأجفان» ظلوا فى بيئتهم الاصلية، وهم فى الوقت الراهن يعتنقون الديانة

المسيحية ويطلق عليهم اسم أوديم «أوتيتس». أما السكان المتحدثون باللغة الأرمينية والمنتمون للكنيسة الأرمينية فهم الأرمن الأصليون، وذلك بغض النظر عن إقامتهم الآن فى بلد «الأجفان». ونتيجة لإفلاس وانهيار البلد الأرميني، فإن الأرمن الذين هجروا مواطنهم قد سكنوا وجمعوا «فى بلد الأجفان»، وفى الوقت الراهن مازال العديد من الأرمن يسافرون إلى هناك"[٢٤] .وكما أكدنا من قبل، فإن سيميون يريفانتس ينظر الى الألبان كشعب «مرتحل» و«ذو طباع وحشية»، وارتباطا بهذا، فبعد موت عيسى فى عام ١٧٢٨ أصبح نرسيس هو كاثوليكوسى الألبان الذى تقبله الشعب. ولو أن هذا الشعب كان أرمينيا- كما يفسر ذلك بنفسه- وليس ألبانيا فلماذا اذا يتحدث سيميون يريفانتس الأرمينى الكاثوليكوسى على هذا النحو الصريح، مطلقا الاسم الحقيقي على هذا الشعب، وذلك بعد أن أصبح غاضبا على الألبان بسبب اختيارهم الحر- والذى ينبغى أن يكون عليه- الكاثوليكوسى غير المعلوم ايتشميادزين؟ وهنا يمكن طرح الاحتمال التالى: ان إحدى هاتين المقولتين لا تعود الى سيميون يريفانتس، حيث أن المفهوم المنطقى لا ينسجم بينهما. وفى هذه الحالة فربما يعد هذا الأمر استقراءً متأخرا للمؤلفين الأرمن، قد طرحوه بهدف تبرير المزاعم فى أراضى قاراباغ.

الحقيقة أن الأحداث المذكورة عاليا قد احتلت مكانة فى عام ١٧٢٨، وذلك قبل أن يصبح سيميون يريفانتس كاثوليكوسيا، خاصة عندما يدور الحديث عن نفس الشعب. فبعد مرور ٣٥-٥٠ عاما فى عهد بطريركية سيميون عندما وضع هذا الكتاب، لم يمكن حدوث هذا التماثل سريع الزوال، وفى التاريخ العالمي لم نشهد مثل هذه السوابق من قبل.

النقطة الأخرى التى تجذب الاهتمام تكمن فى الإشارة لنقل تامرلان للألبان إلى قندهار. ونحن نفترض أن تامرلان قد نقل الألبان إلى جاراداج فى إيران وليس إلى قندهار، وأن احدى خطط الدولة الروسية تلخصت فى تدعيم الصلة مع القيصر إيراكل وإزاحة ابراهيم خان فى شوشه، وإقامة دولة مسيحية من قارباغ وجاراداج الممتدة على البر الغربي لنهر آراز والمقابلة لقاراباغ، والتى تضم ثمانية عشر قرية يحكمها الملوك أيضاً[٢٥] . كما أن رسائل ملوك قاراباغ إلى البلاط الروسى كانت تحوى من الحقائق التى تؤكد وجهة نظرنا. وبالمناسبة، فإن الألبان من جاراداج كانوا قد نزحوا الى قاراباغ بأعداد كبيرة نتيجة لهذا الأمر، وذلك طبقا للمادة ١٥ من اتفاقية تركمينتشاى المبرمة فى عام ١٨٢٨.

النقطة الثالثة التى يجدر التوقف عندها تتلخص فى تأكيد سيميون يريفانتس لحقيقة وصول الأرمن الى قاراباغ فى أوقات مختلفة.

فى عام ١٧٧٩ فى مدينة شيراز بعد موت كريم خان حاكم كل ايران عصفت الفتنة بإيران. وأدى الصراع بين مختلف المتنازعين على عرش الشاه، إلى تدعيم شوكة على مراد خان الذى استحوذ على أصفهان. ففى عام ١٧٨٤ استطاع إخضاع

القسم الأكبر من المناطق باستثناء المحافظات النائية، والتى كان من بينها إمارة أذربيجان الشمالية. وظل منافسه الخطير الوحيد أغا محمد خان الاسطرابادى. وسعى على مراد إلى تدعيم مكانته التى تبوأها معلنا نفسه شاه. إلا انه أدرك أن تثبيت سلطته على إيران بصورة نهائية لن يأتى إلا عبر العلاقة الطيبة مع الدولة الروسية.

فى عام ١٧٨٤ أرسل على مراد خان رسوله إلى الجنرال بوتيومكين فى القوقاز برسالة تحمل طلبا للاعتراف به كشاه، وتقديم العون إليه فى مواجهة الأتراك، وفى المقابل عرض إبرام معاهدة تجارية مفيدة للروس، وكذلك التخلى عن المحافظات الواقعة على القزوين لصالح روسيا، والتى كانت قد احتلتها فى عهد بطرس الأول- ديربنت، باكين، غيليان، مزان داران وأسطراباد، وبالإضافة إلى ذلك التخلى عن إمارات: قاراباغ، جاراداج، ناختشوان وإيريفان.

تسلم الأمير بوتيومكين الأوامر العليا من الامبراطورة يكاتيرينا باستغلال وضع على مراد خان الأصفهانى الذى يجلب المنفعة لروسيا، بما يتضمن امتداد التجارة حتى الهند بلا عوائق، وأرسل إليه فى أصفهان العقيد تمارا مع المبعوث الذى أرسله على مراد خان[٢٦].

أعطى بوتيومكين تعليماته إلى *تمارا*؛ وهو واحد من الذين كانوا على صلة بملوك قاراباغ تحديدا. أما فحوى هذه التعليمات فسوف نعرفها لدى يوهانسيان. فطبقا لما يقوله تحتوى التعليمات الثانية على شروط تقديم العون إلى على مراد خان، وذلك على النحو التالى: «أولاً، عليه الاعتراف بملكيتنا لديربنت وغيرها من الأماكن التى نحتاجها، وضم الأماكن التى نوافق عليها. ثانياً، عليه أن يوقع معنا معاهدة تفصيلية واضحة تحدد بدقة حدود الامبراطورية الفارسية. ثالثاً، التحديد الدقيق لأراضى الملك إيراكل طبقا لمقترحاتنا حول الحدود. رابعاً، بعث استقلال المنطقة الأرمينية. خامساً، أن يتخذ *قرار واضح* حول أراضى المملكة الألبانية (التشديد للمؤلفة كامالا عمرانلى). سادساً، إبرام اتفاقية تجارية خاصة يمكن الإعداد لها مسبقا. سابعا، أن يعقد الأمير معنا حلفا دفاعيا ضد العثمانيين».

وبعد ذلك سارت التعليمات تتحدث- كما كتب يوهانسيان- حول ضمانات الحدود الفارسية الجديدة، والغزوات المحتملة للفرس على حساب تركيا.«وفى نفس الوقت فقد يكون من المفيد تأسيس حكومة *أرمينية وألبانية* (التشديد للمؤلفة)، وإصدار القرارات اللازمة لذلك»[٢٧].

ونشير إلى أنه فى عام ١٧٨٣، وبالنسبة للقضية المذكورة، قام الأمير جريجورى ألكسندروفيتش بوتيومكين فى وصفه للأحوال فى الإمارات الأذربيجانية بإعلام يكاتيرينا الثانية أن «الوقت قد حان الآن للبدء فى تنفيذ الاقتراحات القديمة الخاصة بخطط معاليكم الامبراطورية حول تأسيس *مملكة ألبانية*»[٢٨].

وعموما، فإن فكرة تأسيس دولة ألبانية قد ظهرت منذ أوائل القرن السابع

عشر على أساس الفكرة الرئيسية لمزج الألبان فى فلك البلاط الروسى. ولم تقم يكاتيرينا الثانية؛ التى خاضت حروبا ضد تركيا؛ إلا ببعث العلاقات السياسية من جديد مع الشعوب المسيحية فى القوقاز بما فيهم الألبان.

على أساس التعليمات الممنوحة لتامارا، وأوامر بوتيومكين، ورسالة بيزبارادكو باكونين، توصل يوهانسيان إلى النتيجة التالية حول الخطط المبيتة للدبلوماسية الروسية فى ذلك الوقت: ينبغى توسيع حدود مملكة كارتالين كاخيتين، وذلك على حساب ضم إمارة غنجه، وعدد من المناطق الأذربيجانية الأخرى لو أمكن، وينبغى تكوين دول أرمينية وألبانية إقطاعية من الإمارات الأخرى التى تتخلى عنها فارس [٢٩]

أما عن طبيعة تلك الدولة الأرمينية الإقطاعية، فيمكننا معرفة ذلك من خلال مشروع رئيس الأساقفة يوسف الأرجوتينسكى الذى وضعه عام ١٧٨٣، وكتبه بنفسه فى الإطار المباشر للمفاوضات مع بوتيومكين، فى الوقت الذى ناقشا فيه الكثير - كما يقول يوهانسيان- «حول المستقبل». وطبقا للمشروع المذكور، فإن هذه الدولة الأرمينية اقترح إقامتها فى منطقة أرارات، وأن تكون عاصمتها واجارشابات أو آنى[٣٠]. وطبقا لوصف منطقة أرارات المذكور فى «جغرافية أرمينيا فى القرن السابع»، نصل إلى نتيجة مفادها أن حدود هذه الدولة كان ينبغى أن تشمل الأراضى الواقعة إلى الغرب والجنوب الغربى من ديفين صوب تركيا [٣١].

وبالنسبة إلى ألبانيا وطبيعة تحديد معالمها يجرى الحديث فى يوميات خرابوفتسكى؛ الذى شغل منصب كبير أمناء السر لعشر سنوات فى عهد يكاتيرينا الثانية، وفى ١٧ أغسطس لعام ١٧٨٧ كتب يقول: «اكتشفت وقرأت فى الصندوق الخطة السرية للأمير بوتيومكين حول استغلال الوضع المتقلقل فى فارس، والاستيلاء على باكو وديربنت وضم غيليان إليهما، وتسميتهما *ألبانيا* (التشديد من المؤلفة)، وذلك للسكان المستقبلين التابعين للأمير العظيم قنسطنطين بافلوفيتش»[٣٢].

سافر تامارا من موزدوك إلى جورجيا، وذلك فى يناير عام ١٧٨٥ مع مبعوث محمد خان، ولكن الوقت كان قد تأخر بالفعل. وأثناء ذهاب العقيد تامارا من جورجيا إلى أصفهان، وصلته الأخبار من إيتشميادزين تُعلمه بموت على مراد خان، ولهذا السبب عاد إلى تيفليس، وباءت خطط الملوك بالفشل ثانية[٣٣] .

ومن جانبه فقد ارتاب ابراهيم خان ابن بناح خان أمير قاراباغ فى جميع هذه الترتيبات، ولم يجلس مكتوف الأيدى. وبدأ مع أحد المشاركين النشطين فى المؤامرة وهو مجلوم ملك تشيليابيرد. ومنح الأمير وعدا إلى ميسيل بك ابن الله فيردى فى تشيليابيرد، بتنصيبه عليها لو أزاح مجلوم. وفى نهاية الأمر اكتشف مجلوم هذه التدابير، وقتل ميسيل بك، وأراد تصفية أسرته بأكملها، ولكن رستم بك الشقيق الأصغر لميسيل بك، جمع أفراد العائلة وفر بهم إلى ابراهيم خان. وهكذا نشأ حزبان متعارضان: أنصار الأمير ومعهم ملوك فارندا، وخاتشين ومعهم كاثوليكوس دير

إيريك مانكونك، ضد ملوك غولستان وتشيلبابيرد وكاثوليكوس غنجه سار[٣٤] .
واستطاع الأمير بمهارة استغلال تلك الأوضاع التى خلقها الملوك بأنفسهم.

وقد عُرف أن اسرائيل الذى استقر فى منصب كاثوليكوس دير إيريك مانكونك فى غنجه، قد سعى ليصبح كاثوليكوس غنجه سار. وفى هذا الوقت - كما أشرنا من قبل- كان هناك أوفانيس، وهو أحد المشاركين النشطاء فى الصراع ضد أمير قاراباغ. ولكن اسرائيل لم يكن العدو الوحيد لأوفانيس، بل أن شقيقه الله قولى بك قد أبلغ ابراهيم خان حول بعث الملوك بالاشتراك مع الكاثوليكوسى أوفانيس، برسائل إلى الامبراطورة الروسية، يدعونها فيها لبسط سيطرتها على بلادهم[٣٥] .

حتى ذلك الوقت كان ابراهيم خان تساوره الشكوك، ولكنه الآن قبض بيديه على الحقائق.

وبعد أن تسلم ابراهيم خان الرسائل المذكورة من الكاثوليكوسى اسرائيل، انتظر لبعض الوقت، ثم دعا للحضور إليه كل من مجلوم ملك تشيلبابيرد، وأبوف ملك غولستان، وباختام ملك ديزاج، وذلك بحجة النقاش حول الأمور العاجلة، وقام باعتقالهم فى قلعة شوشه. وسلّم باختام ملك ديزاج للسلطات الفارسية كمجرم سياسى سعى لاختراق الروس للحدود الفارسية. وبعد ذلك قبض أنصار ابراهيم خان على الكاثوليكوسى أوفانيس، ومات فى سجن شوشه عام ١٧٨٦. أما الملك مجلوم وأبوف فقد استطاعا الهرب من القلعة، ونصّب ابراهيم خان ملوكا جددا بدلا منهما.

وتبوأ الكاثوليكوسى اسرائيل عرش كاثوليكوس ألبانيا، وذلك مقابل الخدمات التى قدمها لابراهيم خان. غير أن مقر إقامة الكاثوليكوس قد تحدد فى دير أماراس، أما مقر إقامة الأسقف سرجيس شقيق الراحل الكاثوليكوسى أوفانيس[٣٦] ، فقد أصبح فى دير غنجه سار.

بدأت الحرب الروسية التركية الجديدة فى عام ١٧٨٧، ولم ينجح الروس فى تحقيق خططهم التى سعوا إليها، وتلقى الجنرال بورناشوف الأوامر من الأمير بوتيومكين بسرعة التقهقر والعودة بالقوات إلى داخل حدود روسيا، والذى تطلبه خرق السلم مع تركيا[٣٧] .

أما الملكان اللذان ظلا عاقدين الآمال على عون روسيا، فقد اتجها مع القوات الروسية إلى تيفليس، وذهبا إلى الجنرال تيكيل برسالة وصفا فيها «جميع المصائب التى حلت عليهما، بدءا من ذلك اليوم الذى انهالت فيه الوعود من الجنرال بوتيومكين، وتسليمه مصيرهما وديعة فى أيدى روسيا، ودخولهما الحرب مع ابراهيم خان». وطالبا مجددا الحماية من الامبراطورة، مقترحين الشروط التالية:

١- إمدادهما بالقوات- ولو بأعداد قليلة- كى يوحدا قوتهما مع القوات الروسية التى يثير مجرد ذكر اسمها الرعب، وذلك للتخلص من اضطهاد المسلمين.

٢-فى حالة عدم إستطاعتهما الحصول على العون المذكور، نُذكر بالالتماسات

المقدمة لعاهل الأسلاف بطرس الأعظم، التى تشمل تلبية إلتماساتهما ورعاية العاهل لهما، ويرجوان نقلهما وتسكينهما فى أرجاء ديربنت على شاطئ بحر القزوين، وتثبيت أحقيتهما فى الأماكن التى يسكنانها، ومنح ملوكهم وورثتهم كامل الحقوق على رعاياهم» [٣٨].

بعد أن مكث الملوك لبعض الوقت عند القيصر إيراكل، عرضوا عليه توحيد القوة وسحق سلطة إبراهيم خان، ومن جديد وعد إيراكل بتقديم العون، ولكن عندما إقترح عليه إبراهيم خان الإستيلاء على ممالك مجلوم وأبوف، ومنحها له مقابل عودة ثلاثة آلاف من الأسر التيوركية الذين كانوا من الرعايا الجورجيين من قبل، ولكنهم غادروا بورتشال الى قاراباغ حيث سكنوا ضواحى قلعة عسكران، قرر إيراكل الموافقة على طلبهم وإعتقال من لديه من الضيوف الهاربين. وعندما عرف الملوك بهذا الأمر فروا من تيفليس الى غنجه.

استقبلهم جواد خان بالحفاوة وإصطحبهم الى مدينته، حيث أسكنهم بها ومنحهم المال والنفقات الضرورية.

وبغض النظر عن أن إبراهيم خان قد توجه أكثر من مرة الى جواد خان بطلب تسليم الملوك إليه، إلا أن جواد خان رفض طلبه.

فى عام ١٧٨٨ غادرت خمسمائة أسرة من غولستان (من رعايا الملك أبوف) موطنهم وانتقلوا الى غنجه، وقام جواد خان بتخصيص أماكن للإقامة لهم فى شامكير. وفى نفس هذا الوقت نزح حوالى ألف أسرة من رعايا الملك مجلوم عن تشيليابيرد إلى غنجه، وقام جواد خان بتسكينهم فى شامشاديل.

بعد مرور بضع سنوات ترك الملك أبوف غنجه واتجه صوب بولنيس مع أنصاره، وهناك نشبت الخلافات مع القياصرة الجورجيين، ولم يمكنه المكوث لأكثر من ذلك. وفى عام ١٧٩٥ رحل الملك أبوف عن بولنيس، وبعد أن عقد الصلح مع إبراهيم خان عاد الى قاراباغ وإستقر بموطنه فى غولستان.

وبعد أن استطاع أغا محمد خان الاسطرابادى من إحدى قبائل الجادجار التيوركية، هزيمة منافسيه فى الصراع حول الاستيلاء على إيران، لاحظ محاولات لبعث سلطة الإمارات المنشقة عن العرش. وأثناء طريقه الى البر الغربي لنهر أراز، أرسل شقيقه على غول خان بمصاحبة القوات إلى إيريفان، وبعد ان أخضع هذه الإمارة أخذ من جوكاس البطريرك الاتشميادزى مئة ألف روبلا، دفعها له كنوع من الفدية. وقام أغا محمد خان بالتوغل فى أراضى إبراهيم خان القاراباغى، حيث حاصر قلعة شوشه لمدة ثلاثة وثلاثين يوما. وبعد أن جوبه بمقاومة عنيفة قرر عدم إضاعة الوقت هباءً. وقام جميع الملوك بالقتال جنبا إلى جنب ابراهيم خان عدا مجلوم ملك تشيليابيرد. وبعد أن اتخذ جانب أغا محمد خان، قام جواد أمير غنجه ومجلوم ملك تشيليابيرد بالتشاور للهجوم على تيفليس، وذلك لتبييض ماء وجههما وتغطية فشلهما [٣٩].

استولى أغا محمد خان على تيفليس فى ١٢ سبتمبر عام ١٧٩٥. وقام بنهبها وإحراق كل شئ فيها، ثم زحف على شوشه مرة أخرى، لكنه لم ينجح فى أمره. وبعد ذلك رحل إلى وادى موجان حيث استقر على نهر أراز [٤٠].

عندما توقف أغا محمد خان فى موجان، واحتل قسم من قواته شيروان فى نوفمبر عام ١٧٩٥، كانت روسيا قد وضعت خططها القتالية التى تلخصت فى التالى: ضرورة القيام بالعمليات عبر ثلاثة محاور: ١) الأسطول البحرى فى القزوين- إلى باكو وشواطئ تاليش؛ ٢) القوات من جورجيا- إلى غنجه وقاراباغ وليس إلى إيريفان على الإطلاق وجيرانها الآخرين بمناطقهم المطلة على الموانئ، وذلك حتى لا تستفز الأتراك باقترابها من الحدود العثمانية؛ ٣) القوات الرئيسية- من كيزليار عبر ديربنت وباكو وحتى مصب نهر أراز وكورا [٤١].

كان هدف البلاط الروسي من القتال القائم ضد أغا محمد خان، يرمى بصورة رئيسية نحو تحقيق رغباته التى تبلورت بعد فى عام ١٧٨٤ أثناء عهد على مراد خان (انظر أعلاه) [٤٢].

بعد أن استحسن قيصر جورجيا إيراكل دخول القوات الروسية، وافق مع إبراهيم أمير قاراباغ بمعاقبة جواد خان أمير غنجه ومجلوم ملك تشيليابيرد اللذان كانا من أنصار أغا محمد خان فى حملته على تيفليس، وبعد الهجوم على غنجه قام المتحالفون بحصارها لمدة طويلة. وفى نهاية الأمر استسلم جواد خان وعقد الصلح، وقُتل الملك مجلوم [٤٣].

كتب رفّى يقول:»لقد حمل معه إلى قبره برنامجا واسعا لبعث مملكة قاراباغ، ذلك البرنامج الذى اختلف كثيرا عن برامج الملوك الآخرين والأسقف أوفسب (الأرجوتينى- كامالا عمرانلى)».

وعد أغا محمد خان الملك مجلوم ليس فقط بتحطيم ابراهيم وبعث مملكة قاراباغ، بل أيضا منحه السلطة على جورجيا[٤٤] . ولهذا السبب فعندما عاتبوه على اشتراكه فى تخريب تيفليس، رد الملك مجلوم بأسى: «لقد خدعونا بما فيه الكفاية...إلى متى سوف نسعى خلف الأوهام؟...إن نوايانا الحسنة تدفعنا للوقوف جنبا إلى جنب أعدائنا الذين يستفيدون لأنفسهم من وراء هذا الأمر...إن لدينا من الأسباب للثقة فى الشاه الفارسى أكثر من غيره. وقد أكد الشاه عباس على حقوق ممالك قاراباغ، وأيدها نادر، أما أغا محمد خان فقد وعدنى بأكثر من أسلافه» [٤٥].

والحقيقة أن الملك مجلوم قد أغفل هنا ذكر الاسم الذى منحه لقب الملوك، وهو جاخان شاه جاراجويونلو، المنحدر أيضا من أصول تيوركية، والمعتنق للإسلام مثله فى ذلك مثل شاه عباس ونادر شاه. ففى عهد كبار الإقطاعيين التيورك كان هناك كم من الضغائن التى بدت لأولئك الملوك، فكتبوا عنها دائما فى رسائلهم إلى البلاط الروسى، وكان الألبان يتمتعون بكامل حقوقهم، ولم يتدخل أحد قط فى شئونهم الكنسية، وكانوا يحترمون طقوسهم، وذلك بسبب الحياة المشتركة

القديمة مع التيورك المسلمين وانصهارهم معا فى بيئة واحدة، خلافا عن بعض الآخرين الذين ظهروا بهذه المنطقة فى عصور متأخرة. ولكن من سوء الطالع أن الملك مجلوم قد أدرك هذا الأمر متأخرا للغاية. ولكن عند موته كان العصر مزدهرا بعد للشعب الألبانى، إذ أن الأيام المظلمة كانت فى انتظاره مستقبلا.

وهكذا، ماتت يكاتيرينا الثانية فى فبراير عام ١٧٩٦، وتركزت جميع السلطات والإدارة بيد الكونت الجنرال زوبوف، الذى خلف الأمير بوتيومكين. وتسلم فى ٤ ديسمبر لعام ١٧٩٦ أوامر من الكونت الجنرال نيقولاى ايفانوفيتش سالتيكوف رئيس الهيئة العسكرية للدولة، تفيد حول- الإرادة العليا للحاكم الامبراطور بافل بإيقاف العمليات القتالية، والعودة إلى الحدود [٤٦].

استغل أغا محمد خان التقهقر المفاجئ للقوات الروسية، وقام فى ربيع عام ١٧٩٧ بحملة جديدة. وكانت نواياه فى الهجوم الرئيسى على جورجيا، وذلك بعد سحق ابراهيم خان، وإخضاع سكان شاماخى وشيكى وساليان وإمارة تاليش وجورجيا وغيرها تحت سلطة مقاطعاته الوراثية فى مزان داران وأسطراباد. ولكن مصرع أغا محمد خان فى شوشه أعاق تحقيق الخطط المشار إليها [٤٧].

سارعت هذه الأحداث من وتيرة انضمام جورجيا إلى روسيا، والذى تحقق فى ١٢ سبتمبر عام ١٨٠١ بمرسوم ألكساندر الأول، والذى قام على أساس المرسوم الذى وقعه سلفه الامبراطور بافل فى ٢٢ ديسمبر عام ١٨٠٠. على ضوء هذه الأحداث وضم جورجيا لتبعية روسيا كتب بافل فى مرسوم بعث به إلى الجنرال كنورينج فى ٢٣ يناير عام ١٨٠١، «إن الأرمن الذين خرجوا من قاراباغ مرة أخرى (المقصود بهم الألبان، والذين تبدلت أسماؤهم فى جميع المطبوعات الصادرة بعد انضمام الإمارات الأذربيجانية إلى روسيا، وذلك من قِبل السلطات الروسية لمصالحهم مع الأرمن، الأمر الذى سوف نتوقف عنده لاحقا، ومن ضمن هذه الإصدارات التى نذكرها هنا مجموعة بوتكوف- كامالا عمرانلى) طبقا للإمتيازات الخاصة التى يتمتعون بها عليهم البقاء تحت إدارة ملوكهم» [٤٨].

وعقب انضمام جورجيا انضمت إمارة غنجه فى ٣ يناير عام ١٨٠٤، وصاحب انضمامها إرسال الجنرال تسيتسيانوف القائد الأعلى للقوات الروسية فى القوقاز خطاب فى ٨ يناير عام ١٨٠٤ إلى ابراهيم خان القاراباغى يتضمن التالى:

«تعترينى الدهشة بأننى هنا (فى غنجه- كامالا عمرانلى) لأكثر من شهر مع القوات الروسية ذات المجد العالى التى لا تقهر، وقد مرت بالفعل ستة أيام على اجتياح القلعة والاستيلاء عليها، فبعد الشغب والصلابة التى أبداها جواد خان الغنجاوى، سقط مع ابنه حسين قولى أغا ومعهم ١٥٠٠ فرد على أسنة الرماح الروسية، وأنتم المجاورون عن قرب كان عليكم البحث عن الراعى القوى، وحتى هذا الوقت لم تبعثوا برسول إلي يحمل التحيات» [٤٩].

وفقط بعد مرور عام قام ابراهيم خان أخيرا بإيفاد مبعوثه إلى تسيتسيانوف

مع إعلانه بالخضوع. وفوّض تسيتسيانوف الرائد ليسانيفيتش بأن يذهب ابراهيم خان بنفسه ومعه حفيده إلى إليزافيتبول (بعد استيلاء الروس على غنجه تم تغيير اسمها إلى إليزافيتبول) ولو لمدة يومين. وذلك من أجل إتمام الاتفاقية بين إمارة قاراباغ والامبراطورية الروسية, على أن يترك في شوشه ابنه الأكبر حتى عودته, كما عليه بعد توقيع الاتفاقية العودة مع القوات الروسية المعينة في شوشه- «حيث أن الاتفاقية التي سوف تبرم بيننا ينبغي أن نوقع عليها بأنفسنا»[٥٠] .

تم إبرام الاتفاقية في ١٤ مايو عام ١٨٠٥ في معسكر عند نهر كيوراكيتشاي يقع في ضواحي إليزافيتبول (هناك ملحق للإتفاقية). وقد تضمنت- بالإضافة للبنود الأخرى- أن إبراهيم خان «ومن بعده ابنه الأكبر ونسله التالي حتى آخر جيل سوف يتسلم- لدى دخوله الإمارة- عبر الإدارة الإمبراطورية العليا لجورجيا مرسوما موثقا للإمارة يتألف من شهادة معززة بخاتم الدولة». بعد موت إبراهيم خان في عام ١٨٠٦ خلفه إبنه مهدي قولي. وفي شهادة عليا صدرت في سبتمبر عام ١٨٠٦ أرسل بها الجنرال مهدي قولي أغا. كي يوقع عليها الامبراطور ألكساندر. كتب في أحد أقسامها:«... نثبتكم أميرا على شوشه وقاراباغ, ونسمح لكم بتملك هذه الأرض تحت رعايتنا العليا. ولكم الدعم والحماية من الإمبراطورية الروسية, وفي المقابل ننتظر منكم الولاء والخضوع والاعتراف بالسلطة الوحيدة عليكم من قِبلنا, وعليكم أداء اليمين بالمراسم الإحتفالية. وجميع إلتزامات إمارة قاراباغ والحقوق والأملاك الممنوحة لكم. مذكورة ومرفقة كتابة في تلك الشهادة من أولها الى آخرها, والشمول بالرعاية الذي نوليه لكم الآن سوف نظل نمنحه لخلفائكم. ونحن عندما نفوضكم لحكم شعب قاراباغ فإننا على يقين بأنكم وخلفاءكم سوف تظلون ثابتين على الولاء لعرشنا الإمبراطوري, وعلى القيام بتعهداتكم كواجب مطلوب منكم يمليه عليكم ولاؤكم...» [٥١].

إن أسباب خضوع إمارة قاراباغ للتاج الروسي دون مقاومة من إبراهيم خان تتمثل في أن الفترة في عام ١٧٩٧ التي قام فيها أغا محمد خان مع عدد كبير من القوات بالزحف إلى اذربيجان. قد واكبتها ثلاث سنوات عجاف لم تنبت فيها الأرض. ما أدى لظهور صعاب جمة, ومن جانب آخر فإن هجوم أغا محمد خان قد أدى إلى مزيد من إفقار قاراباغ. وكان القسم الأكبر من السكان في بحثهم عن الطعام مضطرين للإرتحال إلى: جورجيا, غنجه. إيريفان, شيكي, شيروان, جاراداج وغيرها من الأماكن[٥٢] .

بعد مصرع أغا محمد خان في شوشه قام فاتالي شاه ابن شقيقه بإيفاد الرسل إلى إبراهيم خان مطالبا إياه بتسليمه رفاة العم, ومعبرا عن رغبته بخضوع إبراهيم خان لسلطته. أخذ إبراهيم خان في الاعتبار الأوضاع السيئة بالإمارة, والناجمة عن الأسباب المذكورة من قبل, وعلاقة الإمارات المتنافسة معه, فأرسل الجثمان إلى طهران مع الفروض اللائقة. وأصبح فاتالي شاه راضيا, وعرض على إبراهيم خان مصاهرته وتفويضه في جمع الإتاوات من كافة مناطق جاراداج

بالإضافة إلى قاراباغ. وتم الزواج بين إبنة إبراهيم خان أغا بايم أغا وبين فاتالى شاه[٥٣].

لقد أدرك ابراهيم خان جيدا الهدف من وراء هذا الإجراء ,إلا أن الوضع القائم لم يسمح له بالمناورة المرغوبة. ومن الجانب الآخر فإن استيلاء القوات الروسية بقيادة الجنرال تسيتسيانوف على غنخه. وتوجه الرائد ليسانيفيتش من غنجه إلى إبراهيم خان ومطالبته بالخضوع, قد جعل إبراهيم خان يواجه معضلة معقدة فى الاختيار بين روسيا وإيران. وعلى ضوء الأحوال المتبدلة فى قاراباغ, أدرك إبراهيم خان بوضوح إستحالة الدفاع بمفرده وتحقيق النصر. ووضع فى اعتباره تدهور العلاقة مع إيران بسبب حرب أغا محمد خان ضد قاراباغ. ووجود أقارب أغا محمد خان فى السلطة بإيران وتطلعاته الباقية نحو قاراباغ, وكذلك توقعه بحتمية انتصار القوات الروسية فى حال قيام الحرب مع إيران , وتحول قاراباغ بصورة نهائية للخضوع تحت لواء روسيا, فتقبل إبراهيم خان عرض روسيا , ووافق على الخضوع لسلطتها العليا.

إن ضم إمارة قاراباغ تحت لواء الإمبراطورية الروسية قد تم التصديق عليه فى المعاهدة الروسية الإيرانية المبرمة فى ١٢ إكتوبر عام ١٨١٣, والموقعة فى غولستان.

إن هذه المعاهدات قد فتحت عصرا جديدا تماما فى تاريخ أذربيجان, إذ أن الآذريين فى قاراباغ الذين كانوا حتى ذلك الوقت ملاكا لأراضيهم الواقعة ضمن تشكيل الدولة, والتى كان الآذريون يديرونها, قد وجدوا أنفسهم جزءا من الامبراطورية الروسية بعد الاحتلال. ولكن حتى عام ١٨٢٢ كانت قاراباغ تدار من قِبل مهدى قولى خان كتابعة للإمبراطور, وحتى عام ١٩١٨ توالى على حكمها عدد من النواب غير الآذريين, الذين عينتهم السلطات الإمبراطورية. فى أعوام ١٩١٨-١٩٢٠ أقام الشعب الآذرى الجمهورية الديمقراطية الأذربيجانية التى احتلتها روسيا مرة أخرى, ولكن فى هذه المرة روسيا السوفيتية. وحتى عام ١٩٩١ كانت أذربيجان جزءا من الاتحاد السوفيتى, ومع انهياره حصلت على استقلالها من جديد.

ولكن ما هى طبيعة الدور الذى لعبته إتفاقيات كيوراكيتشاى التى صدقت عليها إتفاقيات غولستان وانتظرها طويلا بفارغ الصبر ملوك قاراباغ فى تحديد مصائرهم ومعهم كل شعب قاراباغ الألبانى؟ سوف نسعى للإجابة على هذا السؤال.

كما أشرنا من قبل, فقد نزح العديد من سكان قاراباغ إلى مناطق أخرى فى عام ١٧٩٠ بسبب الأوبئة والمجاعات, ومن ضمنهم كان السكان الألبان من مملكة غولستان, ورعايا ملك بيجليار وفارندا, ورعايا ملك شاه نازار, وظل رعايا ملك مجلوم فى غنجه بعد موته هناك, أما سكان خاتشين وديزاج فبقى قسم منهم فى مواطنهم, ونزح القسم الآخر إلى بلدان أخرى.

طبقا للأوامر السامية لمعالى الإمبراطور بافل ملك جومشود, حصل ملك

شاه نازار ملك فارندا على قسم من بورتشالى من القيصر جيورجى لورى، ليضمه إلى حدوده فى ذلك الوقت، حيث سكنه مع رعاياه، أما الملك فيرو الدين ملك بيجليار فقد حصل على القسم الباقى من بورتشالى وقلعة أدجى. وأخذ الملك أبوف (عم الملك فيرو الدين) بولنيس. وفيما بعد حصل الملوك على أراضى أخرى، وبالتالى ازداد عدد رعاياهم بصورة مستمرة.

وأثناء إعادة توطين السكان الألبان لقاراباغ فى جورجيا، كان الكاثوليكوسيون من قاراباغ متواجدين فى أماكن مختلفة، وظل اثنان منهم فى قاراباغ: كان مقر إقامة الكاثوليكوس اسرائيل يقع فى دير أماراس، ومقر إقامة الكاثوليكوس سيمون الأصغر فى دير إيريك مانكونك، أما الكاثوليكوس الثالث سركيس حسن جلال، فقد أقام فى مدينة غنجه خارج حدود قاراباغ. وفى نفس هذا العام (١٧٩٨)، عندما نزح الملوك واستوطنوا جورجيا مع رعاياهم، غادر الكاثوليكوس سركيس حسن جلال غنجه إلى تيفليس.

فى ذلك الوقت كان المطران أوفانيس على رأس الأبرشية الأرمينية فى جورجيا، والذى صار فيما بعد كاثوليكوس (١٨٣١ - ١٨٤٢)، كأعلى مرجعية دينية فى إيتشميادزين. وهنا ينبغى الإشارة إلى أنه فى ذلك الوقت كان فى جورجيا ثلاث أبرشيات أرمينية جريجورية: الأولى- الإيتشميادزينية، الثانية- الأخباتية، الثالثة- السانَينية[٥٤] . وكان اثنان من هذه الأديرة- تحديدا الأخباتية والسانَينية- يمثلان جوهر الأديرة الألبانية التى أقيمت على أرض ألبانيا القوقازية التاريخية[٥٥] .

لقد سبّب وصول الكاثوليكوس سركيس إلى تيفليس انزعاجا لأوفانيس. فقد كان سركيس يريد أن يصبح راعيا لجميع المقيمين فى جورجيا النازحين من قاراباغ، كما رغب فى ذلك النازحون من قاراباغ أنفسهم. وكما يشير رفّى على نحو صحيح، فإن الألبان قد اعتادوا «العيش مستقلين عن إيتشميادزين، والتمتع بإدارتهم الروحية الخاصة، مثلما كان الكاثوليكوس فى أجفانكا على مر القرون»[٥٦] .

عرض جيورجى قيصر جورجيا على جوكاس كاثوليكوس إيتشميادزين أن يعين الكاثوليكوس سركيس راعيا على نازحي قاراباغ. ولكن جوكاس رفض نهائيا طلب جيورجى. فأعلن جيورجى بأنه فى حال عدم تنفيذ مطلبه، فلن يسمح لأى ممثل من إيتشميادزين بعبور حدود جورجيا وجمع الضرائب الكنسية من السكان الأرمن المحليين. وعندئذ صار جوكاس مضطرا لتعيين سركيس رئيسا لدير أخبات، وراعيا على نازحى قاراباغ فى نفس الوقت[٥٧] . وليس من قبيل الصدفة اختيار سركيس لهذا الدير تحديدا، حيث أنه كان ديرا ألبانيا، ومن الحق أن يدار من الألبان.

بالإضافة إلى ذلك، فقد اقترح أوفانيس التدخل فى شئون الرعايا الألبان. واتضح هذا الأمر من الرد المقدم لجودافيتش فى ١١ مارس عام ١٨٠٧، على شكوى سركيس فى ١٢ فبراير عام ١٨٠٧ حول التدخلات غير الصحيحة لأوفانيس فى شئون الدير الأخباتى، وذلك عندما قام جودافيتش القائد الأعلى للقوات الروسية

فى القوقاز الذى خلف تسيتسيانوف، بالتلميح إلى سركيس بأن «المطران يوهانز (أوفانيس-المؤلفة) قد أنعم عليه البطريرك دانييل الزعيم الروحى فى جورجيا؛ بالزعامة الدينية فى أرمينيا، وتم التصديق على ذلك بمرسوم من سمو الامبراطور، ولذلك عليكم كتابع له منحه كافة التقارير ولهذا لا يمكننى تلبية طلبكم بعدم الخضوع له، ولكن من جانبى تحدونى الرغبة فى رؤية النظام يسود المكان، وأرجو منكم تلبية كافة مطالب المطران يوهانز»[58].

ونفس الشئ يمكننا سماعه من الكاثوليكوس الألبانى اسرائيل، الذى مكث فى ذلك الوقت بدير أماراس فى قاراباغ. وهكذا، كتب اسرائيل فى ١٩ أغسطس عام ١٨٠٦ رسالته إلى جودافيتش يعلمه فيها قائلا: «لقد صارت مقاطعة أجفان من نصيبه فى الأبرشية ليتصرف بها كما يشاء، وهذا الحق مازال قائما للدير حتى وقتنا هذا. أما البطاركة السابقون من أرارات فليس لهم أى شأن بهذا الأمر. وكل شئ يقع- كما كان- تحت التصرف التام لبطريرك أماراس، وهذه الشهادات جرى توثيقها من قِبل شخصيات سابقة مسئولة رفيعة المستوى، وبهذا الحق، وبناء على طلب مجمع *إليزافيتبول* (التشديد من المؤلفة) فقد جئت إليهم لوضع الأمور فى نصابها كما كانت عليه فى الماضى، فمنذ أربعين عاما وأنا أشغل زعامة هذا الدير كبطريرك. ولكنهم الآن يرفضوننى طبقا لأوامر القيادة. والسكان المحليون قد منحهم المرحوم الأمير تسيتسيانوف القائد الأعلى لجورجيا إدارة تيفليس من خلال المطران يوهان (هو نفسه أوفانيس- المؤلفة). ولكننى لا أعلم .. بأية حقوق وأسباب جعلتهم يقومون بهذا الأمر؟ فلم يكن هناك مبرر لإغضاب دير أماراس، الذى لم يكن أبدا مالكا مستبدا، ولا غاضبا على هذا النحو»[59].

توالى رد الفعل على خطاب اسرائيل فى ١٦ نوفمبر عام ١٨٠٦ بمثل تلك الروح، فرد سركيس مطران الدير الأخباتى وراعى النازحين من قاراباغ: «إن إعادتكم إلى وضعكم السابق بحقوقه فى إدارة أبرشية إليزافيتبول قد صار الآن مستحيلا، لأنكم تعرفون بأنفسكم أن إقليم غنجه؛ الذى أصبح الآن إليزافيتبول؛ كان تابعا بقوة السلاح لمعالى عظمة الامبراطور على العكس من إمارة قاراباغ التابعة للدولة الروسية إلى الأبد. وبالتالى فإن خضوع إقليم غنجه (إليزافيتبول) جعل قداستكم العالية تفقدون الحق حينذاك فى إدارة هذ الأبرشية، حيث أنكم لم تكونوا قد صرتم بعد تابعين لمعالى عظمة الامبراطور وفى نفس الوقت كان من صالح حاكمنا الامبراطور المبجل العطوف، ترك هذه الرعية المتروكة بلا قيادة، أن يمنح إدارتها إلى قداسة المطران يوهانز (أوفانيس- المؤلفة) ونظرا لما قدمه من تبجيل *واحترام واخلاص نحو عرش معالى عظمة الامبراطور* (التشديد من المؤلفة)، فنحن نثبته حتى صدور قرار البطريرك دانييل الزعيم الروحى لجميع رجال الدين الأرمن هنا»[60].

يطرح هنا هذا السؤال نفسه: لو أن اسرائيل لم يمكنه «استعادة حقه السابق

فى إدارة أبرشية إليزافيتبول»، وذلك بسبب أن إقليم غنجه قد أُخضع «بقوة سلاح معالى عظمة الامبراطور . بعد أن صارت إمارة قاراباغ تابعة للأبد للدولة الروسية». فبأى وسيلة استطاع أوفانيس- الذى صار ممثلا للكاثوليكوس الإيتشميادزين الموجودين على أراضى إمارة إيريفان التى لم تحتل بعد «بقوة سلاح معالى عظمة الامبراطور»- أن يدير أبرشية إليزافيتبول، والتى لا يتمتع أوفانيس- الذى يعد أرمينيا فى الأصل- بأى صلة بها، حيث أن الألبان والأرمن يشتركان فى عقيدة واحدة؟

ولو أن هناك شئ يوضع فى الحسبان فهو قبل كل شئ الحقيقة بأن: مجتمع إليزافيتبول الألبانى كان تابعا طوال الوقت للكاثوليكوسية الألبانية.

إن الإجابة بالطبع واضحة للغاية فى الصياغة التى وضعها جودافيتش بنفسه: التبجيل والاحترام والإخلاص الذى حمله أوفانيس إلى العرش العالى الروسى.

من شهادات النائب العمومى التنفيذى سينود فرينكل الإيتشميادزى الأرمينى الجريجورى، الصادرة فى ٢٢ أبريل عام ١٩٠٣ نعرف بأنه فى عام ١٨٠٦ عندما عُزل فعليا البطريرك الإيتشميادزى دانييل عن إدارة الكنيسة الأرمينية، وانتقلت مقاليد السلطة فى أيدى المطران نرسيس (الذى صار كاثوليكوس «١٨٤٣-١٨٥٧») أدرك الأخير جيدا أنه لا يكفى إقامة بعض الأمثلة المشابهة للمجلس الأعلى لسينود الايتشميادزينى، الذى تشكل فى عام ١٨٠٨. وكان من الضرورى تأمين هذه المؤسسة بتأييد خارجى قوى، والذى بدونه يمكن أن تتعرض للخطر، ليس فقط من جانب الدولة الفارسية الإسلامية، بل أيضا من وجهة نظر الاعتراف بعدم حتمية قراره بالنسبة لمجمع الأبرشيات الجورجية (التيفليسية) والأستراخانية[٦١] . إذ أنه فى مجمع الأبرشيات الجورجية- كما أشرنا من قبل- كان هناك اثنان من الأبرشيات ألبانيين فى الأصل، أما الأبرشيات الأستراخانية فقد خضعت من قبل هى الأخرى لدائرة اختصاص كاثوليكوسية غنجه الألبانية، وفقط فى عام ١٧٦٨ تم إلحاقها لتبعية إيتشميادزين، وذلك بقرار يكاتيرينا الثانية الصادر فى ٣٠ يوليو من ذلك العام[٦٢] . وبهذه النوايا قام نرسيس فى ١١ أغسطس عام ١٨٠٨ بإرسال الطلب المقدم للامبراطور الروسى إلى دانييل البطريرك المحتضر للتوقيع عليه. وفى الثامن من أكتوبر لعام ١٨٠٨ مات الكاثوليكوس دانييل قبل أن يعطى رده على هذا الطلب. وتم اختيار المطران يفريم، الذى كان حينذاك فى روسيا؛ لعرش البطريركية (١٨٠٩ - ١٨٣٠). وأرسل خلف يفريم فى روسيا الأسقف ريتيوس، الذى جرى تفويضه مع الأخوة لازاريوف فى أن «يطلبوا الشفاعة لدى الامبراطور «لمختلف البنود ومن ضمنها الآتى: «إن جميع رجال الدين الأرمن الألبان والجانزاسار، ينبغى عليهم الاعتماد على المجلس الأعلى لعرش إيتشيميادزين وأرارات، وفيما يتعلق بإدارة الكنيسة والحياة، فينبغى عليهم الخضوع لأوامر المجلس الأعلى لبطريركية أرارات» (التشديد من المؤلفة).

وكما كتب فرينكلين، فقد تُوج بالنجاح التماس البطريرك الإيتشميادزى لدى

الدولة الروسية، بأن يخضع له المقيمين داخل الحدود الروسية من الأرمن الجريجوريين وقياداتهم الأسقفية، وأنجز هذا الأمر نهائيا فى عام ١٨١٠. ومن هنا بدأ تاريخ إقامة سينود الإيتشميادزى الأرمينى الجريجورى[٦٣].

فى عام ١٨٠٨ مات الكاثوليكوس الألبانى اسرائيل. وقد منح هذا الموت مبرراً جيدا للمطران أوفانيس لتحقيق إلغاء الكاثوليكوسية الألبانية التى خطط لها منذ زمن بعيد. وذلك على أساس الوعد الممنوح له من الكونت جودافيتش، والذى تتحدث عنه الرسالة التالية: «سمو معاليكم، عند عودتكم من إيريفان مع القوات الروسية، ولدى علمكم بموت البطريرك اسرائيل الأجفانى، وعدتم بتقديم التماس إلى جلالة الامبراطور، حول رغبة البطريرك المرحوم دانييل، بضم الأرمن المقيمين فى المناطق الواقعة هنا إلى أبرشيتى من جديد، وذلك حتى تمتد سلطتى إليهم عبر تأكيد أوامركم العليا. ولهذا ألتمس الجرأة فى طلب تحقيق هذا الوعد الكريم، وبناءً عليه سوف أكون مدينا لكم حتى يحتوينى القبر»[١٤].

غير أن الحكومة الروسية لم تحقق طموحات الأرمن، ولم تنفذ وعدها الممنوح من جودافيتش بتلبية طلب أوفانيس على الفور. وطبقا لرفى، فبعد موت اسرائيل قام المطران الأخباتى سركيس بإرسال فاردابيت (عالم اللاهوت- المترجم) بجداسار إبن شقيقه إلى قاراباغ. وعندما استقرت الأمور فى دير غنجه سار غادر الكاثوليكوس سركيس جورجيا, واستقر فى الدير الأخباتى بقاراباغ فى عام ١٨١٢, حيث إستطاع بمساعدة مهدى قولى خان (ابن إبراهيم خان) القاراباغي إعلان استقلاله التام عن الكاثوليكوسية الألبانية الإيتشميادزين ية. وعارض هذا الأمر الكاثوليكوس الإيتشميادزين يين, وأخيرا بعد مضى ثلاث سنوات استطاعت «الإدارة الدينية فى إيتشميادزين بمساعدة السلطات الروسية» إكراه سركيس لرفض لقب الكاثوليكوس وقبول لقب المطران، وذلك فى عام ١٨١٥. بعد موت سركيس فى عام ١٨٢٨ خلفه بجداسار إبن شقيقه كمطران أيضاً[٦٥].

لماذا فى عام ١٨١٥ تحديدا كان سركيس مضطرا لرفض لقب الكاثوليكوس وقبول لقب المطران الأقل مرتبة؟ نعتقد أن هذا الأمر لا يتطلب تعليقات خاصة عليه, فمن المفهوم أن إخضاع الإمارات الأذربيجانية الأساسية فى ذلك الوقت كان يتطلب مساعدة الألبان, الذين قد انضموا بالفعل الى معاهدة غولستان فى عام ١٨١٣, والتى صدقت عليها روسيا. ولكن من جانب آخر فإن قداسة المطران قد أراد ايضا قدرا محدداً من الحرية. إذا, فلماذا لم تقم روسيا بإجبار الكاثوليكوس الألبانى على الفور؟ نعتقد أن تفسير هذا الأمر فى أن روسيا لم يكن لديها الثقة التامة فى احتياجها لخدمات الألبان ثانية,ومن ناحية اخرى فإن روسيا لم تجسد طموحات الأرمن على الفور ، وأعطت إنطباعا أنه من أجل الاستبعاد التام للكاثوليكوس الألبان,ينبغى على الأرمن الاجتهاد فى الدفع المثمر بالمصالح الروسية فى القوقاز وذلك على ضوء احتلال المقاطعات التركية والفارسية. أى أن روسيا قد رأت ضرورة

القيام بلعبة مزدوجة بين الألبان والأرمن.

وفى إطار التدابير المتخذة لإخضاع جورجيا، كتب الإمبراطور بافل قبل وفاته بشهر ونصف الشهر، وذلك فى ٢٣ يناير عام ١٨٠١ بخط يده الخاص، مرسوما ملكيا إلى الجنرال كنورينج: «ابحثوا عن أرمينيا (لم تكن قد تأسست بعد- المؤلفة) واهتموا بتقارب التجارة بالأسواق، كى نحصل على قنوات عبرها وفيما وراءها»[٦٦]. وبالمناسبة ففى نفس المرسوم الملكى قيل أيضا: «وألفت نظركم الخاص أن تجذبوا إليكم الأمة الأرمينية بكافة الجاملات. وإن هذه الوسيلة- على ضوء التعداد الكبير لأفراد هذه العشيرة المتاخمة لحدود أراضى جورجيا (إلى الجنوب الغربى- المؤلفة)- تعد أكثر الوسائل التى يمكن الاعتماد عليها فى تضافر القوى الشعبية وتعزيز التفوق المسيحى بصورة عامة. ولهذا فمن خلال بسط الرعاية على دير البطريركية الأراراتية فى إيشتميادزين، ينبغى عليكم الحفاظ على علاقات طيبة مع رأس الكنيسة»[٦٧].

كانت هذه «العلاقات الطيبة» بين الحكومة الروسية والمرجعية الدينية الأرمينية التى ترأسها المطران نرسيس- الذى قام عند بداية الحرب الجديدة مع إيران فى عام ١٨٢٦ «بالسعى بكافة السبل لإثبات غيرته»، وأصدر توصياته إلى الشعب الأرمينى، وناضل من أجل تقديم أخبار موثوق بها عن الأعداء وغيرها[٦٨]، وقد أثمرت هذه العلاقات نتائجها بعد انتهاء الحرب.

فى عام ١٨٢٨ أبرمت معاهدة تركمينتشاى بين روسيا وإيران، وقد منحت المادة الخامسة عشر الفرصة لتوطين الأرمن فى الإمارات الأذربيجانية إيريفان وناختشوان المنضمة لروسيا. وفى سبيل تحقيق هذه المادة قام المطران نرسيس من جانبه بإيفاد الأسقف ستيفان والكاهن نيكولاي، وقد نزح حوالى ٤٠ ألف أرمينيا من فارس طبقا لهذه الإتفاقية. وبناءً على المرسوم العالى الصادر فى ٢١ مارس لعام ١٨٢٨، فإن الإمارات التابعة- إيريفان وناختشوان- قد تم عزلها وطلب تغيير إسمها إلى المقاطعة الأرمينية. وتم تعيين الجنرال كراسوفسكى رئيسا للمقاطعة. أما إدارة الشئون الدينية للأرمن فقد عرضوها على المطران نرسيس، وذلك تحت الإدارة العليا للبطريرك يفريم[٦٩].

"إعترافا بالخدمات التى قدمها المطران نرسيس فى كافة العمليات القتالية المتواصلة، «وعرفانا بالتقدير الخاص والإكرام لجميع الشعب الأرمينى»، فقد صدر فى ٢٥ يناير عام ١٨٢٨ مرسوم الحاكم الإمبراطور، باسم قداسة نرسيس، بمنحه وسام القديس ألكسندر نيفيسكى". "فمنذ أوقات بعيدة؛ كما أشير فى هذا المرسوم؛ وفى العديد من المواقف، أظهرتم إخلاصا رائعا نحو روسيا، وخاصة فى الحرب الحالية مع الفرس"[٧٠].

إنه نرسيس نفسه تحديدا الذى قام فى عام ١٨٠٨ «بتقديم إلتماس إلى الإمبراطور» «حول أن جميع رجال الدين الأرمن فى ألبانيا وغنجه سار، ينبغى عليهم الإعتماد على المجلس الأعلى للكرسى الإيتشميادزينى والأراراتى المقدس».

طبقا لمعاهدة أدريانوبول المبرمة فى نهاية الحرب مع تركيا عام ١٨٢٩، فقد تم توطين «أكثر من أربعة عشر ألف أسرة تضم حوالى تسعين ألف نفس» فى روسيا، ووصل معهم أيضا «اثنان من المطارنة الأرمن لهما عظيم التأثير على الشعب»[٧١].

إن جميع هذه الخدمات التى قدمتها المرجعية الدينية الأرمينية لم تظل بالطبع بلا تقدير من الجانب الروسي، وتمثلت المكافأة فى «قانون إدارة الكنيسة الأرمينية الجريجورية»، الصادر فى ١١ مارس لعام ١٨٣٦, وبالمناسبة فإن تغيير اسم الألبان بالأرمن الجريجوريين قد أصبح ممكنا فقط بعد إصدار هذا القانون, حيث أن هذه التسمية لم تظهر إلا فى عام ١٨٣٦, «عندما طالبت الحكومة الروسية الكنيسة الأرمينية، أن تمنح تسمية للعقيدة الدينية الأرمينية والكنيسة. وحينذاك فقط ظهر فى «القانون» المنشور مصطلح «الكنيسة الأرمينية الجريجورية»[٧٢] .

حتى عام ١٨٣٦ نوقش مشروع هذا القانون لأكثر من مرة. وفى أحد خطابات البارون روزين إلى مستشاره السرى بلودوف فى ١٧ سبتمبر عام ١٨٣٥, نتعرف على أن هذا المشروع قد ووفق عليه مبدئيا من قبل البطريرك الإيتشميادزينى أوفانيس. وبعد أن اطلع على مشروع القانون فى صيغته المعدلة، إتصل البارون روزين بالبطريرك أوفانيس، للنقاش حول تقسيم الأبرشيات فيما وراء القوقاز, والمطروح فى الفقرة السادسة والخمسين. وكما يشير البارون روزين، فقد رد البطريرك الإيتشميادزينى، بأن اقتراح روزين لتقسيم الكنيسة الأرمينية الجريجورية فيما وراء القوقاز إلى أربع أبرشيات، هو اقتراح منصف يوافق عليه تماما, وينصح بإستثناء دير تاتيف فى زانجيزور من أبرشية قاراباغ، وذلك «لتجنب المتاعب التى يمكن حدوثها، وعدم التجاوب بين الشعب والزعامة الدينية، ويرجو إلحاقه مع جميع رعيته بأبرشية إيريفان التى يترأسها البطريرك بنفسه». وقد تم قبول رد البطريرك الإيتشميادزينى. وهنا من الضرورى الإشارة إلى أن ضم مطارنة تاتيف المذكورة عاليه إلى تشكيل أبرشية إيريافان طبقا للتقسيم الكنسى الجغرفى المذكور، قد مثل الخطوة الأولى فى الطريق نحو التوسع الزاحف، والذى انتهى بانضمام الجزء الغربي من القسم الإدارى لزانجيزور إلى أرمينيا، وذلك فى ٣٠ نوفمبر عام ١٩٢٠.

بالعودة إلى قانون عام ١٨٣٦، نجد أنه فى المحصلة وطبقا له فقد تشكلت ست أبرشيات فى حدود روسيا، شملت أربع منها الأبرشيات السابقة للكاثوليكوس الألبان: ١) انضمت إلى الأبرشية الجورجية ونائبها فى إليزافيتبول كل من دائرة إليزافيتبول على مدى بورتشال، قازاخ، شامشاديل وقسم من بامباق؛ ٢) انضمت إلى أبرشية إيريافان - مطرانية تاتيف؛ ٣) إلى أبرشية قاراباغ مع نائبها من شيكى- الأبرشيات الواقعة فى المحافظات خاصة القاراباغية (باستثناء أبرشية تاتيف برعيتها), فى شيكى وتاليش؛ ٤) انضمت إلى أبرشية شيروان التى لم تعتمد على نواب يخصونها- محافظات: شيروان، جوبا، باكو، وديربنت.

أما مطرانية غنجه سار فقد ظلت فى أبرشية قاراباغ، وذلك لأن «المطران

الحالى لقاراباغ هو فى نفس الوقت مطران تلك المنطقة»[٧٣].

ولكن، لماذا نشأ تحديدا مثل هذا الوضع؟ لنترك جانبا تعليقاتنا ونكتفى بالمعطيات المذكورة منذ سبع وستين عاما، من قِبل القائم بأعمال النيابة سينود فرينكل الإيتشميادزينى الأرمينى الجريجورى، والمطروحة بمذكراته فى ٢٢ أبريل عام ١٩٠٣، حيث كتب يقول:"للأسف منذ سبعين عاما مضت ومع تأزم المسألة الشرقية، ظهرت الفكرة التى طرحها الإمبراطور نيكولاى الأول، حول التقسيم الذى سوف يحل «بالرجل المريض» (تركيا- المؤلفة) وعلى الفور أصبح للأرمن أهمية كبيرة، وصاروا يعقدون عليهم الآمال غير المبررة.

قام مبعوثون لدى الثغر العثمانى ومعهم وزارة الشئون الخارجية، بمحاولة إقناع الحكومة الإمبراطورية بفكرة الأهمية القصوى لمصالح السياسة الروسية فى الشرق، بتأمين نفسها عبر مساعدة الأرمن الأتراك. ويمكن تحقيق هذه المساعدة فى ظل الشروط التالية: ١) فى حال تولى أحد المرشحين المخلصين لمصالح الدولة الروسية، للكاثوليكوسية الراعية لجميع الأرمن، ٢) فى حال قدرة هذا المرشح إخضاع الأرمن الأتراك لسلطته الروحية. إن هذه الفكرة الخاطئة فى جوهرها قد أسفرت عن طابور من التنازلات والتراجعات من جانب دولتنا، والتى مثلت مقدمة لديماجوجية الأرمن الكاثوليكوس فى إقامة ذلك الوضع الاستثنائى الخاص بهم شخصياً، وبرعيتهم، والذى نظمه القانون الصادر عام ١٨٣٦"[٧٤].

قام القيصر نيكولاى الأول فى عام ١٨٣٧ بزيارة إلى أملاكه فيما وراء القوقاز. وقام بزيارة إلى مجمع الكنائس والمدرسة الدينية والمطبعة....الخ. وبعد ذلك وصل إلى البطريركية الإيتشميادزينية، وتكرم بقبول الهدية المقدسة التى اشتملت على جزء من صليب سباسيتيل (المنقذ - المترجم) الباعث للحياة، مع كلمات تقول: «ليمنحك الصليب الباعث للحياة ولنسلك العالى الانتصارات الجيدة ضد الأعداء المرئيين وغير المرئيين، وذلك منذ الآن وللأبد». ولدى عودته إلى موسكو قام نيكولاى الأول فى ١١ نوفمبر عام ١٨٧٣ بإصدار وثيقة رسمية يمنح بمقتضاها بطريرك الكاثوليكوس الإيتشميادزينى وسام الأمير المعظم المفدى القديس فلاديمير من الطبقة الأولى[٧٥].

يكتب رفَى قائلا أنه من البديهى أن حقوق مطرانية بجداسار قد تقلصت بالفعل، على الرغم من كونها -كما كان فى السابق- تعد مطرانية ألبانية، وكانت تتمتع بالاستقلال فى إدارتها الدينية على الرعية، ولكن بعد تأسيس مجمع أبرشيات الإدارة الدينية فى شوشه عام ١٨٣٦، وجدت المطرانية نفسها تابعة بصورة مباشرة لمطرانية إيتشميادزين التى «كثيرا ما أعاقت النشاط الحر للمطرانية...»[٧٦].

لم يطرح رفَى فكرته حتى النهاية، وختمها بثلاث نقاط، ولكننا سوف نحاول ملء هذا الفراغ.

وهكذا، بعد إقرار هذا القانون أصبحت إدارة البطريركية الإيتشميادزينية تنتهج سياسة ابتلاع الشعب الألبانى التى اتبعها الأرمن، مستغلين حقيقة وحدة العقيدة. وتحت إدارة البطاركة الأرمن، بدأ إصدار كتب التاريخ الأرمينى المكتوب،حيث صُنفت الأراضى الألبانية القديمة ضمن تشكيل أرمينيا، وتم تصنيف الألبان ضمن الأرمن، ذلك على الرغم من أن التوصيف المماثل هو تحريف تام للحقيقة. فأبسط الحقائق فى انتماء اللغة الألبانية إلى العائلة اللغوية الناخوداغستانية الأيبيرية القوقازية، وضم حروفها لاثنين وخمسين حرف صوتى، حينئذ، فكما أن الأرمينية تعد فرعا مستقلا من العائلة اللغوية الهندوأوروبية وتضم أبجديتها ٣٦ حرفا، فإن هذا الأمر يعد دليلا دامغا على الإختلافات الجوهرية والعميقة على المستوى العرقى بين الألبان والأرمن، وبالمناسبة فعند الحديث حول اللغة نود الإشارة إلى نقطة لا تقل أهمية. فعندما قام يوهانسيان فى كتابه «يوسف أمين» بالاستناد إلى مخطوطة سيميون يريفانتس المحفوظة فى ماتين اداران فإنها تشهد أن «جميع ملوك قاراباغ حينذاك *لم يكن بوسعهم الكتابة والقراءة* (التشديد من المؤلفة)»[٧٧]. وبما أن الوضع على هذا النحو فمن الحتم أن ينشأ هذا السؤال: من أين ظهرت إذا فى مثل هذه الحالة مراسلات ملوك قاراباغ مع البلاط الروسى بداية من نهاية القرن السابع عشر؟ من الجائز أنهم لم يستطعوا «الكتابة والقراءة» إلا بالأرمينية، ولكن هذا الأمر مغاير تماما.

إن الفكرة المماثلة بالنسبة للمرجعية الدينية فى قاراباغ توجد كذلك لدى رفَى، الذى يرى أن المذكور عاليه "مطران باجداسار كان رجلا غير متعلم... لكنه كان يتحرق شوقا إلى المعرفة. وقد أسس مدرسة تابعة لدير غنجه سار، ودعى للتعليم والإدارة فيها *الخطيب المفوه والمتخصص فى علم الشئون الأرمينية* (التشديد من المؤلفة) عالم اللاهوت أوفسب من مقاطعة نوخين»، الذى «كان فى واقع الأمر أسقفا، لكنه قام بإخفاء مرتبته الدينية العالية، وعمل بالتدريس كمعلم بسيط»[٧٨] .

فى الشهادة المذكورة أعلاه يعلم سينود فرينكل؛ القائم بأعمال النيابة الإيتشميادزينية حول مسألة المرجعية الدينية لمقاطعة نوخين باللغة الأرمينية؛ أنه عند زيارة أريستاخيس كاهن نوخين فى عام ١٨٦٧ للمطرانيات فى أبرشيات قاراباغ، قام الأخير «بالدخول إلى كنيسة قروية»، حيث استمع إلى «شكوى مريان من القساوسة أثناء تأدية الصلاة، حيث أن بعضهم قرأوا بعض الشئ، لكنهم لم يقدروا على التحدث بالأرمينية». ويقول أريستاخيس فى شهادته: «وأكثر ما يمس المشاعر يظهر فى عدم كفاية القساوسة المؤهلين فى قرى نيج، وميرزابيكل، وجورلو، حيث يتحدثون فى العادة باللغة التركية»[٧٩] . هؤلاء هم «الخطباء الرائعون والشخصيات الأرمينية المرموقة»، الذين ألقوا بالمواعظ للرعية فى كنائس نوخين.

إن نشاط المطران باجداسار القاراباغي كان بلا شك يصب ضد سياسة الأرمنة المذكورة عاليه. ولكن بموته فى ٢٧ يونيو عام ١٨٥٤ فى شوشه، انتهى تماما تاريخ

المطرانية فى ألبانيا [٨٠].

لم يكن إيتشميادزين راضيا عن نزوات باجداسار وأوفسب، ومحاولات الفصل التى قاما بها من خلال مبعوثيهم، فشرع فى إقامة الكنائس والمدارس الخاضعة له تماما فى المناطق التى يقيم بها الألبان الأودينيين. وتم إكراه الألبان الأودينيين على التردد إليها، «والإدلاء حول أصولهم» باللغة الأرمينية، وبهذه الوسيلة أخذوا فى الذوبان تدريجيا.

كما تم إزاحة كل ما يعيق تحقيق تلك السياسة المذكورة. ومما يشهد على ذلك نقل الوثائق الخاصة بكاثوليكوسية غنجه سار والأبرشيات التابعة لها إلى إيتشميادزين، بعد عام عام ١٨٣٦ [٨١]. ونعتقد أنه من السهل التخمين بالأهداف من وراء نقل تلك الوثائق إلى البطريركية الإيتشميادزينية، فقد كان بوسعهم البقاء فى مكانهم مستقبلا. لكن الأمر فى أن تلك الوثائق المحفوظة فى كاثوليكوسية غنجه سار، يعد تفنيدا بليغا للمقاصد التى أدخلت فى عقول الألبان الأودينيين حول انتمائهم الأرمنى، ولهذا فقد تعرضت هذه الوثائق للتدمير.

ولكن الأرمن- بغض النظر عن قدر السياسة المنظمة للاستيعاب التى ساعدت عليها الدولة الروسية- لم يمكنهم ابتلاع الألبان الأودينيين بصورة كاملة، حيث قام قسم كبير منهم بإعتناق الإسلام، معتبرين هذا الأمر نوعا من إنقاذ أنفسهم من الأرمن، ومما يؤكد على هذا تلك المعلومات الإحصائية الرسمية المجموعة والمنشورة من قِبل سلطات الإمبراطورية الروسية فى فترة نهاية القرن التاسع عشر. وقد جرى هذا فى عهد السيطرة الروسية عندما انتقصت حقوق المسلمين مقارنة بأوضاع المسيحيين. غير أن العديد من الأودينيين فضلوا التحول إلى الإسلام مشكلين الأغلبية المحلية من السكان، وتمتعوا بعلاقات جيرة تقليدية طيبة معهم، وذلك فقط من أجل تجنب إبتلاعهم من قِبل شعب غريب تماما عنهم عرقيا، والذى ظهر حديثا داخل حدود مناطق إنتشار الألبان الأودينيين، نتيجة لتطبيق السياسة الإستعمارية الروسية. وهكذا بغض النظر عن جميع مظاهر المزاحمة من الجانب الأرمينى، فإن الأودينيين قد إحتفظوا بلغتهم وعاداتهم على البر الغربى لنهر كورا.

أما بالنسبة للوضع حول المسيحيين الألبان القاراباغيين، فقد قام بافل فلورينسكى- الفيلسوف ورجل الكنيسة البارز إبن الألبانى المنحدر من ملوك بجليار فى ممالك غولستان الذين شاركوا بهمة فى تعزيز علاقات الألبان بالروس- بكتابة رسالة إلى أسرته فى ٢٠ سبتمبر عام ١٩١٦ يقول فيها: «إن الأرمن القاراباغيين ليسوا أرمن حقيقيين، ولكنهم عشيرة خاصة من الأودينيين... فى القدم كانوا يسمونهم بالألبان، ويسمون الأرمن الأغافان... لقد احتفظ الأرمن القاراباغيون بسلوكيات خاصة ولهجة خاصة»[٨٢] . وبالمناسبة، يعلق رفَى على الأصل العرقى لسلالات ملوك قاراباغ، ويشير بصورة خاصة إلى ملك بجليار بأنهم «من الأوتيتس

الأصليين»[٨٣] . يقول فلورينيسكى موضحا «عمى بافل جيراسيموفيتش ساباروف (والد أم فلورينيسكى, الذى كان هو الأخر من ملوك بجليار- المؤلفة) لم يكن معاديا على الإطلاق للثقافات الأخرى أكثر من البطريركية الأرمينية»[٨٤] . وفيما بعد أشار عند الحديث عن والدته قائلا «...لم تكن ترغب فى النطق ولو بكلمة واحدة باللغة الأرمينية, أو الحديث والقراءة عن أرمينيا أو الأرمن, مثلها فى ذلك مثل الذهاب إلى الكنيسة الأرمينية أو إصطحابها لنا هناك ولو من باب الفضول. لقد كان أكثر ما شعرت به دائما هو البعد البسيط وإفتقاد الإهتمام. لقد كانت والدتى تخشى- بالنسبة لأرمينيا- أولا, من ظاهرة زيادة انتشارهم فى القوقاز عامة, وثانيا, على المسألة القومية والحكومية, وأيضا على المسألة الدينية, وعلى قضية العرق بصورة خاصة»[٨٥] . «إن الكنيسة الأرمينية- وهى تعمم الفلورينسية- قومية بصورة واضحة, وتعترف بمثل أولئك الأرمن»[٨٦] .

لقد أراد الأرمن تدمير كل ما يتصل بالألبان الأودينيين. وصار كل ما يُذكر بانتماء هذا الشعب إلى الأرمن يثير حساسية الأرمن, الأمر الذى يمكن تأكيده عبر العديد من الأمثلة. ولكننا سوف نقتصر على رواية واحدة فقط, قام بسردها نيدج أفانيس أوندالوف ساكن إحدى القرى, وذلك لمراسل صحيفة «عمال باكو». وتقول الرواية بأنه فى عام ١٩٥٤, عندما كان يؤدى الخدمة العسكرية بالجيش, عرج إلى القسم الطبى. وهناك تعرف أحد الأطباء يدعى أجانيسيان- أرمنى الجنسية- على استمارة أفانيس, وشمله برعاية خاصة, وفى ذات مرة دعى إليه أفانيس. وعندما تحدث معه أجانيسيان بلغته إنزعج للغاية عندما أعلمه أفانيس بأنه لم يفهمه, حيث أنه ليس أرمينيا من حيث القومية, بل أودينيا. وبعد مرور يوم قاموا بإنهاء إقامته فى القسم الصحى على وجه السرعة, وصرخ الرائد أجانيسيان فى غضب قائلاً : «لا أريد أن تقع عيناى عليك مرة أخرى»[٨٧] .

ولكن ليس فقط سكان جبالى وأجوز (محافظات تقع فى أذربيجان الحديثة- المترجم) هم الذين يتذكرون أصولهم العرقية, ولكن ألبان قاراباغ الذين تعرضوا للإبتلاع الأقوى من جانب الأرمن, ويعيشون فى مناطق أخرى من أذربيجان التاريخية, مازالوا يتذكرون حتى أيامنا هذه أصولهم الحقيقية, ويمكن أن تشهد على ذلك كلمات «الأرمن السومجايت», الذين نزحوا من قاراباغ إلى هناك فى منتصف القرن العشرين, تلك الكلمات المذكورة فى كتاب توماس دى فالا «الحديقة السوداء». ويستشهد بكلمات خارشينكو مبديا دهشته بأن الأخير قد سمع أولئك «الأرمن» الذين أرادوا جميعا السفر إلى روسيا وليس إلى أرمينيا, ويسرد توماس العبارات التالية: «لم يعبر أحد ممن تحدثنا إليهم عن رغبته فى الذهاب إلى أرمينيا, بل طلبوا توطينهم فى كراسنودار وإستافروبول وروستوف (مدن تقع فى روسيا الإتحادية- المترجم). لماذا؟ يقولون: لا أحد فى أرمينيا يحتاج إلينا, فهم لا يعدوننا من الأرمن الحقيقيين, ونحن لسنا من الأرمن الحقيقيين»[٨٨] . كل هذه- حقائق لا يمكن

تفنيدها.

وهكذا، بدت قاراباغ بالنسبة للألبان كنتيجة لانضمام إمارة قاراباغ إلى روسيا طبقا لاتفاقية كيوراكتشاى المبرمة فى ١٤ مايو لعام ١٨٠٥. لقد كان الألبان كما ذكر من قبل، مجتهدين للغاية فيما يتصل بأمر توغل الروس فى القوقاز، وغيورين فى التبعية لهم كى يفلتوا من «الاضطهاد الفارسى»، «والاضطهاد التركى»، و«الاضطهاد الإسلامى»، ولذلك جرت المراسلات بينهم وبين البلاط الروسى منذ نهاية القرن السابع عشر. وساهموا فى كافة التدابير المرتبطة بالحملات الروسية فى القوقاز، وسعوا نحو تدمير إمارات قاراباغ بمساعدة روسيا. وعمل الروس بكافة الطرق على تغذية خططهم الخاصة بإقامة الدولة الألبانية على هذه الأراضى. ولكن، ما هى المحصلة؟

إن أولئك الروس الذين استغلوا الملوك لتحقيق أغراضهم ضد فارس قد تركوا فى المحصلة النهائية الإدارة للقاراباغيين ثانية، وذلك خلافا للعهود التى قطعوها مرارا للألبان، وكما جرى من قبل للآذرى ابن إبراهيم خان مهدى قولى، حتى ذلك الوقت الذى وصل فيه هذا الأخير بنفسه إلى إيران، وبعد ذلك تم إلغاء إمارة قاراباغ. كل هذا يعد شاهدا دامغا على أن بعض رجال السياسة الذين يسعون اليوم إلى إرباك المجتمع الدولى وتصوير ممالك قاراباغ التى سلمت على أنها أرمينية ولم تكن أبدا ضمن إمارة قاراباغ، تساوى التشكيلات الحكومية الأخرى على أراضى أذربيجان بصورة عامة، أو يسقطون من حساباتهم تلك الحقائق المذكورة عاليا والتى تؤكد عليها الوثائق التاريخية، أو يقومون عن عمد بتضليل العالم بأسره للدفع بمصالحهم التى للأسف، تيسرها لهم بأيد ناعمة بعض الدول الساعية من أجل منفعتها الخاصة.

أما الشعب الذى يستغلون اسمه مصورا نفسه ساكنا أصليا قديما لهذه المنطقة، فهو يعد شعبا آخر كما الألبان «المتحولين» عن عمد إلى أرمن، وذلك بدءا من أول القرن التاسع عشر تحت ضغط أبواق الدعاية. وعندما أراد القاراباغيون الألبان- المسيحيون، التخلص من «الإضطهاد» «الفارسى»، و«التركى»، و«الإسلامى»، وهم مفتقرون للرؤية البعيدة، لم يكن بوسعهم تصور سقوطهم فى يوم واحد بمساعدة أقرانهم فى العقيدة الذين اعتمدوا عليهم بسذاجة مفرطة، فنير الإضطهاد الأرمينى لا فكاك منه.

يقولون أن الأسماء تتنبأ بمصيرها. ويبدو أن إسم «قاراباغ» الذى أطلق على هذه الولاية، والذى تعنى ترجمته من اللغة الأذربيجانية «الحديقة السوداء»، قد تنبأ واستقرأ المصير اللاحق لهذه المنطقة- والحال الذى صارت عليه منذ بداية القرن التاسع عشر. ولكن هيهات أيتها الحديقة!!

المراجـــع

١ - أنظر: «قصيدة قاراباغ»، الجزء الأول، باكو، يازيتشي، ١٩٨٩. ميرزا آدى جوزال باى. «قصيدة قاراباغ»، ص ٣٤. ميرزا جمال جافانشير القاراباغى. «تاريخ قاراباغ»، ص ١١٢. «قصيدة قاراباغ»، الجزء ١، باكو، يازيتشى، ١٩٩١. ميرزا يوسف القاراباغى «تاريخى صافى»، ص ١٥.

٢ - انظر: «قصيدة قاراباغ»، الجزء ٢، ميرزا يوسف القاراباغى، «تاريخى صافى»، ص ١٥. مير مهدى خازانى. «كتاب تاريخ قاراباغ»، ص ١١٤. رضا قولوباى ميرزا جمال أوغلو «بناح خان وسلطة ابراهيم خان فى قاراباغ وأحداث ذلك العهد»، ص ٢٠٣.

٣ - انظر: إ. أ. أوربيلى. حسن جلال، أمير خاتشين. الأعمال المختارة دار نشر أكاديمية علوم أرمينيا السوفيتية، يريفان، ١٩٦٣، ص ١٤٦.

٤ - انظر: كيراكوس جانديزاكيتكسى. التاريخ. الأعمال المختارة دار نشر أكاديمية علوم أذربيجان السوفيتية، باكو ١٩٤٦، جزء ٧٨٣، ص ٢٨١.

٥ - انظر: كيراكوس جانديزاكيتكسى. التاريخ، جزء ٧٨٣، ص ٢٨١؛ عيسى حسن جالاليان. التاريخ المختصر لدول الألبان (١٧٠٢-١٧٢٢). «علم» باكو، ١٩٨٩، ص ٦.

٦ - انظر: Roberet Hewsen. Armenia. A History Atlas. The University of Chicago Press. Chicago and London, 2001, p.142, 144.

٧ - ب. ج. بوتكوف. مواد التاريخ الجديد للقوقاز من عام ١٧٢٢ حتى ١٨٠٣. سان بطرسبورج، ١٩٨٩، الجزء ١، ص ٦.

٨ -نفس المصدر السابق، ص ٥٣-٥٤.

٩ -نفس المصدر السابق، ص ٦٨.

١٠-ب. ج. بوتكوف. مواد التاريخ الجديد للقوقاز من عام ١٧٢٢ حتى ١٨٠٣. سان بطرسبورج، ١٩٨٩، الجزء ١، ص ١٣٢-١٣٣.

١١- انظر: رفّى. الممالك الخمس (١٦٠٠-١٨٢٧). «نيرى»، يريفان ١٩٩١، ص ٤٨-٤٩.

١٢- انظر: «قصيدة قاراباغ» الجزء ١: ميرزا جمال جافانشير القاراباغى. «تاريخ قاراباغ»، ص ١١٣، «قصيدة قاراباغ» الجزء ٢: رضا قولوباى ميرزا جمال أوغلو.

«بناح خان وسلطة ابراهيم خان فى قاراباغ وأحداث ذلك العهد»، ص ٢١٢.

١٣- انظر: «قصيدة قاراباغ» الجزء ١: ميرزا آدى جوزال باى. «قصيدة قاراباغ»، ص ٣٥-٣٦, ميرزا جمال جافانشير القاراباغى. «تاريخ قاراباغ» ص١١٤,١١٣. «قصيدة قاراباغ»، الجزء ٢: ميرزا يوسف القاراباغى. «تاريخى صافى»، ص١٧ , رضا قولوباى ميرزا جمال أوغلو. «بناح خان» وسلطة ابراهيم خان فى قاراباغ وأحداث ذلك العهد»، ص ٢١٣.

١٤- انظر: «قصيدة قاراباغ» الجزء ١: ميرزا جمال جافانشير القاراباغى . «تاريخ قاراباغ». ص١١٥ , «قصيدة قاراباغ» الجزء ٢: ميرزا يوسف القاراباغى. «تاريخى صافى»، ص١٨ , رضا قولوباى ميرزا جمال أوغلو. «بناح خان» وسلطة ابراهيم خان فى قاراباغ وأحداث ذلك العهد»، ص ٢١٤.

١٥- انظر: رفَى. الممالك الخمس (١٦٠٠-١٨٢٧)، ص ٤٩-٥٠.

١٦-«قصيدة قاراباغ» الجزء ١: ميرزا جمال جافانشير القاراباغى. «تاريخ قاراباغ» ص١١٦.

١٧- نفس المصدر السابق ص١١٧, ١٢٠. «قصيدة قاراباغ». الجزء ٢, ميرزا يوسف القاراباغى. «تاريخى صافى» ص٢٢, ٢٤, رضا قولوباى ميرزا جمال أوغلو. «بناح خان وسلطة ابراهيم خان فى قاراباغ وأحداث ذلك العهد»، ص ٢١٦-٢١٨.

١٨- انظر: «قصيدة قاراباغ» الجزء ١: ميرزا جمال جافانشير القاراباغى، «تاريخ قاراباغ» ص١٢٠. «قصيدة قاراباغ» الجزء ٢: ميرزا يوسف القاراباغى. «تاريخى صافى». ص٢٤.رضا قولوباى ميرزا جمال أوغلو. «بناح خان وسلطة ابراهيم خان في قاراباغ وأحداث ذلك العهد»، ص ٢١٩. حسن إخفاء على زاده. «تاريخ مدينة شوشه»، ص٣٢٤.

١٩- رفَى. الممالك الخمس (١٦٠٠-١٨٢٧)، ص ٦٩-٧٠.

٢٠- س. بريفانتس. جامبر. دار الأدب الشرقى، موسكو، ١٩٥٨، ص ١٥٥.

٢١- رفَى. الممالك الخمس (١٦٠٠-١٨٢٧)، ص٧٠.

٢٢- س. بريفانتس. جامبر، ص ١٥٦.

٢٣-نفس المصدر السابق، ص ١٥.

٢٤-نفس المصدر السابق.

٢٥- ب. ج. بوتكوف. مواد لتاريخ القوقاز الجديد من عام ١٧٢٢ حتى ١٨٠٣، الجزء ١، ص ٣٨٥، الجزء ٢، ص ١٤٢.

٢٦- نفس المصدر السابق، الجزء ٢، ص ١٤٨-١٥٠.

٢٧- انظر: أ. ب. يوهانسيان. روسيا وحركة التحرير الأرمينية فى ثمانينات القرن الثامن عشر. دار نشر الجامعة الحكومية، يريفان، ١٩٤٧، ص ١٢٧-١٢٩. الأرشيف العسكرى التاريخى المركزى.

٢٨-أرشيف السياسة الخارجية للأمبراطورية الروسية، مجمع أرشيف ٥، وصف ١/٥، ١٧٧٩-١٧٨٣، ملف ٥٩١، الجزء ١، ورقة ٢٢٤.

٢٩- انظر: أ. ب. يوهانسيان. روسيا وحركة التحرير الأرمينية فى ثمانينات القرن الثامن عشر، ص ١٢٩.

٣٠- نفس المصدر السابق، ص ٤٧-٤٨، تاريخ الشعب الأرمينى. معهد التاريخ التابع لأكاديمية علوم أرمينيا السوفيتية «آيبيترات»، يريفان، ١٩٥١، الجزء ١، ص ٢٦٧.

٣١- انظر : جغرافية أرمينيا فى القرن ٧، سان بطرسبورج، ١٨٧٧، ص ٥٣-٥٤.

٣٢- أ. ب. يوهانسيان. روسيا وحركة التحرير الأرمينية فى ثمانينات القرن الثامن عشر ص ١٢٩-١٣٠. المذكرات التاريخية ل أ. ف. خرابوفيتسكى. قراءة فى المجتمع الأمبراطورى لتاريخ وقدم الروس فى جامعة موسكو، عام ١٨٦٢، الكتاب ٢، ص ٣٧.

٣٣- ب. ج. بوتكوف. مواد لتاريخ القوقاز الجديد من عام ١٧٢٢ حتى ١٨٠٣، الجزء ٢، ص ١٥١-١٥٤.

٣٤-رفَى. الممالك الخمس (١٦٠٠-١٨٢٧)، ص ٦٧-٦٨.

٣٥- نفس المصدر السابق، ص ٧٧.

٣٦-نفس المصدر السابق، ص ٧٧-٧٩.

٣٧- ب. ج. بوتكوف. مواد لتاريخ القوقاز الجديد من عام ١٧٢٢ حتى ١٨٠٣، الجزء ٢، ص ١٩٥.

٣٨- رقي. الممالك الخمس (١٦٠٠-١٨٢٧)، ص ٨١-٨٢.

٣٩- ب. ج. بوتكوف. مواد لتاريخ القوقاز الجديد من عام ١٧٢٢ حتى ١٨٠٣، الجزء ٢، ص ٣٣٦-٣٣٧؛ «قصيدة قاراباغ» الجزء ١: ميرزا جمال جافانشير القاراباغي، «تاريخ قاراباغ» ص١٢٣، «قصيدة قاراباغ» الجزء ٢: ميرزا يوسف القاراباغي. «تاريخي صافي»، ص٢٩. مير مهدي خازاني. «كتاب تاريخ قاراباغ»، ص١٣٠، رضا قولوباي ميرزا جمال أوغلو. «بناح خان وسلطة ابراهيم خان في قاراباغ وأحداث ذلك العهد»، ص ٢٢٢.

٤٠- ب. ج. بوتكوف. مواد لتاريخ القوقاز الجديد من عام ١٧٢٢ حتى ١٨٠٣، الجزء ٢، ص ٣٣٩-٣٤١.

٤١-نفس المصدر السابق، ص ٣٦٠-٣٦١.

٤٢- نفس المصدر السابق، ص ٣٦٥.

٤٣- انظر: «قصيدة قاراباغ» الجزء ١: ميرزا جمال جافانشير القاراباغي. «تاريخ قاراباغ ص١٢٤؛ «قصيدة قاراباغ». الجزء ٢؛ مير مهدي خازاني. «كتاب تاريخ قاراباغ»، ص١٣٢رضا قولوباي ميرزا جمال أوغلو. «بناح خان وسلطة ابراهيم خان في قاراباغ وأحداث ذلك العهد»، ص ٢٢٢.

٤٤- رقي. الممالك الخمس (١٦٠٠-١٨٢٧)، ص ١١١-١١٢.

٤٥- نفس المصدر السابق، ص ١١١.

٤٦- ب. ج. بوتكوف، الجزء ٢، ص ٤٢٢.

٤٧- نفس المصدر السابق، ص ٤٢٧، ٤٣٠-٤٣١.

٤٨- نفس المصدر السابق، ص ٤٩٢.

٤٩-وثائق لجنة الرسومات الأثرية القوقازية.تيفليس،١٨٦٨،الجزء٢،وثيقة ١٤١٦، ص٦٩٦.

٥٠- نفس المصدر السابق، وثيقة ١٤٢٥، ص ٦٩٨.

٥١- وثائق لجنة الرسومات الأثرية القوقازية. تيفليس، ١٨٦٩، الجزء ٣، وثيقة ٦١٣، ص ٣٣٦.

٥٢- انظر: «قصيدة قاراباغ». الجزء ١: ميرزا جمال جافانشير القاراباغي. «تاريخ قاراباغ ص١٢٩ ؛ «قصيدة قاراباغ» الجزء ٢. ميرزا يوسف القاراباغي. «تاريخى صافى» ص٣٤.

٥٣- انظر: «قصيدة قاراباغ». الجزء ١: ميرزا جمال جافانشير القاراباغي. «تاريخ قاراباغ ص١٣٠, «قصيدة قاراباغ». الجزء ٢: حسن إخفاء على زاده. «تاريخ مدينة شوشه», ص٣٣٣, حسنلى القاراباغى. «الطبيعة والخصائص القديمة والجديدة لإمارة قاراباغ» (اقتباس) ص٣٨٣.

٥٤- وثائق لجنة الرسومات الأثرية القوقازية. تيفليس, ١٨٦٦, الجزء ١, وثيقة ٦٦١, ص ٥٣٩.

٥٥- انظر: موسى كاجانكاتفاتس. تاريخ الأجفان. سان بطرسبورج, ١٨٦١, ص ٣٦٣.

٥٦- رقّى. الممالك الخمس (١٦٠٠-١٨٢٧), ص ١٢٦.

٥٧- نفس المصدر السابق, ص ١٢٧.

٥٨- انضمام أرمينيا الشرقية إلى روسيا. مجموعة الوثائق. الجزء ١ (١٨٠١-١٨١٣). دار نشر أكاديمية علوم أرمينيا السوفيتية , يريفان, ١٩٧٢, وثيقة ٣٤٣, ص ٤٠١.

٥٩- وثائق لجنة الرسومات الأثرية القوقازية, الجزء ٣, وثيقة ١٤٩, ص ٧٩-٨٠.

٦٠- انضمام أرمينيا الشرقية إلى روسيا, وثيقة ٣٢٣, ص ٣٨٨.

٦١- الأرشيف الحكومى التاريخى الروسى, مجمع أرشيف ٨٢١, وصف ٧, ملف ٩٦, الجزء ٣, ورقة ٢١١.

٦٢- ج. أ. إزوف. بداية العلاقات بين كرسى البطريركية الإيتشيميادزينية والحكومة الروسية. تيفليس, ١٩٠١, ص ٥-٧.

٦٣- الأرشيف الحكومى التاريخى الروسى, مجمع أرشيف ٨٢١, وصف ٧, ملف ٩٦, الجزء ٣, ورقة ٢١١-٢١٣ صفحة خلفية.

٦٤- وثائق لجنة الرسومات الأثرية القوقازية, الجزء ٣, وثيقة ١٥٢, ص ٨١.

٦٥رقّى. الممالك الخمس (١٦٠٠-١٨٢٧), ص ١٥٤-١٥٥.

٦٦- ج. أ. إزوف. علاقات بطرس الأعظم مع الشعب الأرميني، من CXV-CXVI.

٦٧- نفس المصدر السابق، من CXVII

٦٨- وثائق لجنة الرسومات الأثرية القوقازية. الجزء ٧، وثيقة ٤٣٦، ص ٤٨٦.

٦٩- انظر: إ. شوبين. الأثر التاريخي لوضع المقاطعة الأرمينية في عهد انضمامها للامبراطورية الروسية. سان بطرسبورج، ١٨٥٢. ص ١٣٩-١٤٢، وثائق لجنة الرسومات الأثرية القوقازية. الجزء ٧، وثيقة ٥٩٧، ص ٦٢٨، وثيقة ٤٣٥، ٤٣٦، ص ٤٨٣-٤٨٤.

٧٠- ج. أ. إزوف. علاقات بطرس الأعظم مع الشعب الأرميني، من CXXIX-CXXX

٧١- وثائق لجنة الرسومات الأثرية القوقازية. الجزء ٧، وثيقة ٨٢٩، ص ٨٤٥-٨٤٦.

٧٢- س. ف. آرايان. التاريخ الموجز للكنيسة الكاثوليكية الأرمينية. www.armeniancatholic.ru

٧٣- وثائق لجنة الرسومات الأثرية القوقازية. تيفليس، ١٨٨١، الجزء ٧، وثيقة ٢١١، ص ٢٩٣-٢٩٤؛ أرشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، مجمع أرشيف ٣٤٣، وصف ٤٦١، ملف ٨.

٧٤- الأرشيف الحكومي التاريخي الروسي، مجمع أرشيف ٨٢١، وصف ٧، ملف ٩٦، الجزء ٣، ورقة ٢٠٣ خلفية٢٠٤-

٧٥- ج. أ. إزوف. علاقات بطرس الأعظم مع الشعب الأرميني، CXXXIX

٧٦- رفّي. الممالك الخمس (١٦٠٠-١٨٢٧)، ص ١٥٩.

٧٧- أ. ر. يوهانسيان. يوف أمين. دار نشر أكاديمية علوم أرمينيا السوفيتية . يريفان، ١٩٨٩، ص ١٧٤؛ ماتيناداران. مخطوطة رقم ٢٩١١، ص ٢٣٩.

٧٨- رفّي. الممالك الخمس (١٦٠٠-١٨٢٧)، ص ١٥٨-١٥٩.

٧٩- الأرشيف الحكومي التاريخي الروسي، مجمع أرشيف ٨٢١، وصف ٧، ملف ٩٦، الجزء ٣، ورقة ٢١٨ خلفية٢١٩-.

٨٠- رفّي. الممالك الخمس (١٦٠٠-١٨٢٧)، ص ١٦٢.

٨١- أ. د. بابازيان. الوثائق الفارسية لماتيناداران. ١(الأوامر). الإصدار الأول (القرن ١٥-١٦) دار نشر أكاديمية علوم أرمينيا السوفيتية . يريفان. ١٩٥٦. ص ١٣٧.

٨٢- ب. فلورينسكى. إلى أطفالى. ذكريات الأيام السالفة. الدراسات الإبداعية. من الرسائل السلوفينية. الوصية. موسكو. ١٩٩٢. ص ٣٧٦.

٨٣- رفّى. الممالك الخمس (١٦٠٠-١٨٢٧), ص ١٨.

٨٤- ب. فلورينسكى. إلى أطفالى. ذكريات الأيام السالفة. الدراسات الإبداعية. من الرسائل السولوفينية. الوصية. ص ١٣١.

٨٥- نفس المصدر السابق, ص ١٣٦.

٨٦- نفس المصدر السابق, ص ١٣٧.

٨٧-«لن يفرقنا أحد». «عمال باكو». ٢٥-١-١٩٩٤. ص ٣.

Thomas de Waal. Black Garden: Armenia and Azerbaijan through -٨٨
Peace and War. New York University Press, New York and London,
.2003, p.40

ملحق ١

المعاهدة المحررة في ١٤ مايو ١٨٠٥ بين خان قاراباغ والإمبراطورية الروسيّة بصدد انتقال سلطة الخانات لروسيا

بسم الله القدير

نحن إبراهيم - خان شوشه وقاراباغ ونحن جنرال المشاة لجميع القوات الروسية إدارة تفتيش مشاة القوقاز وآخرين، الأمير بافل تسيتسيانوف بكل السلطة المخولة إلينا من معالي سعادة الإمبراطور ألكساندر بافلوفيتش المعظم الأغر، وبفضل الرب عقدنا العزم على منح جنسية الامبراطورية الروسية الأبدية لإبراهيم خان شوشه وقاراباغ وكل عائلته، وحاشيته وممتلكاته. وتم إبرام تلك المعاهدة وتوثيقها متضمنة المواد التالية:

المادة الأولى

نيابة عنّا نحن إبراهيم خان شوشه وقاراباغ، وعن ورثتي وخليفتي أتنازل عن أي مقاطعة وأي لقب يمكن أن يكون مرتبطاً بفارس أو أي دولة أخرى. وبهذه الطريقة فإنني أعلن حقيقة أنني لا أمتلك وخلفائي أية سلطة أمام العالم أجمع. إننا نعترف أنّ السلطة العظمى هي سلطة جلالة امبراطور عموم روسيا الامبراطور المعظم وورثته المعظمين وخلفائه لعرش عموم روسيا. وأعد بتقديم فروض الطاعة والولاء للعرش كعبد مطيع. وأقسم على ذلك بالقرآن وبما تقتضيه تقاليد ذلك القسم.

المادة الثانية

أعد وأعطي كلمة شرف نيابة عن جلالة الامبراطور وبسماحة قلبه المفتوح لإبراهيم خان شوشه وقاراباغ وورثته وخلفائه الحماية والعطف دون توقف. وإثباتاً لذلك قرر جلالة الامبراطور ضمان ملكيته وملكية خلفائه لممتلكاته.

المادة الثالثة

جزاءً لسماحة إبراهيم خان شوشه وقاراباغ في الاعتراف بالقوة الوحيدة والعظمى لجلالة امبراطور عموم روسيا عليه وعلى خلفائه وورثته، تعلن هذه المادة أن للخان ومن بعده أكبر أبنائه ومن بعدهم أكبر الأبناء الحق في تلقي تأكيد الامبراطور بشأن خلافة الخانات من حاكم جورجيا، وذلك بسند رسمي بخاتم الدولة. وباستلامه ذلك السند يتعهد الخان الجديد بالطاعة للإمبراطورية الروسية، والاعتراف بالقوة الوحيدة والعظمى لجلالة امبراطور عموم روسيا عليه وعلى خلفائه وورثته. وتتضمن هذه المعاهدة صيغة العهد. وقد أخذ الخان الحالي إبراهيم خان شوشه وقاراباغ ذلك العهد على نفسه في حضور حاكم جورجيا وجنرال المشاة الأمير تسيتسيانوف.

المادة الرابعة

أتعهد أنا إبراهيم خان شوشه وقاراباغ إثبات حسن النوايا من قبلي وقبل خلفائي وطاعتي لامبراطورية عموم روسيا، والاعتراف بالقوة الوحيدة والعظمى لورثة الامبراطورية. كما أتعهد بعدم عقد أي علاقات مع اقطاعيات مجاورة دون تصريح من حاكم جورجيا. وأتعهد بإرسال أي مراسلات مهمة بيني وبينهم إلى الحاكم. وتناقش المراسلات الأقل أهمية مع ممثل الحاكم في محل إقامتي.

المادة الخامسة

يتقبل جلالة الامبراطور الاعتراف بالقوة الوحيدة والعظمى على إقطاعيات إبراهيم خان شوشه وقاراباغ بنية حسنة. ويعد بالتالي:

١. معاملة الشعب في إقطاعيته بنفس الشرف كمواطنيه المطيعين دون تفرقة بينهم وبين المقيمين في أي جزء من امبراطورية روسيا الكبيرة.

٢. الحفاظ على شرف ابراهيم خان وبيته وورثته وإقطاعيته في خانات شوشه باستمرار.

٣. منح جميع سلطة الحكم في الداخل والمحكمة والعقاب والدخل والملكية إلى إبراهيم خان.

٤. من أجل حماية ابراهيم خان وممتلكاته أتعهد بإرسال قوات (٥٠٠ فردا) بالمدافع، ومركز قيادة وضباط. وفي حالة دفاع أكبر فإنّ على حاكم جورجيا زيادة عدد القوات وفقاً للظروف للدفاع عسكرياً عن ممتلكات امبراطورية عموم روسيا.

المادة السادسة

أتعهد أنا إبراهيم خان شوشه وقاراباغ في إطار طاعتي وولائي بالالتزامات التالية:

١. أن أقوم منذ البداية بتخزين الكميات اللازمة من القمح والذرة بأسعار مناسبة يحددها الحاكم الرئيسي حيث أن التموين من مدينة إليزافيتبول صعب أو قد يكون مستحيلاً.

٢. تزويد القوات المذكورة آنفاً بالمنازل للمعيشة في قلعة شوشه. ويتم اختيار المنازل بمعرفة القائد ولابد من تزويدها بكمية مناسبة من أخشاب التدفئة.

٣. أن أجعل مدخل إليزافيتبول إلى شوشه ممهداً، وأقوم ببناء الطريق من يليزافيتبول إلى شوشه حتى تكون حركة العربات والقوافل سهلة.

٤. سوف يكون من المناسب للحكومة بناء طريق من شوشه في اتجاه دجيفاد. ويتم دفع أجور العمال وفقاً لتقدير الحكومة.

المادة السابعة

يقوم جلالة الإمبراطور ـ إثباتاً لكرمه ونواياه الحسنة لسعادة إبراهيم خليل - بالتفضل بتقديم لواء يحمل شعار الامبراطورية الروسية يحتفظ به كشعار

للخانات والسلطة. وليس لأحد سوى الخان الحق في حمل ذلك اللواء للحرب حيث أنه هدية من جلالة الامبراطور.

المادة الثامنة

أتعهد أنا إبراهيم خان شوشه وقاراباغ- وقد حصلت على موافقة جلالة الإمبراطور - بصرف مساهمة مني لخزانة الدولة من دخلي السنوي إلى جلالة الإمبراطور في تيفليس بمبلغ ٨,٠٠٠ تشيرفونيتس (عملة ذهبية) سنوياً على دفعتين، الدفعة الأولى في الأول من فبراير، والثانية في الأول من سبتمبر. وتأكيداً لتلك المعاهدة مع جلالة الإمبراطور، ووفقاً للتقاليد الآسيوية فإنني؛ بجانب تعهد الطاعة والولاء؛ أبعث بحفيد من إبني محمد حسن أغا من الثانية شوكور- أولا ليعيش في تيفليس للأبد.

المادة التاسعة

أبدى جلالة الامبراطور عطفه على حفيد سعادة الخان كضمان للطاعة والولاء من قبل الخان، وقرر منحه عشرة روبلات من النقود الروسية في اليوم.

المادة العاشرة

أبرمت هذه المعاهدة وهي سارية للأبد وليست قابلة لأى تغيير من الآن وإلى الأبد.

المادة الحادية عشر

لابد وأن يتم توثيق هذه المعاهدة من قبل جلالة الإمبراطور بخاتم الدولة في ظرف ستة أشهر أو أقل إن أمكن بعد توقيعها. وتأكيداً لذلك قام الطرفان بتوقيع مواد المعاهدة في معسكر إقليم إليزافيتبول قريباً من نهر كورا فى صيف عام ١٨٠٥ ميلادية (١٢٢٠ هجرية) في الرابع عشر من مايو.

ملحق ٢

إمارة قاراباغ والأملاك الأذربيجانية الإقطاعية الأخرى فى بداية القرن ١٩

ОСМАНСКАЯ ИМПЕРИЯ
الإمبراطورية العثمانية
ГРУЗИНСКАЯ ГУБЕРНИЯ
محافظة جورجيا
ФЕОДАЛЬНЫЕ ВЛАДЕНИЯ ДАГЕСТАНА
أملاك داغستان الإقطاعية
ДЕРБЕНТ
ديربنت
КАСПИЙСКОЕ МОРЕ
بحر القزوين
ГАЗАХ
قازاخ
ШАМШАДДИЛЬ
شامشاديل
ГЯНДЖА
غنجة
ШЕКИ
شيكى
ГУБА
جوبا
ШАМАХЫ
شاماخى
БАКУ
باكو
ИРЯВАН
إيريفان
ОЗ. ГЁЙДЖА
ГАРАБАХ
Гюлюстан
غولستان
Чиляберд
تشيليابيرد
Гянджасар
Хачын
خاتشين
Шуша
شوشه
Варанда
فراندا
Дизаг
ديزاج
НАХЧЫВАН
ناختشوان
ГАРАДАГ
جاراداج
ТАЛЫШ
تالـيش
АРАЗ
نهر أراز
КУРА
كورا

الحدود بين روسيا وإيران طبقا لمعهد غولستان عام ١٨١٣
الحدود بين روسيا والامبراطورية العثمانية
حدود روسيا القيصرية فى عام ١٨٠٣
حدود الإمارات الأذربيجانية
عواصم الإمارات الإقطاعية الأذربيجانية
خاتشين الممالك الألبانية
كاثوليكوسية غنجه سار الألبانية
الأذريون ٧٩٪
الألبان ٢١٪

كامالا عمرانلى

الكتاب الثانى

"قيام الدولة الأرمينية فى القوقاز- الجذور والآثار"

يتناول الكتاب الحالى البحث فى مقدمات قيام الدولة الأرمينية فى القوقاز, والطريق الذى قطعته هذه الدولة عبر وجودها, وكذلك التأثير الذى انعكس على مجريات الأحداث التاريخية نتيجة لظهورها.

إن الدراسة المتخصصة المقدمة قد تعززت بمختلف أنواع المواد, والتى يحتل من بينها مكانة رئيسية المراجع الأرمينية, الروسية والسوفيتية, وكذلك البريطانية والأمريكية, والوثائق الأرشيفية, كشهادات جلية على الأحداث الموصوفة وأطرافها غير المباشرين.

وقد يمثل الكتاب مصدرا قيما للمؤرخين, الدبلوماسيين, والمتخصصين فى شئون منطقة آسيا الأمامية والقوقاز وبالطبع لدوائر القراء الواسعة المهتمين بالقضية التى تسمى «القضية الأرمينية».

ISBN 5- 86218 - 289 - 6

المحتويات

كلمة المؤلفة

يهدف هذا الكتاب إلى إلقاء الضوء للقراء على القضية التى أثارت- ومازالت تثير- الاهتمام حول نشأة الدولة التى ظهرت نتيجة للعمليات التى جرت فى دائرة معينة واحدة، ولكنها تركت تأثيرها على دائرة أخرى. أليست حقا ظاهرة مثيرة للغاية؟ إن أغلبية القراء (بالطبع عدا أولئك المتخصصين فى هذه القضية وعلى دراية بمعطياتها) قد اعتادوا، وهم على يقين انطلاقا من عادتهم هذه، أن يعدوا الأرمن شعبا قوقازيا، وأن يبحثوا عن موطنهم فى أى مكان عدا أراضى أرمينيا الحقيقية. ولهذا نعتقد أن الدهشة سوف تعتريهم لمثل هذا التصور، وقد تساورهم الشكوك فى كامل المؤلف، واضعين فى الإعتبار أنه يعد مثلا لتلك البلد الواقعة فى حالة حرب مع أرمينيا المذكورة.

وبغض النظر عن مشاعر التعاطف المختلفة أو الكراهية، التى يمكن أن تشغل مكانها فى كلا الجانبين، فهناك من الحقائق التى لا يمكن تفنيدها ولا يمكن التغاضى عنها بالنسبة لأى دارس موضوعى، وهى بوجودها وبنفسها تدفع على التفكير فيها. وهذه الحقائق كانت ومازالت تعد علامات توضح الاتجاه الواجب المضى به. وبغض النظر عن المجهودات الكبيرة المبذولة المتعمدة لتدمير ومحو مثل هذه العلامات، غير أنها لم تكلل بالنجاح فى العديد من الحالات، وظلت محتفظة ببعض الخيوط الإرشادية القائمة، والتى تتيح للباحثين وضع أعمالهم كعون للأجيال المعاصرة واللاحقة للتعرف على الحقيقة فى هذا الجانب أو ذاك من القضية الحالية.

ومن أجل ألا ندفع القارئ إلى التخبط طويلا فى التخمين حول السبب الذى دفع بالكاتبة لوضع هذه التسمية لمؤلفها، أو الشك فى تسمية الكتاب المطروح، فيكفى إلقاء النظر على المراجع التى تنتمى إلى نفس الموضوع، والتى يعد منها: «المرجع التاريخى لحال مقاطعة أرمينيا فى عهد انضمامها إلى الامبراطورية الروسية»، والذى وضعه شوبين المستشار الثانوى ورئيس إدارة الدخل وممتلكات الخزانة الخاصة بمقاطعة أرمينيا، وذلك بتكليف من الكونت باسكيفيتش إيريفانسكى، فى أوائل عام ١٨٢٩، وخرج إلى النور عام ١٨٥٢ فى مدينة سان بطرسبرج. وطبقا للمرجع المذكور، والمكتوب إثر إلحاق إمارات ناختشوان وإيريفان الأذربيجانية (انظر الخريطة ١)، وبعد الحرب الروسية الفارسية فى أعوام ١٨٢٦- ١٨٢٨، والحرب الروسية التركية أعوام ١٨٢٨-١٨٢٩، قامت روسيا بإعادة توطين ٢٣ ألف و ٥٦٨، و٢١ ألف و ٦٣٩ أرمينيا على أراضى إمارة إيريفان السابقة، و١٠ آلاف و٦٧٩ أرمينيا على أراضى إمارة ناختشوان السابقة، كما وصل من فارس إلى منطقة أردوباد ألف و٣٤٠ مستوطنا. وهكذا، بلغ العدد الإجمالى للنازحين من فارس ٣٥ ألف و ٥٦٠ مستوطنا، و٢١ ألف و ٦٦٦ من تركيا، ما يشكل إجمالا ٥٧ ألف و ٢٢٦ فردا. وفى محصلة إجراء مثل هذا التقييم المماثل، فقد بلغ إجمالى عدد الأرمن فى المحافظات المذكورة ٨٢ ألف و٣٥٧

فـردا[١] .

فـى التـعبـير عـن العـلاقـة بالأرمـن الموجـودين علـى أراضـى تلك الإمـارات (علـى حسـاب إلغـائها بمرسـوم القـيصـر الصـادر فـى مـارس لعـام ١٨٢٨. وإقـامـة المقـاطـعـة الأرمـينيـة «انظر خـريطـة ٢» والتـى تم إلغـائها فـى عـام ١٨٤٠) وأثنـاء نزوح المسـتوطنين مـن تركـيا وفـارس، كـتب شـوبين يقـول إن: «الأرمـن الموجـودين فـى المقـاطعـة الأرمـينيـة كـانـوا هـم الآخـرون نـازحـين مـن حـيث الجـوهـر، وصـلـوا إلـى هـنـا فـى أوقـات مـخـتـلـفـة وفـى ظـل ظـروف مخـتلفـة. وبالمناسـبـة، لـو بحـثنـا بينهـم عـن الأرمـن الأصـليين، فعـلـى الأرجـح ينبغـى التـوجـه إلـى منـاطـق: واجـارشـابات، أكـوليس، وأردوباد»[٢] .

وطبـقـا للبـاحـث الأرمـينـى بابازيان، فإن أمـير رسـتم- الـذى قـام إسـكنـدر ابن مؤسـس دولـة جـاراجيـونلـو جـارا يوسـف، بجـعلـه أقـرب أنصـاره ومسـتشـاريـه ومنـحـه إقـطـاعـات واسـعـة- قـد بـاع للأرمـن فـى عـام ١٤٣١ سـبـع قـرى كـبيـرة: فـاجـارشـابات (أوتشـكيلسـا)، أشـتراك، نـوراجـاويت، أجـافنـاتون، تيجـينيس- كـيرادجـلو، ومـوجـان، وقـبل هـذا بيـعـت أربـع قـطـع صـغيـرة مـن قـريـة فـاجـارشـابات إلـى المطـران أرتـاز فـى عـام ١٤٢٩-١٤٣٠[٣]. واعـتمـادا علـى الممتلكـات المذكـورة، انتـقـل كـرسـى البـطـريركـيـة الأرمـينيـة فـى عـام ١٤٤١ مـن سـيس (كـليكـيا) فـى إيتـشـميـادزين (القـوقـاز)، وهـكـذا أصـبحـت هـذه القـرى هـى أولـى المسـتـوطنـات الأرمـينيـة علـى أراضـى القـوقـاز، وقـد مضـى هـذا الإسـتيطـان ليكـتسـب صـورتـه المكـثفـة فـقـط فـى أوائـل القـرن التـاسـع عشـر.

عـنـد الأخـذ فـى الإعـتبـار بهـيئـة الأرمـن المشـرذمـة التـى لـم تشـكـل كـتلـة لصـيقـة واحـدة فـى أى مـن الأمـاكـن، وكـانوا يسـتوطـنـون كـافـة أرجـاء الامبراطـوريـة العـثمـانيـة وغـيرهـا مـن أراضـى الـدول المذكـورة عـاليـه: جـاراجيـونلـو، أجـويونلـو، الصـفـافـدة، نـادر، وبعـد ذلـك إمـارات إيريـافـان ونـاختـشـوان، يصـبح مـن الـواضـح أنهـم لـم يسـتطـعـوا إقـامـة دولـة لهـم، إذ أن العـوامـل الرئيسـيـة لإقـامـة مـثـل هـذه الـدولـة تتـمـثـل فـى ضـرورة وجـود كـتلـة معـينـة مـن السـكـان المشـكلـين للـدولـة، وحـيازة مسـاحـة محـددة مـن الأرض.

ومـع ظـهـور روسـيـا فـى المنطـقـة، بـدأت الأحـداث فـى التـحـول نـحـو مـحـور آخـر، أى مـزج كـتلـة أرمـينيـة لصـيقـة واسـتيعـابها علـى أرض مـحـددة. وهـكـذا، طبـقـا لشـافـروف الـذى شـارك بصـورة مبـاشـرة فـى النشـاط الإسـتعـمـارى الـذى جـرى فـى منـطـقـة الإدارة القـيصـريـة، ووضـع كـتابـه «التـهـديد الجـديد فـى الشـئـون الروسـيـة فيـمـا وراء القـوقـاز: المتمـثل فـى بيـع مـوجـان للأجـانب»، والـذى خـرج إلـى النـور فـى عـام ١٩١١ فـى مـدينـة سـان بطـرسـبورج، «منـذ عـام ١٨٢٨ إلـى ١٨٣٠ قـمـنـا بتـوطين أكـثـر مـن ٤٠ ألـف مـن الفـرس و٨٤ ألـف مـن الأرمـن التـرك فيـمـا وراء القـوقـاز، وقـمـنـا بتسـكينهـم فـى أفـضـل الأراضـى الحـكـومـيـة الواقـعـة بمحـافـظـات إليـزافيـتبـول وإيريفـان، حـيث كـان السـكـان الأرمـن أقـليـة، وكـذلـك فـى مـراكـز تيفـليس وفـى بـورتشـال، وأخـالدسـيخ وأخـالقـالاق. وتم تخـصـيص أكـثـر مـن ٢٠٠ ألـف هـكـتـار مـن الأراضـى الحـكـومـيـة لتـوطينهـم، كـمـا تم شـراء الأراضـى الخـاصـة مـن الملاك المسـلمـين بأكـثـر مـن ٢ مـليـون روبل. وجـرى تـوطين أولـئك الأرمـن فـى

القسم الجبلى (ناقورنو- المترجم) الواقع بمحافظة إليزافيتبول، وعلى شاطئ نهر جوكتشى. ومن الضرورى الأخذ فى الاعتبار أنه بعد التوطين الرسمى لعدد ١٢٤ ألف أرمينيا، نزح إلى هنا الكثير بصورة غير رسمية، وهكذا فاق عدد المستوطنين أكثر من ٢٠٠ ألف فرد.

بعد إنتهاء الحملات العسكرية فى القرم، تم من جديد توطين بعض أعداد الأرمن التى لم يتم تسجيلها بدقة. وقد عُرفت الفترة من عام ١٨٦٤ حتى ١٨٧٦ بنشاطنا المكثف لتوطين منطقة شاطئ البحر الاسود بالأرمن واليونانيين، والذين تم نقلهم على نفقة الدولة من آسيا الصغرى. وبعد ذلك الإستنيين واللاتوانيين والتشيك. كما تم منح الساكنين الجدد أفضل الأراضى الحكومية.

وانتهت الحرب التركية (١٨٧٧-١٨٧٨) نهاية سعيدة، لتمنحنا طوابير كاملة من السكان الجدد القادمين من آسيا الصغرى: تم توطين حوالى خمسين ألف أرمينيا وحوالى أربعين ألف يونانيا فى منطقة كارس، وعلى الفور استوعبت المنطقة الخالية الأعداد الكبيرة من السكان الأغراب. بالإضافة الى ذلك، قام الجنرال تيرجوكاسوف بإدخال ٣٥ ألف خيمة إلى مركز سورمالين للأرمن الأتراك الذين سوف يبقون لدينا. بعد ذلك بدأت تيارات لا تنقطع من الأرمن القادمين من آسيا الصغرى فى الاستيطان أفرادا مستقلين وأسرا كاملة. كما بدأ نزوح الأرمن على نحو أكبر فى الفترة من عام ١٨٩٣-١٨٩٤، وذلك فى فترة الاضطرابات الأرمينية بتركيا. وفى عام ١٨٩٧، أثناء فترة وجود الأمير جوليتسن القائد الأعلى فى المنطقة، وصل عدد الأرمن القادمين إلى ٩٠ ألفا، وليس ١٠ آلاف كما كان فى عام ١٨٩٤... «ومن حوالى مليون وثلاثمائة ألف أرمينيا من المقيمين حاليا فيما وراء القوقاز، هناك أكثر من مليون منهم لا ينتمون بأصولهم إلى تعداد السكان الأصليين فى هذه المنطقة، بل تم توطينهم من قِبلنا»[٤].

أما فيما يتصل «بالأرمن» الأصليين، فهم الذين تم حسابهم على أساس الانتماء الدينى وليس العرقى، حيث أنهم يعدون من الألبان، عدا أولئك النازحين من القوقاز فى القرن الخامس عشر، والذين تحدثنا عنهم أعلاه. ولكن أعقب ذلك الأمر؛ وطبقا لمطالب الأرمن وتنازلات الروس (بحكم أهدافهم التى يسعون إليها)؛ أن تعرض هؤلاء الألبان نفسهم إلى الأرمنة، عدا قسم صغير منهم، والذين يقيمون حاليا بصورة رئيسية فى منطقتين بأذربيجان على البر الأيسر لنهر كورا. وبصرف النظر عن طبيعتهم المتمثلة فى أعين الآخرين، فإن «أرمن» قاراباغ يعدون ألبانا حتى الآن، ويشهد على هذا الأمر الخصائص المميزة لهم. غير أنه بحكم الإسم الذى ارتبط بهم دون التمعن فى مضمونه، فقد صاروا يسمون أنفسهم على هذا النحو الذى يعد ذاته مثالا جليا على ضحايا السياسة الشاملة الرامية لمحو هويتهم العرقية، وهذا ليس كل الأمر.

إلا أنه عند الأخذ فى الاعتبار بأن التحليل القائم لمثل هذا النوع من العمليات

المعقدة لتحول الثقافات العرقية يخرج بنا عن إطار موضوع البحث الحالى. فقد تم تكريس إصدار خاص بهذا الموضوع وضعته نفس مؤلفة هذا الكتاب. تحت اسم «المصير الأسود للحديقة السوداء». وهو الكتاب الأول من هذا الإصدار. ورأينا عدم وجود مبرر للتوغل اللاحق فى هذا الموضوع. وأن يلجأ الراغبون من القراء فى التعرف عليه إلى الكتاب الأول المذكور.

بالعودة إلى الموضوع الرئيسى لبحثنا. نشير إلى أن الحرب العالمية الأولى. قد تركت هى الأخرى بصمتها فى زيادة أعداد المستوطنين. وهكذا. طبقا لكتاب «تاريخ الشعب الأرمينى» الصادر عام ١٩٨٠ فى يريفان. فقد استوطن القوقاز أيضا ٣٥٠ ألف أرمينيا[٥]. وفى المحصلة بلغ عدد الأرمن ٦٦٩ ألف و٨٧١ فى محافظة إيريفان (التى تشكلت أراضيها من الإمارات السابقة فى إيريفان وناختشوان. وصارت قاعدة لتكوين أول دولة أرمينية «أرارات» فى القوقاز. والتى حلت مكانها أرمينيا السوفيتية. وتحولت فى النهاية إلى جمهورية أرمينيا الحالية)[٦]. وفى ظل الوضع المعقد المتشكل فى ذلك الوقت بالقوقاز. مع الأخذ فى الحسبان بحيازة الأرمن للأراضى. حيث شكلوا بالفعل كتلة ما خلافا عن الأزمنة السالفة. فقد ظهرت التربة المناسبة لهذا الشعب لإقامة جسم لدولته فى القوقاز. أما عن الطريق الذى قطعته هذه العملية. والنتائج التى أسفرت عن ظهورها. فهذا ما سوف نسعى للحديث عنه فى هذا الكتاب.

إن تناول الموضوع المذكور قد أملته بالطبع الضرورة النابعة منه. خاصة تحت وطأة القضايا الناجمة عن نشأة الدولة الأرمينية فى القوقاز. والمصاحبة لتحقيقها حتى الآن. مما يدفع بالناس -برغبتهم أم بغيرها- فى الانجذاب إلى فلك هذه العملية. ومنحها أقصى الاهتمام. إن مهمتنا فى الربط الحالى- على أساس الوثائق والمواد الرسمية بما فيها الأرمينية. كى تساعد أولئك الذين يُحسبون ضحايا الدعاية التى جرت ومازالت تجرى. بهدف تقديم الأرمن كشعب أصلى من شعوب القوقاز. والتناول على نفس القاعدة «التاريخية» من «العدالة» لنزعاتهم التوسعية نحو الجيران.

وفى سبيل ألا نثقل كثيرا على القارئ بالمحصلات الجاهزة الخاصة. فقد رأينا من الحكمة أن نمتنع عن التفسير الذى يمكن تأويله بالتفسير الشخصى. ونورد مقتطفات من المراجع التى تتحدث بنفسها ولا تتطلب التعليق عليها. وعلى هذا النحو نتيح للقارئ فرصة التوصل إلى استنتاج مستقل حول القضية المطروحة. ونحن على يقين أن هذا الأمر سوف يقربه من إدراك جوهر القضية.

ونرى من واجبنا منح التقدير المستحق لجميع العلماء الذين قاموا على دراسة هذا الموضوع من قبل. ومثلت مجهوداتهم عونا لنا فى رصد الحقيقة. وأتقدم بشكر خاص إلى نايلة هانم مورتوزوف العاملة فى المكتبة القومية الأذربيجانية المركزية العلمية. وذلك للعمل الدءوب التطوعى الذى قامت به طوال فترة وضع هذا الكتاب. وتقديم المراجع المطلوبة له. كما تعرب المؤلفة عن خالص امتنناها إلى

رئيسها توفيق موسابيف، لخلقه مناخ العمل المناسب لوضع هذا الكتاب، وكذلك للزملاء: إلدار بايراموف لجهوداته فى التصحيح، والذى رحب بالقيام به، وأيضا جاويد ناصرلى، وكامل محمدوف لتقديم العون المخلص.

كامالا عمرانلى
٢٠٠٥/١١/٢٤

الباب الأول

الجذور

١. نشأة القضية الأرمينية

إنّ ظهور أول دولة أرمينية في القوقاز لا يرجع بجذوره إلى الماضى البعيد. والمثير للاهتمام هو أن هذا الأمر لم يحدث على الأرض التى توجد عليها هذه الدولة الآن. لقد بدأ الشعب الأرمينى- المحروم منذ زمن بعيد من وجود دولة له- في إحياء الآمال التى كادت أن تخبو مع تكون أرضية ملائمة لتحقيق حلمه بها، وذلك بمساعدة الدول التى تبنت خططا محددة بالنسبة للامبراطورية العثمانية الموشكة على الانهيار، والتى كانت تستعد لتقيم على أراضيها محميات منفصلة تحت حمايتها. وقد حدث ذلك في النصف الثانى من القرن التاسع عشر. وهكذا، فإن قيام أول دولة أرمينية في القوقاز، والتى سوف يدور الحديث عنها فيما يلى، مَدينة بحقيقة نشأتها للإمبراطورية العثمانية، الدولة صاحبة السياسة التى كانت سبباً، أو كان من أهدافها؛ ظهور أرمينيا، على الرغم من أن الأخيرة لم تنشأ في حدودها. وهكذا شاءت الأقدار.

لقد أعطتنا المادة التى قمنا بدراستها من مصادر مختلفة، أساسا للوصول إلى نتيجة عامة مؤداها أن نشأة القضية الأرمينية هى ثمرة الحرب الروسية التركية ١٨٧٧-١٨٧٨. وهكذا، فإن وضع الأرمن قبل ١٨٧٧-١٨٧٨ يعتبر موضوعاً لبحث منفصل. ولكن مع ذلك، ومن أجل رسم صورة كاملةٍ وواضحةٍ للقضية محل البحث، سوف نتعرض بقدر الضرورة لهذه المراحل أيضا. ولكن اهتمامنا الأساسى سوف ينصب بالطبع على كشف جوهر القضية الأرمينية، والطريق الذى قطعته في تطورها على مر عشرات السنين حتى ذلك الحين الذى تحققت فيه (ولو جزئيا) أهدافها المخططة.

كما سبق أن ذكرنا فإن سبب نشأة القضية الأرمينية يرجع إلى الحرب الروسية التركية ١٨٧٧-١٨٧٨، التى انتهت بتوقيع الهدنة بين روسيا وتركيا في أدرنة (أدرينابوليس) في ٣١ يناير ١٨٧٨، والتى كانت أساسا لاتفاقية السلام التى تلت ذلك. وطبقا لأحكام هذه الهدنة تم إعلان بلغاريا إمارة ذات حكم ذاتى [1]، وحصلت رومانيا وصربيا والجبل الأسود على الاستقلال، وأصبحت البوسنة والهرسك مقاطعة ذات حكم ذاتى . ولكن ينبغى تأكيد ما يشير اليه الكُتّاب الأرمن أنفسهم أيضاً، وهو عدم ذكر شىء فيها بشأن الأرمن. ولم تجد هذه القضية صدى لها إلا في الاتفاقية التمهيدية الموقعة في سان ستيفانو في ٣ مارس ١٨٧٨ فقط. وطبقاً لهذه الاتفاقية تم الإعتراف باستقلال رومانيا وصربيا والجبل الأسود،

وحصلت بلغاريا على الحكم الذاتي، وتقرّر ضرورة إجراء إصلاحات في البوسنة والهرسك، وتمّ ضمّ جزء من بيسارابيا إلى روسيا وما إلى ذلك. ثم قضت بضم باتوم وأرداغان وكارس وبايزيت ووادى الاشكير إلى روسيا. أما المادة السادسة عشرة من هذه الاتفاقية فتحدثت عن الأرمن، وهنا للمرة الأولى تستخدم كلمة «أرمينيا» [٢] في معاهدة دولية.

وهنا يطرأ على الذهن سؤال بديهي: ما الذى حدث في مثل هذا الوقت القصير بين هدنة أدرنة واتفاقية سان ستيفانو التمهيدية، والذى كان من نتيجته حدوث هذا التغير المذكور لصالح الأرمن؟

يكتب البروفسور بارساميان بخصوص هذه القضية، إنّ الأرمن حتى هدنة أدرنة لم يكن لديهم برنامج مجهّز يمكن وضعه على طاولة المفاوضات الدبلوماسية. «ولم يقم بطريرك القسطنطينية فارجابيتيان إلا متأخراً بالتقدّم إلى الوفد الروسي في ١ فبراير ١٨٧٨ وطلب إعطاء الأرمن نفس الحقوق والضمانات التى أعطيت لشعوب البلقان[٣]. ويكتب بوريان«في وثيقة الهدنة التى وقعها الطرفان التركى والروسى في ادرنة فى ٣١ يناير ١٨٧٨ لم يرد أى ذكر للأرمن أو أرمينيا، الأمر الذى أثار حيرة الأرمن، وقام البطريرك بتكليف الراهب روسدجوجليان باجراء مفاوضات مع السفير الروسى ايجناتيف بهذا الشأن، وأجاب ايجناتيف بأنه لايمكن حتى الآن لأرمينيا أن تعول على الحصول على تلك الحرية التى ستحصل عليها بلغاريا حيث أنه قد اتضح أن الأرمن غير مؤهّلين، وأنهم كانو عنصراً ميتاً في أرمينيا»، بمعنى أنهم -كما يوضح بوريان- *لم يثوروا طبقا لتوجيهات الدبلوماسية القيصرية كما فعل السلاف*».(التشديد للمؤلفة ك.ع.) [٤]

ويجب ملاحظة أنه عند استعمال كلمة«أرمينيا» في علاقات الدول المعنية وخاصة روسيا، فإن هذا لم يكن على أساس تاريخى جغرافي، بل كان أسلوباً سياسياً خالصاً. وتتضح هذه الظروف من التفسيرات التى يعطيها نفس ممثلي هذه الدول والتى سنتعرض لها فيما يلي.

إذا عدنا إلى الاقتباس المذكور أعلاه وتركنا جانباً التفسيرات الخاصة بـ«حيرة الأرمن» وانتفاضة السلاف، فإننا سنركّز على النتيجة الصحيحة، من وجهة نظرنا، لبوريان فيما يخص «انتفاضة» الأرمن، أى لماذا لم ينتفض الأرمن ضد تركيا العثمانية وأصبحوا «عنصراً ميتاً» على حد تعبير ايجناتيف؟

من أجل الإجابة على هذا السؤال رأينا من المناسب، دون التعمق في تاريخ الأرمن في الإمبراطورية العثمانية، أن نورد الحقائق التى تصف وضعهم في تركيا في السنوات السابقة مباشرة على الاتفاقية التمهيدية في ٣ مارس ١٨٧٨.

وهكذا، فإنه طبقاً لأقوال بوريان عندما «أجبرت انتفاضة البلغار عام ١٨٧٦ الأتراك على التوجه إلى كل رعايا الإمبراطورية بالدعوة لمساعدة الحكومة في الوضع الناشئ عن ذلك». «وضعت الحرب أرمن تركيا أمام خيار محدّد: إمّا الانتفاض مقتدين

بالسلاف، أو التصريح علناً «بالرأى» أنهم يُدينون الإنتفاضة، ويقومون بمساعدة الحكومة كرعايا مخلصين من أجل الانتصار في الحرب.

وبناء على نصيحة المجلس المدنى توجه البطريرك نرسيس (وهو نفسه ن. فارجابيتيان- ك.ع.) إلى الأمة الأرمينية برسالة ذات طابع دينى، كانت مبادؤها الأساسية كما يلى: «إذا كانت الأمة الأرمينية قد حافظت حتى اليوم على وجودها كأمة، وتحتفظ بديانتها وكنيستها ولغتها وقيمها التاريخية والثقافية، فإن هذا كله بفضل الرعاية والمساعدة والعلاقة الطيبة من جانب الحكومة التركية تجاه الأمة الأرمينية... لقد ربط القدر بين الأرمن والأتراك، لذا فإن الأرمن لا يمكن أن يتعاملوا مع هذا بلا مبالاة في أيام الحرب والمحن الصعبة للدولة، بل على العكس، يجب عليهم كما هو الحال دائما أن يساعدوها. إن الأرمن المحبين لوطنهم يساعدون ويخدمون الأمة الأرمينية بدعمهم للحكومة، إذ أن الدفاع عن الإمبراطورية العثمانية هو دفاع عن أرمينيا والديانة والمدرسة والممتلكات والأسرة والشرف والحياة الأرمينية... إن البطريرك بإسم المجلس القومى «المختلط» (المتحد) يدعو الأرمن إلى الدفاع عن الوطن وعن عرش السلطان مراد الخامس. إنه يدعو الأرمن إلى التطوّع في صفوف الجيش التركى وأن يدافعوا بالسلاح في أيديهم عن السلطان ضد أعدائه. ويستمر البطريرك قائلا: «*يجب أن نتّحد وأن نضحى بكل شىء في سبيل الدفاع عن الوطن والسلطان، من أجل مصلحتنا القومية وكرامتنا*» [5] (التشديد للمؤلفة ك.ع.)

وحدث شىء مماثل في ٧ ديسمبر ١٨٧٧ عندما اتخذت الجمعية العامة للطائفة الأرمينية في تركيا، برئاسة بطريرك اسطنبول، قراراً بشأن نداء السلطان لتطوع المسيحيين في صفوف القوات المدنية، فقررت بالإجماع توجيه الشكر للحكومة على هذه الخطوة التى تستجيب تماما لرغبات الأرمن المتكررة، وتم تكليف لجنة من المواطنين ورجال الدين لتحقيق اجراءات تنفيذ هذا القرار [٦].

ولكن سير الأحداث بهذا الشكل لم يكن يرضى القوى المعنية بألاّ تكون هناك علاقة ولاء بين الأرمن وتركيا، والتى كانت تعمل في الوقت المحدد وخاصة في روسيا؛ ويمكن تأكيد هذا بموقف آرتسرونى محرر جريدة «مشاك» الأرمينية التى كانت تصدر في تيفليس. لقد دعا آرتسرونى على صفحات جريدته أرمن تركيا للإنتفاض ضد الإمبراطورية العثمانية، وعندما لم تأت هذه النداءات بالنتيجة المرجوّة، كتب محبطاً: «إن الأمر لا يكمن في أنه لا يمكن اعتبار الأرمن أمة فحسب، بل إنهم لا يستحقون أن يحملوا لقب إنسان»، وعندما فقد الأمل في الانتفاضة، كان يأمل في «تحرير» الأرمن بمساعدة روسيا قائلا: *إن الأمر «يتطلب تأثيرا خارجيا، قوى خارجية»*. (التشديد للمؤلفة ك.ع.) [٧]

إن الحقائق التي ذكرناها، بالإضافة إلى أقوال بطريرك اسطنبول نرسيس بشأن روسيا في لقائه مع سفير إنجلترا في تركيا لايارد عام ١٨٧٧، عن أنّ الأرمن «ليسوا غير راضين بوجودهم تحت الحكم التركى، ويفضلون -بارتياح كبير- *البقاء تحت هذا*

الحكم عن أن يصبحوا تحت الحكم الروسى»(التشديد للمؤلفة ك.ع.) [8] وكذلك مستعدون «*للانضمام إلى صفوف الجيش التركى أو القوات المدنية المحلّية من أجل الدفاع عن الأراضى التركية*».(التشديد للمؤلفة ك.ع.) كل هذا يصف ميول الأرمن في الدولة العثمانية تجاه روسيا. ولكن الموقف العدائى لآرتسرونى يدفعنا على أى حال للتفكير في السبب الذى جعل آرتسرونى؛ وهو من رعايا روسيا؛ يطلق مثل هذه النداءات لرعايا تركيا في أنه بينما كان رعايا تركيا أنفسهم لا يشكون من وضعهم في تركيا؟

إن مجرد النظرة السريعة لتاريخ حركة التحرير الأرمينية تقدّم لنا معلومات عن أن أهداف جماعات التحرير الأولى لهم (كانت أولها «جمعية الهدف الطيب» التى أنشئت في روسيا في أليكساندروبول عام ١٨٦٩. وكان مؤسسها وقائدها مدرسا هو آرسين كريتيان. والثانية «دائرة حب الوطن» والمنشأة أيضا في عضو الجمعية الأولى أمبارتسوم بالاسينانتس) كانت موجهةً ضد روسيا تحديدا. وعندما قامت إدارة جندرمة يريفان في ابريل عام ١٨٧٥ بحملة تفتيش واعتقالات جماعية في كاراكليس وأليكساندروبول «اكتشفت هذه الجماعات التحررية وحطمتها». و«*تم القبض على كريتيان وكثيرين من رفاقه وقدموا للمحاكمة بتهمة تنظيم جماعات سرية وكتابة وتوزيع نداءات معادية للحكومة* (التشديد للمؤلفة ك.ع.)». وكانت هذه «أول (!- ك.ع.) محاكمة سياسية» في«أرمينيا» [9]. ونعتقد أن إجابة هذا السؤال لا تحتاج إلى تفكير طويل. يكفي فقط مقارنة الوضع آنذاك في كل من الإمبراطورية الروسية والإمبراطورية العثمانية، حتى يصبح مفهوماً أنّه عندما أدرك الأرمن عدم إمكان تحقيق الأهداف الموضوعة في الأولى قرّروا توجيه جهودهم ضد الثانية، واضعين في الاعتبار أنّ تركيا ضعيفة بالمقارنة مع،روسيا، وسوف يكون من الأسهل تحقيق أهدافهم هناك عن تحقيقها في روسيا. ومع مراعاة المصالح السياسية والاقتصادية للقيصر في الشرق أيضاً، قرّر النشطاء الأرمن أنه من المناسب عدم مهاجمة روسيا، بل على العكس، أن يظهروا ولاءهم لها، وبهذا يضمنون دعمها لحصول أرمن تركيا على الاستقلال المنشود. وكما يقولون، فسوف نرى ما الذى ستأتى به الأيام فيما بعد.

وبالطبع لم تكن روسيا ضد استخدام مثل هذا الوضع من أجل تحقيق أهدافها، بأن تخطط وتوجه هذه الأحداث. ولكن عندما قاوم أرمن تركيا هذه السياسة الروسية كان مصيرهم محزناً، ويدلّ على هذا بوضوح لقاء بطريرك اسطنبول مع السفير لايارد في ٢٤ يوليو ١٨٧٧. وفي هذا اللقاء أورد البطريرك مثال رئيس الدير الأرمنى في أرضروم المجاورة للحدود الروسية. لقد كان رئيس الدير هذا يعارض «*انتفاضة الأرمن ضد السلطان، فتمّ احراق الدير الأرمنى، أمّا مجموعة المخطوطات الكنسية الأرمينية التى كانت موجودة فيه، فقد سُرقت أو دُمِّرت*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.). وكما أضاف البطريرك فإنّ «أعمال العنف هذه جعلت

الأرمن يقفون ضد الانضمام والتعاطف مع روسيا أكثر من أي وقتٍ مضى» [10].

لكن تطوّر الأحداث أتى بتعديلاته، وهى مدهشةٌ للغاية. فلم يكد يمرّ عام واحد على اللقاء المذكور سابقاً، حتى قام نفس البطريرك في لقاء له مع السفير لايارد في ١٧ مارس ١٨٧٨، بتغيير موقفه، وقدّم التفسير التالي: «*منذ زمن الانتصارات الروسية: وخصوصا منذ ذلك الحين عندما أصبح معروفاً أن روسيا اشترطت في إحدى مواد المعاهدة التمهيدية إجراء إصلاحات إدارية في أرمينيا؛ فإن الوضع قد تغير تماماً*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.) حيث أنّ عدداً كبيراً من مواطنيهم قد انتقلوا تحت الحكم المسيحى مع ضمّ جزء من أرمينيا إلى روسيا. ويفترض أن يحصل السكان المسيحيون في الجزء الأوروبى من تركيا على الحكم الذاتى، فمن الطبيعى أن [كلّ هذا] يدفعهم للمطالبة بنفس الميزات». لذلك فإن «الأرمن يعتزمون الآن الدفاع عن حقوقهم، ويطالبون بمعاملتهم مثل معاملة إخوانهم المسيحيين في الأماكن الأخرى. وإذا لم يحصلوا على ما يستحقونه عدلاً بواسطة تدخل أوروبا، فإنهم سوف يلجأون إلى روسيا، ولن يوقفوا دعايتهم حتى يتم ضمهم إليها» [11].

إن أقوال البطريرك تدفع إلى التأمّل في الأسباب التى دفعت الجمعية العامة للطائفة الأرمينية في تركيا أن تلغى في اجتماع ١٧ ديسمبر ١٨٧٧ بالذات قرارها الصادر في ٧ ديسمبر من نفس العام، بشأن تأييد دعوة السلطان فيما يخص تطوع المسيحيين في صفوف المقاومة الشعبية. [12] وإذا التفتنا إلى الفاصل الزمنى الذى جرى فيه هذا التغيير من النقيض إلى النقيض في موقف الأرمن، فيمكن أن نؤكّد أن هذا الأمر كان مرتبطا بسقوط بليفنا في ١٣ ديسمبر ١٨٧٧، والذى أدّى إلى توقيع تركيا - باعتبارها مهزومة- على الهدنة مع روسيا.

إن نجاحات الجيش الروسى، التى أدّت إلى تغيّر علاقات الأرمن مع تركيا، قد أظهرت «التأثير الخارجى» الذى كان آرتسرونى يحلم به. كما أنّ هذا لم يتطلب الانتظار وقتاً طويلاً، فمع انتصار الروس غيّر الأرمن على الفور من موقفهم، ذلك رغم تخوّفهم السابق بشأن المكائد الروسية. فبعد أن رأى الأرمن أنّه بمساعدة الدول الأجنبية المعنيّة بتقسيم تركيا، فإن الشعوب الموجودة فيها تحصل على الحكم الذاتى على أقل تقدير، وبدأوا في العمل النشيط تحدوهم نفس الآمال.

وهكذا، فإنه بمجرّد توقيع الهدنة في ٣١ يناير ١٨٧٨ كلّف البطريرك السكرتير الأول والسكرتير الثانى للمجلس الوطنى بإجراء المفاوضات. وكان الأوّل طبيباً عسكرياً والثانى هو ممثل الهلال الأحمر العثماني. وسافر الإثنان إلى أدرنة كموظفين رسميين، بزعم أنهما في مهمّة عمل، ولكن كان لديهما تكليف «سرّى» من البطريرك الأرمنى لإجراء مفاوضات مع ايجناتيف. كما قام بدور كبير في هذا أرمنى آخر يشغل وظيفة حكومية هو أمالتشيان، سكرتير وزير الخارجية ومستشار الوفد العثمانى أثناء مفاوضات السلام في سان ستيفانو. وأدّت هذه «المفاوضات السرية» مع ايجناتيف إلى ما يلى: قام ايجناتيف «بموافقة القيصر»

بإعداد «مشروع بند خاص عن أرمينيا» لوضعه في نص المعاهدة. وكانت مسوّدته الأولى تقضي بأن «*يلتزم السلطان أمام القيصر بانشاء إدارة ذات حكم ذاتي في الأقاليم التي يسكنها الأرمن: أرضروم، موش، فان، ساباست (سيفاس - ك.ع.)، ديار بكر وغيرها* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) ويوفر السلطان ضمانات حقيقية لإجراء هذه الاصلاحات» [13]

ومن الواضح أنّ تركيا لم تكن تستطيع الالتزام بتلك التعهدات أمام روسيا. ولذلك توصّلوا في سان ستيفانو إلى اتفاق بشأن المادة السادسة عشرة للمعاهدة، والتي تم تعديلها على النحو التالي: «*نظراً إلى أنّ إخلاء القوّات الروسية المواقع التي تشغلها في أرمينيا، والتي يجب إعادتها إلى تركيا، يمكن أن يؤدّي إلى حدوث مصادمات وتعقيدات هناك، قد تنعكس بشكل سيء على العلاقات الطيبة بين الدولتين، فإن الباب العالي يلتزم -دون إبطاء- بتحقيق التحسينات والإصلاحات التي تتطلبها الاحتياجات المحلية في المناطق التي يسكنها الأرمن وحماية أمنهم من الأكراد والجراكسة*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.) [14]

وبصرف النظر عن أنّ تلك -وكما سبق أن ذكرنا- كانت المرّة الأولى في العرف الدولي التي شقت فيها كلمة «أرمينيا» طريقها إلى وثيقة رسمية، فإنّ هذا لم يرض الأرمن، حيث أنهم كانوا يرغبون في الحصول على الحكم الذاتي، مثلهم في ذلك مثل شعوب البلقان. وعلى الرغم أنّ الروس أنفسهم كانوا من دفع بحركة الأرمن ضد تركيا، مشجّعين إياهم بكل الآمال في دولة خاصة بهم، وهم أنفسهم الذين تمكّنوا من وضع إسم «أرمينيا» في المعاهدة التمهيدية، إلاّ أنّ الأرمن كانوا يدركون جيداً؛ خلافا للرعايا المسيحيين الآخرين في الدولة العثمانية؛ أنهم لن يستطيعوا «تنظيم وجودهم على مبادىء الاستقلال القومي»، حيث لم يكن يتوفر لديهم الشرط الرئيسي لذلك، ألا وهو«*أرض خاصة بهم*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.)، حيث أنّه «*باستثناء بعض المدن، لم يشكّل الأرمن أغلبية السكان المحليين، سواءً فيما يسمّى بأرمينيا الروسية أو في الولايات التركية على الجانب الآخر من الحدود*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.) [15]

وكان التقدميون الأرمن يضعون هذه الظروف نصب أعينهم، باعتبارهم الساعين لتحقيق سياسة إنشاء دولة أرمينية. وكانوا يدركون أنه، على حد تعبير الأيديولوجي الاكليريكي الليبرالي سباندريان: «»*لو كان الأرمن يعيشون على أرض واحدة ولو في عبودية، لكان لهم رغم ذلك مستقبل*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.) لذلك يكتب سباندريان أنّه «*طالما أنّ الأرمن لايملكون وطناً موحداً، فإنّهم لا يستطيعون الحصول على حياة خاصة للأمة*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.)، و«*إذا كان الأرمن لا يملكون وطنا فإنهم بالتالي لا يملكون شيئا، أمة بلا وطن لا تعتبر أمة*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.) [16]

والدليل على ذلك إدراك الأرمن أنفسهم أنّه مع وجودهم المبعثر لم يكن

من الممكن خلق أيّ دولة. وكانوا ينظرون إلى الأراضي التركية باعتبارها «وطناً»، معلنين على سبيل المثال من على صفحات جريدة «فورتس» أن «*أرمينيا التركية يجب الاعتراف بها أمام الباب العالي كأرمينيا. وعندما يتعلق الأمر بالأرمن فان هذه الأرض يجب اعتبارها وطناً لهم ومصدرا لحقوقهم. اننا لا نرغب في البحث عن هناء الأرمن في الإمبراطورية العثمانية بأي مكان منها سوى أرمينيا. ويجب أن يتركز اهتمام كل الأرمن على هذا البلد فقط*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.) [١٧].

وهنا كان من الطبيعي أن يظهر التساؤل: ما الذى كانت تعنيه «أرمينيا التركية»، وأى حيّز كانت تضم؟ وسنجيب على هذا السؤال بكلمات البطريرك نرسيس، حيث أنه عند لقائه مع لايارد، أجاب على سؤال السفير عما يعنيه بـ«أرمينيا»، وأيّ جزءٍ من تركيا في آسيا يجب أن ينضمّ إلى إقليم الحكم الذاتى الذى يعنيه البطريرك. أجاب الأخير أنّ «*أرمينيا يجب أن تضم مقاطعات: فان، سيباس، الجزء الأكبر من ديار بكر، ومملكة كليكيا القديمة (أو إقليم على الأطراف الشمالية لسوريا يمتد ناحية الغرب من تافر حتى البحر)*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.)[١٨] (طالع خريطة ٣). ورغم أنّ البطريرك كان يدرك أن الأرمن يشكلون أقلية على الأراضي المذكورة، حيث كان يحلم باقامة حكم ذاتي لهم، الا أنّ هذا لم يربكه على الإطلاق.[١٩] أي أنّ الأرمن مع وعيهم بالوضع الحقيقى لأمور شعبهم، كانوا يعتزمون في البداية خلق «أرمينيا ذات الحكم الذاتي»، ثم محاولة الحصول على الاستقلال الكامل، ثم المضي «بخطوات عملية» نحو تحقيق هذه الخطط. وفي ذلك الوضع كانوا يرغبون في الاستفادة من الفرصة التى حصلوا عليها نتيجة للحرب الروسية التركية الأخيرة.

وهذا يفسّر عدم رضا الأرمن عن اتفاقية سان ستيفانو التى لم يرد فيها أى ذكر للحكم الذاتي، ولكن عندما عبّروا عن عدم رضائهم هذا للسفير اجناتيف، أجاب أنه لم يكن من الممكن عمل أكثر من ذلك كما كتب بارساميان. إنّ الأرمن كما قال اجناتيف «*يجب ألا يطلبوا منّا أكثر مما نستطيع الحصول عليه الآن واقعياً. وعلى كل حال إذا توصلنا إلى الاتفاق مع الباب العالي على فكرة المادة المقترحة في المعاهدة، فإنّ الحماية الرسمية للأرمن من جانب الروس يمكن توفيرها، وستكون هذه خطوةً هامة على طريق تحسين مستقبلهم*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.) [٢٠]

واتضح أن الاتفاق مع الباب العالي ليس سهلاً، ليس فقط بسبب أنّ تركيا نفسها كانت تعارض ذلك، ولكن أيضاً لأنّ المنطقة؛ أو الأراضي المعنية؛ كان لها أهمية إستراتيجية ليس لروسيا وحدها. وكما كان متوقعاً فإنّ اتفاقية سان ستيفانو التمهيدية سببّت إزعاجاً للدول العظمى الأخرى، وخصوصاً إنجلترا، التى أعلنت أن أي اتّفاق بين روسيا وتركيا يغيّر شروط اتفاقيات ١٨٥٦ و١٨٧١ لا يمكن الاعتراف به دون إجماع أوروبي عام، كما أنها اعترضت على شروط هذه المعاهدة التى تتعلق إحداها بالمادة المذكورة عاليه، فيما يتعلق بتركيا الآسيوية. ويمكن

العثور على أساس أسباب هذا الاعتراض في رأي لايارد، الذي قدّمه لوزير خارجية إنجلترا دبرى في ٤ ديسمبر ١٨٧٧، حيث عبّر عن استنتاجاته بشأن النتائج الممكنة لاستيلاء روسيا على جزء من تركيا الآسيوية، وإنّ هذا يمكن أن يؤدى-على حد رأيه- إلى النتائج التالية:

١. التأثير على مسلمي آسيا الوسطى والهند.
٢. فتح الطريق لاستيلاءات متتالية لروسيا في إيران وآسيا الصغرى.
٣. خلق تهديدات للاتصالات المباشرة مع الهند، وأخيراً:
٤. التأثير على التجارة البريطانية.

لهذا، فإن لايارد يرى أنّ تطوّر الموقف في هذا الإتّجاه سوف يمس مصالح إنجلترا بشكل مباشر، ويعرّض مواقفها في الشرق للخطر، وبهذا الشكل، فإنّ إنجلترا أخذت وحدها في اتخاذ الإجراءات لتجنبه، حيث أنّ دول القارّة التى كان يمكن أن يكون لها صوت عند إقرار شروط السلام بين تركيا وروسيا، كانت تتعامل مع هذه القضية بشيء من اللامبالاة [٢١].

ومع الاعتماد على مثل تلك المفاهيم، تمكّنت إنجلترا رغم ذلك من الحصول على دعم الإمبراطورية النمساوية المجرية (فيما بعد النمسا)، وطالبتا معا بعقد مؤتمر دولي لإعادة النظر في اتفاقية سان ستيفانو للسلام. انضمّت فرنسا إليهما، وكانت ألمانيا ايضاً ضد هذه المعاهدة. وفي ظل هذه الظروف كانت روسيا مضطرة لقبول مطالب إنجلترا والنمسا، وتقرر عقد مؤتمر دولي في برلين [٢٢].

وعندما وجد الأرمن أن مشروع المادة السادسة عشر قد تعرض للتغيير أثناء عملية كتابة معاهدة سان ستيفانو التمهيدية، كما أنّ المعاهدة نفسها تتعرض لإعادة النظر فيها في مؤتمر برلين، وأنهم لم يتمكنوا بروسيا وحدها من تحقيق خططهم (أشار اجناتيف لهم مباشرة إلى هذا)، فقد بدأوا في التفاوض مع الدول الأوروبية من أجل الحصول على تأييدها. لقد أشرنا عاليه إلى اللقاء الذي تمّ سراً بين البطريرك نرسيس والسفير البريطاني نتيجة تخوف البطريرك من الجانب التركي، بعد عدة أيام من توقيع معاهدة سان ستيفانو. ويجب أن نلاحظ أن هذا اللقاء تم بهدف الحصول على تأييد إنجلترا في مؤتمر برلين للمسألة الأرمينية. وعندما عبّر السفير الانجليزي عن شكوكه بشأن قبول المؤتمر لمشروع الأرمن المذكور عاليه؛ أي إنشاء ولاية متسعة ذات حكم ذاتي «أرمينيا»؛ أشار البطريرك إلى أنه «*إذا لم يحدث هذا، وإذا لم يستمعوا إلى طلبات الأرمن العادلة، فان البلد التي نتحدث عنها سوف تنتفض خلال زمن قصير ضد الحكم التركي، وتنضم إلى روسيا*». [٢٣] (التشديد للمؤلفة ك.ع.)

ويكتب السفير إلى دربي معبراً عن موقفه من هذا اللقاء، أنه كان طول الوقت يحذر من الخطر الناجم عن حصول سكان تركيا الأوروبية على مؤسسات ذات حكم ذاتي، وأن هذا سيوقظ آمال وتطلعات باقي شعوب الدولة العثمانية، ويشجّع على

حدوث الانتفاضات والدسائس في كل مكان. وسوف يقود -إن عاجلاً أم آجلا- إلى نتائج خطيرة. وطبقا لرأي لايارد. فإن هذه الإعتبارات هي التي تسببت في هذه الحركة بين الأرمن" *إن الشخص الملم بالشعوب التي تعيش في الأقاليم التي يريد الأرمن المتحمسون ضمّها إلى دولتهم. لا يمكن أن يصدّق ولو للحظة واحدة أن البطريرك يستطيع المحافظة ولو على مجرد نصف استقلال دولة «أرمينيا» ذات الحكم الذاتي. إن الحكم الذاتي يجب أن ينتهي بالضمّ إلى روسيا. وهذا الاحتمال. كما يفترض لايارد. قد فكّر فيه البطريرك"* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) ويطرح السفير سؤالا عن «إلى أي حد يخدم مصالح إنجلترا أن تمد روسيا سيطرتها على مثل تلك المساحة الكبيرة من آسيا الصغرى حتى حدود سوريا» [٢٤].

وقد تردّدت نفس الفكرة عند لقاء لارياد مع أحد الأرمن. وكان يشغل منصباً مرموقاً في الدولة العثمانية. ولم يذكر السفير اسمه. وهذا الشخص المجهول قام مع بعض نشطاء الجالية الأرمينية بالمشاركة في إعداد دستور «مقاطعة أرمينيا الجديدة ذات الحكم الذاتي». والتي لم تدخل ضمنها كليكيا. خلافاً لمشروع البطريرك نرسيس. وكان أصحاب مبادرة هذا المشروع يعتزمون تقديمه إلى المؤتمر. وأرادوا الحصول علي دعم إنجلترا.

وفي نهاية اللقاء حذر البرلماني المذكور من أن الأرمن سيقعون «في يد الروس تماماً» في حال عدم حصولهم علي ما يرغبون فيه بمساعدة الدول الأخري. ولكن السفير كما يكتب لديربي «لم يعط أملاً كبيراً» لمحدثه بشأن «إعادة إقامة مملكة طهران القديمة». ولم يقدم أي وعود بتقديم الدستور المعد لها لينظر فيه وزير الخارجية. [٢٥]

ليس من الصعب التخمين بأن قادة الأرمن الذين كانوا يعلمون جيداً تنافس وتضارب مصالح إنجلترا وروسيا. أرادوا اللعب علي هذه الأوتار. إلا أنهم لم يتمكنوا من التقدير السليم للدبلوماسية الإنجليزية. التي لم يكن هدفها إنشاء منطقة أرمينية ذات حكم ذاتي. ثم فيما بعد دولة أرمينية. يمكن ان تقع في يد روسيا. ولكن على العكس. كان هدفها عدم وقوع هذه الأرض تحت تأثير روسيا. أو انضمامها إلي أراضي الخصم. الأمر الذي يمكن أن يعيق تقديم مصالح إنجلترا.

وبالإضافة إلي العمل النشط في تركيا. قام الأرمن. قبل مؤتمر برلين من أجل تحريك خططهم. بإرسال وفد إلي المشاركين فيه. وتم تعيين رجل الكنيسة مكرتيس خريميان رئيساً للوفد الأرميني. وكان أعضاء الوفد: الأسقف خورين ناربي. ميناس تشيراز وشيبان بابازيان. وكان المفروض أن يلتقي أعضاء الوفد عشية المؤتمر في برلين.

واتجه عضو الوفد ناربي إلي بطرسبرج. حيث التقي مع وزير الخارجية جورتشاكوف ومع ايجناتيف. وقدم إلي ألكساندر الثاني طلب فارجابتيان و«برنامج أرمينيا ذات الحكم الذاتي». وفي ٨ مارس ١٨٧٨ سافر خريميان وسكرتيره تشيراز

إلي أوروبا. وفي أوروبا التقي خريميان وتشيراز في ١٥ مارس مع وزير خارجية إيطاليا كورتي الذي يقال أنه وعد بتأيد مطالب الأرمن. وفي ١٩ مارس وصل الوفد إلي باريس. وفي ٥ أبريل بدأت اللقاءات الرسمية [٢٦].

وفي يوم ٨ أبريل قام فادينجتون وزير خارجية فرنسا باستقبال خريميان. ومع التأكيد في كلمات عامة علي تعاطف الحكومة الفرنسية مع الأرمن، ورغبتها في أن تكون مفيدة لهم. لكنه أشار فيما يتعلق بالخطط التي اقترحها خريميان إلي أن «الأرمن بعيدون عن متناول الدول الغربية، واقترح عليه ضرورة طرح خطط عملية محددة من أجل حكم أفضل لبلاده» [٢٧]. ومن المقتطفات التي أوردها بارساميان سوف نعرف أن فادينجتون بعد أن تعرف علي الوثائق التي قدمها الوفد الأرميني وبعد أن سألهم، صرح في النهاية قائلا: «أنني أنوي الدفاع عن قضيتكم في المؤتمر، حيث لا يوجد أحد يعرف شعبكم وبلادكم أفضل مني» [٢٨].

وفي باريس التقي خريميان وتشيراز مع السفير الألماني والسفير الإنجليزي اللذان، علي حد كلام بارساميان «اعترفا أيضاً بأن مطالب الأرمن عادلة». إلا أن الوثائق التي قمنا بدراستها لا تقدّم أساساً لافتراض وجود موقف إيجابي للإنجليز تجاه مطالب الأرمن، وهو الأمر الذي لاحظناه فيما سبق. ولكن الأرمن كانوا يعقدون آمالاً كبيرة علي الإنجليز. وكان فارجابيتيان يقول: «إذا أرادت إنجلترا - فإن أرمينيا ستنجو، إن سياستنا تتلخص في أنه مع الامتنان لروسيا، فإننا نعقد آمالنا علي إنجلترا، وبفضل إنجلترا نوفر سلامتنا المادية والمعنوية» [٢٩]. أما بالنسبة لألمانيا فقد كانت في ذلك الوقت غير مهتمة نسبياً بهذه القضية.

وبهذه الآمال وصل الوفد يوم ١١ ابريل إلي لندن، وقضي حوالي شهرين في عمل نشيط بمساعدة الجالية الأرمينية في لندن ومانشيستر، وأجري عدة لقاءات مع عدد من المسئولين الحكوميين والشخصيات العامة. [٣٠]

وفي الوقت الذي كان فيه الأرمن يقومون باللقاءات المذكورة أعلاه تحدوهم آمال كبيرة في تحقيق خططهم، كان الإنجليز يقومون بعمل جاد، من أجل عدم السماح بسيطرة روسيا علي الأراضي التي كان الأرمن يعتزمون إقامة حكم ذاتي لهم فيها. وهكذا، في ٣٠ مايو ١٨٧٨ في لندن، أي قبل انعقاد مؤتمر برلين الذي كان يجب افتتاحه في ١٣ يونيو، تم توقيع اتفاق سرّي بين إنجلترا وروسيا، يقضي بأن مواد الاتفاقية التمهيدية الموقعة في سان ستيفانو، والتي تخص تركيا الأوروبية، يجب تعديلها طبقاً لمصالح الدول الأوروبية الأخري، وعلي وجه الخصوص إنجلترا.

أما فيما يتعلق بالمواد الخاصة بتركيا الآسيوية، فلم يحرز أي تقدم في تقريب المواقف. وفي البند الحادي عشر للاتفاقية المذكورة تحفظ الجانب البريطاني: «مع الموافقة علي عدم معارضة رغبة الامبراطورة الروسية، في الاستحواذ علي ميناء باتوم والحفاظ علي مكتسباته في أرمينيا، فإن حكومة صاحبة الجلالة لا يمكنها التغاضي عن الاحتمال الغالب لظهور خطرٍ كبير يهدد استقرار السكان الأتراك

في آسيا. نتيجة توسيع حدود روسيا في المستقبل. ولكن حكومة جلالتها تعتقد أن الالتزام بحماية الإمبراطورية العثمانية من هذا الخطر. والذي يدخل من الآن في صلاحيات إنجلترا. يمكن أن يتحقق في المستقبل دون أن تعاني أوروبا من ويلات حرب جديدة. بالإضافة إلي ذلك فإن حكومة الملكة تأخذ بعين الاعتبار تأكيدات صاحب الجلالة الإمبراطورية في أن حدود روسيا لن يتم توسيعها في المستقبل من ناحية تركيا الآسيوية...» [٣١].

ومع مراعاة تأثير الضمّ المحتمل لباتوم وأرداجان وكارس إلي روسيا. علي تفكك تركيا الآسيوية. ونتائج هذا الضم بالنسبة لمصالح بريطانيا في الشرق. فإن إنجلترا عقدت في الرابع من يونيو اتفاقاً سرياً مع تركيا جاء فيه: «إذا احتفظت روسيا بباتوم وأرداجان وكارس أو أي منها. وإذا حدثت في المستقبل أي محاولة من روسيا للاستحواذ علي أي جزء آخر من الأراضي الآسيوية التابعة للسلطان. بعد أن يتم تحديدها طبقاً لاتفاقية سلام نهائية. فإن إنجلترا تلتزم بالإنضمام إلي السلطان للدفاع عنها بقوة السلاح.

ورداً علي هذا. فإن السلطان يتعهد لإنجلترا بتحقيق الإصلاحات الضرورية (التي يتم الإتفاق عليها فيما بعد بين الدولتين) لحكم رعايا الباب العالي من المسيحيين وغيرهم في هذه الأراضي. وحتي تتمكن إنجلترا من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ التزاماتها. فإن السلطان يوافق علي قيام إنجلترا باحتلال وإدارة جنوب جزيرة قبرص» [٣٢]

لم يكن الأرمن يعلمون قبل مؤتمر برلين أي شيءٍ عن هذه الاتفاقيات السرية. ونحن لا نملك معلومات كثيرة عن نتائج جميع لقاءات الأرمن مع مفوضي الدول الكبري. ولكن توجد معلومات من البرقية التي أرسلها لايارد في ١ يوليو إلي وزير الخارجية سولسبري. بخصوص ما قاله البطريرك الأرميني عن أن الأمير الألماني بسمارك عرض على المؤتمر خطاباً قدمه اليه الوفد الأرميني. مع «دستور الإدارة الجديدة لأرمينيا» الذي اقترحه الأرمن. وطلب نرسيس من السفير أن يرسل برقية إلي سولسبري بأنه *«إذا لم تتحقق مشاركة أرمينية فعالة في إعادة تنظيم الإقاليم. فإن الخطة لن تنجح»* وإن *«الأرمن لا يطلبون الضم إلي دولة أجنبية ولا يطالبون أن يصبحوا دولة مستقلة. وكل ما يطلبونه فقط أن يعيشوا بسعادة تحت سيادة السلطان»* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) [٣٣].

من الواضح أن الأرمن بعد إدراكهم أن الإبتزاز «بالإنضمام إلي روسيا» لن يحقق لهم أهدافهم. وجدوا طريقاً آخر يؤدي في اعتقادهم للوصول إلي الأهداف الموضوعة: عدم إثارة توتر الخصم الرئيسي لروسيا في هذه القضية وهي إنجلترا. والسعي للحصول علي دعمها في مؤتمر برلين.

وهكذا. طبقاً للمصادر الأرمينية. تم طرح هذا الموضوع للمناقشة بمساعدة ممثلي روسيا وفرنسا. وفي الرابع من يونيو في الجلسة الثانية عشرة للمؤتمر جري

عرض الموضوع. وإقترح سولسبرى الاحتفاظ فقط بالجزء الأخير من المادة السادسة عشرة لمعاهدة سان ستيفانو المتعلق بالإصلاحات. وعارضه شوفالوف سفير روسيا في برلين. وتم تأجيل إتخاذ قرار بهذا الشأن. وأجرى ممثلو روسيا وإنجلترا مشاورات منفصلة. وطلب الانجليز إعادة كارس وأرداجان وباتوم وغيرها من المناطق التي يشغلها الروس إلي تركيا. وهو الأمر الذي رفضه الروس قطعياً. وبعد جدال طويل وتقديم تنازلات من الطرفين تم الاتفاق علي أن تعيد روسيا بايزيت والاشكيرت فقط. وأما فيما يتعلق بالمادة السادسة عشرة فلم يتم التوصل لاتفاق. وقدمت إنجلترا للمؤتمر مادة بشأن إجراء إصلاحات في «المناطق التي يسكنها الأرمن». وأدي هذا الأمر إلي حدوث جدل مرة أخري. وتم تأجيل القضية ثانية». [٣٤]

وفي ٨ يوليو وافق المؤتمر في جلسته الخامسة عشرة علي اقتراح ممثل إنجلترا بشأن المادة الحادية والستين في الصياغة التالية: «*يلتزم الباب العالي، دون إبطاء، بتحقيق التحسينات والإصلاحات التي تدعو إليها المتطلبات المحلية في المناطق التي يسكنها الأرمن، وتوفير حمايتهم من الشركس والأكراد. وسيقوم الباب العالي دورياً بالإبلاغ عن الإجراءات التي يتخذها لتحقيق هذا الهدف إلي الدول التي ستراقب تنفيذها*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.).

ويكتب بارساميان «*إنّ ممثلي الوفد الأرميني الذين لم يسمح لهم بالمشاركة في مناقشة طلبهم ولا حتي دخول مبني المؤتمر قاموا من جديد بالتوجه إلي وفود الدول المشاركة في المؤتمر طالبين استبدال كلمات «المناطق التي يسكنها الأرمن» بكلمات «في أرمينيا». ولكن أحداً لم يعر هذا الطلب أي اهتمام. وأثناء الجلسات الأخيرة للمؤتمر تجنب الجميع ممثلي الوفد الأرميني تماماً*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.)[٣٥]

٢. سياسة الإصلاحات والأرمن

كان الأرمن يرون أن سبب إخفاق خططهم في مؤتمر برلين، إذا إستندنا إلى أقوال خريميان، يتلخص في أنه «جلس إلى المائدة في المؤتمر أناس وأخذوا يأكلون الخافيتس (نوع من منقوع العنب- ملاحظة بوريان- ك.ع.) وكان لدى الجميع ملاعق حديدية بينما كانت الملاعق ورقية لدينا نحن فقط، ولذا لم نحصل على شيء. وقد دفعت هذه التجربة المُرة الشخصيات السياسية الأرمينية إلى أن يضعوا أمام الرأى العام الأرمينى مهمة وضع أسلوب مزدوج: « *أولاً: أسلوب الدموع والنشاط الدبلوماسى والتوجيه والدعاية وتكوين وتنظيم الرأى العام في البلدان المتحضرة وثانياً: السيف- أى تنظيم وحدات مسلحة- والإنتفاضة المسلحة في أرمينيا التركية*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.) ويكتب بوريان: «*إن طرح القضية على هذا النحو حقق نجاحا كبيرا وسط الجماهير، وخلق فكرة التحرير المسلح لأرمينيا*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.) [٣٦].

أما البطريرك نرسيس، وبعد إخفاق الوفد الأرمينى في الحصول على موافقة المؤتمر على الدستور الأرمينى، لجأ من خلال لايارد (أثناء لقائه معه في ١٠ يوليو ١٨٧٨) إلى سولسبرى، على أمل أن يؤكد له أن «الأمل الوحيد» للأرمن مازال هو «الحماية الإنجليزية». وطلب منه أن يذكر اسم الأرمن في معاهدة السلام [٣٧]. ولكن بإنتهاء عمل المؤتمر في ١٣ يوليو قام سولسبرى، معبراً عن موقفه، بإرسال برقيّة سريّة في ٢٤ يوليو ١٨٧٨ إلى لايارد حدّد فيها الهدف الأول لإنجلترا في هذه اللحظة، ألا وهو الحصول على موافقة السلطان للقيام بالإصلاحات في آسيا، ووضع اتفاقية بشأن قبرص. [٣٨]

وكتب سولسبرى برسالته في ٨ أغسطس حول الإصلاحات في آسيا، أن التدابير المخصصة للأرمن وفقاً لاتفاقية برلين، تتطلب موافقة السلطان في المقام الأول، ومع ذلك يجب إبلاغ الدول التى وقعت على الاتفاقية، والتى من حقها متابعة تنفيذها، وقد التزم السلطان في معاهدة القسطنطينية بأن ينسق مسألة تفاصيل الإصلاحات مع الحكومة الإنجليزية. وفي هذا الصدد تم تكليف السفير لايارد بالسعى فورا ودون إبطاء للحصول على التزام السلطان بالنقاط التالية:

١. إنشاء الدرك في الأقاليم الآسيوية بتنظيم من الأوروبيين وتحت قيادتهم.

٢. إنشاء محكمة عسكرية مركزية في بعض المدن الآسيوية الهامة، ستكون لها صفة الإختصاص القانونية بالنسبة للمستويات الأدنى، وينبغى أن يكون في كل منها متخصص أوروبى في القانون تكون موافقته إلزامية من أجل إصدار أى حكم.

٣. يجب أن يعين في كل إقليم جامع ضرائب مسئول عن إيرادات الإقليم، وتدخل في التزاماته أيضا إلغاء العشور، وأن يقوم في أقصر وقت بعمل (خطة) عشرية لجمع الضرائب، وينبغى أن يكون هذا الموظف أيضا من الأوروبيين في أغلب الأحوال. [٣٩]

وبعد تغيير حكومة بيكونسفيلد في إنجلترا في مارس ١٨٨٠ لتحل محلها حكومة جلادستون، قدم لايارد تقريرا إلى وزير الخارجية عن وضع العلاقات مع الباب العالي، وأبلغه فيه بنتائج مباحثاته بخصوص الالتزامات الخاصة بالإصلاحات التى اتخذتها حكومة السلطان مع بعض التعديلات في ٢٤ اكتوبر ١٨٧٨، والتى شكا فيها من عدم تنفيذ تركيا لالتزاماتها. ويلفت الانتباه في هذا التقرير الوصف الذى أورده السفير لتوقعات الأرمن من سياسة إنجلترا، والعواقب التى يمكن أن تؤدى إليها في حال تنفيذها: «*يأمل الأرمن الذين تملؤهم نشوة الإعجاب الذى أحسوا به في إنجلترا، بالإعتماد على التغيرات التى يؤمنون بأنها ستحدث في سياستها تجاه تركيا، يأملون في تكوين منطقة الحكم الذاتى إن لم يكن أرمينيا شبه المستقلة، وتنطلق المشروعات بهذا الهدف بصفة رئيسية من اللجان الأرمينية. والجانب المؤثر من الأرمن والصحافة الأرمينية في القسطنطينية وأوروبا. وأية محاولة لتنفيذها في الظروف الحالية قد تؤدى إلى عواقب كبيرة جدا. والوبال الكبير بالنسبة*

للأرمن أنفسهم. ولا ينبغي نسيان أنهم يمثلون أقلية السكان. بل والأقلية التي لا تكاد تذكر في بعض المناطق»(التشديد للمؤلفة ك.ع.) «*لقد عرف مسلمو آسيا الصغرى بمصير إخوتهم في الأقاليم المسيحية ذاتية الحكم في تركيا الأوروبية. وهم غير مهيئين لتكراره دون مقاومة. والمطالبة بالحكم الذاتي في أرمينيا قد تقود إلى أعمال العنف والمذابح، التي قد تؤدي إلى التدخل الفوري من جانب روسيا مع عواقب حتمية وخيمة. وفي حال وقوع (ذلك) فإنه ينذر بعدم الحفاظ على الاستقلال الوطني الذي يفتخر به الأرمن أيما افتخار. والأغلب أن روسيا لن تمنح الحكم الذاتي للأرمن أو دولة مستقلة لهم، وأن أية محاولة للقيام بذلك ستنتهي بالتهام الإمبراطورية الروسية للأرمن. والأفول النهائي لهذا الشعب العريق ولغته وديانته*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.). [٤٠]

وفيما يتعلق برد فعل روسيا على معاهدة برلين، والذى كان هزيمةً لها بدرجة ما. فقد بدأت بعد التوقيع عليها القيام بالوقيعة بين أرمن تركيا الأسيوية. وذلك بهدف إثارة الاضطرابات ضد حكم الباب العالي. وتم تشكيل حزب موالي لروسيا بين أرمن اسطنبول ضمّ عدداً من الشخصيات الهامة. ولم يرض البطريرك عن هذه المجموعة. لأنها لم تعتمد على الإنجليز. وإنما على الروس. الأمر الذى أدّى؛ حسب زعمه: إلي عدم تمكّن الأرمن من الحصول على الحكم الذاتي أو الاستقلال. ومع ذلك. كان الكثير من الأرمن المؤثرين في اسطنبول. متضامنين مع البطريرك فيما يتعلق بدسائس روسيا في العاصمة والأقاليم. وأعربوا عن أملهم في الإنجليز في مسألة الإصلاحات. والتي في حالة نجاحها فسوف يعود عدد كبير منهم. وكذلك من أبناء عشيرتهم الذين هاجروا من روسيا فراراً من نير الإدارة الجائرة هناك. التي تهدم أمّتهم تدريجيا. وانتقلوا للعيش في الأملاك العثمانية حيث توجد بها المؤسسات الليبرالية. ولكن من رأيهم أنّه في حالة عدم حدوث تغييرات على الوضع في أرمينيا. فإنهم أمّا سيضطرون إلى البحث عن ملاذ في أراضي روسيا. وإمّا الاستعداد تحت القيادة الروسية للنضال اللاحق من أجل تحرير أنفسهم من الإدارة التركية. [٤١]

وفي كل لقاء تقريباً مع السفير الانجليزي. ثم مع تست المترجم الأول للسفارة الألمانية كان البطريرك- عندما كان الحديث يدور عن الإصلاحات أو الدسائس الروسية- يعرب عن رأى مفاده أن الشيء الوحيد الذى يمكنه إجبار الأرمن على عدم الانصياع لروسيا. أى عدم الهجرة والموافقة على البقاء تحت حكم السلطان. هو تعيين المحافظين الأرمن. وأنه «*ما من شيء سوى الحكم الذاتي يستطيع ضمان الرخاء والأمن المستقبلي للأرمن*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.). [٤٢]

تمادى البطريرك نرسيس في مطالبه. حتى أنه شكا من تعيين الرائد الإنجليزي تروتي قنصلاً لكردستان. التي دخلت في دائرة القنصلية التابعة لها ولايات أرضروم وديار بكر وخاربوت وموش وفان. ورأى ضرورة تعيينه قنصلاً لأرمينيا. وقد أبلغ لايارد في هذا الصدد سولسبري مراراً. عن المحاولات التي يبذلها من اجل إنشاء «أرمينيا»

في تركيا الأسيوية. والتى سوف تجسدها أوروبا أو روسيا إلى إقليم ذى حكم ذاتى فيما بعد. ثم إلى دولة مستقلة بذاتها. ومضيفاً أن *«أرمينيا» اسم غير معروف للباب العالي، وهى لا تعترف بهذا الإقليم أو الولاية»*(التشديد للمؤلفة ك.ع.).[٤٣]

وعندما رأت إنجلترا إستفزازات روسيا باستغلال الأرمن. بدأت الهجوم المضاد في محاولة لجذب وإشراك المحرّض نفسه. فدعت الحكومة الانجليزية الدول التى وقعت معاهدة برلين بما في ذلك روسيا. للتعاون وبذل الجهود المشتركة ضد الإمبراطورية العثمانية. التى كانت تتباطأ في الإصلاحات الواردة بالمعاهدة. وكانت إحدى مواد المعاهدة تتعلق بالأرمن. وتدعو الدول الموقعة على المعاهدة لإعطاء تعليمات لممثليها في اسطنبول. بالاتحاد من أجل إرسال مذكرة مشتركة إلى السلطان. تطالب «بتحسين حال السكان الأرمن». وتوصلت الدول إلى اتفاق مشترك حول اقتراح إلى الحكومة الإنجليزية بإرسال مذكرة جماعية إلى الباب العالي. وإرسالها في ١١ يونيو عام ١٨٨٠. وجاء فيها أن الحكومة العثمانية لا تعمل شيئاً لإعلان الخطوات التى يمكن اتخاذها تنفيذا للمادة الحادية والستين من معاهدة برلين. واتفقت الدول على الرأى القائل بأن الضغط الموحد والمستمر من جانبها. سوف يجبر الحكومة العثمانية على تنفيذ التزاماتها في هذه القضية.[٤٤]

وبعد هذه المذكرة التقى السفير الإنجليزى الجديد جوشين مع عابدين باشا وزير خارجية تركيا والبطريرك الأرمينى بصدد الاصلاحات. ولدى التقائه مع جوشين أعرب البطريرك الأرمينى عن وجهة نظره بصدد الإصلاحات في «أرمينيا». وذكر أن الشيء الوحيد الذى من شأنه تحسين وضع الأرمن هو *«إنشاء اقليم كبير برئاسة محافظ عام مسيحى يعين لمدة خمس سنوات. مع ضمانات من جانب أوروبا أو إنجلترا»*(التشديد للمؤلفة ك.ع.). وعلى حد تعبير البطريرك. فإن *«عدد السكان المسيحيين الموجودين فى قطاع كبير من الأراضي- التي يحبذ هو أن يراها متحدة في إقليم كبير- يفوق عدد المسلمين. ولكنه يصل لتلك النتيجة مستثنياً الأكراد»* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) كما يؤكد جوشين.[٤٥]

أمّا المقدّم ولسن القنصل البريطاني العام في الأناضول. فقد ذكر في مذكرته عن الإصلاحات المَرجوّة في إطارها. ووجهها إلي جوشين. وكتب فيما يتعلق بأماني الأرمن بوجه عام عن ميل الحركة الأرمينية تجاه معارضة الإدارة القائمة *«يريد الأرمن أن يحلوا محل الأتراك. فليس هناك شيء آخر يمكنه إرضاء زعماء هذه الحركة في اسطنبول»* (التشديد للمؤلفة ك.ع.).[٤٦]

وكتب النقيب ايفريت نائب القنصل الإنجليزي في أرضروم. في رسالته إلي الرائد تروتيه بسرية تامة عن أمزجة الأرمن. وحسب رأيه فإن الأرمن لا يعتزمون البقاء طويلاً في الوضع الراهن. والحد الأقصي لذلك عامان على الأكثر. وهم يعتقدون أنه سيكون عليهم الاستعداد طويلاً للتحرر من «النير التركي». أما فيما يتعلق بالهدف. فهو الحكم الذاتي. لأنه وحده الذي يتطابق مع آمالهم. ولذا

فهم لا يعوّلون علي إنجلترا، لأن لندن لا تؤيد هذه الفكرة، بل والأكثر من ذلك أنها لا تعتبر الأرمن شعباً يصلح للإدارة الذاتية. وقد بعث تغيير الحكومة البريطانية بعض الأمل في نفوس الأرمن، بمعني أنهم يستطيعون القيام بأعمال أكثر حيوية، ولكنهم كانوا يدركون أنه سوف تمر فترة طويلة قبل اتخاذ تدابير قسرية. مع ذلك فإن تجهيزها يحتاج إلي الوقت، ولذا فإنهم يستطيعون السماح بالانتظار من أجل أن يروا ما ستفعله أوروبا لهم. وفي حالة عدم حدوث خطوات فعالة من جانب الأخيرة فسوف يثيرون القلاقل والفوضى التي تجبر الدول الكبرى علي عدم الجلوس مكتوفة الأيدي. ولا ينبغي في حال تطور الأحداث علي هذا النحو تجاهل إمكانية استيلاء روسيا علي هذه الأرض. ويدرك الأرمن أنهم سيكونون بحاجة إلى المساعدة الخارجية حتماً، وحيث أن روسيا هي أقرب بلد، ولعلها أكثر البلدان مصلحةً في ذلك أيضاً، فهى أكثر الأوصياء منطقيةً لتحقيق خططهم، حتى لو انقلب ذلك في المحصلة إلي خطر وقوع الأرمن في حوزتها. [٤٧]

ولعله انطلاقاً من مثل هذه المخاوف، نظر وزير الخارجية جرينفيل لاحتمال تلبية مطالب الأرمن، بهدف عدم إبعادهم عن إنجلترا، وعدم السماح بوقوعهم في أيدي روسيا. وجاء في رسالة جوشين إلي جرينفيل في ٢٩ يونيو عام ١٨٨٠، حيث تناول مسألة الحكم الذاتي للأرمن، أنّ «*مطالبة الأرمن بالحكم الذاتي ستلقي دون شك النفي القاطع لوجود الأغلبية الأرمينية*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.) [٤٨] مما يتيح أسباب الاعتقاد بأن إنجلترا استعدت في واقع الأمر لطرح هذه القضية، ولذا فإن سفيرها في اسطنبول تلقي الإرشادات اللازمة.

والتأكيد الأخر لوجود مثل هذه الخطة هو حديث جرينفيل مع القائم بأعمال نائب القنصل في ديار بكر توماس بويادجيان، حيث طلب من الأخير إبلاغه عن «حدود الإقليم» المقترح في «أرمينيا»، والذي يمثل فيه المسيحيون الأغلبية. أمّا بويادجيان فقد كتب في رسالته إلي جرينفيل المؤرخة في ١ يوليو ١٨٨٠، أن «*الحدود الحالية للأقاليم في أرمينيا لا تسمح لأي منها بإقامة عدد كبير من المسيحيين فيها من أجل وضعهم دون خطورة تحت أمرة محافظ مسيحي*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.) وهذا يعني أنه «*من الأفضل أخذ أماكن في أقاليم أرضروم وفان وبيتليس وديار بكر، حيث المسيحيون هناك وبخاصة الأرمن كثيرو العدد، إن لم يكونوا يمثلون الأغلبية، من أجل القيام بتشكيل إقليم جديد منهم عاصمته أرضروم أو فان*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.) مواصلاً قوله بأنّه «من الأفضل أن يرأس هذا الإقليم محافظ عام مسيحي ومعه مساعد محافظ مسلم. ولكن في اللحظة الحاضرة من الأرشد تعيين أحد الأوروبيين محافظاً عاماً، لأن المسلمين لن يقبلوا أن يكونوا تحت إمرة مسيحي محلي». [٤٩]

وبعد رد فعل عابدين باشا في ٥ يوليو علي المذكرة الجماعية للدول الكبرى في ١١ يونيو عام ١٨٨٠ بصدد الإصلاحات في تركيا الآسيوية، بعث جوشين في ٦

يوليو خطاباً لجرينفيل أعرب فيه عن عدم رضاه عن بعض التدابير التي يقترحها السلطان، وتعرض جوشين من جديد لموضوع الحكم الذاتي للأرمن، متسائلا عن مدي وجاهة طلب الإقليم الذاتي الحكم رداً علي مقترحات الباب العالي الحالية غير الوجيهة. ويواصل جوشين قوله أنه بهذا الصدد تختلف عن بعضها البعض أفكار بعض الأنصار البارزين للإصلاحات. ويضيف بعد ذلك أن ولسون «ضد هذه الخطة»، معتقداً أنها خطرة علي مصالح الأرمن أنفسهم، نظراً لأنهم لا يمثلون جماهير كبيرة متقاربة، وليسوا من القوة بمكان حتى يستطيعوا الاحتفاظ (بمواقفهم) في وجه الجماعات الأخرى دون المساعدة الخارجية. ويسوق على سبيل المثال إحصاءات إقليم سيفاسكا، ويقول أنّ الأرقام التي ذكرها البطريرك الأرميني مبالغ فيها جداً [٥٠]. وفيما يتعلّق بالموضوع الأخير كتب جوشين في رسالة لجرينفيل في ١٥ يوليو عام ١٨٨٠، أنّ إحصاء السكان في الولايات التي يعيش فيها الأرمن تصبح أمراً بالغ الأهمية، *«ولا تستطيع الدول الكبرى أن تختار أي خطة إلي حين التعرف علي الحقائق الفعلية عن السكان»* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) ويعرب أيضاً عن الثقة في أنّه «لا يوجد لدي أي دولة كبري معلومات محققة حول هذا الموضوع». [٥١]

علي الرغم من ذلك، بعث جوشين في نفس الرسالة بالمشروع الأول لردّه المحتمل إلي الباب العالي حول القضية الأرمينية، والذي ضمّنه بنداً جاء فيه «أن الخاصية المميزة لهذه الأقاليم هي تفوق السكان المسيحيين في جزء كبير من هذه المساحة (المحددة في المادة الحادية والستين من معاهدة برلين- ك.ع.) *ولن يمكن تنفيذ أي إصلاح فعلي في حال عدم الاعتراف بهذا التفوق*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.). [٥٢]

وفيما بعد انعكست هذه النقطة في الرد الجماعي للدول الكبرى في ٧ سبتمبر ١٨٨٠ في الصيغة التالية: *«إنّ الخاصية المميزة لهذه الأقاليم تتمثل في تغلب السكان المسيحيين في أماكن كثيرة من هذه المناطق. وفي حال عدم مراعاة هذا التغلب فلن يمكن تنفيذ أيه* إصلاحات»(التشديد للمؤلفة ك.ع.). [٥٣]

وجاء في مشروع جوشين في هذه المذكرة الجماعية للدول الكبرى، التنويه عن ضرورة إجراء تعداد للسكان، حتى يمكن الحصول علي صورة حقيقية لتناسب السكان، والذي يلتزم السلطان بقبول نتيجته، وحيث أنه محايد تماماً فسوف يجرى بضمان موضوعي.[٥٤] وقد وضع لأصحاب المبادرة شرط «موضوعي» مسبق هو «*عدم إدراج العناصر الكردية الرحالة في التعداد الذي سيتحدد بمقتضاه غالبية سكان كل قرية*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.).[٥٥] ومن ثم تحددت سلفاً نتائج الحصر التي ترضي الدول الكبرى، وذلك عن طريق خفض عدد المسلمين. وقد نصح البطريرك نرسيس نفسه السفير جوشين باللجوء إلي هذا التلاعب الإحصائي. [٥٦]

وانطلاقاً مما ورد في التعليمات التي لم تبد غريبة، توصلت الدول الكبرى إلي رأي مفاده: *« في حال اتخاذ هذه الخطة سيكون من الصواب الاعتقاد بضرورة تغيير الحدود الجغرافية الحالية لمختلف الأقاليم، حتى نستطيع الوفاء بكافة الاحتياجات*

المحلية»(التشديد للمؤلفة ك.ع.). [٥٧] والأكثر من ذلك أنهم يرون «أهمية وجود فوارق بينهم (الأرمن والأكراد- ك. ع.) *في الإدارة، حيث أن هذا أمر عملي من وجهة نظر عدم الإمكان القطعي لإدارة السكان الحضريين والقبائل الرحل بنفس الطريقة، ويجب تقسيم العشائر والمجموعات الإدارية، بمعني توحيد أكبر عدد ممكن من العناصر المتجانسة: الأرمن أو إذا دعت الحاجة الأرمن والعثمانيين، حيث أنهم مجتمعون معاً مع استبعاد الأكراد*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.). [٥٨] وفي ظل ذلك يتذرع زعماء الدول الكبرى بأنّ «مبدأ اللامركزية: *وهو هام بشكل خاص في الأقاليم التي يقطنها ممثلو الأديان الأخرى؛ لم يتم بحثه في مذكرة الباب العالي يوليو ١٨٨٠ بالشكل المطلوب*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.). [٥٩] وفيما يتعلق بالأكراد كان الأوروبيون متضامنين في كيفية إبعادهم عن الإصلاحات المفروضة بالنسبة للسكان الأرمن، وإعطائهم إدارة منفردة مناسبة لتكوينهم البدائي العدواني. [٦٠]

بعد ذلك بقليل، وفي شهر نوفمبر كتب النقيب كليتون نائب القنصل الإنجليزي في فان إلي الرائد تروتيه يقول أن الأرمن، الذين باركتهم وعود القيصر بتأييدهم، يعدون للتمرد ويرغبون في بدء الحركة قبل حلول الشتاء، ولذا فهم لا ينتظرون المساعدة من أوروبا ككل، أو إنجلترا بوجه خاص، وأصبحت آمالهم الآن منعقدة علي روسيا وحدها. كما نعرف من رسالة النقيب ايفيرت إلي الرائد تروتيه أنّ الحركة بدأت بشراء السلاح والدعاية من جانب بعض المدرسين الأرمن والعملاء للأفكار الراديكالية. وأفاد بعض المبشّرين الأمريكيين الذين زاروا ضواحي إيتشميادزين، أنهم رأوا بأنفسهم الجانب الأعظم من هؤلاء. أما أوبرميوليير القنصل العام الروسي في أرضروم، والذي عاد لتوه من باتومي، فقد أكد هذه الأنباء، وأضاف أنه تم تشكيل لجنة خاصة لهذا الغرض في تيفليس، وأنهي النقيب ايفيرت رسالته بالاستنتاج التالي: لولا الحركة النشطة في أرمينيا الروسية وتدفق العملاء الروس في تركيا، لمال الاعتقاد إلى أن هذه الدعاية هي محاولة من جانب الأرمن لإثارة الهلع، أملا في إثارة انتباه الدول الكبرى.

وكتب النقيب كليتون مشيراً إلي حديثه في فان خلال ديسمبر عام ١٨٨٠ مع أحد الأعضاء البارزين في حزب أرمينيا الفتية، والذي عاد مؤخراً من تيفليس، أن هذا الأرمني ذكر في الحديث معه عن فرص اليونان في حالة إقدامها علي الحرب ضد تركيا، أن أمم تركيا بدأت في تأييد الرأي القائل بأن أوروبا لن تفعل شيئاً لأولئك الذين لم يحملوا السلاح بأنفسهم، ولذا ففي حالة نشوب الحرب فجأة بين تركيا واليونان، فإن الآخرين أيضاً يستطيعون استغلال ذلك والانتفاض. وعندما أشار كليتون إلي «أنه في حالة هذا الخيار فانهم بدلاً من التحرر سيقعون في أيدي روسيا»، أجاب محدثه أن «الأرمن لا ينبغي عليهم إضاعة فرصة التخلص من النير التركي بسبب الخوف من الوقوع في أيدي روسيا، بل أنه بعد زيارته لروسيا تغيرت أفكاره، وأصبح يفكر الآن أن الروس لم يعودوا يرغبون في «القضاء على الأمة الأرمينية»، بل على

العكس، يريدون استخدام الأرمن كحاجز على حدودهم ضد المسلمين، «وسوف يمنحونهم دستوراً يمكّنهم من حكم أنفسهم، ومساعدتهم ضد أعدائهم على الحدود». وأخيراً يعتقد هذا الأرميني أنّه «من المهم توحيد شطرى أرمينيا الواقعين تحت سلطة روسيا وتركيا». [٦١]

لم يعط الباب العالي إجابة منفردة على المذكرة الجماعية المشار إليها عاليه، الموجهة من الدول الكبري في ٧ سبتمبر عام ١٨٨٠. وبالإشارة إلي ما قاله كليتون من أن لديه عريضة وقع عليها ٩٠٠ أرميني يصفون فيها الإدارة السيئة من جانب المسئولين الأتراك في فان، وخاصة فيما يتعلق بأسلوب تنفيذهم لخطط إعادة تنظيم العشائر، كتب جرينفيل رسالة في ١٢ يناير عام ١٨٨١، طلب فيها من السفير الإنجليزي دافيرن في سان بطرسبورج لفت انتباه الحكومة الروسية إلي حالة الأمور المذكورة، وأفاد أن إنجلترا ستكون مسرورة جداً إذا ما أصدرت الحكومة الروسية تعليمات إلي سفيرها في اسطنبول، لكى يقدّم مع زملائه مذكرة إلي الباب العالي في الوقت الراهن.

وسرعان ما انضمت فرنسا إلي هذه المبادرة الإنجليزية، كذلك وافقت النمسا علي لفت انتباه السلطان، ولكن ليس من خلال مذكرة جماعية، لأنها لا تري مناسبة كبيرة لذلك. أما ايطاليا فقد أصدرت تعليمات إلي سفيرها في اسطنبول لتأييد زملائه في هذه القضية.

غير أن ألمانيا اعترضت مبررةً موقفها بأنّ القضية الأرمينية يجب ألا تفرد علي حدة إلي أن تحل القضية اليونانية، ووضع وزير خارجية فرنسا وارفوماني اعتراض ألمانيا في الاعتبار، متسائلا عما إذا كانت إنجلترا مازالت تري ضرورة المذكرة المقترحة، وتلخّص ردّ فعل روسيا علي هذا الظرف في أنه بالإمكان تأييد هذا الاقتراح، في حالة ما إذا كانت جميع الدول التي وقعت معاهدة برلين موافقة علي مبادرة إنجلترا.

وبعد أن اصطدم جرينفيل بمثل هذه العلاقات من جانب الدول المذكورة عاليه، أصدر في فبرايرعام ١٨٨١ تعليمات إلي سفرائه لإرجاء طرح القضية الأرمينية، ذلك أن حكومتي كل من فرنسا وألمانيا تتبنيان وجهة النظر القائلة بأنّ مناقشة تلك القضيّة قد يعيق المحادثات حول تسوية مشكلة الحدود اليونانية. [٦٢]

ونشطت في ذلك الحين الحركة السياسية بين الأرمن، وعلمنا من رسالة سرية من النقيب كليتون في ١٥ فبراير ١٨٨١ من فان إلي الرائد تروتيه عن الاستعدادات الأرمينية ضد الأتراك: وأن لجانهم في تيفليس قد أرسلت اثنين من الأرمن إلي فان، بهدف استفزاز الانتفاضة، وأن ١٥٠ ألف أرميني في الأراضى الروسية علي استعداد لعبور الحدود ومساعدة التمرد، وأن الحكومة الروسية تبارك خططهم، وأنها- علي حد زعمهم- وَعدت بإعطائهم الحكم الذاتي. [٦٣] وتأكّدت هذه الأنباء من واقع رسالة بعث بها القنصل الإنجليزي بيليوتي في ترابزون إلي جوشين، وأورد بها رأي أوبميلير عن مشاركة مساعد القنصل الروسي في فان والأرميني المنشأ كامساراكين، في

تحفيز الأرمن على الانتفاضة .[٦٤]

وقد دفع تطور الأحداث علي هذا النحو إنجلترا إلي التدخل بسرعة في شئون الإصلاح في تركيا الآسيوية، بهدف الحيلولة دون دخول روسيا هناك، بحجّة تحسين وضع الأرمن. وهكذا، تعود الحكومة الإنجليزية مرة أخري إلي هذه القضية، بعد أن حصلت علي ردّ يرضيها من برلين، يفيد أنّ الحكومة الألمانية لن تشارك في ذلك بهمّة، ولكن علي إنجلترا ان تجتهد في العمل مع روسيا، وفي هذه الحالة فإن ألمانيا ستكون مستعدة لتأييد أي اقتراح أو مساع دبلوماسية. ووافقت سان بطرسبرج علي العمل في هذا الاتجاه، الأمر الذي أتاح للندن إمكانية العمل مع الروس.[٦٥]

وأخيراً اجتمع سفراء الدول الكبري في ٩ سبتمبر عام ١٨٨١ في اجتماع بدعوة السفير الإنجليزي دافيرن لبحث القضية الأرمينية، حيث اقترح رئيس البعثة البريطانية برنامجاً مناسباً. وتضمن البرنامج النقاط التالية: إرغام تركيا علي تعيين مفوض أعلي كإجراء مؤقت لتخفيف الوضع الحالي للسكان الأرمن، والتأكيد علي أن الدول الكبري ستبقي علي الولاء للرأي الوارد بمذكرتهم في السابع من سبتمبر عام ١٨٨٠، وتصر علي المطالب الواردة في هذه الوثيقة، وإعداد الدول الكبري لمشروع عملي معد جيداً للإصلاحات العاجلة، تنفذ بمجرد قبول الحكومة العثمانية له بمعرفة القوات الجماعية لأوروبا، وذلك في حالة ما إذا أصبحت الأولي ضد التقدم في هذه القضية أو محاولة إلهاء الدول الكبري بإقتراحات خادعة أو غير ملائمة.[٦٦]

وقدمت إنجلترا مشروعها الذي وضعه المقدم ولسون والرائد تروتيه. وفي الأول من أكتوبر لعام ١٨٨١ جري بحث هذا المشروع تفصيلاً بناء علي طلب دافيرن. وكان مكوناً من ١٥ نقطة تتضمن النقاط الأساسية الآتية: الأولي والثانية: تعريف بالبلاد التي يقطنها الأرمن بحيث تشمل ولايات أرضروم وفان وبيتليس وخاكاري وخاربوت وديرسين وديار بكر (مع استثناء سنجق مالاتيا من الأخيرة) واستثناء مناطق سيفاس وكارا-خيسار وتوكات من ولاية سيفاس ومناطق ماراش من ولاية حلب، وجزء من منطقة سيسكو من ولاية عدن. النقطة الثالثة: تعيين مفوضين لهما صلاحيات واسعة لمدة ثلاث سنوات، أحدهما لولايات أرضروم وفان وبيتليس وخاكاري، والثاني لبقية الولايات المذكورة عاليه. النقطة الرابعة: إعادة تنظيم مناطق الحدود حيث يجب تقسيم البلاد إلي: ولايات (أقاليم)، سناجق، أقضية، نواحي، وعشائر ريفية أو إلي أحياء. ويجب أن يتمتع المفوضون العاملون وفقاً لاستشارات الولاة والمحافظين العموميين والقناصل العموميين بالولايات، بحق إعادة تنظيم مناطق الحدود. النقطة الخامسة: يُعين الولاة بمعرفة السلطان لمدة خمس سنوات، ولا يمكن فصلهم سوي في حالة التصرف المشين أو عدم الأهلية، وذلك بقرار من لجنة تشكل خصيصاً لهذا الغرض. ويقوم الوالي باختيارالمتصرفين (مديري السنجق)، ويعينهم السلطان بتوصية من المفوض لمدة خمس سنوات. ويجري اختيار مديري الأقضية بمعرفة المتصرف، ويعينهم الوالي لمدة خمس سنوات باعتماد من جانب المفوض.

وفي حال ما إذا كانت غالبية سكان القضاء من المسيحيين، فيجب أن يكون مديرو الأقضية مسيحيين. وفي حال كون المسلمين أقلية يجب انتخاب مدير القسم بمعرفة مديري العشائر الريفية لمدة عامين، ويجب انتخاب مديري العشائر الريفية أو الأحياء بمعرفة سكان القرية أو المدينة..إلخ [٦٧]

وقد عارض السفير الروسي في باديء الأمر متحجّجاً بأنهم إذا كانوا سيتعاملون مع الباب العالي بمخطط الإصلاحات الذي وضعته الدول الكبري، فإن هذا سيضعف أعمالهم في الضغط علي تعيين المفوض الأعلي، في حين أنه من الأفضل عقد الأمل علي المنفذ الذي من شأنه إعادة تنظيم البلاد وإنشاء المنظومة المرجوّة للإدارة. وتقرر بعد مناقشة النقاط الأساسية الأولي: أنه علي السفيرين الإنجليزي والروسي العمل لوضع مذكرة وطرحها علي الزملاء للنظر في شكلٍ أكثر اكتمالاً، وهو أمر لا يستطيع غيرهما عمله، لأن دافيرن ونوفيكوف هما الوحيدان اللذان تربطهما علاقة قنصلية مع الأقاليم التي يقطنها الأرمن، ولذا فلديهما المعلومات الضرورية من أجل وضع برنامج أعمال تفصيلي ومنطقي.

وفي سير العمل المشترك للسفيرين دخلت بعض التعديلات علي بعض النقاط، ومنها مثلاً النقطة الثالثة التي عارضها السفراء الأخرون، واقترحوا تعيين مفوض واحد علي أساس أنه سيكون من الصعب إيجاد اثنين من ذوي القدرة والكفاءة يتمتعان بثقة السلطان ووزرائه بنفس القدر، ولذا بقيت علي صورتها السابقة، أي بالصيغة التي اقترحها الإنجليز وهي تعيين مفوضين. أما النقطة الخامسة فقد تم الاتفاق علي أن الولاة يجب أن يعيّنوا لمدة أقصر..إلخ.

وأخيراً تم في ٩ فبراير عام ١٨٨٢ عرض المشروع الجاهز علي السفراء الآخرين للنظر فيه، ووافقوا عليه بالإجماع، وتم إرساله إلي حكومات الدول الكبري. [٦٨] واستمر مجيء الأنباء عن الحركات الأرمينية. ويجب الإشارة بصدد هذه الانتفاضات أنه في ٤ أكتوبر عام ١٨٨١، أي بعد عرض المشروع الإنجليزي علي سفراء الدول الأخري، أعرب نوفيكوف في حديث شخصي مع دافيرن عن قلقه أن يعرف الأرمن بأمر بحث هذه القضية، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلي قلاقل كبيرة بينهم، كما حدث في عام ١٨٨٠ عندما جرى بحثه في المرة الأولى من جانب الدول الكبري. وقال للسفير دافيرين أنه في حال سير الأحداث علي هذا النحو، سيكون علينا -شئنا هذا أم أبيناه- التدخل بجيوشنا بهدف حفظ النظام، وعدم السماح للحكومة الإسلامية باستغلال هذا الوضع في إلحاق المعاناة بالسكان المسيحيين. «واعترض دافيرن بأن البطريرك الأرميني يؤكد أنه سيبذل كل جهده لتبديد أية آمال مبالغ فيها من جانب عشيرته، وسيحثها علي التمسك بالتؤدة واتخاذ موقف متزن هادئ». [٦٩]

ولكن بعد مرور فترة من الزمن أبلغ الرائد ايفيرت مع ذلك عن الاستعدادات الجارية للانتفاضات الأرمينية في أرضروم. [٧٠] وفي رسالته الخاصة السرية للرائد تورتيه في الخامس من يونيو عام ١٨٨٢، أبلغ أن الحركة الوطنية الأرمينية تقوم

بتدابير تحضيرية. وتثير حفيظة الناس ومشاعر البطولة الوطنية بينهم، وأن هذه الحركة تمتد حتى الجنوب في موش وفان (أحد مراكزها الأساسية) وتستمر غرباً إلي أرضروم. وتنطلق هي من «أرمينيا الروسية»، وتشجعها روسيا سراً، بمعني أنه إذا أراد الأرمن التخلص من الإدارة التركية، فعليهم عقد الأمل علي روسيا وحدها. والوكيل الوحيد لتحريض التمرد هو كامساركان نائب القنصل الروسي في فان. وأفاد الرائد ايفريت -بالاستناد إلي مخبره- أن العقيد دينيت القنصل العام الروسي في أرضروم أشار إليه مراراً إلى سخف الأمل الأرميني في مساعدة إنجلترا أو أية دولة أخري سوي روسيا». [٧١]

وبتلقي إنجلترا مثل هذه الأنباء من الولايات التي يقطنها الأرمن، سعت للحصول علي دعم ألمانيا والنمسا. وتنبغي الإشارة إلى أن موقف برلين الرسمي من الخطة النهائية للإصلاحات في إبريل عام ١٨٨٢ بدا علي النحو التالي: كل ما نستطيع عمله هو إقناع السلطان بأن نصيحة إنجلترا هي خدمة المصالح الحقيقية لتركيا ليس إلاّ. إذ أن ألمانيا تشعر بأهمية الحذر في استخدام تدابير التأثير خشية فقد نفوذها لدي الباب العالي . [٧٢]

وأثناء لقاء الأمير بسمارك في برلين في ١٦ مايو ١٨٨٣ مع السفير الإنجليزي أمبسيل، تناول الوضع الناجم وطلب منه أن يبلغ جرينفيل أن ألمانيا تؤيد سياسة إنجلترا في مصر، ومستعدة للمساعدة في تنفيذ شروط معاهدة برلين، ولكنها لا تؤيد إنجلترا في مسألة واحدة هي القضية الأرمينية. ودعت ألمانيا إنجلترا إلي عدم الضغط باستمرار علي الباب العالي، لأن هذا الضغط من شأنه أن يوقظ من جديد المطامع الروسية في الشرق. وأضاف أن روسيا الآن تفضل أن تكون سلبية في هذه القضية، ولكن أي تشجيع للطموحات القومية المتطرفة الأرمينية، قد يحفز عودتها إلي السياسة النشطة، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لتحرير الأرمن «من النير العثماني». «وإذا احتلت روسيا أرمينيا، فأي دولة أو أية دول سوف تقدم حينئذ علي طردها من هناك؟». [٧٣]

أمّا موقف النمسا من القضية الأرمينية فيتلخص، إذا ما عبّرنا عن ذلك رسمياً، في أنه لم تكن لها هناك اهتمامات، نظراً لعدم وجود جدوي سياسية تعود عليها من هذه القضية سوي إغضاب السلطان، وليس في نيّة النمسا إثارته الآن دون وجود أسباب لذلك. [٧٤]

ولكن إنجلترا بضغطها علي السلطان بمطالبها، ورجائها بتحرير الأرمن الملقين في السجون، بسبب خيانة الدولة والقلاقل والتحريض علي التمرد والانتفاضات والمؤامرات..إلخ، سعت إلي عمل كل ما في وسعها لاكتساب جانب هذه الأقلية العثمانية أو استعادة التعاطف الذي أخذ يذوب تجاهها. وبعد أن أصبح جلادستون رئيساً للحكومة الإنجليزية مرة أخري في عام ١٨٨٥، بعث وزير الخارجية روزبيري رسالة في ٦ يوليو ١٨٨٦ إلي السفير تورنتون في اسطنبول، أشار فيها إلي اللحظة

المناسبة بالنسبة للسلطان ووزرائه للفت الانتباه نحو تحسين الوضع في الأقاليم الآسيوية التركية، حيث تم تلافي خطر الانتفاضة في الروميله الشرقية والعلاقات المعادية من جانب اليونان. [٧٥] وتنفيذاً للتعليمات سلّم تورنتون المذكرة إلي سعيد باشا. وعندما اطلع سعيد باشا علي محتواها أعرب عن استيائه لسياسة إنجلترا غير العادلة التي كانت تضغط باستمرار علي الباب العالي في هذه القضية. [٧٦]

وأيّدت ألمانيا رد فعل تركيا. وكان أيدسلي قد أصبح في ذلك الحين وزيرا جديداً للخارجية الإنجليزية. وكتب برسالته إلي ماليت السفير الإنجليزي في برلين في ٣٠ أغسطس عام ١٨٨٦، إنه رداً علي سؤال عما إذا كانت إنجلترا قد قدمت مذكرة إلي الباب العالي حول المشكلة الأرمينية. فقد شرح للسفير الألماني في لندن أن المذكرة سُلّمت إبان فترة الحكومة السابقة. واتّضح الآن الزعم بأن تورنتون قام بمبادرة شخصية منه، بتقديمها إلي الجانب التركي دون أن يخبره بذلك. قبل وبعد ذلك. ولذا فإنه حتى ٣٠ أغسطس عام ١٨٨٦، أي عندما تلقي أيدسلي برقية من تورنتون، لم يعرف شيئاً عن ذلك. [٧٧]

٣. الحركة الأرمينية

تميزت المرحلة التي تلت ذلك بتنشيط الحركة الأرمينية مستفيدةً من ثمار الحركة التي بدأت قبل عشر سنوات، بعد خيبة الأمل جرّاء معاهدة برلين. فكتب بوريان: «*إنّ الأرمن كانوا يدركون استحالة اكتساب تعاطف الدول والأمم الأخرى والحصول على المساعدة، وبالتالي فمن المستحيل الحصول على الاستقلال دون __العمل الذاتي والتحفيز والدعاية الشفهية والمطبوعة التي قد تستمر سنوات طويلة، بل وعشرات السنين__*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.). [٧٨] وبغرض لفت انتباه الدول الكبرى وخاصةً إنجلترا وروسيا، لجأت اللجان الأرمينية إلى كافة الحيل بما في ذلك الأكاذيب على صفحات الصحف الصادرة خارج تركيا. ولكي نصف مدى ما توصلت إليه تلك اللجان في هذا السياق محققة أهدافها بشكل أساسي، نكتفي بقراءة ما كتبته الصحيفة الثورية الأرمينية «جنتشاك» المنشورة في لندن في أحد أعدادها الصادرة في مايو عام ١٨٩١: «توافينا من جديد أخبار مقلقة مؤسفة من الضواحي، تحتل الأحداث الجارية في فان مكانة بارزة فيها. فوفقاً للمعلومات المستقاة من مصادر يعول عليها، أصبحت الأحداث هناك أكثر خطورة. فمنذ ثلاثة أسابيع أمر الوالي هناك بتفتيش المنازل الأرمينية بحثاً عن السلاح. وأدّى ذلك إلى غضب أبناء جلدتنا الذين قرّروا التصدّي للقوّة. وبعد ذلك طلب القنصل البريطاني من الوالي إلغاء تلك الأوامر. غير أنّ الوالي تعنّت ودار جدال حامي أثناء الحديث، حتّى أنّ المحافظ الذي اشتدّ به الغضب ضرب القنصل مرتين ورد عليه القنصل بالمثل. وخرج القنصل في حالة سخط عارم وأنزل علم القنصلية فوراً، وأرسل برقية إلى

لندن والقسطنطينية بما حدث. وأدّت هذه الحوادث إلى زيادة استفزاز الأرمن في فان، وتوجّهوا في حشد كبير إلى القنصلية الروسية مطالبين بالانضمام إلى الكنيسة الأرثوذكسية. وعلمنا من مصادر أخرى أنه أثناء تلك الأحداث سالت دماء غزيرة وقُتل نحو ٨٠ أو ٩٠ شخصاً. وباختصار فإن الأوضاع في فان بالغة الخطورة على نحو غير مسبوق، وهناك تناقضات واستياء وتغيير للعقيدة الدينية. وعندما علم السلطان بهذه القلاقل في فان، والتي تتعارض مع أمانيه، أصابه قلق عظيم وتوجّه بهدف التهدئة إلى بطريركنا لعدم وجود أية مصادر أخرى، حيث أنّ شكاوى كثيرة لحقت بالبطريرك أيضا. وقرر مجلس البطاركة إرسال أوفسيب أيفازيان إلى فان بصفته ممثلاً كنسياً، غير أن هذا الإقطاعي الكبير لم يوافق على ذلك، ولعل السبب في ذلك انه لم يكن قد نسي ألم الصدمة التي تجرعها بعد صفقة المغنسيوم.

كتب ديفي نائب القنصل الإنجليزي في فان تعليقاً على الأنباء الواردة عاليه إلى خيمبسون القائم بأعمال القنصل البريطاني في أرضروم أنه: «*لم يكن بيني وبين حضرة الوالي أي إظهار للغضب أو أي قدر من عدم الارتياح، ولم ترق أية دماء في فان*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.) وكذلك فإن «*أحداً منهم لم يترك عقيدته أو مستعد لذلك*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.) أي أن «*المزاعم السابقة ليست صحيحة على الإطلاق، وليس لها أساس*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.). [٧٩]

وتناول جاجو القنصل الانجليزي في حلب الوضع في أينتاب، فكتب رسالة سرية إلى السفير الانجليزي في فان بتاريخ ١٥ يوليو ١٨٩١، يقول فيها أنه ليس هناك من شك فيما رأى وسمع، «*وأن القلاقل الأرمينية الحالية في إقليم حلب ضد الحكم التركي، والظاهرة في الخطب والأعمال الصغيرة التي تدعى انتفاضات، لا تخدم شيئاً سوى زيادة هلع واضطراب حكامهم، وترجع إلى تلاقي بعض الظروف مثل نشر التعليم المحلي بين الأرمن الذين يدعم المبشرون الأمريكيون غالبيتهم، وتأثير مراسلاتهم مع أقاربهم الكُثر في أوروبا وأمريكا، وأخيراً تعليمات ما يسمى باللجان السرية*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.). [٨٠]

وكان من بين تلك المنظمات حزب»جنتشاك» الذي تأسس في جنيف عام ١٨٨٧ بواسطة مجموعة من الطلبة الأرمن من القوقاز، وأصدر هؤلاء صحيفة «جنتشاك» (الجرس) وسُمّي الحزب بإسمها. وجاء في برنامج الحزب أنّه «*بعد الحصول على الاستقلال الوطني وإعلان الحرية للشعب الأرميني في تركيا، يجب أن نواصل بنفس القوة قضية تحرير الشعب الأرميني وتحرير الأرمن الروس والفرس من النير الأجنبي، وإقامة حكومة اتّحادية ديمقراطية من هذه المكونات الثلاثة، بحيث تفتح الطريق أمام جميع الأرمن نحو الهدف النهائي والتنظيم الاجتماعي الأمثل، نحو الاشتراكية التي ينبغي أن تضم البشرية جمعاء*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.). [٨١]

وكان أعضاء الحزب يرون أن وسيلة تحقيق خططهم هي الثورة والنضال المسلّح، وكانت أرمينيا التركية مسرحاً للنشاط الانتفاضي الثوري لهم. وبدأت

عملية نشر الدعاية لفكرة تحرير الأرمن الأتراك على نطاق واسع. بتركيز قواهم الأساسية ونشاطهم الفعلي نحو إنشاء الجماعات السرية وتنظيم المظاهرات والأعمال المسلحة والإرهابية..إلخ. [٨٢]

وكتب الدكتور خاملين المؤسس والمدير الأول لكلية روبرت باسطنبول عن حزب «جنتشاك» في ٢٣ ديسمبر ١٨٩٤: «إن أحد المثقّفين الأرمن وهو وجيه يتحدث الانجليزية بطلاقة كما يتحدث الأرمينية ومن الأنصار البارزين للثورة. قد أكّد لي *أن لديهم آمالا عريضة لتهيئة السبل للتدخل الروسي في آسيا الصغرى بهدف الاستيلاء عليها*. ورداً على سؤال بشأن كيفية تحقيق ذلك. أجاب أن *«عصابات الجنتشاك المنظّمة في سائر أنحاء الامبراطورية يبحثون إمكانياتهم لقتل الأتراك والأكراد وإحراق قراهم ثم الهرب إلى الجبال. وسيضطر المسلمون الغاضبون حينئذ للإنتفاض والهجوم على الأرمن العزّل وقتلهم بنفس الطريقة البربريّة. مّا سيدعو روسيا إلى التدخّل بإسم البشرية والحضارة المسيحية والاستيلاء على (هذه الأراضي)». وعندما اعترضت على هذه الخطة لكونها وحشيّة وغير إنسانية وتخرج عن أي حدود معلومة حتى ذلك الحين أجاب باستياء: «إن ذلك هو ما يتهيأ لك بالطبع. ولكننا نحن الأرمن عازمون على تحرير أنفسنا. فقد تعايشت بلغاريا مع الأهوال البلغارية وحرّرت أوروبا بلغاريا. وسوف تصغى أوروبا كذلك إلى دموعنا التي ستنطلق مع الصرخات الوحشية ودماء الملايين من النساء والأطفال.»* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [٨٣]

وكتب جمال باشا وهو من الشخصيات التركية البارزة وينتمي لحزب «الوحدة والتقدّم». وشغل مناصب عليا من ضمنها منصب المحافظ العسكري لاسطنبول ووزير الحربية والبحرية..إلخ يقول: «يوجد بين الثوار الأرمن قادة اشتراهم الروس في أغلب الأحوال. لأنهم يرفضون أي تقارب مع الأحزاب التركية. ويحلمون بالدولة الأرمينية تحت حماية روسيا.

وبفضل هؤلاء المحبين لروسيا وبفضل الذهب الروسي الذي وزّعه القناصل الروس بسخاء. والذين شاركوا مشاركةً نشيطة في المنظمات الثورية. بدأ الحزب التابع نفسه الحديث عن ضرورة تفضيل الحماية من جانب القيصر الروسي على حماية الخليفة الإسلامي»(التشديد للمؤلفة ك.ع.). [٨٤]

وقد نقل السفير الانجليزي فيليب كاري شخصياً الملاحظات التالية عن الحركات الأرمينية إلى وزير الخارجية الأمريكية كيمبيرلي في ٢٨ مارس ١٨٩٤. وذكر أن الأفكار الواردة في هذه المذكرة يمكن اعتبارها «عادلة وموضوعية»:

١. *انها ليست محلية. فقادتها النشطاء في تركيا. وهم الأرمن الروس* المحتجزون حتى اللحظة الراهنة. ينتمون إلى عصابة صغيرة جاءت إلى البلاد عام ١٨٩٢ بعد لقاء كارس بهدف وضع خطّة معيّنة للعمليات.

٢. كانت الجماعات على اختلاف مستوياتها وتخصصاتها وأحجامها هي التي

تشكل الهيكل التنظيمي للأرمن الأتراك. ولا يعرف أعضاء الطبقات الأدنى أيا من الزعماء الذين يخضعون لهم ولا العدد الكبير من أتباعهم.

٣. *إن الهدف الأكيد للثوار هو التحريض على أعمال الفوضى التي تؤدّي إلى أعمال العنف اللاإنسانية. والتي تتسبب في تدخل الدول الكبرى متذرّعة بإسم الإنسانية. ولذا فإن الأماكن المختارة لعملياتهم ليست الأحياء التي يمثل الأرمن الأغلبية فيها. وإنما المناطق التي يفوق فيها عدد المسلمين عدد الأرمن.*

وقد لقيت هذه الحركة في تركيا دعماً نشيطاً من قبل العناصر قليلة التعليم أو الشباب الحاصلين على قدر سطحي من التعليم. وتفسر تلك الحقيقة الثقة المترسّخة في الأوساط التركية بشأن مسئولية المبشرين الأمريكيين، وإن لم يكن ذلك بشكل متعمد ومباشر وبمشاركة الغير، عبر ترويجهم النشيط للتعليم الغربي الذي لا يتجاهل المسائل التي لا ينبغي على الشعوب الشرقية معرفتها دون خطر إنزال العقوبة بها» (التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [٨٥]

وكتب مايفسكي القنصل العام الروسي في أرضروم أن «برامج هذه اللجان التقت فقط عند نقاط الانتفاضة وإراقة الدماء. وفي نهاية سبتمبر عام ١٨٩٠ وعلى الحدود مع تركيا بالقرب من كاجيزمان، استطاعت عصابة من الأرمن تتكون من ٨٠ إلى٩٠ شخصاً، بقيادة الطالب بجامعة بطرسبورج ساركيس كوكونيان، التسلل والاختفاء عن أعين القوات اليقظة لشرطة القوقاز وحرس الحدود. وكان قد تم تجنيد جزء من هذه العصابة من الشباب الدارسين في بطرسبرغ. وتم جمع بقيّة المتطوعين من حدود جنوب القوقاز. وتشير الدلائل إلى أن قائدها وأعوانه لم يكن لديهم أي تصوّر عن طبيعة تركيا، وكيف تجري حماية حدود دولتها، ومن هم الأكراد، وما هي طبوغرافية المنطقة المتاخمة للحدود التركية والظروف التي سيجدون فيها أنفسهم بعد عبورهم الحدود؟ ويبدو أن هذه المعلومات لم تكن من الأهمية، ذلك *ان الجميع كان مشغولاً وملهماً بفكرة واحدة، هي القيام بمأثر دموية بأكبر قدر ممكن في أراضي تركيا*(التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [٨٦]

غير أن إنجلترا التي كانت على علم بالأنباء المبالغ فيها، أو التي لا تطابق الواقع والواردة من الولايات، أصرّت على موقفها فيما يسمّي بالظلم الواقع على الأرمن، والمزاعم القائلة بأن الحكومة التركية تتهمهم دون أساس بإثارة القلاقل. وأجبرت لندن على إطلاق سراح مثيري الشغب المحتجزين. ورسم كامبون المبعوث الفرنسي لاسطنبول وضع القضية الأرمينية في بداية عام ١٨٩٤، بل إنه تنبّأ جزئيّاً بما سيحدث. فكتب يقول أنّ الأرمن في لندن لقوا أفضل استقبال: «فقد جمع مجلس جلادستون الساخطين وقسّمهم إلى جماعات ونظّمهم ووعدهم بالدعم. ومنذ ذلك الحين ترسّخت لجنة الدعاية في لندن وحصلت على التعليمات اللازمة. *فقد كان الأمر يتطلّب غرس فكرتين بسيطتين في جماهير الأرمن هما: فكرة القومية وفكرة الحرية*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [٨٧]

يكتب مايفسكي: «وبهذه الطريقة أخذت الجماعات السريّة تنتشر في أرمينيا كلّها على امتداد عدّة سنوات. يروّجون لآفات وأوجه قصور الإدارة التركية، وتحفز في الشعب الأرميني أفكار القومية والاستقلال» .[88]

وقد يكون التأكيد على ذلك أقوال روزبيري وزير الخارجية الانجليزية لدى مقابلته مع السفير التركي في لندن فيما يتعلّق بالعفو عن المدرّسين الأرمن: تومانيان وكايان. فقد عبّر عن موقفه من محاكمتهما وأسماها بأنّها مصطنعة. قائلاً بأنّ *كل يوم يمر وهذان البريئان في السجن يضيف ثقلاً للظلم الواقع عليهم*» (التشديد للمؤلِّفة ك.ع.). وبفضل الضغط الشديد من جانب إنجلترا تمّ العفو عنهما في عام ١٨٩٣ بمعرفة السلطان شريطة مغادرة البلاد .[89]

وفي وقت لاحق تناول أرنولد سكرتير التحالف الإنجيلي للقضية الأرمينية في حديث «مينوديست ريكوردر» بتاريخ ٢٢ فبراير ١٨٩٤ نشاط تومانيان -المذكور سابقاً- بعد العفو فقال: «إن أي إعلانٍ صادر عن تومانيان شفاهة أو كتابةً، سيصل إلى المسئولين الأتراك في لندن عاجلاً أو آجلاً، وإلى السلطات في اسطنبول في نهاية المطاف. ومن السهل أن نرى مدى *فداحة الضرر الذي تلحقه دعايته ضد الإدارة التركية بهؤلاء الذين نريد أن نحررهم. وحتى الآن يقول المسئولون البريطانيون والأتراك للجنتنا: «هل هذا هو الذي قلتم عنه انه لم يشارك في التحريض على التمرّد؟*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[90]

وكتب مايفسكي معلّقاً على قضيّة العفو التي ذكرناها: «تمّ الإعلان عن عفو عام عن المعتقلين في جرائم سياسية في ١١ يوليو (-١٨٩٥ الكاتبة ك.ع.) إرضاءً لمطالب الدول الكبرى، وكخطوةٍ على طريق الصلح مع الجماعات الثورية للأرمن. وفي اليوم التالي فُتحت جميع أبواب السجون العديدة في شتّى أنحاء الامبراطورية، وانطلق منها مئات النشطاء السياسيين والمتعصّبين.

في نهاية شهر يوليو زرت بالصدفة دير فاردان بالقرب من فان، حيث اعتزم عدة مئات من هؤلاء المعتقلين الاحتفال بالإفراج عنهم. ولاحظت على مدى ٣-٤ ساعات كيف صُبّت خمور فان وردية اللون بغزارة تحت ظلال شجرة بلوط وارفة، ونحو مائة أرميني يصفقون بحماس لدى سماعهم النشطاء الأرمن... ولم أكن أفهم لغتهم: ولكن التصفيق المدوي وصيحات «أورا» (صيحة تعني النصر- المترجم) في كل لحظة كانت دليلاً على أن الخطباء المفوّهين تناولوا الجوانب الساخنة من القضيّة الأرمينية. بعد ذلك بشهرين أخذت شرطة فان فى البحث عنهم من جديد.

ومهما أدانوا الأتراك بارتكاب الأعمال الوحشية هناك فإنني أقول: «أن كل ما أعرفه شخصيّاً بصدد الصدام بين الأرمن والمسلمين في مختلف مدن تركيا، يدفعني للإعتقاد بأن الأعمال الدامية في كل مكان بدأت بمبادرة من الأرمن أنفسهم بالذات. وهكذا، بدأت مجزرة ترابزون تحديدا بعد أن جرح في شوارع المدينة جنرالان تركيان: باجرى باشا وحمدي باشا... وعلى أية حال قد يقول البعض أنني لم أرقط

في الصحف أي وصف أمين للحركة الأرمينية السابقة. فالمقالات المكتوبة في هذا الشأن مليئة بالأكاذيب والوشايات»(التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [٩١]

ولكن هذه الحركات لم تعمّ تركيا وحدها. فنحن نعرف من مكاتبات العقيد ستيوارت القنصل الانجليزي في تابريز إلى وزير خارجيته سولسبري في ٨ سبتمبر ١٩٨٠. أن المشاعر القومية قوية جداً بين أرمن أذربيجان الفارسية والذين يزيد عددهم على ٢٨ ألفاً. وتذكّرهم الصحف بأن أرمن روسيا وتركيا وفارس هم أمّة واحدة. ويتداولون ثرثرة فارغة عن «قيصريتنا» و«الأيام التي ستتحقق فيها مملكتنا». والتي تعني المملكة الأرمينية من أقاليم روسيا وتركيا في القوقاز وجزءً صغيرا من فارس بالقرب من الحدود.

وكتب ستيوارت معبراً عن رد فعله تجاه تلك الأفكار أنّه بعد حرب عام ١٨٧٨ أجرى بنفسه تحقيقاً في تركيا الآسيوية، ووجد أن الأرمن يمثلون الأقلية في كل مكان وعدم وجود دافع جاد للشكوى لدى أرمن فارس . [٩٢]

والمقتطفات التالية من مكاتبات سريّة للغاية في مارس ١٩٠٠ تلقي بعض الضوء على موقف روسيا. حيث يدور الحديث حول نزع إدارة ممتلكات الكنيسة الأرمينية الجريجورية في روسيا من إدارة الرقابة الدينية التي شكّلها د.سيبياجين وزير داخلية روسيا: «استناداً إلى تاكيدات المرحوم فيلد مارشال الأمير بارتيانسكي آمر القوقاز السابق. فإن الأرمن بوجه عام مخلصون أوفياء لنا وبعيدون كل البعد عن أي تدخل في الشئون السياسية. وأن حكومتنا عام ١٨٥٧ تتفق في الرأي مع الآمر فيما يتعلّق بوفاة البطريرك نرسيس. ولذا رأت ضرورة انتهاج سياسة غير معهودة من قبل تجاه العرش البطريركي، تتبدّى في الحماية العلنية لاختيار كاثوليكوس من بين عداد الصفوف الدينية العليا للأرمن الأتراك. ومن الأفضل أمام الخدام الروحيين للكنيسة الروسية الأرمينية. وخلافاً للنظام السابق الذي كان يسمح باختيار البطريرك من بين الرعايا الروس وحدهم. اعتقاداً بأن اختيار رئيس الكنيسة الأرمينية الجريجورية من بين عداد رجال الدين الأتراك سيؤدي إلى توطيد أواصر الصداقة بين عرش إيتشميادزين وجماهير الشعب الأرميني الغفيرة في تركيا. وزيادة قدر إيتشميادزين ومن ثم تقوية نفوذنا السياسي على الأرمن الأتراك. وعاقبة هذا النوع من التصرفات من جانب الحكومة هو اعتلاء رعايا أتراك عرش إيتشميادزين عام ١٨٥٩ والبطريرك ماتيوس الأرميني من القسطنطينية وكيفورك قس بروسيا عام ١٨٦٦.

وفي غضون ذلك ومنذ أواخر الخمسينيات بعد حملة القرم. وتحت تأثير الأفكار القومية السياسية التي كانت سائدة آنذاك في الغرب. بدأ اتجاه جديد في التطور بين غالبية الأرمن الأتراك يحمل طموحات واضحة نحو الحكم الذاتي بمفهومه السياسي تحت رئاسة تركيا. ومن ثم السعي في المستقبل الأبعد نحو الاستقلال التام عن تركيا. ويبدو أن الانعطاف في اتجاه روسيا يرجع إلى اعتبار أنه في ظلّ

صلابة الحكم الاستبدادي الروسي المطلق. بدا حلم إنشاء دولة مستقلّة جديدة في الأقاليم التابعة لروسيا يقطنها الأرمن غير قابل للتحقيق. ومع ذلك فإن الأرمن؛ بميلهم نحو تركيا في ذلك الحين: كان لديهم أساس فعلي للأمل في تحقيق ذلك. فقد أجبر انجذابهم إلى القسطنطينية بورتا عام ١٨٦٣ لإقرار وضع خاص للأرمن (ما سُمّي بسخماناتروتيون) يحدد نظام إدارة الشئون المدنية والدينية للأرمن في تركيا. كما يتطرّق لعملية انتخاب الكاثوليكوس، مقدّماً بذلك أساساً لصلاحيات كبيرة للجمعية الأرمينية الوطنية الرئيسية التي أنشئت في القسطنطينية.

وفي ظل الإعجاب الشديد بمثال الشعوب الغربية الساعية إلى التوحّد في كل لا يتجزّأ تحت رئاسة سلطة علمانية ليست دينية، والتي حققت أمانيها بطريقةٍ أو بأخرى، سيطرت على الأرمن؛ وبصفة خاصة الجيل الجديد في المدن؛ مشاعر الإخلاص والعاطفة القوية للأفكار الطوباوية السابقة. كما تمكّنوا من اكتساب جميع رجال الدين تقريباً الذين تحوّلوا إلى أداة طيّعة في يد الحزب الذي حمل إسم «أرمينيا الفتيّة»، ودعا بحمية شديدة للمبادئ الجديدة على الشعب. وتبدّت ثمار هذه التيارات الأرمينية المدعومة بشدّة من قبل ممثلي الدول الكبرى في القسطنطينية في الآتي: تزعزعت صلة الأرمن في الشتات بإيتشميادزين تدريجيّاً: فقد أوليت للبطريرك الأرميني في القسطنطينية؛ الذي كان مجرّد ممثل سابق للكاثوليكوس؛ أهميةً متزايدة بالمقارنة بالبطاركة الأرمن الآخرين. أضف إلى ذلك أن الشخصيات العلمانية أخذت تكتسب تدريجياً نفوذاً في إدارة سائر الشئون الأرمينية بوجه عام دون استثناء الشئون الكنسية.

وتطرّقت دعاية الحزب المذكور إلى أراضينا أيضاً، وعمل الحزب بنجاح في هذا الإطار حتى أنه لم يكتف بما وراء القوقاز، بل تغلغل في المحافظات الداخليّة للإمبراطورية جاذباً من خلفه الطبقات المثقّفة في أغلبها داخل المجتمع الأرميني في كل مكان. وخضع بطاركة إيتشميادزين للتيارات الجديدة، وأصبحوا الممثلين الرئيسيين للدعاية الأجنبية في أراضينا، ساعين في الوقت ذاته إلى توسيع الحقوق التي منحتها تشريعاتنا إلى رجال الدين الجريجوريين الأرمن.

تشبّع الرعايا الأتراك السابقون الذين اعتلوا عرش إيتشميادزين- مثل البطريرك ماتيوس والبطريرك كيفورك اللذان بدءا إدارة الشئون الدينية- بالأفكار الانفصالية التي عمّت الأرمن الأتراك في ذلك الحين. وكانت السمة المشتركة التي اصطبغت بها جميع تصرفاتهم هى السعي نحو هدف واحد مستديم: إضافة طابع السلطة العلمانية- القومية إلى سلطة البطركية الأرمينية، فلا تكون سلطةً روحانية عليا فحسب، مع احتمال الاستقلال التام عن حكومتنا. وكان الكاثوليكوس المذكورون مفعمين بمشاعر الاستبداد السائدة على ضفاف البوسفور، فتجاهلوا تعاليم القوانين السارية لدينا، وعاملوا أعضاء مَجمع إيتشميادزين بتعالٍ، وحاولوا بشتّى الطرق إبعادهم عن المشاركة في إدارة شئون الكنيسة الأرمينية...

ومن الطبيعي أنه في ظروف كهذه، وبعد فشل محاولتين لاختيار الكاثوليكوس من الأرمن الأتراك، والتجارب التي جلبت الكثير من الاضطراب في إدارتنا للكنيسة الأرمينية، لم تستطع حكومتنا بعد وفاة البطريرك كيفروك وبعد ٦ ديسمبر عام ١٨٨٢ أن تقف مكتوفة الأيدي من انتخاب مرشح لهذا المنصب في الانتخابات التي حان موعدها آنذاك...

... قرر المجلس الأعلى المعتمد في ٢٣ مارس ١٨٨٣ أنه في حال شغل منصب بطريرك إيتشميادزين، تكون الأولوية مستقبلاً للمرشّح الروسي للحصول على لقب كاثوليكوس. ووفقاً لهذا القرار تم تعيين رئيس كنيسة ناختشوان بيسارابيا الأرمينية الجريجورية الأسقف مكاري الروسي الجنسية، في منصب البطريرك الأكبر، وذلك في ١٨ يوليو ١٨٨٥. وكان هو المرشح الثاني لهذا المنصب، وتم انتخابه بمعرفة رجال الدين وحدهم...

بعد مرور ثلاث سنوات من شغل مكاري منصب البطريرك في إيتشميادزين، تأزمت العلاقات بينه وبين أجهزة الحكومة نتيجة للمراسلات الجارية بينهم حول شتّى القضايا، إلى حد ساد فيه الخوف من إمكان قطع العلاقات علانيةً مع رئيس الكنيسة الأرمينية، والذي حصل على هذا اللقب بإصرار من جانب الحكومة نفسها.

... وكان للصدامات المتكررة بين أجهزة الحكومة والكاثوليكوس، وكذلك احتدام مظاهر التذمّر السياسي الأرميني في الآونة الأخيرة في تركيا والتي لقيت صدى لها لدينا في روسيا، دور المحفز للحكومة لإجراء مناقشة جديدة لقضية علاقة الحكومة بالسلطة الكنسية العليا بالكنيسة الأرمينية، وذلك بغرض تحديد الاتجاه ونوع التصرّفات التي يجب اتباعها مستقبلاً في الشئون الأرمينية. ومع ذلك تمّ الاعتراف بأنّ هذا النقاش جاء في الوقت المناسب، لأنه كان من المتوقّع إجراء انتخابات البطريرك قريباً في إيتشميادزين، نظراً لتقدّم سن الكاثوليكوس مكاري وتدهور حالته الصحية، والذى لم يسمح بالتعويل على استمراره فى إدارة شئون الكنيسة الجريجورية طويلاً.

ولهذا السبب عقد في ١٢ فبراير ١٨٩١ اجتماع جديد برئاسة وزير الخارجية دورنوف... وتوصل الاجتماع إلى الاستنتاجات النهائية التالية:

١. عدم إنكار بعض الأهمية السياسية للبطريرك الأعلى لجميع الأرمن، ويجب الاعتراف في الوقت الراهن أيضاً بعدم وجود طرق ووسائل لدى الحكومة من أجل تحويل الكاثوليكوس إلى أداة طيّعة لأهدافنا السياسية. وعلى هذا الأساس لا ينبغي قط استخدام التنازلات وإظهار الضعف بهدف استمالته لصالحنا.

٢. في الانتخابات الجديدة لبطريرك إيتشميادزين ينبغي الالتزام ببند الرقابة دون الخجل من الضغط أو التأثير، ولكن مع الاحتفاظ لأنفسنا بالحق المشروع بعدم إقرار شخص معاديً لروسيا في منصب الكاثوليكوس.

٣. نظراً لما لوحظ من تهرّب بطاركة إيتشميادزين من تنفيذ قوانين ومطالب الحكومة، يجب الإصرار على التنفيذ الإلزامي لهذه المطالب مع الرأفة قدر الإمكان بكبر سن الكاثوليكوس.

٤. السماح للرئاسة العليا المدنية في القوقاز بطرد رجال الدين الذين يعتنقون العقيدة الأرمينية الجريجورية خارج الإقليم اذا ما ثبتت مشاركتهم في الحركة السياسية التي استشرت بين السكان الأرمن في تركيا ومسّت حدودنا.

وقد اعتُمد قرار الاجتماع المذكور في ٢ مارس ١٨٩١...

وجرت انتخابات البطريرك الجديد في إيتشميادزين في ٣ مايو ١٨٩١، وتم بالإجماع من جانب جميع ممثلي الأبرشية الأرمينية الجريجورية، انتخاب قس فان السابق مكرتيش (الشهير بخريميان -الكاتبة ك.ع.) والذي كان من قبل بطريرك القسطنطينية، ثم أصبح في ٣ يونيو ١٨٩٣ بطريركاً معتمداً، ومازال في هذا المنصب حتى الوقت الراهن (التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[٩٣]

وقد ارتكز هذا القرار السامي للمجلس فيما يتعلق بالقضية الأرمينية في ١٢ فبراير ١٨٩١ على الاعتبارات التالية التي نستطيع أن نعرفها من مضبطة الجلسة المذكورة:

«في القضايا المتعلقة بالسياسة الدينية للأرمن يجب منح الاهتمام الرئيسي لوضع رعايانا، واتخاذ التدابير اللازمة لعدم السماح بالقلاقل التي قد تعيق نشاط الحكومة في سعيها لدمج الشعب الأرميني تدريجيا بغالبية السكان في الامبراطورية. ومن الضروري لبلوغ هذا الهدف عدم السماح بأية تسهيلات أو تنازلات للكاثوليكوس ومطالبته المستمرة بتنفيذ القانون.

وبشأن قضية المدارس فإنه ينبغي السعي إلى الإخضاع التدريجي التام للمدارس الكنسية والتابعة للأبرشيات إلى إدارة التعليم مع الإبقاء -إلى حين- على قواعد هذه المدارس الصادرة عام ١٨٨٤، ولكن مع وضعها بناءً على توصية مكاري التي شرحها عام ١٨٨٦ . وتلك التنازلات المؤقتة عن القواعد التي جرى العمل بها بناءً على إصرار الكاثوليكوس؛ وإن كانت هامّة جداً؛ فإنها ستكون لمدة معلومة في عام ١٨٨٩ .

وبغرض إجراء التنظيم اللازم بين رجال الدين الأرمن وخاصة في الآونة الأولى، فمن الضروري الالتزام بالرقابة الدائمة على نشاط أجهزتهم الدنيا، وفي حالة أي مخالفة للقانون ومطالب الحكومة فإنه ينبغي مساءلتهم، مع تجنب استخدام التنكيل ضد السلطة الكنسية العليا قدر الإمكان.

أما عن التنكيل ضد الطبقات الدنيا من رجال الدين، فذلك أمر مرغوب به تماماً في الوقت الراهن، الذي نلاحظ فيه امتعاضا شديدا بين السكان الأرمن، أشعلته الحركة السياسية الناجمة في تركيا، والتي انعكست على أراضينا بالفعل. لقد تأكد بشكل عملي مشاركة جانب معلوم من رجال الدين الأرمن في القلاقل

السياسية. لذا يجب تزويد الإدارة المحلية بصلاحيات كافية من أجل إنزال العقاب السريع بالمذنبين.

وفيما يتعلّق بموقف إيتشميادزين من الأرمن على الحدود. فيجب على الحكومة أن ترفض المشاركة النشيطة في ذلك. فليس مرغوباً بالنسبة لنا إضعاف وضع الكاثوليكوس المتأرجح. ومع ذلك فلا ينبغي إعطاء هذه الظاهرة أهمية كبيرة والتضحية بمصالحنا الهامة من أجل تعزيز هيبة الكاثوليكوس.

سوف تتوقف استعادة أهمية إيتشميادزين ليس فقط على الحكومة الروسية. بل على الطابع الشخصي للكاثوليكوس في المستقبل، وعلى الأسلوب السياسي للممثلين البارزين للأرمن في الخارج...» (التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [٩٤]

ولكن عندما عقد هذا الاجتماع كان حزب «داشناك» (الاتحاد الثوري الأرميني)؛ والذي لعب فيما بعد دوراً مصيرياً قاطعاً في تاريخ الشعب الأرميني؛ قد تكوّن لتوه. وكانت ولادته تهدف إلى إنشاء جمهورية ديمقراطية حرّة. وكانت طرق تحقيق ذلك هي: *«أولاً: الانتفاضة المسلّحة التي يجب أن تكون مستعدّة بدورها، ثانياً: التثوير (نسبة إلى الثورة-المترجم) المكثف لا للأرمن وحدهم، ولكن لكافة الشعوب المقهورة، ثالثاً: تسليح وتنظيم الأرمن ورابعاً: الإرهاب وتدمير الشخصيات والمؤسسات الحكومية»* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [٩٥] جاء ذلك في التقرير الذي وضعه مقدّم بإدارة الشرطة في وزارة الداخلية الروسية.

إن دراسة وثائق المحفوظات توفر الأساس للقول بأن جذور هذا الحزب في روسيا أخذت تتعمق منذ إغلاق المدارس الأرمينية عام ١٨٩٦. وقام بنشاطه الفعال الذي تمثل في الهجوم الإرهابي على كبار موظفي الحكومة في فترة مصادرة الخزانة لأملاك الكنيسة الأرمينية. حيث بدأ موقف الحزب يضعف بعد استعادتها. على الرغم من نموّه في أعين بسطاء الأرمن بمناسبة الانتصار المزعوم على الحكومة، لأن الداشناك فقدوا الذريعة المواتية للدعاية في روسيا . [٩٦]

إن الاستشهادات السابقة تذكّرنا بما قاله جمال باشا عن أن أكثر البارزين من زعماء الثوار الأرمن. قد بدأوا يدركون الوضع الحقيقي للأمور. فقد رأوا أنه في الوقت الذي لم تتوقف فيه روسيا من ناحية أمام أي شيء في سبيل حصول أرمينيا التركية على الاستقلال. فقد خارت قوى أرمن القوقاز تحت وطأة الادارة الروسية الجائرة. وبحصول نيقولاي الثاني على موافقة السلطان عبد الحميد بعدم مدّ السكك الحديدية في الأناضول الشرقية. وعد نيقولاي الثاني من جانبه بإعاقة عودة هؤلاء الأرمن الأتراك إلى تركيا. والذين فرّوا بعد انتفاضة عام ١٨٩٦ من تركيا إلى القوقاز.

... وفي الوقت الذي طالبت فيه الحكومة القيصرية الروسية بالإصلاحات في الولايات التي يقطنها الأرمن، وعنايتها المزعومة عن رخاء الأرمن الأتراك. نراها تصرّ مع ذلك على عدم مد السكك الحديدية في هذه الأقاليم! (التشديد للمؤلفة ك.ع.). [٩٧]

وإذا وضعنا في الاعتبار ما ذكرناه سابقاً، لاتضح لنا أمزجة الأرمن التي عبّروا عنها لأرتورخاردينج أثناء رحلته فيما وراء القوقاز. عندما زار إيتشميادزين في أبريل ١٨٨٨: «*يحاول الروس أن يفعلوا ما لم يفعله الأتراك قط بكل طغيانهم، وحرماننا من قوميتنا وديانتنا*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.). ولكن خاردينج كان يعتقد أنه ليس فقط الاعتداءات الروسية على المدارس والكنائس الأرمينية هي التي وضعت الأرمن في مجابهة روسيا، بقدر ما فعلت ذلك الخدمة العسكرية الإلزامية. ويصف وضع الفلاحين والطبقة المتوسطة من واقع كلمات أحد الأرمن: «*لماذا يجب علينا أن نحارب من أجل بلد ليس بلدنا؟ لسنا روساً ولن يجعلوننا روساً*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.).

وكتب خاردينج أيضاً أنهم يتطلعون بالأمل لمساعدة إنجلترا، وأن «*حلمهم الأكثر وهماً هو جعل بلادهم أو على أقل تقدير الجزء التركي منها «بلغاريا الآسيوية.» والتي ينبغي عليها أن تقوم، تحت وصاية إنجلترا أو أوروبا، بحماية تركيا ضد الهجمات الروسية في الاتجاه الآسيوي*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[٩٨]

٤. استمرار سياسة الإصلاحات

في عام ١٨٩٥ قامت إنجلترا، مستخدمة كل توجهات الأرمن، بإحياء مسألة الإصلاحات الأرمينية مرّةً أخرى. وقام السفير الإنجليزي في ١١ مايو، بتوجيهات من وزيره وبالاشتراك مع زميليه سفيرى روسيا وفرنسا وبموافقة حكومتيهما، بتوجيه مذكرة ومشروع إلى الحكومة التركية .[٩٩]

وفي ٤ يونيو ١٨٩٥ قام الباب العالي بتسليم سفراء الدول مذكرة شفهية تتضمن رأيه في المذكرة ومشروع الإصلاحات في ست ولايات بالأناضول. وعندما أعرب السفراء عن عدم رضاهم عن هذه الإجابة، أرسلت وزارة الخارجية التركية في ١٧ يونيو من نفس العام مذكرة شفهية ثانية، جاء فيها على وجه الخصوص، أن حكومة الإمبراطورية قد قبلت من حيث المبدأ المبادىء المقترحة في المشروع والمذكرة، بشرط أن لا تتعارض مع القوانين والقواعد القائمة. ومع ذلك فإن بعض الأمور والتفاصيل التى تتطلب البحث والمناقشة تم إستبعادها.

ورداً على طلب السفراء الثلاثة لتوضيح النقاط المقبولة بالمشروع من حيث المبدأ، وأيها يتطلب الدراسة والمناقشة، قامت الحكومة العثمانية بتشكيل لجنة، وأعدت مشروعاً مضاداً أرسلته إلى السفراء في ١٣ أغسطس. وبناء على طلب السفراء من أجل تدقيق بعض النقاط، قامت حكومة الإمبراطورية في ١٧ أغسطس بتزويد السفارات الثلاث بالمعلومات الضرورية .[١٠٠]

وأخيراً في ٢٢ [١٠١] (٢٠ [١٠٢]) أكتوبر ١٨٩٥ تم تسليم مرسوم بشأن الاصلاحات في ولايات الأناضول: أرضروم وبيتليس وفان وديار بكر وميمورات العزيز وسيفاس، بمذكرة

شفهية إلى السفراء. وتم توجيهه للتنفيذ إلى الولاة (المحافظين) في الولايات الست. وإلى المفتش العام المشير شاكر باشا. الذى تم تعيينه في هذا المنصب في ٩ أغسطس. وكانت أهم نقاط هذا المشروع المكون من ٣٢ نقطة هي:

* تعيين نائب مسيحي في كل ولاية (محافظة).
* تعيين نائب مسيحى للمتصرف أو القائمقام المسلم في كل سنجق وقضاء (مركز) به أغلبية سكان مسيحية.
* يتم إختيار القائمقام: بصرف النظر عن الديانة: من خريجى المدارس المدنية. ويعتمد من السلطات في الولايات الست. ويجب أن يكون عدد الموظفين متناسبا مع عدد السكان.
* إذا كان سكان الناحية متجانسين. فإن نواب المجلس يُختارون من ممثلى هذه الفئة. أما إذا كان سكان هذا المجتمع مختلطين. فإن الأقلية يجب أن تمثل طبقاً لنسبتها بالنسبة للعدد الكلى إذا كانت تشكل على الأقل ٢٥ منزلاً.
* يجب أن يكون توزيع الأماكن في الشرطة بين المسلمين والمسيحيين في الولاية متناسبا مع عددهم.
* يجب أن يتحدد عدد ضباط الدرك وضباط الصف والجنود طبقاً لعدد السكان في كل ولاية .[١٠٣]

أصرّت الدول الكبرى على إعلان ونشر المرسوم السلطاني. ولكن السلطان لم يكن متحمّساً لذلك. واكتفى بإعلانه في نشرة الحكومة. ذلك أن المرسوم قد يثير حالة من عدم الرضا والتوتر بين المسلمين. وأدّت انتفاضة فان في يونيو ١٨٩٦. والهجوم على البنك العثماني في ٢٦ أغسطس إلى عودة الدول الكبرى للمطالبة بإعلان مرسوم سلطاني جديد بشأن الإصلاحات. ولكن في هذه المرّة شاركت في الضغط على الباب العالي كل من ألمانيا والنمسا .[١٠٤]

في أكتوبر عام ١٨٩٦ إنتهزت إنجلترا فرصة أحداث الشغب والاضطرابات. وبادرت بالدعوة لعقد مؤتمر أوروبى عام للسفراء فيما يتعلق بالإصلاحات في تركيا. كما أعلنت أن الوقت مناسب للتدخل العسكرى. وبدأت السفن الإنجليزية في التوجه نحو مدخل الدردنيل. وأيّدت إيطاليا خطط إنجلترا. ولكن وزير خارجية فرنسا أناتو قيّم تصرّفات إنجلترا باعتبارها محاولة «للتأثير على الحركة الداخلية للأرمن. والعمل بما يضرّ بمصالح فرنسا وروسيا». كما سبّب المشروع الإنجليزى قلقاً لروسيا على وجه الخصوص. وكانت سفنها الحربية قليلة العدد وسيئة التسليح. أضعف بكثير من السفن الإنجليزية. لذلك فإن الحكومة الروسية مع موافقتها على مناقشة مشروع الإصلاحات من أجل تركيا. رفضت الإجراءات القسرية ضد السلطان .[١٠٥]

تمّ إدراج مسألة نشر المرسوم في جدول أعمال جلسة البرلمان الفرنسي في ٣ نوفمبر ١٨٩٦. وعقب إعلان وزير خارجية فرنسا عن العمل المشترك للدول الست

لتحقيق تغييرات في نظام الإدارة، دون المساس بوحدة أراضي الإمبراطورية العثمانية أو التدخل في شئونها الداخلية. صرّح السلطان للسفير الفرنسي في اسطنبول، أن الإصلاحات ستتم في كل الولايات، كما سيتم العفو عن كل المعتقلين السياسيين. وأخيراً في ١١ نوفمبر ١٨٩٦ تم نشر المرسوم في جريدة «إرادة سنية» وطبقاً لهذا المرسوم، فإن الإجراءات التى جرى إعدادها قبل ذلك بعام أصبحت لا تسرى فقط على ست ولايات، بل على كل أقاليم الدولة. هذا كما حُذف من النص النقاط الخاصة بفصائل فرسان الدرك والمفتشين القضائيين. وسارع السفير الإنجليزى بإبلاغ ذلك إلى لندن. ولما كانت إنجلترا تعتبر أن الإجراءات التى اقترحها الأتراك غير كافية، فإنها استمرت في جهودها ساعية لإعادة النقاط المحذوفة من المرسوم. واتفقت الدول على إعطاء السفراء في اسطنبول الصلاحيات اللازمة في هذا الصدد، وبدأت الاجتماعات. لكن فيما عدا السفير الإنجليزى لم يبد أحداً من السفراء إهتماماً خاصاً بهذه القضية. وكان إجتماع السفراء في ٢٣ ديسمبر ١٨٩٦ هو الاجتماع الأخير. ونظرا لانتفاضة كريت نسيت الدول مؤقتاً القضية الأرمينية حتى انتهاء حملة البلقان .[١٠٦]

تغيّر الموقف تجاه القضية الأرمينية بعد أن عادت روسيا إلى السياسة النشطة في الشرق الأوسط. ففي عام ١٩١٢ كانت التجارة الروسية في الولايات الشرقية لتركيا قد حققت بعض النجاح. وفي ظروف احتدام صراع الدول على التحكم في المنطقة، زاد اهتمام روسيا بالأناضول. ولم يكن هذا من الناحية الاقتصادية فقط. فقد أصبح القيصر يُنظر إليه باعتباره رأس جسر للتوسع في الشرق الأدنى والأوسط. وكانت هذه المنطقة ذات أهمية كبيرة أيضاً بالنسبة للحماية الإستراتيجية لشواطئ روسيا على البحر الأسود. ومن أجل تأكيد تأثيرها سعت روسيا من جديد لاستخدام الأرمن .[١٠٧]

أما الأرمن فقد سعوا لاستخدام هزيمة تركيا في حرب البلقان لإحياء آمالهم في تحقيق أهدافهم، ومن ثم بدأوا في تنشيط العمل. وهكذا فإن كاثوليكوس الأرمن دعا روسيا من خلال نائب القيصر في القوقاز باعتبارها «الحامية الحقيقية للشعوب المسيحية في الشرق، وتوسل إليها باسم الرب أن تتولى رعاية الشعب الأرمنى المعذب الذى يعيش في أرمينيا التركية».

وفي هذه الظروف اعترف جيرس، سفير روسيا في تركيا، بخطابه إلى وزير الخارجية سازونوف في ٢٦ نوفمبر ١٩١٢ بأن «القضية الأرمينية تعتبر بالنسبة لروسيا مسألة ذات أولوية قصوى، تتطلب إعدادا شاملاً» وتابع قائلاً: «على حد علمى يجرى في الدوائر الأرمينية هنا إعداد نداء لتسليمه إلى الدول العظمى في مؤتمر السلام المزمع عقده، وبهذا الشكل يمكن أن تفلت المبادرة من أيدينا». ولهذا، فإن جيرس يعتقد «أنه من الضرورى إعطاء الكاثوليكوس والبطريرك في اسطنبول الثقة في أن حكومة الإمبراطور ستستجيب لطلب الشعب الأرمينى، وستقدم له

في حالة الضرورة الرعاية الممكنة»[108] وعبّر سازونوف عن الموقف بالنسبة لهذه القضية في خطابه إلى سفيرى إنجلترا وفرنسا في ١٣ ديسمبر ١٩١٢، مؤكّداً أن «إثارة القضية الأرمينية في الوقت الراهن، قبل إنتهاء أزمة البلقان تأتى برأينا في توقيت غير مناسب لمصالح الأرمن أنفسهم» إلا أن سازونوف يرى ضرورة «البدء فوراً في تبادل الرأى مع حكومتى باريس ولندن من أجل الوصول إلى وجهات نظر مشتركة وعمل جماعى»[109] أما جيرس فقام عند لقائه في ديسمبر ١٩١٢ مع عضو «داشناك» دكتور زافريف، بإبلاغه حول قرار المشاركة الحيوية في مصير أرمينيا الذى اتخذته حكومته، إلا أنه يؤكّد على *«ضرورة مراعاة الأرمن الظروف الخاصة للحظة الراهنة، وعدم إساءة موقفهم بالتصرفات غير الحذرة». من المهم أن يبقى الأرمن في أعين أوروبا كلها ضحايا الإستبداد التركى، وألا يتحولوا إلى ثوار سياسيين يرغبون في إستغلال الهزائم العسكرية التركية من أجل تحقيق طموحاتهم القومية، لذا يجب على الأرمن عدم التحرش بالأتراك إطلاقاً، ومن الأولى عدم القيام بإنتفاضة، كما يجب عليهم أيضاً ألا يقدّموا لأوروبا أى مطالب سياسية*(التشديد للمؤلفة ك.ع.). وقال زافريف في هذا الصدد أنه «سيقوم بالتأثير على رفاقه في الحزب بهذه الفكرة، وعلى كل من يشاركونه الرأى» .[110]

أما الكاثوليكوس فقام بإيعاز من فورونتيسوف داشكوف نائب القيصر في القوقاز، «بإرسال تعليمات إلى بوجوس نوبار باشا رئيس الوفد، بعدم التوجه بطلبات إلى مؤتمر السفراء في لندن، وأن يقتصر نشاطه على إعداد آراء وتوجهات الأوساط الحاكمة والمؤثرة في الدول الأوروبية، لصالح إدخال الإصلاحات الضرورية في أرمينيا التركية تحت إشراف روسيا»[111] . ولكن بوجوس نوبار باشا؛ بعد أن تخلى عن فكرة السفر إلى لندن بهدف طرح مسألة الإصلاحات الأرمينية على إجتماع السفراء؛ توجه من جديد إلى روسيا من خلال السفير الروسى في باريس إزوفولسكى «برجاء أن يشير عليه عما اذا كان الوقت قد حان من أجل تذكير الدول باحتياجات الشعب الأرمينى»، مكرراً عند ذلك أن *«الأرمن الأتراك لايرغبون مطلقاً في إثارة مسألة الحكم الذاتى أو تغيير الجنسية، وأن هدفهم لا يتجاوز تحقيق الإصلاحات المقررة في اتفاقية برلين، التى صاغتها روسيا وفرنسا وإنجلترا عام ١٨٩٥»* (التشديد للمؤلفة ك.ع.). وجاء رد إزوفولسكى على هذا بحيث أن بوجوس نوبار باشا» يجب أن لا يتخذ *أية خطوات تالية دون موافقة وسماح حكومة الامبراطور»*(التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[112]

بعد المباحثات التمهيدية للدبلوماسية الروسية مع لندن وباريس- كما كتب سازونوف إلى السفير في برلين في ٢٢ مايو-١٩١٣ تم تكليف رئيس البعثة الدبلوماسية القيصرية في اسطنبول، أن يقوم متضامناً مع زميليه الفرنسى والانجليزى، بتحديد النقاط الأساسية التى يمكن لدول الائتلاف الثلاث أن تؤيدها في مسألة الإصلاحات الأرمينية. وبسبب إهتمام المانيا بهذه القضية، فإن سازونوف

يعتقد أنه «من الأفضل الإسراع بقدر الإمكان بتحديد برنامج مشترك بين دول الوفاق الثلاثى» و«التوجه حينئذ إلى كل الحكومات باقتراح المشاركة في مناقشة القضية». هذا كما يعبر المسئول الأول عن الدبلوماسية الروسية عن الرغبة في هذه القضية «تجنب المنافسة بين مجموعتى الدول بقدر الإمكان» [١١٣].

في ٢٤ مايو ١٩١٣ تم إرسال برقية إلى السفراء في باريس ولندن وبرلين وفيينا وروما. كى يقوموا سراً بإبلاغ الحكومات المعتمدين لديها. وأن يقترحوا عليها «تكليف السفراء في اسطنبول بمناقشة هذه القضية. حيث أنهم أقرب من غيرهم للظروف المحلية» [١١٤] ووافقت إنجلترا وفرنسا على هذا الإقتراح. حيث يتفق السفير الإنجليزى والقائم بالأعمال الفرنسى مع السفير الروسى «على تكليف لجنة سفارات التحالف الثلاثى. شخص من كل دولة. بإعداد مشروع الإصلاحات. على أساس القانون الذى أعدته اللجنة الدولية بشأن الولايات لعام ١٨٨٠. ومشروع الإصلاحات لعام ١٨٩٥ والقانون الجديد بشأن الولايات لعام ١٩١٣». على أن يقوموا بعد إعداد هذا المشروع والإتفاق عليه بتقديمه إلى السفراء الآخرين [١١٥].

وأبلغ جيرس سازونوف أن سفراء دول الإتحاد الثلاثى قد تلقوا تعليمات متشابهة. تسمح لهم بالبدء في التشاور مع زملائهم مع الالتزام بالشروط التالية: أولاً: عدم المساس بحقوق السيادة التركية. ثانياً: إشتراك ممثل عثمانى في مناقشة الإصلاحات. ولكن- وحسب رأى جيرس- فإن هذه المشاركة «لن تجلب سوى الضرر للأمور عند الإعداد المبدئى لبرنامج الإصلاحات. وذلك الحد الأدنى من الطلبات الذى يجب على الدول العظمى تقديمه للباب العالي» [١١٦] وكان المشروع الابتدائى الذى أعده المترجم الأول للسفارة الروسية فان يلشتام. وبحثه سفراء الدول و«وافقوا عليه كله» مع إدخال بعض «التعديلات غير المؤثرة» يتضمن النقاط الأساسية التالية:

١. انشاء منطقة واحدة من الولايات الست: أرضروم. وفان. وبيتليس وديار بكر وخاربوت وسيفاس. باستثناء بعض الأجزاء الواقعة في الأطراف وهى بالتحديد: خاركارى والجزء الجنوبى من سيرت وبيشيريك ومالات وكذلك الجزء الشمالى الغربى من سيفاس.

٢. تعيين محافظ هذه المنطقة مسيحياً- من الرعايا العثمانين. أو من الأفضل أن يكون أوروبياً. ويقوم السلطان بتعيينه مع موافقة الدول الكبرى لفترة خمس سنوات [١١٧].

وفي اللجنة الدولية لسفارات الدول العظمى في اسطنبول لم يتم التوصل إلى إتفاق في الرأى بشأن النقطتين الرئيسيتين المذكورتين أعلاه من المشروع الروسى للاصلاحات بين الائتلاف والاتحاد الثلاثى [١١٨].

وجاء في مذكرة السفير الألمانى في بطرسبورج. والتى تم تسليمها في ٢٦ يونيو ١٩١٣. أن «هذا المشروع في أعين حكومة الأمبراطور يتجاوز بكثير برنامج

عام ١٨٩٥، بل وحتى الوضع اللبناني، ولو تم تحقيقه فسوف تنشأ أرمينيا من نصف الأناضول، ولن تحتفظ سوى بإتصال ضعيف مع تركيا بفضل سيادة السلطان، وسيكون من الصعب حرمان الأجزاء الأخرى من تركيا مما تم منحه لأرمينيا، وسيؤدى هذا الوضع عملياً إلى بدء تقسيم تركيا، وهو بلا شك الأمر الذى تسعى حكومة الإمبراطور إلى تجنبه. وبالإشارة إلى هذه الأخطار فإن الحكومة الإمبراطورية الألمانية تعرض رغبتها في أن يؤخذ بالاعتبار أيضاً في هذه القضية رغبات الأتراك» . [١١٩]

وعند الحديث عن مسألة الإصلاحات الأرمينية، كان وزير الخارجية الألمانى ياجوف يكرر نفس هذه الفكرة، ويضيف أيضاً أنه «في المراكز الأرمينية لا يتجاوز عدد الأرمن ٤٢٪ من تعداد السكان، وعليه فإنهم أقلية في كل مكان» (التشديد للمؤلفة ك.ع.). لهذا يجب الإكتفاء بمشروع الإصلاحات الذى يكون مقبولاً لتركيا، «حيث أن الدول في نهاية الأمر لا تميل للجوء إلى القوة من أجل إجراء الإصلاحات الأرمينية». وقال القائم بالأعمال الروسى في ألمانيا لياجوف معلقاً على ذلك: «إن تركيا كانت لتفكر في مقاومة نقاط مشروعنا لولا الخلاف بين دولنا، وهذا هو كل مصدر قوة المقاومة التركية» . [١٢٠]

وعندما رأت روسيا كل هذه الخلافات، إعتبرت أنه من الضرورى الأخذ في الاعتبار بموقف ألمانيا. وفي نهاية الأمر إتفقت ألمانيا وروسيا على مشروع إصلاحات من أجل الأرمن يتلخص في النقاط التالية:

١. إن الباب العالي قرر التوجه إلى الدول طالباً منها أن ترشح له مفتشين عموميين لقطاعى شرق الأناضول: أ) أرضروم وترابيزون وسيفاس، وب) فان وبيتليس وخاربوت وديار بكر كى توقع معهما عقداً لمدة... سنوات. وفي نفس الوقت فإن الباب العالي يعلن عن قراره باللجوء إلى مساعدة الدول في كل الحالات التى تفقد فيها هذه العقود صلاحيتها.
٢. يعطى الباب العالي لهذين المفتشين الحق في ترشيح أشخاص لمناصب كبار الموظفين والقضاة فى الحكومة التركية، وكذلك حق فصل جميع الموظفين دون إستثناء من هذين القطاعين.
٣. يتم في كل من هذين القطاعين تثبيت مجلس منتخب يتكون نصفه من المسلمين والنصف الآخر من المسيحيين.
٤. نفس مبدأ المساواة هذا سيتحقق أيضاً في توزيع كل المناصب في القطاعين.
٥. يقترح الباب العالي على الدول العظمى أن تراقب بنفسها تنفيذ الإصلاحات بواسطة السفراء في القسطنطينية والقناصل في أماكنهم.
٦. يقترح الباب العالي الإتفاق مع الدول فيما يتعلق بالإصلاحات الأخرى الممكن إجراؤها في قطاعى شرق الأناضول» . [١٢١]

وأعلنت كل من إنجلترا وفرنسا موافقتهما على تأييد هذا المشروع للإصلاحات من أجل الأرمن. أما رأى حكومة السلطان في هذا الصدد، فتمثل فى أنه بإنشاء

دولتي «أرمينيا» تداران بواسطة مفتشين مستقلين تقريباً عن تركيا، لابد وأن يقود إلى الصدامات، ولن يكون لها الحق في عزلهما، وإن روسيا تضع بداية إنهيار الدولة العثمانية، حيث أن بقية مناطقها ستطالب بنفس الميراث. وروسيا تفرض مبادىء سياسية وليست إدارية، بينما لا تحتاج تركيا سوى إلى الأخيرة، وبسببها طلبت المستشارين الأوروبيين، الذين أثرت مساعدتهم تأثيراً طيباً عند إعادة تنظيم الإدارات الجمركية والمالية العثمانية، رغم أن الأتراك ما زالوا يرأسون هذه المؤسسات. والمطلوب مستشارون أجانب بهذه المواصفات من أجل تنظيم ولايات الأناضول أيضاً . [١٢٢]

وأخيراً بعد الاتصالات الدبلوماسية المتواصلة، وقعت روسيا وتركيا في ٢٦ يناير ١٩١٤ إتفاقية بشأن الإصلاحات الأرمينية. وطبقاً لهذه الإتفاقية كان يجب على الباب العالي أن يتوجه إلى الدول العظمى بمذكرة ضمن ما تضمنته النقاط التالية:

يتم تعيين مفتشين عموميين من الأجانب على رأس قطاعي شرق الأناضول السيد... على رأس القطاع الذى يتكون من ولايات: أرضروم وترابيزون وسيفاس والسيد.... على رأس القطاع الذى يتكون من ولايات: فان دبيتليس وخاربوت وديار بكر.

وكان الغرض من تعيين المفتشين العموميين الإشراف على الإدارة والقضاء وشرطة الدرك في قطاعيهما. وفي حالة عدم كفاية قوى الأمن العام، يتم- بناء على طلب المفتشين العموميين - تزويدهما بقوات عسكرية لتنفيذ الإجراءات التى يقررونها في إطار صلاحيتهم.

ويمكن للمفتشين العموميين، طبقاً للظروف، عزل كل الموظفين في حالة عدم الصلاحية، أو تقديمهم للمحاكمة عند القيام بتصرفات يعاقب عليها القانون. ويقوم المفتشان العموميان بتعيين موظفين تنطبق عليهم شروط الالتحاق بالخدمة المقررة طبقاً للقواعد والقوانين، بدلاً من صغار الموظفين المعزولين. كما يملكان الحق في تقديم المقترحات بشأن تعيين كبار الموظفيين إلى حكومة صاحب الجلالة السلطان.

يتم إعداد التعليمات الأكثر تفصيلاً بشأن حقوق وواجبات المفتشين العموميين بعد تعيينهم وبمساعدتهم. وفي الأحوال التى يكون فيها منصب المفتش العام خالياً على مدى عشر سنوات، فإن الباب العالي يعول على المساعدة الكريمة من جانب الدول العظمى من أجل اختيار مفتشي العموم. يجب إعلان القوانين والأوامر والبلاغات الحكومية في كل قطاع باللغات المحلية. ومن حق كل طرف أن يستخدم لغته أمام الإدارة والقضاء إذا رأى المفتش العام أن هذا ممكن [١٢٣]. وفي ٢٣ مايو ١٩١٤ قام المفتشان العموميان للولايات الشرقية الهولندى فيستينيك والنرويجى هوف، بالتوقيع على عقديهما مع وزير الداخلية طلعت [١٢٤] . ولكن نظراً لنشوب الحرب العالمية الأولى، قامت تركيا في ٣١ ديسمبر ١٩١٤ بإصدار أمر عإلى بالإلغاء الرسمى للقرارات السابقة في هذا الخصوص . [١٢٥]

٥. الحرب العالمية الأولى والأرمن

في ٢٩ أكتوبر ١٩١٤ خرج الأسطول التركي بقيادة الأدميرال الألماني سوشون، وقام بقصف سيباستوبول وأوديسا وفيودوسيا ونوفوروسيسك. ورداً على هذا الهجوم قامت روسيا في ٢ نوفمبر بإعلان الحرب على الباب العالي، وفي ٥ و٦ نوفمبر تبعتها انجلترا وفرنسا.

ومن الجدير بالذكر أنه في ٢ أغسطس ١٩١٤ تم توقيع اتفاقية سرية للتعاون بين ألمانيا وتركيا [١٢٦] . وفي نفس هذا اليوم أعلن السلطان التعبئة العامة. وفي اليوم التالي- أي في ٣ أغسطس -١٩١٤ أصدر نيقولاي الثاني بياناً جاء فيه: «إن روسيا تهبّ لحماية شرف وكرامة وسلامة روسيا» لذلك فينبغي أن «ننسى الخلافات الداخلية في ساعة الاختبار الرهيب» [١٢٧] وجاء على رأس قائمة هذه الخلافات العلاقة مع حزب «داشناك».

لقد اعتبر القيصر أنه من الضروري «نسيان الخلافات الداخلية»، إذ أنه مع مراعاة السياسة التي اتبعتها امبراطوريته في هذه الحرب، وكذلك نظراً لتوقعات الأرمن المرتبطة بهذه الحرب، فإنهم - أي الأرمن- يمكن أن يقوموا بدور هام في الخطط الروسية. وهنا يجب أن نرجع قليلاً إلى تاريخ العلاقات بين حزب «داشناك» والحكومة القيصرية في بداية القرن العشرين. ولهذا، فإننا نعتقد بإمكانية تتبع التغيرات في سياسة روسيا بالنسبة للأرمن، طبقاً للأهداف التي تسعى إليها روسيا، ودرجة الاحتياج إلى الأرمن. وهكذا، فطبقاً للشهادة المسجّلة لرئيس مدينة باكو عن نشاط «داشناك» بتاريخ ٦/٥ مايو ١٩٠٩، فإن الفترة من عام ١٩٠٣ حتى ١٩٠٥، والتي تمثل المرحلة الثانية من نشاط هذا الحزب في القوقاز، بدأت "بانتفاضة ضد الحكومة الروسية. ورغم أنها كانت تجري تحت شعار «دفاع الأرمن عن أنفسهم» إلاّ أن أحداثها كانت تحمل طابعا ثوريا للغاية. فمظاهرات الجماهير والصدامات المسلّحة مع القوات، والمقاطعة الكاملة للمؤسسات الحكومية وإرهاب المسئولين الحكوميين، كانت هي الأحداث الرئيسية، التي بارتباطها مع بعضها كوّنت عملية معقدة ملتهبة ظهر فيها بالتدريج الوعي الثوري لجماهير أرض القوقاز" . [١٢٨]

وجاء في هذه المذكرة أنه في ديسمبر ١٩٠٨ وزّع المكتب الشرقي لحزب«داشناك» منشوراً يدعو فيه الشعب الأرميني إلى النضال الثوري ضد الحكومة. وأشير فيه إلى «ما اتخذته الحكومة من إجراءات قمع تجاه الأرمن، والتي تجلّت في الاعتقالات بالجملة، ونفي المثقفين الأرمن، موضّحاً للشعب أن الحكومة بهذه التصرفات تنوي العودة إلى السياسة السابقة التي تحاول قسراً إعطاء الأرمن صبغةً روسية، عن طريق إغلاق المدارس والاستيلاء على ممتلكات الكنيسة، وتقليص حقوق الكاثوليكوس». أمّا الحكومة، فقد لخّصت موقفها بهذا الشكل «أنه مثلما حدث عام ١٩٠٣ عندما فسّر زعماء «داشناك» للشعب بشكل مشوّه قانون نقل ممتلكات

الكنيسة الأرمينية إلى الإدارة المالية الحكومية مستخدمين هذه الحقيقة كمادة غنية لإثارة كراهية الأرمن لكل ما هو روسي. كذلك في هذه الحالة أيضاً فإن حزب «داشناك» ظل محافظاً على سياسته الاستفزازية. ويسعى لأن يجعل من اعتقال أعضائه قضية أرمينية عامة. ولا يرى في هذا صراعاً بين الحكومة وحزب ثوري أياً كانت قومية أعضائه. الذين يسعون لتقويض النظام الاجتماعي الموجود في الدولة. بل يعطي هذه الاعتقالات تفسيراً كاذباً مفسّراً إياها على أنها عدوان على ذات الشعب الأرميني بأجمعه. وعلى تطوره الثقافي وعقيدته .[١٢٩]

وطبقاً لهذه الوثيقة الأرشيفية. فإن «حزب «داشناك» يقوم الآن (-١٩٠٩ الكاتبة ك.ع.) بنشاطه في روسيا والقوقاز في اتجاه ثوري. من أجل الوصول إلى هدفه النهائي وهو: *تقويض النظام الاجتماعي الموجود في الدولة. وإقامة جمهورية أرمينية ديمقراطية في اتحاد فيدرالي مع روسيا. ويلجأ في تحقيق هذا الهدف إلى كل الوسائل بما في ذلك الإرهاب»* (التشديد للمؤلفة ك.ع.). وتشير الشهادة التي نقتبس منها. إلى أن «»داشناك» *في سعيه لإقامة «أرمينيا العظمى الحرّة» وواضعاً الانتفاضة المسلّحة كأحد الوسائل لتحقيق ذلك. لم يضع في حسبانه إمكانية تحقيق الاستقلال اعتماداً على الميليشيات الشعبية. لذلك قام بتأسيس جيش نظامي خلافاً لكل البرامج الثورية العامة. بما في ذلك برنامجه...إن إعادة إقامة أرمينيا لم تحدث لأن محاولات الانتفاضة في روسيا تم قمعها بسرعة. وبقي الجيش الروسي إلى جانب الحكومة. وبدأ مع هذا رد الفعل. وفي هذا الوقت لم يستطع الأرمن في القوقاز كبح جماح كراهيتهم الكامنة للمسلمين. وهنا بدأت الحرب الأهلية. ويبدو أنه تم قتل عدد كبير من المسلمين. وإجلاءهم عن جزء من الأراضي وتقسيم الجزء الآخر*(التشديد للمؤلفة ك.ع.)»ونتيجةً لذلك. «*تم استخدام الأراضي المحرّرة لإسكان الأرمن القادمين من تركيا وأحياناً من إيران*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.). [١٣٠]

ولكن الحكومة القيصرية و«داشناك». وعلى الرغم من الكراهية المتبادلة بينهما. نسيا في الوقت الضروري كل الخلافات. وبدأ كل طرف منهما- مسترشداً بأهدافه الخاصة- في النضال ضد العدو المشترك. وهكذا فإن بيان القيصر لم يبق دون نتائج. فقد قام كاثوليكوس الأرمن جيفورج الخامس بالرد عليه معبّراً عن إرادة «داشناك» (والذين أفرجت الحكومة الروسية عن أعضائه من أدانهم مجلس الشيوخ تنفيذاً لإرادة القيصر. وإعادتهم من المنفى [١٣١]) وموجهاً خطابه إلى نائب القيصر في القوقاز فورونتسوف- داشكوف في ٥ أغسطس ١٩١٤. مؤكّداً أن «الشعب الأرميني وهو يكتم في نفسه أحاسيس الألم من جراحه. قد ركّز كل أفكاره في الوطن العظيم. الذي من أجل مجده استجاب بحماس لنداء مليكه. ليؤدي الواجب المقدس تجاه جلالته وتجاه الوطن». ولكن بالإضافة إلى التمجيد الصادر عن «الرعايا المخلصين». فإن الكاثوليكوس لم ينس أن ينوه أيضاً عن الشيء المهم وهو ما ينتظره الأرمن من روسيا:

أ- تكوين منطقة موحّدة من الأقاليم الأرمينية في الأناضول.
ب- يجب أن يكون على رأس إدارة هذه المنطقة شخص مسيحي الديانة مستقل عن الباب العالي، ذو لقب أو رتبة رفيعة تختاره روسيا. (التشديد للمؤلفة ك.ع.)
ت- أن تتمتع هذه المنطقة بإدارة داخلية ذاتية بصلاحيات موسّعة على أساس الانتخاب، على أن يكون عدد النواب متساويا بين المسيحيين والمسلمين.
ث- ينبغي أن يكون حق الإشراف على إجراء وتنفيذ جميع الإصلاحات لروسيا وحدها، حتّى يؤمن السكان الأرمن باستقرار الإدارة الجديدة وقدرتها على الاستمرار» (التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[١٣٢]

ورداً على هذه الرسالة، أبلغ نائب القيصر الكاثوليكوس «لقد أبلغت مطالب الأمّة الأرمينية لرئيس مجلس الوزراء جوريوميكين» الذي أكّد بدوره أنّ «الحكومة الروسية لن تقدم أبداً بأي شكل تنازلات فيما يخص القضية الأرمينية، بمعنى أن *الإصلاحات في المحافظات الأرمينية في تركيا لابد وأن تتم وفقاً للبرنامج الأول وتحت إشراف روسيا وحدها»* (التشديد للمؤلفة ك.ع.). ويستمر فورونتسوف- داشكوف قائلا: «أعتقد أنه من الضروري إبلاغكم بأن أعمال الأرمن في بلادنا وعلى الجانب الآخر من الحدود في الوقت الراهن يجبْ أن تتفق بصرامة مع تعليماتنا... ومن غير *المرغوب فيه، بل من الخطر في الوقت الراهن، تنظيم اي انتفاضة بين الأرمن في تركيا، فمن الأفضل أن تعطي تركيا بنفسها مبرراً للحرب»*(التشديد للمؤلفة ك.ع.).*«فلتظهروا (فلتستخدموا) تأثيركم على رعاياكم (الأرمن)، بمعنى أن يشترك الأرمن على الجانب الاخر من الحدود مع الأرمن الموجودين على أراضينا في تنفيذ المهام والتعليمات التي نعتبرها مهمة وضرورية، سواءً في الوضع الراهن غير المحدد لتركيا، أو في المستقبل أثناء أوقات الحرب معها، وسنطلب منكم تنفيذ تلك المهام والتعليمات وفقاً لمقتضيات الظروف ومتطلبات اللحظة آنذاك»* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[١٣٣]

وكما يكتب أوفانيس كاتشازنوني، أحد مؤسسي وزعماء «داشناك»، وأحد رؤساء الوزارة في أرمينيا الداشناكية، في محاضرته بعنوان «لم يعد لدى داشناك ما يفعله»، والتي ألقاها في أبريل ١٩٢٣ في مؤتمر أعضاء الحزب بالخارج، ثم نشرت بعد ذلك، أنه خلال خريف ١٩١٤ عندما لم تكن تركيا قد انضمّت بعد للدول السبع المتحاربة «بدأ في القوقاز تنظيم وحدات للمتطوعين الأرمن بضجة وحماس كبيرين.

إن حزب «داشناك» الثوري الأرميني، قام بمشاركة فعالة في تنظيم الوحدات، وفي الأعمال الحربية ضد تركيا على حدٍ سواء، على الرغم من قرارات مؤتمره العام الذي اتّخذ قراراً قبل ذلك بعدّة أسابيع في أرضروم بعدم الموافقة على تكوين وحدات للمتطوعين.» [١٣٤]

عندما وصل كاتشازنوني من فان أعلن رسميّاً بإسم لجنة الحزب في فان وبتكليف منها، أن «لجنة الحزب في فان وكذلك لجان حزب داشناك الأخرى في

أرمينيا التركية يعترضون على حركة التطوع التي بدأت في القوقاز»، و«يعتبرون أنّ «مشروع» القوقازيين هذا خطر للغاية بالنسبة لأرمن تركيا». ويصرّح استناداً إلى قرارات مؤتمر أرضروم أن «لجنة حزب داشناك في فان تطالب بالإنهاء الفوري لأي تحرّك ضد الأتراك» . [١٣٥]

ونظراً «للمبرر» الذي نصح به فورنتسوف- داشكوف الأرمن وهو دخول تركيا الحرب، توجّه الكاثوليكوس مرّة أخرى في ٨ نوفمبر ١٩١٤ بخطاب إلى نائب القيصر كتب فيه: «*في الوقت الراهن حينما يجب على الأرمن بذل أقصى جهودهم، بجانب روسيا كلها وبجانب الجيش الروسي الظافر في النضال ضد العدوّ المشترك، فإنني أجد من المناسب للحظة التاريخية التي نعيشها، الإيعاز للشعب الأرميني- بإسم الإمبراطور إلى أرمن تركيا- أنه قد حان وقت الحل النهائي الدائم لقضية وضع الأرمن في تركيا، وأن روسيا العظيمة ستمنح الشعب الأرميني حكماً ذاتياً في إطار ست ولايات لأرمينيا التركية (فان وأرضروم وبيتليس وسيفاس وديار بكر وخاربوت) وكليكيا كجزء لا يتجزء منها*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [١٣٦]

وبهذا الشكل فإن الأرمن استسلموا مرّة أخرى للأحلام حول انتهاء الحرب بانتصار كامل للحلفاء وهزيمة تركيا وتقسيمها. ونتيجة لذلك، فإن الحكومة القيصرية ستمنحهم مقابل إخلاصهم وجهودهم ومساعدتهم «*أرمينيا ذات الحكم الذاتي التي سوف تتكون من الولايات الأرمينية المحرّرة في تركيا وأرمينيا فيما وراء القوقاز*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [١٣٧]

في نفس الوقت فإن سازونوف، الذي لم يكن مشغولاً بالخطط الوهمية بل بالسياسة الواقعية، ورداً على الخطاب الموجّه إليه من إيزفولسكي في ٤ مايو١٩١٥ بشأن اللقاء مع المواطن الروسي زافرييف، الذي قدم مذكرةً جاء فيها أن «*روسيا تنوي تقديم اقتراح إلى الدول الكبرى بإنشاء أرمينيا ذات حكم ذاتي داخل تركيا، وبكفالة تركيا وحماية الدول الثلاث: روسيا وانجلترا وفرنسا، ويجب أن تشمل مساحة أرمينيا ليس فقط الولايات الأرمينية باستثناء بعض أجزاء الأطراف، بل وكذلك كليكيا وميناء على البحر المتوسط في ميرسين، باستثناء كل خليج اسكندرونة مع يومورتاليك*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [١٣٨]من الملاحظ أن «*الحوار مع الأرمن كان يحمل طابعاً أكاديمياً خالصاً، ولم يكن لدى زافرييف أي برنامج محدد، ورداً على طلبه بمراعاة آمال الأرمن في رؤية كيليكيا ضمن حدود المنطقة الأرمينية المقبلة، تم الرد عليه بأننا لا نستطيع تأييد مثل هذه الرغبة، نظراً لسيادة المصالح الفرنسية في كليكيا*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [١٣٩]

غير أن زافرييف ليس فقط هو الذى سافر إلى باريس ولندن باعتباره «شخصاً موثوقاً به من جانب الكاثوليكوس، بل ونوبار باشا أيضاً، وكان برنامجه معترفا به من جانب حكومة الامبراطور في ضوء حديثه (نوبار باشا) للسفير الروسي في لندن الكونت بينكيندوف، والذي أبرقه الأخير إلى سازونوف في ٢ يوليو١٩١٥. وكان هذا

البرنامج على النحو التالي: حكم ذاتي للولايات الست مع كليكيا. على أن يكون ذلك الحكم محايداً ويخضع لحماية الدول الثلاث الكبرى» [١٤٠]. وأشار سازونوف من جانبه إلى أن الحكومة الامبراطورية لم تتخذ قرارا بعد بهذا الشأن. وأن كل المحادثات مع المفوضين الأرمن كانت تحمل طابعاً أكاديمياً خالصاً».[١٤١]

ولكن رغم هذا الموقف من جانب الحكومة الروسية تجاه القضية الأرمينية. ووفقاً لتقرير رئيس «الإدارة العسكرية» لحزب «داشناك» في الجلسة المالية للمؤتمر القومي لعموم الأرمن في تيفليس في فبراير ١٩١٥. فإن «*الحكومة الروسية قدمت في بداية الحرب ٢٤٢,٩٠٠ روبلا للنفقات المبدئية من أجل تسليح وإعداد أرمن تركيا. كي يقوموا أثناء الحرب وداخل البلاد (في أرمينيا التركية بأوامر فورونتسوف-داشكوف-ب.ب.) بتنظيم انتفاضة. حيث تقوم فصائل متطوعينا باختراق سلاسل الجيش التركي والانضمام إلى الثوار. وخلق الفوضى في مؤخرة الجيش وعلى جبهة العدو (تركيا) إذا أمكن. وبذلك نؤمن حركة القوات الروسية والاستيلاء على أرمينيا التركية*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.) [١٤٢]. «*قرر حزب داشناك وفقاً لتعليمات وخطط الإدارة العسكرية للحزب في روسيا أن يقوم مقاتلو داشناك المرابضون في فان بالخروج نحو الجبال. والقيام بانتفاضة هناك عندما يقترب أندرانيك (قائد إحدى فصائل المتطوعين الأرمن) من فان. وفي أبريل ١٩١٥ تحقق برنامج الانتفاضة. وصرّح الكاثوليكوس بأنّ عشرة آلاف مقاتل مسلح قد خاضوا المعركة*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.) [١٤٣].

«أندرانيك رجل ليس صغير العمر. كان في الوقت ذاته محاربا شهيرا. وقد دارت أساطير كثيرة حول أعماله البطولية في حرب العصابات الأرمينية في تركيا العثمانية وفي نضال الشعب البلغاري من أجل التحرير. تزيّن صدره بأرفع الأوسمة البلغارية. وبين الأرمن كان إسمه محاطاً بهالة من الشهرة. وكما تأكدنا فيما بعد. فإنه يحظى بين المحاربين بسلطة لا تقهر.

من الجدير بالذكر أن أندرانيك قبل عام ١٩٠٧ كان مسجلاً لفترة غير طويلة (وإن كان ذلك من وجهة النظر الرسمية فقط) في حزب داشناك. ولكنه قطع صلته بالحزب بعد ذلك. واحتفظ بكونه وطنياً مستقلاً وبطلاً قومياً» [١٤٤]. هكذا تذكر ميكويان هذا البطل. في أحد أيام نوفمبر من عام ١٩١٤ حينما سجّل نفسه متطوعاً في جمعية محاربي أندرانيك [١٤٥] ليشغل بعد ذلك «وهو أمر منطقي» أرفع المناصب في الحكومة السوفيتية. أو كما يقولون: «من إيليتش إلى إيليتش دون نوبة قلبية أو شلل» (كان الإسم الأوسط لكل من لينين وبريجينيف إيليتش والمثل يعني من إيليتش (لينين) وحتى إيليتش (بريجينيف)- المترجم).

وحينما كان أندرانيك هذا «مسجلاً لفترة غير طويلة (وإن كان ذلك من وجهة النظر الرسمية فقط) في حزب داشناك». اشترك مع أعضاء آخرين من الحزب في عام ١٩١٥ وبشكل يتفق تماماً مع الطريقة الداشناكية. وبإيعاز من روسيا ضد الأتراك.

كتب رئيس مصلحة استصلاح وزراعة الأراضي كريفوشيين إلى سازونوف في ٢٨ فبراير ١٩١٥: «إن نجاح عملياتنا العسكرية على الجبهة التركية يجعلنا نفترض أنه سوف يكون بإمكاننا بشكل أو بآخر في المستقبل القريب تصحيح حدود القوقاز». إن الحديث في نهاية الأمر قد يكون بصدد إضافة أقاليم جديدة. «أولها تمثل شواطئ البحر الأسود من حدودنا الحالية وحتى سامسون (ولاية ترابيزون)». أما «*الإقليم الآخر فهو الإقليم الواقع في الجنوب الشرقي من الأول. والذي يعد حوض الجزء العلوي من نهر أراكس ونهر الفرات. والذي تسميه أرمينيا (أرضروم وولاية فان وجزء من ولاية بيتليس). يرتفع الجزء الأكبر من هذه المنطقة أعلى من مستوى سطح البحر. ويتميز بطقس قاس وصحي ومناسب للغاية للمستوطنين الروس (!)* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [١٤٦]

كتب الجنرال يودينيتش في مذكرته إلى فورونتس- داشكوف بتاريخ ٥ أبريل ١٩١٥ بشأن الأقاليم المذكورة سابقاً. أن «*الأرمن يعتزمون استغلال الأراضي التي تركها الأكراد والأتراك في منحها للاجئين الأرمن. وإنني أجد تلك الرغبة غير مقبولة. لأنه سوف يصعب استعادة الأراضي التي استولى عليها الأرمن بعد الحرب. أو إثبات أن ما استولوا عليه ليس ملكهم (!)* (ك.ع.) *لذلك فإنني أرى من الأفضل بكثير أن يسكن تلك المنطقة الحدودية سكان من الروس(!)*(ك.ع.). *حينما تصبح وديان ألاشكيرت وديادين وبايزيت داخل حدود الامبراطورية الروسية. فمن الضروري إرسال سكان من جوبا والدون. وبهذا الشكل يمكن تكوين قوزاق حدودية*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.). وكما يشير بوريان فإن « فورونتس-داشكوف كان «موافقاً» على الوضع الذي اقترحه يودينيتش». وفي بداية عام ١٩١٦ عندما استولى الجيش الروسي على أرضروم. «*نصّ القرار الأول الذي أصدرته «القيادة» على أنه: ليس للأرمن الحق في الاستيطان في أرضروم*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.). [١٤٧]

وليست تلك نهاية المطاف. فمعاهدة ٢٦ أبريل ١٩١٦ بين فرنسا وروسيا تضمنت بنودها:

١. يُلحق بروسيا مناطق: أرضروم وترابيزون وفان وبيتليس حتى النقطة المزمع البت بشأنها على شاطئ البحر الأسود في الغرب من ترابيزون.

٢. يتم التنازل لروسيا عن: منطقة كردستان الواقعة إلى الجنوب من فان وبيتليس، بين موش وسيرت (سييرت- ك.ع.). على مجرى نهر دجلة. وجزيرة ابن عمر. والتي يعلو خط قممها على أمادي. ومنطقة ميرجيفير. وذلك في مقابل أن تتنازل روسيا لفرنسا عن المناطق الواقعة بين آلا-داج وكيساري وأك-داج. وإلديز-داج وزارا وإيجين وخاربوت...» . [١٤٨]

أي أن فرنسا تضمّ في فلكها إلى جانب كليكيا. جزءا من الولايات سيفاس وخاربوت. كذلك فإن بوجوس نوبار باشا الموجود في باريس آنذاك. استمر في حملته سعياً وراء «*أرمينيا ذات الحكم الذاتي. التي تمتلك شواطئ على البحر الأبيض المتوسط في ميرسين بحماية عامة من الدول الثلاث الكبرى*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.). ورداً على نشاط نوبار باشا. كتب إيزفولسكي إلى سازونوف في ١٨ أبريل ١٩١٦: «إنني

أفعل كل ما بوسعي حتّى لا يكون هناك أي شك في احتمال دعمنا لهذه الحملة» . [149]

بعد ذلك، وحينما دخلت القوات الروسية إلى المناطق المذكورة سابقاً، وفي ١٤ يونيو ١٩١٦ كتب سازونوف إلى المبعوث في القوقاز الأمير المعظم نيكولاي نيكولايفيتش، أن «هناك بعض الصعوبات والعقبات تواجهنا في تحقيق أهدافنا، تتلخص في وضع وطريقة حل القضية الأرمينية...

وكما هو معلوم فإن حل القضية الأرمينية عندنا يقع بين محورين أولهما: سعي القوميين الأرمن إلى الحكم الذاتي التام في ظل حماية روسيا، وفقاً للإصلاحات التي طرحناها عام ١٩١٣، والمحور الثاني عكس الأول وهو السعي نحو التهميش التام للأرمن ومحاولة وضع المسلمين بدلا منهم.

أعتقد أن حل تلك القضية في اتجاه المحور الأول أو المحور الثاني لا يخدم المصالح القومية لروسيا، سواءً من وجهة نظر السياسة الداخلية أو الخارجية. فأما بشأن منح الأرمن حكماً ذاتياً ذا سلطة واسعة، فلا بد أن نتذكر أنه في أرمينيا العظمى، التي تسيطر عليها الآن روسيا، لم يكن الأرمن في يوم من الأيام يمثلون أغلبية السكان»، «وفي ظل ظروف كهذه، فإن الحكم الذاتي لأرمينيا سوف يؤدي بالفعل إلى وضع الأغلبية تحت سيطرة الأقلية...

وبناءً على ما سبق، أتصور أن أفضل مخرج لنا هو عن طريق حكم المناطق التركية التي تم الحصول عليها حديثاً بسلطة القانون والعدل والمساواة التامة، الخالية من أي تعاطف تجاه أي من القوميات على حساب قوميات أخرى. *وبهذا الشكل بدا وكأنه من الممكن منح الأرمن- في إطار محدد- استقلالاً في المدارس والكنائس، والحق في استعمال اللغة القومية، وكذلك الحق في السلطات المدنية والزراعية، مع الالتزام في الانتخابات بالنسبة المئوية لتعداد السكان*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [150]

في ٣ يوليو ١٩١٦ كتب نيقولاي نيقولايفيتش رداً على هذا الخطاب قال فيه: «*إن القضية الأرمينية في ظل الحدود الجديدة للامبراطورية الروسية، وفقاً لاعتقادي العميق، قضية ليس لها وجود على الإطلاق، ولا داعي للسماح بأي شئ يدعو للتذكير بها، ذلك أن الأرمن من يحملون الجنسية الروسية لهم نفس الحقوق التي للمسلمين والجورجيين والروس الذين يحملون نفس الجنسية*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.). وتضامن نيقولاي نيقولايفيتش مع سازونوف قائلاً أنه «*بعيداً عن قضية الحكم الذاتي لأرمينيا في ظل حماية روسيا، والتي لن تحظى في الأغلب بأي اعتراف، والتيّ قد تؤدي أيضا لخطورة تعقيد الحل السلمي للقضايا الناجمة عن الحرب الراهنة، فإنني أتفق معكم تماماً، أنه يجب، بل من الممكن منح الأرمن استقلالاً في المدارس والكنائس، والحق في إدارة الممتلكات ورؤوس الأموال الكنسية، والحق في استعمال اللغة القومية، ولكن بشرط تفضيل اللغة الروسية في المكاتبات الرسمية، وكذلك في الإدارة الزراعية والمدنية، والالتزام بنسب تعداد السكان أثناء*

الانتخابات «(التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[151]

وهنا يطرح السؤال نفسه: عندما طالبت روسيا بدءاً من عام ١٨٧٧-١٨٧٨، - من واقع دورها في «حماية المسيحيين من كافة الشعوب الواقعة تحت نير الغزو الإسلامي»، إلى جانب الدول الكبرى الأخرى- تركيا «بتحسين أوضاع الأرمن» و«إجراء الإصلاحات في المناطق المأهولة بالسكان الأرمن»، بل وإنشاء «منطقة حكم ذاتي» للأرمن، فهل كانت روسيا تجهل آنذاك أن عدد الأرمن في واقع الأمر ليس ضخماً، ولا يمثل بنسبته أو بتوزيعه السكاني نواة ملتحمة مركزة يمكن أن تصلح لتكوين منطقة حكم ذاتي أو دولة بطبيعة الحال؟ نعتقد إن إجابة هذا السؤال واضحة.

إن كل المقترحات الروسية السابقة كانت موجهة لتحقيق هدف واحد: استغلال الأرمن في نزع تلك المناطق من الباب العالي. وأما الأرمن الذين تصوّروا أنهم على قدر عال من النضج السياسي، لم يفطنوا إلى ذلك، وقاموا بأداء دورهم كأداة في يد انجلترا وروسيا بالذات وانتفضوا ضد تركيا، التي عاشوا فيها قروناً في سلام دون أي شكوى، واستطاعوا أن يتفوقوا في بعض الأحيان على جيرانهم المسلمين، ويصلوا لأرفع المناصب الحكومية. وهذا كله مع مراوغتهم للأتراك في الفترة التي قمنا بالحديث عنها، ومع كل الجرائم التي ارتكبوها، والأنشطة الإرهابية ضد السكان الآمنين من المسلمين والمسيحيين، بما في ذلك الأرمن أنفسهم. فماذا كانت النتيجة؟

رقعة من الأرض أصبحت في يد روسيا، وأصبح الأرمن غير مرغوب فيهم بشكل أكبر، ذلك أنهم قاموا بالدور الذي كان عليهم القيام به، وحان الوقت لتصفية الحساب معهم، كما هو الحال في تلك المواقف، وقام سازونوف والمبعوث إلى القوقاز بتلك المهمة بالشكل المناسب كما وصفنا سابقاً. ذلك أنه لم يكن من أهداف روسيا في واقع الأمر إنشاء أي منطقةٍ للحكم الذاتي أو دولة للأرمن. *«إن روسيا بحاجة لأرمينيا وليست بحاجة للأرمن- كما عبر عن ذلك الدبلوماسي الروسي لوبانوف روستوفسكي»*(التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[152]

نعتقد أن جميع الاستنتاجات السابقة ستمكنك عزيزي القارئ من الوصول إلى النتيجة الأخيرة التالية: حينما تُذكر كلمة «أرمينيا» في العلاقات بالدول ذات الصلة، وبالذات روسيا، فإنها تعني فقط «أرمينيا» التي «كان من المزمع إنشاؤها في المستقبل» على أراضي تركيا في المنطقة الجنوبية الغربية من الولايات التركية وليست أرمينيا الحقيقية.

٦. ظهور جمهورية أرمينيا (جمهورية آرارات)

يقول المثل الشعبى «العبد فى التفكير والرب فى التدبير». ومن ثم لم يكتب لروسيا أن تحقق أحلامها فى الاستيلاء على الأراضى التركية وإقامة «أرمينيا بلا أرمن» عليها. وفى غضون أقل من عام تم الإطاحة بالحكومة القيصرية لتحل محلها

حكومة مؤقتة. أما البلاشفة الذين اعتلوا السلطة محلها، فقد أعلنوا فى اليوم التالى لانتصار ثورة أكتوبر عن نيتهم فى التوصل إلى عقد اتفاق سلام شامل، وفى الثامن من نوفمبر عام ١٩١٧ أصدر مؤتمر السوفيت الثانى لعموم روسيا مرسوم السلام، الذى عرضت فيه الحكومة السوفيتية على كافة الشعوب المتحاربة وحكوماتها البدء فوراً فى التفاوض من أجل إقرار السلام. وفى الثالث والعشرين من نوفمبر أعرب قادة البعثات العسكرية الأجنبية المشاركون فى القيادة العامة- بناء على تفويض حكوماتهم- إحتجاجهم على خرق الاتفاق الموقع فى الخامس من سبتمبر ١٩١٤ بين روسيا القيصرية وبريطانيا وفرنسا، والذى يلتزم الحلفاء بموجبه بعدم إبرام أى هدنة منفصلة. وهدد هؤلاء بأن «أى خرق للاتفاقات من جانب روسيا سوف تكون له عواقب وخيمة». وقد وقع على هذه المذكرة قادة البعثات العسكرية عن كل من بريطانيا وفرنسا واليابان وإيطاليا ورومانيا. وفى السابع والعشرين من نوفمبر قام الممثل العسكرى للولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ نفس الخطوة . [١٥٣]

كان رد فعل ألمانيا وحلفائها، بما فيهم تركيا، مغايراً تماماً تجاه الاقتراح السوفيتى: افتتحت المفاوضات الخاصة بالهدنة فى برست- ليتوفسك فى الثالث من ديسمبر عام ١٩١٧، وفى الخامس عشر من ديسمبر ١٩١٧ تم توقيع اتفاق الهدنة لمدة ثمانية وعشرين يوماً، تبدأ من السابع عشر من ديسمبر ١٩١٧ وتستمر حتى الرابع عشر من يناير ١٩١٨ بين روسيا السوفيتية من جانب وألمانيا وحلفائها من جانب آخر. ويلتزم الجانبان- فى حالة نقض الاتفاق- بإبلاغ كل منهما الآخر قبل استئناف العمليات العسكرية بسبعة أيام، فإذا لم تتم الاستجابة بالرفض، فإن الهدنة تستمر حتى يقبل أحد الجانبين بالهدنة قبلها بسبعة أيام . [١٥٤]

جرى التفاوض بشأن عقد اتفاق سلام فى برست- ليتوفسك، وافتتح فى الثانى والعشرين من ديسمبر ١٩١٧. وفى الاجتماع العام قدَّم الوفد السوفيتى بيانا من ست نقاط من بينها ما يلى:

١. لا يسمح بضم الأراضى التى تم الاستيلاء عليها إبان الحرب بالقوة. وعلى القوات التى احتلت هذه الأراضى الانسحاب منها فى أسرع وقت.

٢. تحصل الشعوب، التى فقدت استقلالها فى الحرب الحالية على استقلالها السياسى كاملاً.

٣. تضمن الجماعات القومية؛ التى لم تتمتع باستقلالها السياسى قبل الحرب؛ إمكانية أن تفرز على نحو حر مسألة انضمامها إلى هذه الدولة أو تلك، أو يتم إجراء هذا الاستفتاء على النحو الذى يوفر حرية تامة للتصويت لكل مواطنى هذه الأراضى، دون استثناء للمهاجرين واللاجئين.

٤. وبالنسبة للأراضى التى تسكنها قوميات متعددة، فإن حق الأقلية يكون مكفولاً بقوانين محددة تضمن استقلال الثقافة القومية وحكماً ذاتيا إداريا، مع وجود إمكانية حقيقية لتحقيق ذلك . [١٥٥]

بشأن «أرمينيا التركية»؛ وهو المرسوم الذى تم اعتماده فى الثامن والعشرين من نفس العام من جانب مؤتمر السوفيت الثالث لعموم روسيا؛ ونحن نرى أن نورد النص الكامل لهذا المرسوم:

«يعلن مجلس مفوضي الشعب الأرمينى أن حكومة العمال والفلاحين فى روسيا تؤيد حق الأرمن فى «أرمينيا التركية»، والتى تحتلها روسيا، وفى حرية تقرير المصير، إلى أن يتحقق الاستقلال التام»(التشديد للمؤلفة ك.ع.).

ويرى مجلس مفوضى الشعب أن تحقيق هذا الحق أمر ممكن، بشرط إتخاذ عدد من الضمانات المبدئية، وهى ضمانات ضرورية تماما من أجل إجراء استفتاء عام حر للشعب الأرمينى.

واعتبر مجلس مفوضى الشعب أن هذه الضمانات هى:

١. إنسحاب كافة القوات من حدود «أرمينيا التركية»، وسرعة إنشاء ميليشيات شعبية أرمينية بهدف ضمان الأمن للأفراد ولممتلكات سكان «أرمينيا التركية»؛
٢. إعادة اللاجئين الأرمن وكذلك المهاجرين الأرمن المشتتين فى أنحاء البلاد، إلى حدود «أرمينيا التركية» دون عوائق؛
٣. إعادة الأرمن الذين تم إخراجهم عنوة إبان الحرب على يد القوات التركية إلى داخل تركيا، إلى حدود «أرمينيا التركية»، الأمر الذى سوف يصر عليه مجلس مفوضى الشعب عند إجراء المفاوضات السلمية مع السلطات التركية.
٤. تشكيل حكومة شعبية مؤقتة فى «أرمينيا التركية» على هيئة مجلس لنواب الشعب الأرمينى يتم اختياره على أسس ديمقراطية.

يتم تكليف ستيبان شاوميان، المفوض الاستثنائي المؤقت لشؤن القوقاز، بتقديم كل أنواع الدعم إلى سكان «أرمينيا التركية» فيما يتعلق بتنفيذ البندين الثانى والثالث، وكذلك الشروع فى إنشاء لجنة مشتركة تكون مهمتها الإعداد وطريقة إجلاء القوات من حدود «أرمينيا التركية» (البند الأول)

ملحوظة: يتم تحديد الحدود الجغرافية «لأرمينيا التركية على نحو ديمقراطى، بواسطة ممثلين منتخبين عن الشعب الأرمينى بالاتفاق مع النواب المنتخبين، على نحو ديمقراطى من المناطق المتجاورة والمتنازع عليها (الإسلامية وغيرها) بالاشتراك مع المفوض المؤقت فوق العادة لشئون القوقاز» .[١٥٦]

فى الرابع عشر من يناير ١٩١٨ قدّم الوفد الألمانى إلى الجانب السوفيتى شروط السلام: «تبقى القوات الألمانية وحلفاؤها فى المناطق التى تحتلها والتى تخص روسيا، وتمتنع ألمانيا عن إجراء أية استفتاءات فيها». وفى التاسع من فبراير، بعد أن ذكر الوفد الألمانى المضمون الأساسى للشروط الألمانية، عاد ليؤكد على أن «قبول روسيا لهذه الشروط يعد شرطاً أساسياً تماما لإقرار السلام». وهو الأمر الذى جعل تروتسكى يعلن فى العاشر من فبراير فى اجتماع المؤتمر أن «روسيا وهى

ترفض ملحق الاجتماع من جانبها، تعلن أن حالة الحرب مع ألمانيا والمجر النمساوية، وتركيا وبلغاريا قد انتهت. وقد تلقت القوات الروسية فى الوقت نفسه أمراً بشأن التسريح الكامل على الجبهة بأكملها. ورداً على ذلك، أعلن فون كيولمان رئيس الوفد الألمانى أنه إذا لم يتم عقد اتفاق صلح، فإن اتفاق الهدنة ذاته يفقد معناه بداهة، وأنه بمرور مدة الحرب يتجدد الاتفاق المبرم» . [١٥٧]

فى الثامن عشر من فبراير ١٩١٨، وبانتهاء فترة الهدنة، جددت ألمانيا أعمالها العسكرية، وفى التاسع عشر من فبراير أرسل لينين إلى برلين برقية بشأن موافقة مجلس مفوضى الشعب «التوقيع على اتفاق السلام بالشروط التى اقترحتها وفود الاتحاد الرباعى فى برست- ليتوفسك»، الأمر الذى رد عليه الوفد الألمانى فى الواحد والعشرين من فبراير بإنذار جديد، اقترح فى حالة قبول شروطه إرسال مفوضين سوفيت على الفور، حيث يتم هناك خلال ثلاثة أيام توقيع اتفاق للسلام واجب التصديق فى موعد أقصاه أسبوعين.

فى الثالث والعشرين من فبراير عقد اجتماع اللجنة المركزية لحزب العمل الاشتراكى الديمقراطى الروسى (حزب البلاشفة) وتقرر فيه بأغلبية الأصوات قبول الشروط الألمانية على الفور (وكان البند الخامس فى هذه الشروط يتعلق بتركيا. وقد نص تحديداً أنه «على روسيا أن تساعد بأقصى سرعة وعلى نحو منظم وبكل ما تملك من وسائل، على إعادة أقاليم الأناضول إلى تركيا، وأن تعترف بإلغاء استسلام تركيا [١٥٨])، الأمر الذى تم إبلاغه إلى الحكومة الألمانية. وقد أرسلت القيادة العسكرية السوفيتية إلى قيادة القوات الألمانية إعلاناً أشارت فيه إلى أنه بقبول مجلس مفوضى الشعب الشروط الألمانية للسلام، تسقط كافة الحجج لمواصلة الأعمال العسكرية. لكن الألمان ردوا بأن الهجوم سوف يستمر حتى يتم توقيع اتفاق السلام. وقد رأى الوفد السوفيتى أن المخرج الوحيد من هذا الوضع يتمثل فى الوفاء العاجل بالشروط على النحو التى فرضت به. وأخيراً تم فى الثالث من مارس ١٩١٨ توقيع اتفاق برست- ليتوفسك للسلام بين روسيا والاتحاد الرباعى، الذى صدّق عليه البلاشفة فى الرابع عشر من مارس ١٩١٨، وفى السابع عشر من مارس من نفس العام صدّق عليه الجانب الألمانى ليدخل حيز التنفيذ بعد ذلك . [١٥٩]

ووفقا للبند الرابع من الاتفاق تلتزم روسيا بأن *«تبذل كل ما فى وسعها لضمان إخلاء أقاليم الأناضول الشرقية بأقصى سرعة، وعودتها منضبطة إلى تركيا (التشديد للمؤلفة) وأن «يتم إخلاء أقاليم أردوجان وكارس وباطوم أيضا على وجه السرعة من القوات الروسية* (التشديد للمؤلفة) *وأن «روسيا لن تتدخل فى التنظيم الجديد للشئون القانونية الحكومية والقانونية الدولية لهذه الأقاليم، وأن تتيح لسكان هذه الأقاليم فرصة إقامة نظام جديد بالاتفاق مع دول الجوار وخاصة مع تركيا»* [١٦٠] (التشديد للمؤلفة ك.ع.).

وبناء على البند الأول من الاتفاق التكميلى بين روسيا وتركيا والملحق باتفاق

السلام الموقع فى ٣ مارس ١٩١٨, تم اتخاذ القرارات التالية بهدف تسوية تفاصيل إتمام الانسحاب, وإعادة الأراضى المحتلة الوارد ذكرها فى المادة الرابعة من اتفاق السلام المشترك:

١. لهذا الغرض تلتزم الجمهورية الروسية بسحب كافة قواتها إلى الجانب الآخر من الحدود التى كانت قائمة قبل الحرب والموجودة فى الأقاليم المذكورة, وكذلك سحب جميع الموظفين سواء المدنيين أو العسكريين, وذلك خلال فترة من ستة إلى ثمانية أسابيع بعد توقيع الاتفاق الحالى.

٢. تحدد قيادات الجيوش الروسية والتركية العاملة على الجبهة الآسيوية وذلك بناء على القرار رقم ١ حول وسائل الانسحاب وانتقال القوات الروسية إلى الجانب الآخر من الحدود, وكذلك الإجراءات التى تكفل أمنها ...

٣. *تلتزم الجمهورية الروسية بتسريح الوحدات الأرمينية المكونة من المواطنين الأتراك والروس, الموجودين سواء فى روسيا أو فى الأقاليم التركية المحتلة, وإنهاء خدمة الوحدات المذكورة نهائيا...* (التشديد للمؤلفة ك.ع.).

٤. وحيث أن تركيا مضطرة لظروف قهرية مواصلة الحرب على خصومها الآخرين فإنها تحتفظ بجيشها فى حالة الحرب».

وفقاً للبند الثانى من هذه الاتفاقية التكميلية, يقوم طرفا الاتفاق فى خلال ثلاثة أشهر بعد التصديق عليها بتكوين لجنتين روسيتين- تركيتين مشتركتين. تكون مهمة اللجنة الأولى رسم الحدود الفاصلة بين روسيا وتركيا, بدءا من المكان الذى تلتقى فيه الحدود الثلاثة: الروسية والتركية والفارسية, حيث تصل هذه الحدود إلى حدود الصناجق الثلاثة: كارس, أردوجان وباطوم, على هذا الامتداد تقوم اللجنة بإدارة الحدود التى كانت قائمة قبل الحرب...

تقوم اللجنة الثانية برسم الحدود الروسية, وحدود الثلاثة صناجق الخاضعة لانسحاب الجمهورية الروسية, طبقا للفقرة الثانية من البند الرابع لاتفاقية السلام المشتركة, يتم ترسيم الحدود فى تلك المنطقة على نفس النحو الذى كانت عليه قبيل الحرب الروسية التركية ١٨١٧ ـ ١٨٧٨» . [١٦١]

عندما نتعرض لوصف الوضع فيما وراء القوقاز فى تلك الفترة, علينا أن نشير إلى أنه فى مارس ١٩١٧؛ بعد تنازل نيقولاى الثانى عن العرش وتشكيل حكومة مؤقتة برئاسة الأمير لفوف الذى خلفه كيرينسكى؛ جرى تأسيس «لجنة ما وراء القوقاز الخاصة» بهدف إدارة تلك المنطقة, وقد تشكلت هذه اللجنة من نواب ما وراء القوقاز فى حكومة الدوما الرابعة. وقد استمرت هذه اللجنة حتى سقوط الحكومة المؤقتة فى بتروجراد فى السابع من نوفمبر ١٩١٧ نتيجة لوصول البلاشفة إلى السلطة.

وقد أدت هذه الفتنة الثورية إلى فصل القوقاز تماما عن روسيا. وحيث أن تيفليس كانت آنذاك المركز السياسى للأقليم, فقد حدث هنا فى العاشر (الثالث والعشرين بالتقويم القديم) من فبراير ١٩١٨, أى فى نفس اليوم الذى عقد فيه اجتماع

اللجنة المركزية لحزب العمل الاشتراكى الديمقراطى الروسى (حزب البلاشفة)، إتمام الاتفاق فورا على قبول الشروط الألمانية، وتم تشكيل مجلس الوزراء، الذى اشتهر باسم القوميسارية (مفوضى الشعب)، والذى أصبحت له الصلاحية التامة لاتخاذ المبادرات. هذه الحكومة الوحيدة التى تكونت للمرة الأولى على هذا النحو، دعت فى نفس الوقت لعقد الاجتماع التأسيسى لما وراء القوقاز (مجلس بلاد القوقاز). كان هذا المجلس يجمع الآذريين والجورجيين والأرمن فى دولة مشتركة تسمى إتحاد ما وراء القوقاز، ويضم فى تشكيله كل من أذربيجان وجورجيا وأرمينيا ولكل منهم الحق فى الحكم الذاتى .[١٦٢]

وكما كتب كاتشازنونى، «لم يكن الأرمن (فى مجلس حلف «الاتحاد») يريدون الانفصال عن روسيا، ولم يأملوا خيراً من وراء تركيا» .[١٦٣]

وعلى الرغم من ذلك، لم يكن الأرمن يرغبون فى الوفاء ببنود اتفاق برست- ليتوفسك الذى وقعت عليه روسيا، وتم استلهامه من مرسوم مجلس مفوضى الشعب بشأن «أرمينيا التركية» الموقع فى الحادى عشر من يناير ١٩١٨، والذى جرى اعتماده فى الثامن والعشرين من يناير لنفس العام.

ووفقاً لهذا الاتفاق الذى جرى التنويه عنه آنفاً، أعلنت روسيا السوفيتية «حق الأرمن فى»أرمينيا التركية» التى تحتلها روسيا، فى حرية تقرير المصير، إلى أن يتحقق الاستقلال التام»، أما تحديد موعد وطريقة انسحاب القوات الروسية من حدود «أرمينيا التركية»، فقد كُلف به ستيبان شاوميان المفوض الاستثنائي المؤقت لشؤن القوقاز، ووفقا للبند الأول من المرسوم المذكور، فإنه وبعد إنسحاب كافة القوات الروسية ينبغى «إنشاء ميليشيات شعبية أرمينية على وجه السرعة، بهدف ضمان الأمن لأفراد وممتلكات سكان «أرمينيا التركية». كل هذا أعطى للأرمن فرصة للسيطرة على الوضع فى «أرمينيا التركية»، التى كان السكان المسلمون يسيطرون عليها.

وحتى نفهم من الذى كُلف بالفعل بقيادة هذه العملية، فقد يكون من الضرورى لفت الانتباه إلى الحقيقة التالية، على الرغم من أنها ظهرت مؤخراً قليلاً. ففى بداية شهر يونيو من عام ١٩١٨، ووفقاً لشهادة أناستاس ميكويان، الذى كان يشغل آنذاك منصب مفوض الشعب المبعوث إلى منطقتى شاماخي وجيوتشاي فى أذربيجان بالفرقة الثالثة، التى كان يقودها الداشناكي عضو حزب«داشناك» أمازاسب، فقد اتخذ قرار بشأن هجوم الداشناك على الآذريين والأتراك رافعين لواء الجيش الأحمر، آنذاك قرأ ميكويان مقالا فى صحيفة «عمال باكو» عن أندرانيك حيث نشرت «برقيتان، إحداهما مؤرخة فى ١٤ يونيو ١٩١٨ أرسلها أندرانيك إلى شاوميان المفوض الاستثنائي للقوقاز، يعلن فيها عن أن منطقة ناختشوان، التى كان موجوداً فيها هو وفرقته آنذاك، هى جزء لا يتجزأ من الجمهورية الروسية، وطلب من شاوميان أن يبلغ من يهمه الأمر أنه موجود هو وفرقته تحت تصرف الحكومة

الروسية المركزية وأنه يخضع لها». وكانت البرقية الثانية من شاوميان *«الزعيم الشعبي أندرانيك. تسلمت برقيتكم، وأبلغت النص الكامل إلى الحكومة المركزية في موسكو. من جانبي أحيي في شخصكم بطلاً حقيقياً...»* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [١٦٤]

لا حاجة للتعليق على هذه البرقية من وجهة نظرنا، ولن يجد القارىء صعوبة في أن يخمن بأية «وسائل» عزم هذا الداشناكي- البلشفي شاوميان، الذى رأى في أندرانيك «بطلاً حقيقياً»، وكيف عزمت «الميليشيات الشعبية الأرمينية» على تحسين أداء مهمتها، وقد أحسنت أداء المهمة على الأراضي التى يقطنها السكان المسلمون، كي تجعل منها «أرمينيا حقيقية». على أن اتفاقية برست- ليتوفسك للسلام أجهضت هذه المخططات، لأن الداشناك لم يريدوا الوفاء بمطالب البنود الواردة فيه، خاصةً أنهم قاموا بحملة دموية على هذه الأراضي استهدفت الإبادة العرقية، مما اضطر القوات التركية للتدخل على أثرها. وقد قام وهيب باشا قائد القوات التركية بابلاغ هذه الوقائع إلى الجنرال أديشيليدزى قائد جيش القوقاز في برقية أرسلها يوم ٩ فبراير ١٩١٨، جاء فيها أن العنف الذى قام به الأرمن، دفع القوات التركية إلى عبور الخط الفاصل من أجل إنقاذ السكان المسلمين والدفاع عنهم [١٦٥] . وقامت بتحرير إرزينجان في الثالث عشر من فبراير وطرابزون في الرابع والعشرين من نفس الشهر . [١٦٦]

ومع ذلك فإن «القيادة التركية» (وهيب باشا)، كما يعترف كازتشازنوني نفسه، قد بادرت بإعلان الهدنة والمقترحات الخاصة بمفاوضات السلام [١٦٧] . وأصدر مجلس ما وراء القوقاز في الاجتماع الذى عقد في التاسع والعشرين من فبراير ١٩١٨ قراراً بالاجماع، بانتخاب وفد خاص لإجراء مفاوضات السلام مع تركيا. وافتتح المؤتمر في الرابع عشر من مارس ١٩١٨ في طرابزون.

وفي الاجتماع الرسمي الأول للمؤتمر في الرابع عشر من مارس، وفي معرض إشارته إلى «النيات الحسنة في إقامة علاقة حسن الجوار مع الجمهورية الوليدة فيما وراء القوقاز» فقد طلب الوفد العثماني من نظيره عن مناطق ما وراء القوقاز، أن يصدر «إعلانات دقيقة بخصوص مضمون وشكل التنظيم السياسي والإدارى للجمهورية المعنية، وتساءل عما إذا كان الشرط الأخير الذى يضعه القانون الدولى عند تأسيس الدولة قد تم الوفاء به . [١٦٨]

ورداً على هذا التساؤل، أشار وفد ما وراء القوقاز إلى أنه «في أعقاب الانقلاب البلشفي في بلاد ما وراء القوقاز ظهرت حكومة جديدة مستقلة، مسئولة الآن أمام المجلس، وأن ما وراء القوقاز تعتبر في الواقع دولة دخلت في مجال العلاقات الدولية، وأنها قدمت احتجاجاً على اتفاقية برست التى أبرمت دون علمها، على الرغم من أنها لم تعلن ولم تحظ كافة الدول علما باستقلالها».

وقد رد الوفد العثماني، الذى «لم ينف أن الاتفاقيات المبرمة بين الدولتين

ينبغى ألا يكون لها أى تأثير بالنسبة للدولة الثالثة»، بأن «حكومة ما وراء القوقاز يجب عليها، وهى تعرب عن رغبتها فى استغلال هذه القاعدة من القانون الدولى، أن تتشكل وفقا لمبادىء القانون الدولى، وأن يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو الاعتراف بها من جانب الدول الأخرى.

وعلى هذا الاساس اعترف الوفد العثمانى بأن «إعلان وفد ما وراء القوقاز، السابق ذكره، بشأن بطلان إتفاقية برست- ليتوفسك فى الجزء الخاص بالقوقاز غير مقبول من جانبه». وأعلن الوفد أن «الطعن من جديد من جانب كيان الدولة الناشئة، التى لم تدخل بعد فى عداد الدول، أمر مخالف للالتزامات الواردة فى الاتفاقية، التى تعد وثيقة دولية، ومن ثم فلا يمكن أن تكون له أى قوة قانونية». وأعرب الوفد عن رغبته فى أن تعلن بلاد ما وراء القوقاز عن استقلالها وشكل الحكم فيها، قبل أن تأخذ المفاوضات التى بدأت صورتها النهائية، وأن تصل إلى النتيجة المرجوة».

أما وفد ما وراء القوقاز، فقد اقترح فى ١٨ مارس؛ أثناء الاجتماع الخامس للمؤتمر؛ على الجانب التركى النقاط الأربع التى صاغها مجلس القوقاز فى السابع عشر من فبراير (وفقاً للتقويم القديم)، والذى تتناول النقطة الرابعة فيه «حق تقرير المصير للأناضول الشرقى». وقد احتج عليها الوفد العثمانى، إذ وجد فيها «تدخلاً فى الشئون الداخلية». وقد أشار الأتراك إلى أن «الاعتراف النهائى والرسمى لا يمكن أن يحدث إلا بمساعدة بند خاص فى الاتفاق المزمع إبرامه، وأن المفاوضات بشأن هذا الاتفاق لا يمكن أن تبدأ إلا بعد التخلى عن أية إدعاءات بشأن صناجق باطوم وأرداجان وكارس».

فى الخامس من أبريل ١٩١٨، وفى الاجتماع السادس والأخير، أعلن وفد ما وراء القوقاز التخلى عن «إقليم أولتين، وعن الجزء الجنوبى من أرداجان، والجزء الجنوبى الغربى من اقليم كاجيزمان. وأعلن عن استعداده الدخول مع الأتراك فى اتفاق حول صياغة هذا الشكل، لوضع المسألة الأرمينية التى يعتبرها الوفد العثمانى مقبولة، والتى ستعطى، بالإضافة إلى ذلك، لوفد بلاد القوقاز فى سياق المفاوضات، إمكانية طرح مسألة عودة وتسوية وضع الرعايا الأرمن، وكذلك اللاجئين من الشعوب الأخرى ووضع الضمانات التى تكفل مصيرهم على بساط البحث».

فى السادس من أبريل عام ١٩١٨ أعقب إنذار الحكومة التركية طلب إبلاغ المقترحات النهائية فى خلال ٢٤ ساعة. وفى الثامن من أبريل تلقت الحكومة التركية رد حكومة ما وراء القوقاز «مع اقتراح الحد الأقصى من التنازلات. بعدها وفى نفس اليوم، تم إرسال برقية إلى تيفليس بالقرار الاجماعى للوفد بشأن ضرورة الاعتراف باتفاقية برست نظراً للظروف».

ولكن على الرغم من أن مدة الإنذار، الذى تم تمديده ٤٨ ساعة أخرى من جانب الأتراك قد انقضت أيضا، فقد تأخرت حكومة ما وراء القوقاز فى الرد. وفى العاشر من أبريل فقط رد رئيس وفد تشخينكيل على الجانب العثمانى مستنداً إلى

القرار الاجماعى للوفد بأن «وفد بلاد ما وراء القوقاز يوافق على اتفاقية برست-ليتوفسك».

وفى الثالث عشر من أبريل عام ١٩١٨ وبعد أن تم إبلاغ الحكومة العثمانية بالموافقة على إتفاقية برست باعتبارها «ضرورية لجذب حلفائها نحو التفاوض بشأن «معاهدة الصداقة» إلى أن تعلن بلاد ما وراء القوقاز استقلالها» . [١٦٩]

فى الثانى والعشرين من أبريل عام ١٩١٨ أعلنت بلاد ما وراء القوقاز استقلالها. ولكن وبسبب التناقضات بين جمهورياته بشأن موقفها من تركيا، وكذلك لما وقع بينها من تناقضات، أعلن مجلس بلاد ما وراء القوقاز فى السادس والعشرين مايو من نفس العام عن حل نفسه. وفى اليوم نفسه أعلن المجلس القومى الجورجى استقلال جورجيا، وهو نفس ما فعلته أذربيجان فى الثامن والعشرين من مايو.

أما فيما يخص أرمينيا فسوف نورد هنا كلمات كاتشازنونى لوصف الموقف: «كان الدور على أرمينيا. هل كان لزاما علينا أن نعلن الاستقلال؟ وهل كان بإمكاننا إقامة دولة خاصة بنا والحفاظ عليها؟

كانت هذه الأسئلة مضحكة للغاية. وفى نهاية مايو عام ١٩١٨ لم يكن هناك إختيار للمكان أو الزمان. لقد قادنا التاريخ نحو وضع محدد. كان علينا أن نستجمع شجاعتنا وأن نضع حلا لهذا الوضع لأننا لم نكن نرغب فى أن نظل ممزقين. كان من الضرورى أن نصبح سادة الأمر فى أرمينيا، وإلا فقدناها دون رجعة. وإن أى تردد أو تباطؤ مهما كان ضئيلا كان من الممكن أن يؤدى بنا إلى res nullius (الشيء الذى لا يملكه أحد)، ومن ثم نصبح غنيمة لجيراننا- الأتراك والجورجيين والتتار.

فى الثامن والعشرين من مايو وفى ساعة متأخرة من الليل، قرر المجلس القومى إعلان أرمينيا جمهورية مستقلة، كما أعلن نفسه أعلى سلطة فى الجمهورية». وقد عاد ممثلو أرمينيا» إلى باطوم، وفى الرابع من يونيو وقّعوا على الاتفاقية» [١٧٠]. وقد تم ترسيم الحدود على النحو التالى، وذلك بناء على المادة الثانية من الاتفاقية الموقعة بين الامبراطورية العثمانية وجمهوريات كل من جورجيا وأرمينيا وأذربيجان:

«تبدأ الحدود من حيث يصب نهر تشوروخ فى البحر الأسود، وتنضم إلى الحدود القديمة لعام ١٨٧٧ وحتى شافنابات، لتصل إلى جبال خالخام ومينيسكار عبر قمم الجبال، ومن هناك تنعطف عائدة إلى الجنوب، فتعبر إلى قمة جبل بيرساجات، ثم تنعطف كيلو مترين إلى الجنوب من أباستومان باتجاه الشمال الشرقى، لتصل إلى قمة جبل كارخول؛ متجهة منها فى البداية خمسة كيلو مترات باتجاه الشمال الشرقى، ثم باتجاه الجنوب الشرقى حتى تصل إلى كوركيل لتعبر نهر كورا الواقع على مسافة كيلو مترين جنوب أتسخور مارة عبر خط قمم جبال كاى باشا، أورتاتانا وكاركاى لتصل إلى بحيرة تابيتسكورسكى جنوب كنيسة موليتسكى مباشرة، نحو النقطة الواقعة فى مواجهة ضفة النهر، على بعد كليو متر ونصف جنوب شرق، عند الطرف الشمالى للبحيرة، بحيث يظل هذا الجزء فوق

الأراضى العثمانية، ثم تصل إلى جبال تافكاتيل لتهبط جنوبا، وتمر عبر قمم جبال باشكيران ونوراخمان، لتلتف من هنا إلى الجنوب ملتزمة طوال الوقت بقمم الجبال لمسافة خمسة كيلو مترات جنوب آج ـ بولاج، عبر قمم الجبال حتى تصل إلى خان-قال لتسير فى خط مستقيم فتعبر طريق إيتشميادزين- سردار بادسك على بعد سبعة كليو مترات غرب إيتشميادزين ملتفة حول إيتشميادزين لمسافة سبعة كيلو مترات، على مسافة ستة كيلو مترات تقريبا شمال طريق ألكسندروبول-جولفا موازية له لتصل إلى الطريق المتجه من باش- جيادن إلى السكك الحديدية فتقطعه لمسافة ستة عشر كيلو مترا من باش- جيادن، ثم تعود الحدود من جديد لتسير نحو الجنوب الشرقى لمسافة كيلو متر واحد جنوب أشاجى- قاد باجلار لتعبر شاجابلا، كاراخاتش وأشاجى- تشاناختشى لتصل إلى ألبين- تشاى، وعبر هذا النهر تصل إلى منطقة آرب، ومن هذه النقطة تسير الحدود إلى الشرق بموازاة نهر آرب- تشاى لتصل إلى منطقة كايال، ثم تعود لتسير بموازاة جاير تشاى إلى أن تصل إلى قمة جبل أجريان، ومن هنا وعبر قم جبال كارا- تورن، آراتشيج وجارانليك- داج تسير عبر وادى نهر ريان- تشاى وتستمر عبر مجرى هذا النهر لتعبر الحدود الروسية الفارسية القديمة عند منطقة اليدجا جنوب آز» . [١٧١]

ووفقا للسجل رقم ٣ للاجتماع الموحد للجنة المشتركة للبعثة الأرمينية المستقلة والمجلس القومى اليريفانى ولجنة الجيش التركى بتاريخ ٥ يوليو ١٩١٨، فإنه من الآن وحتى اتخاذ القرار النهائى لمسألة الحدود فإن اللجنة الخاصة، وفقا للفقرة الثالثة من المادة الثانية لمعاهدة السلام، التى ورد بها، أن «الترسيم النهائى للحدود سوف يصدر فى اجتماع اللجنة المكونة من أعضاء الجانبين» [١٧٢] ، وتعتبر الحدود الواردة فيما يلى هى الحدود الفاصلة:

«تتجه الحدود من قرية آرب الباقية ضمن أراضى الإمبراطورية العثمانية باتجاه الشمال الغربى بمحاذاة مجرى نهر إلبين ـ تشاى تاركة قرى تشيفا، نيجنى تشانا ختشى وكاشخا (تركيا) ثم ٥٠٠ مترا جنوب قرية جورتون (فيرخنى تشاناختشى) حتى قمة جبل دانتش، ثم قرية كاراختش ـ كادنلو (تركيا) وقريتى أرميك وأجبولاك (أرمينيا). تستمر الحدود بعد ذلك حتى تصل قمة داتنشن فى الشمال الغربى، تاركة كيلو مترين إلى الجنوب من قرية شاجاتلو، نيچنى كاراباجلار (تشيمانكند) وتاشلو (تركيا)، أما قرى إيرانوس، وخناز، فيرخنى كاراباجلار وكوتوز فتتبع أرمينيا وبعد ذلك تمر عبر الحدود الاصطلاحية، تاركة قرى يابما، تشاتما، جاناتلو (أرمينيا)، أما قرى أجمليار وشوتولكيند ود فين فيرخنى ونيچنى أجباش (تركيا). تمر الحدود المبنية أعلاه عبر تخوم طبيعية: خطوط تفرع المياه، قمم الجبال، الشعاب... الخ. بعد ذلك تسير الحدود شمال قرية تازكيند، ثم تبتعد عن قرية تازكيند هذه (تركيا) لتقترب مسافة خمسة كيلو مترات من السكك الحديدية، لتمر تماما عبر المسافة الوسطى الواقعة بين القرى، ثم تمتد بعد ذلك لمسافة ٥٠٠ متر شمال قرية

كاراكيشيلياج مُشكِّلة دائرة يصل نصف قطرها إلى ٥٠٠ متر، ثم تسير إلى الغرب من قرية كاراكيشيلياج نحو نقطة التقاطع المذكورة للدائرة مع الخط الموازى، الذى يبعد ستة كيلو مترات من السكك الحديدية. وعلى نحو مواز لها على بعد ستة كيلو مترات، يبتعد الخط الحدودى بعد ذلك بانحناء تجاه الشمال الغربى، مبتعدا عن قرية نيچنى إيلانلو (تركيا) والبيبكلو (أرمينيا) قاطعا طريق إيتشميادزين- ساردارباد على مسافة ستة كيلو مترات عن السكك الحديدية. يمتد الخط الحدودى من نقطة تماس هذا الطريق حتى قمة جبل الأجياز بشكل مستقيم. على أنه عند المرور بقرى كيربالو وكيورا- كيانلو الواقعة على بعد ٥٠٠ متر غربا، تظل هذه القرى على أراضى أرمينيا. تصل الحدود إلى قمة جبل الآجياز مارة على مسافة ٥٠٠ متر شمال قرية كيورا- كيانلو، مواصلة الامتداد فى خط مستقيم من نقطة تماس طريق إيتشميادزين- ساردارباد حتى الآجياز. ونتيجة لذلك تبقى قرى ادجيكالى، خزناوس وأجفاناتون تابعة لأرمينيا. أما قرية أودجان فتتبع تركيا، وتخرج بايرام على من أرمينيا وتعود قرية كوتيول إلى تركيا .[١٧٣]

يدور الحديث فى المادة التالية حول حدود الجمهوريات الثلاث، التى تشكلت من جديد. ووفقاً لهذه المادة فإن «البروتوكولات الموقعة بين جمهورية أذربيجان وحكومات جمهوريات جورجيا وأرمينيا بخصوص تحديد حدودها، سوف يتم إبلاغها إلى حكومة الإمبراطورية العثمانية، وهذه البروتوكولات تمثل جزءا من الاتفاقية الحالية .[١٧٤]

تسلمت جمهوريات أذربيجان جورجيا وأرمينيا دعوة من الحكومة الإمبراطورية العثمانية تقضى بمشاركة ممثلى الجمهوريات سابقة الذكر فى أعمال المؤتمر، الذى أعد بهدف حل جميع المسائل المتعلقة بحدود تلك الجمهوريات. ولكن حيث أن المؤتمر لم يعقد، فإن وفود أذربيجان جورجيا وأرمينيا التى وصلت إلى اسطنبول يعد حضوراً لا طائل من وراءه من الناحية العملية للعاصمة العثمانية، ومن ثم فقد اضطروا للعودة فى الأيام الأولى من شهر نوفمبر إلى القوقاز. وهكذا لم يتم ترسيم حدود هذه الجمهوريات بشكل كامل .[١٧٥]

ولكن، بالإضافة إلى ذلك، ووفقا للمؤرخين الأرمن، الذين تباينت أراؤهم أيضا، واستناداً إلى إتفاقية باطوم، فإن أراضى أول جمهورية أرمينية فى القوقاز وعاصمتها يريفان، التى أعطتها لها أذربيجان فى ٢٩ مايو ١٩١٨ [١٧٦]، كانت تبلغ من ٨ آلاف [١٧٧] كيلو مترا مربعا [١٧٨] بحد أدنى، إلى ٩ آلاف كيلو مترا مربعا بحد أقصى [١٧٩]. ويمكن فهم اختلاف الروايات بشأن مساحة هذه الأراضى كما ذكرنا، إذ أن حدود هذه الجمهورية لم تكن محددة بشكل تام، وهو أمر يرتبط بأن المصادر الأرمينية وغيرها من المصادر الاخرى، لم تقدم وصفا محدداً لأراضى هذه الدولة. وقد أردنا هنا أن نقدم تصوراً عاماً لبعضها.

وهكذا فإنه وفقا لسركسيان، فإن هذه الأراضى كانت تضم إقليم نفو-

بايزيت، باستثناء الجزء الجنوبى الشرقى من باسار كيتشيار، وجزءً من أقاليم يريفان وإيتشميادزين وألكسندروبول، وكان يسكنها ٢٣٠ ألف أرمينى، ٨٠ ألف مسلم (من بينهم خمسة الآف كردى)، ٥ الآف زيدى و٦ الآف من جنسيات أخرى، أى بإجمالى ٣٢١ ألف نسمة، بالإضافة إلى ذلك، يضيف سركسيان، أن عدداً كبيرا من اللاجئين، يتجاوز عددهم السكان المحليين يعيشون فى هذه الظروف .[١٨٠]

ووفقا لأجايان، فإن الداشناك زعموا أنهم وفقا لهذه الاتفاقية «قد تنازلوا لتركيا عن قطاعات ألكسندروبول وشارور وإيتشميادزين ويريفان [١٨١]. على أنه من المستحيل أن نجد لهذا الأمر تفسيراً؛ فإذا كانت الجمهورية الأرمينية ذاتها قد تكونت فى الثامن والعشرين من مايو ١٩١٨، وتم رسم حدودها مع تركيا بموجب اتفاقية باطوم، إذن، عن أى أراض «تنازلت» الجمهورية التى تكونت حديثا لتركيا؟ من المستحيل، كما هو واضح من تصريح أجايان أن نتصور حدود هذه الجمهورية.

ووفقا لكتاب «تاريخ الشعب الأرمينى» الصادر عام ١٩٨٠ فقد احتفظت تركيا، بموجب اتفاقية باطوم، بقطاع سورمالين بأكمله، والجزء الأكبر من قطاعى ألكسندروبول وإيتشيميادزين وإجزاء من يريفان وداريليجوز، التى لا يزيد تعداد سكانها عن ٣٢٠ ألف نسمة [١٨٢] . مرة أخرى يتكرر السؤال نفسه- ما علاقة هذه الأراضى بجمهورية أرمينيا؟ وإذا كانت هناك ثمة علاقة، فلماذا لم تُقَدم آنذاك، حتى تكتمل الصورة- قائمة كاملة بالأراضى التى تدخل فى نطاقها؟

كتب جوركو- كرياجين يقول، ان «أراضى أرمينيا اقتصرت على قطاعين- يريفان وإيتشميادزين، الذين يبلغ سكانهما ٤٠٠ ألف نسمة» [١٨٣] ، على الرغم من أن هذا الأمر يبدو مستحيلاً، إذا أنه بموجب اتفاقية باطوم، فقد عادت أجزاء من هذين القطاعين إلى تركيا، أما بالنسبة لتعداد السكان الذى قيل أنه يصل إلى ٤٠٠ ألف نسمة»، فإنه أمر خاضع للشك، لأنه بموجب تقويم القوقاز فإن تعداد السكان فى عام ١٩١٦ فى هذين القطاعين بلغ ١٨٤ ألف و٧٣٦ نسمة [١٨٤] ، على أنه من البديهى أنه بسبب الأسباب الطبيعية يصبح من المستحيل أن تحدث هذه الطفرات الهائلة فى تعداد السكان ما بين عامى ١٩١٦ و١٩١٨، إذا ما استثنينا، بطبيعة الحال، عامل الحرب وتراكم جزء كبير من اللاجئين.

ولكن، وعلى الرغم من أن جمهورية أرمينيا، كما هو واضح، لم تكن تملك رسوما واضحة للحدود، وتزعم أن هناك «تنازلات» عن أراضيها لتركيا، فإن الداشناك، الذين كانوا على رأس هذا التشكيل، كانوا راضين بوضعهم، وهو ما اتضح من مقتطفات الخطاب الموجه من كاتشازنونى إلى أجارونيان، رئيس وفد السلام فى حكومة يريفان، والمؤرخ فى ٩ سبتمبر١٩١٨ (العثمانيون فى باطوم وعدوا حكومات القوقاز بما فيهم أرمينيا، بتقديم الدعم فى معاهدة السلام مع باقى أعضاء الاتحاد الرباعى: ألمانيا، المجر، النمسا، بلغاريا، والذى من أجلها، إلى جانب ما ذكرناه، وصل ممثلو بلاد القوقاز إلى اسطنبول، وكان من بينهم أجارونيان ومعه خاتيسوف:

«فى السادس من سبتمبر وعقب وصولنا، أقيم لنا استقبال رسمى، وقد أعربنا عن تهانينا لجلالته بمناسبة اعتلائه العرش (السلطان الجديد محمد السادس ـ المؤلفة) وبعد أن أعربنا عن تمنياتنا للإمبراطورية بالتطور والازدهار، ذكرنا أن الشعب الأرمينى لن ينسى إطلاقا، أن الحكومة العثمانية هى أول من تحدث عن إقامة أرمينيا المستقلة، وأن هذه الحكومة هى أول من اعترف بها، وأن الحكومة الأرمينية سوف تبذل ما فى وسعها للحفاظ على العلاقات الطيبة بين الدولتين ودعمها فى المستقبل. وقد شكرنا جلالته وقال أنه مسرور للغاية لرؤيته ممثلى أرمينيا الحرة والمستقلة، ويتمنى لها التقدم؛ فضلاً عن القوة ليتسنى لها الدفاع الدائم عن استقلالها. وقد عبر جلالته عن إيمانه العميق بما بين الدولتين الجارتين، تركيا وأرمينيا من روابط بهدف تطورهما المشترك، القائم على علاقات الصداقة على أساس دائم. وفى النهاية لخص كلمته بعد أن عبر عن رضاه التام بأن أرمينيا قد وجدت فى نفسها القوة لإقامة دولة مستقلة، لديها القدرة أن تبعث ممثليها إلى اسطنبول، ثم تمنى من جديد أفضل الأمنيات لبلادنا» (التشديد للمؤلفةك.ع.).[١٨٥]

وقد عبر جمال باشا عن موقفه تجاه هذا الحدث فكتب مؤخرا: «إن الأتراك ليس لديهم أية مسوغات للاعتراض على تشكيل جمهورية أرمينية من مدينتى يريفان وإيتشميادزين؛ وإن كانت تركيا تود بشدة لو أن هذه الجمهورية ظلت دائما فى أفضل علاقات مع جمهوريتى أذربيجان وجورجيا، اللتين تكونتا بجهود شعوب بلاد القوقاز، وعلى جمهورية أرمينيا أن تحافظ على علاقات الصداقة مع الامبراطورية العثمانية المالك الذى لا ينازعه أحد فى آسيا الصغرى، وألا تشعر بالحسد تجاه حق تملكه(التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[١٨٦]

وعما آلت إليه بالفعل علاقات أول دولة أرمينية فى القوقاز مع إحدى جاراتها ونعنى بها أذربيجان، وعن نتائج تكوين تلك الدولة عليها، فهذا ما سوف نتحدث عنه فى الباب الثانى.

الباب الثانى

الآثار

١. الجمهورية الأرمينية (آرارات)

تميز ظهور أرمينيا الأولى المستقلة، تلك الجمهورية التى قامت «للمرة الأولى»، كما أشار أجارونيان فى التاسع من سبتمبر١٩١٨، والتى «تحدثت عنها الحكومة العثمانية وكانت أول من اعترف بها»، باعتباره «عصراً جديداً فى حياة الشعب الأرمينى، على حد قول كاتشازنونى، عصر قيام حياة لدولة كانت قد فقدت استقلالها منذ زمن بعيد» [1] . وقد نشطت هذه الدولة الأرمينية بشكل خاص بعد هزيمة الحلف الألمانى التركى، والذى تمثل فى: توقيع الهدنات الإسلامية فى الثلاثين من أكتوبر١٩١٨ فى مدينة مودروس، وفى مدينة كومبين فى الحادى عشر من نوفمبر، ثم انسحاب القوات التركية من بلاد القوقاز ودخول القوات البريطانية عضو اتفاقية الأنتانتا إلى المنطقة، والذين اعتبرهم الألمان حلفاء لهم، ومن ثم بدأت فى إتباع سياسة فعالة للحصول على «الأراضى»»الأصلية» التى كانت قد فقدتها.

لم تكن علاقات أرمينيا بجيرانها بهذا القدر من الحميمية، ليس فقط منذ الثلاثين من أكتوبر، وإنما أيضا قبل ذلك، الأمر الذى كان مرتبطا بأطماعها الإقليمية تجاه هذه الدول. وتعتبر أذربيجان واحدة من هؤلاء الجيران. لقد قدّمنا فى الفصل الأول، إستناداً إلى المصادر الأرمينية، وصفاً بأبعاد الأراضى التى احتلتها دولة أرمينيا لحظة إقامتها، وذلك كى نوضّح الأمر بالنسبة للأراضى الأذربيجانية المتاخمة، والتى يمكن تقديمها على أساس المعلومات التى أوردها على مراد بك توبتشوباشيف، عضو حكومة أذربيجان، فى مذكرته بتاريخ نوفمبر ١٩١٨، والموجهة إلى الممثل الفخرى لدول اتفاقية الأنتانتا الموجود فى اسطنبول.

وهكذا، إلى محافظة غنجه (إليزافيتبول) أي إلى منطقة كازاخ. فى هذه المحافظة اليريفانية: خُمس إقليم نوفو ـ بايزيت كان يدخل دون جدل فى نطاق أذربيجان، والجزء الرئيسى من هذا الأقليم كان يتبع أرمينيا، ولهذا فإنه وعند هذا الجزء من جمهورية أذربيجان كانت تلتقى حدود أرمينيا، لأن نصف إقليم شارور-دارالاجيوز كان يعد دون جدل تابعا للأراضى الأذربيجانية، والجزء الآخر منه خرج من تركيا، بموجب اتفاقية باطوم المؤرخة ٤ يونيو ١٩١٨. أما الجزء الذى كان يدخل فى نطاق أذربيجان والمتاخم لأقليم نوفو- بايزيت، والذى دخل الجزء الأكبر منه فى نطاق أرمينيا، فإن أذربيجان فى هذا الجزء ليس لها حدود مع أرمينيا . [2]

بتعبير هادئ نقول أن أرمينيا لم تقم تماما بترسيم مثل هذه الحدود مع

أذربيجان، وانها منذ اللحظة الأولى لوجودها بدأت نشاطا نوعيا لتعديلها. وهكذا، فإنه وقبيل نهاية شهر مايو ١٩١٨، عندما بدأ الأتراك فى التحرك تجاه ناختشوان، تحرّك أيضا وفى نفس الاتجاه الجنرال الأرمينى أندرانيك على رأس قواته للانضمام للانجليز. وبعد أن منى بالفشل استدار باتجاه زانجيزور، التى دخلها فى يونيو ١٩١٨، مستغلاً إنشغال الحكومة الأذربيجانية بعملية باكو. وقد أوقع أندرانيك وعصاباته دماراً بالغا فى زانجيزور، وحاولوا إخلاءها من المسلمين مستخدمين الأسلحة النارية والسيوف فى إرهاب السكان المسلمين العُزّل. ثم انتقلوا بعد ذلك من زانجيزور إلى شوشه، حيث قطعوا طريق إيفلاخ- شوشه الواقع على مضيق عسكران، بعد أن تركوا السكان المسلمين فى شوشه فى حالة خطيرة .[٣]

وبالنسبة لما اقترفه أندرانيك من أعمال إجرامية، فقد أرسل جافاروف، ممثل جمهورية أذربيجان لدى حكومة جمهورية جورجيا، فى الخامس عشر من أغسطس ١٩١٨ خطاباً إلى جماليان، القائم بأعمال جمهورية أرمينيا لدى حكومة جورجيا، ورد فيه أن القوات الأرمينية التابعة لوحدة الجنرال أندرانيك «قامت باقتحام حدود أذربيجان، واحتلّت الطريق الواقع فى مدينتى شوشه وعسكران وجزءاً من اقليم زانجيزور مع مدينة جيروسام. وقد جاء فى الخطاب «إن مثل هذه الأعمال من جانب القوات الأرمينية تعد عملاً عدائيا سافراً تجاه جمهورية أذربيجان، وأنها لا يمكن أن تؤدى فى المستقبل إلى الحفاظ على علاقات الصداقة بين الجمهوريتين» .[٤]

ورداً على هذا الخطاب، تلقت الحكومة الأذربيجانية تأكيدا يزعم أن *«المغامرة التى قام بها أندرانيك، لا تعبّر إطلاقاً عن موقف حكومة جمهورية أرارات المفعمة بالرغبة فى القضاء على النشاط الضار لأندرانيك، وإن كانت لا تملك الإمكانات المادية لتحقيق هذه النوايا»* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[٥]

وحتى يتضح لنا مدى صدق هذا الموقف، فسوف يساعدنا، إلى جانب ما سبق ذكره، الخطاب الذى ألقاه أجارونيان فى السادس والعشرين من فبراير ١٩١٩، فى اجتماع مجلس مؤتمر باريس للسلام. فقد امتدح أجارونيان؛ في خطابه أمام الأعضاء حول ظهور جمهورية أرمينيا؛ أندرانيك باعتباره بطلاً *«مغواراً، نال المجد لأنه «حارب عبد الحميد والاستبداد التركى ثلاثين عاما»* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) [٦]. ولما كان أجارونيان هو الممثل لوفد «حكومة جمهورية أرمينيا» فى هذا المؤتمر، فإن خطابه لا يمكن قبوله بأى حالٍ من الأحوال، إلا باعتباره معبراً عن موقف هذه الجمهورية، الأمر الذى يعد مسوغاً لاعتبار هذا «التفسير» المذكور من جانب الحكومة الأرمينية بشأن تبرئها من أندرانيك أمراً لا يطابق الواقع.

ولكن مايلفت الانتباه هنا، بالإضافة إلى ذلك، هو أمر آخر أيضا ونعني به: علاقة أجارونيان بالحكومة التركية بإعتبارها حكومة «استبدادية»، وهو ما لا يتفق بأى حال من الأحوال وتصريحاته الخاصة بشأن الحكومة العثمانية، والتى أدلى بها قبل ذلك بستة أشهر تقريبا فى التاسع من سبتمبر ١٩١٨، حيث أشار، كما ذكرنا

آنفا فى الفصل الأول، «أن الشعب الأرمينى لن ينسى إطلاقا، ان الحكومة العثمانية هى أول من تحدث عن إقامة أرمينيا المستقلة، وأن هذه الحكومة هى أول من اعترف بها، وأن الحكومة الأرمينية سوف تبذل كل ما فى وسعها للحفاظ على العلاقات الطيبة ودعمها فى المستقبل». على أن هذا الأمر ربما لا يستحق الدهشة، لأن مثل هذا التصرف من جانب قادة أرمينيا لا يعد خبراً جديداً، على من هم على معرفة بتاريخ هذا الشعب.

وإذا ما عدنا إلى الأعمال التى اقترفها أندرانيك، فعلينا أن نشير إلى أن إرسال وفود من جانب الحكومة الأذربيجانية لتصفية مغامرة أندرانيك وعصابته بطريقة سلمية، لم يؤد إلى النتائج المرجوة، ومن ثم فقد اضطرت الحكومة إلى إرسال قوات عسكرية إلى قاراباغ استطاعت «دون سقوط ضحايا من السكان الآمنين، أن تطرد عصابات أندرانيك، وأن تفتح طريق يقلاخ- شوشه، وأن تعيد الهدوء الشامل إليه. وقد اضطرت عصابات أندرانيك للاختباء فى المناطق الجبلية فى زانجيزور» . [٧]

وقد كتب أندرانيك في هذا السياق بخطابه المنشور فى السابع والعشرين من نوفمبر ١٩١٨ فى صحيفة «نور أوريزون» لسان حال حزب داشناك، والذى أعادت صحيفة «أذربيجان» نشره فى السابع عشر من ديسمبر ١٩١٨، أن الجزء الأكبر من عصابته قد انسحب «*عندما لم يجد الثقة أو الدعم من جانب سكان زانجيزور*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.)، وقد بقى معه عدد صغير من الجنود، وبعد أن قرّر أندرانيك ألا يجتاز حدود جمهورية أرمينيا بأيّ حال من الأحوال، إذ أنه، كما يزعم، اعتبر أن وجوده، بعد توقيع اتفاقية باطوم، هو أو الوحدة التى يرأسها «داخل حدود جمهورية أرمينيا أمر غير ضرورى بل ومستحيل». وقرر أندرانيك؛ لسبب ما «منطقى»: الدخول إلى قاراباغ، أى التوغل فى أراضى أذربيجان، حيث تمكن فى خلال ثلاثة أشهر، من إيجاد «ملجأ» له بين جبالها وشعابها، بعد أن قام بارتكاب الفظائع التى أوردناها آنفاً. ولكنه لم يستطع أن يعترف صراحة أن «*السكان المحليين، لم يتعرضوا، خلال الحرب كلها، لأى أعمال عنف ولم يسقط من بينهم ضحايا*(التشديد للمؤلفة ك.ع.)، وأنهم تعاملوا معه «*ببرود وأظهروا له عدم الاكتراث، بل والعدوانية أحيانا* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) «*وأنهم تمنوا أن يلبوا مطالب الأعداء* (الحكومة الأذربيجانية- الكاتبة) *وأن يحصلوا على جنسيتهم* (التشديد للمؤلفة ك.ع.)، ولكن بفضل مقاومتى الشديدة- كما يكتب أندرانيك- *تخلّوا عن هذه الرغبة*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.). [٨]

ولكن، على أى نحو تمثلت وبأي شيءٍ ارتبطت هذه «المقاومة الحاسمة» التى أبداها أندرانيك؟

وهكذا، واستناداً إلى ماسبقٍ ذكره حول هدنة مودروس، وبموجب المادة الحادية عشر، «تلقت القوات التركية أمراً بالجلاء عن منطقة ما وراء القوقاز. زد على ذلك، أن القوات الباقية سوف تُبعد فى حالة طلب الحلفاء ذلك، وبناء على دراسة الأوضاع فى أماكنها». وبموجب المادة الخامسة عشر، فإن «تركيا لن تقدم أية اعتراضات ضد

احتلال باكو من جانب الحلفاء» [٩]. وهكذا، ومع وصول الانجليز إلى المنطقة ليحلوا محل الأتراك، الذين اعتبروا داشناك «حلفاء» لهم، بدأ «عصر جديد آخر فى حياة الشعب الأرمينى»: فقد ازداد نشاط أندرانيك، بعد أن قام بتنفيذ أعمال «المقاومة الحاسمة» سابقة الذكر فى جيورس (جيورساخ) والمنطقة المركزية فى زانجيزور، حيث ظهر، متفادياً قرى زانجيزور المسلمة أجودا وفاجودا، خشية أن يدخلا فى معركة ضده . [١٠]

وبالنسبة لعلاقة هؤلاء السكان بأندرانيك وعصابته، فقد عرضنا من قبل الدوافع الشخصية. أما فيما يخص الطرق التى استخدمها، فتشهد عليها الأدلة التالية التى ذكرها أحد الأرمن *«كان أندرانيك يرهب الجميع بمن فيهم الأرمن أنفسهم، وكان يجندهم عنوة فى عصابته. وفى حال هروبهم من الخدمة كان يعدمهم بلا رحمة؛ وقد نال ثلاثون عجوزاً أرمينياً عقوبة السجن فى جيورساخ جزاء مخالفتهم وجهة نظره. يقول أحد الجرحى: مادام أندرانيك هنا فلا يمكن الحديث عن التعايش السلمى مع المسلمين* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [١١]

بالإضافة إلى الإجراءات الوقائية التى اتخذتها الحكومة الأذربيجانية، فقد قامت بإبلاغ القيادة الانجليزية بالأعمال التى ارتكبها أندرانيك، وذلك «بموجب إعلان الحلفاء عن قيامهم بحماية أمن شعوب القوقاز». وعلى هذا الأساس قام الجنرال طومسون، بناء على مبادرة شخصية منه، بإرسال وفد إنجليزى أرمينى إسلامى مشترك إلى قاراباغ. وقد أرسل الوفد برقيات ذات طابع تحذيرى إلى العصابات الأرمينية، كان لها أثر فقط إبان وجود أعضاء الوفد فى شوشه، بعد ذلك تواصلت البلاغات من كافة أنحاء إقليم قاراباغ حول الأعمال الوحشية الجديدة التي ترتكبها عصابات أندرانيك . [١٢]

وقد أدت مواصلة هذا الوضع إلى أنه فى الثالث عشر من يناير ١٩١٩ ووفقاً لتقرير وزير داخلية أذربيجان حول الوضع فى قاراباغ، تقرر إنشاء وظيفة حاكم عام مؤقت يختص بحدود أقاليم جاوانشير وشوشه وجبرائيل وزانجيزور . [١٣]

ولكن الأحداث فى مثل هذا الموقع تطوّرت، ليس فقط فى قاراباغ، وليس فقط بالمحاولات التى قام بها أندرانيك. فقبل مرور بضعة أيام على هدنة مودروس، إذا بمسلمي محافظة يريفان يطلبون فى الرابع من نوفمبر ١٩١٨ من حكومة أذربيجان أن تتّخذ الخطوات المناسبة نحو ضمان سلامة أرواحهم»، و«الدخول فى اتصالات مع الحكومة الأرمينية لإعادة مسلمي يريفان إلى أراضيهم»، «وإلا تعرّضوا للإبادة الشاملة» .

ينبغى الإشارة هنا إلى أنه عشية دخول الأتراك فى ربيع عام ١٩١٨ إلى حدود محافظة يريفان، غادر السكان الأرمن جارنيباسار، وهى جزء من أقليم يريفان، وهى المنطقة التى بدأ المسلمون فى شغلها، بعد أن جرى طردهم عنوة قبل ذلك على يدى الأرمن من المنطقة الجبلية فى محافظة يريفان. وبعد خروج الأتراك من بلاد

القوقاز مضت القوات الأرمينية فى احتلال أراضى محافظة يريفان. فى الوقت الذى استولى فيه الأتراك على جارنيباسار. وقد توقفت هذه القوات بعد أن وصلت إلى قرية يوف الواقعة عند حدود قطاع فيديباسار. وبعد احتلال الأتراك جارينباسار، بدأ الأرمن الذين خرجوا منها فى العودة إليها. واتضح أن تأكيداتهم بشأن الحوار الأخوي مع السكان المسلمين إنما هو مجرد ديماجوجية فارغة: فسرعان ما تعرّض هؤلاء السكان إلى النهب المسلح والاضطهاد من جانب الأرمن. لم تتّخذ السلطات أية إجراءات لوضع حد للتعسف، ومن ثم فقد اضطر المسلمون بسبب المذابح التى ترتكب ضدهم إلى الانتقال إلى فيديباسار وآراليخ، حيث انتشرت الأنباء عن القسوة البالغة التى مورست ضدهم. لقد دفعت هذه المعاملة للمسلمين من جانب الأرمن، إلى التفكير فى مسألة الاعتراف بسلطة أرمينيا. بينما قرر سكان فيد-آراليخ أن يؤجلوا هذا الأمر لحين إقامة نظام ديموقراطى مستقر. عندئذ أراد الأرمن أن يخضعوا فيديباسار بقوة السلاح. وقد توجهوا ناحية شارور- دارجيوز بعد أن تركوا أمام فيدى مفرزة مسلحة . [١٥]

وبالنسبة للوضع في تلك المناطق، فقد أعلن رستم بيكوف، رئيس لجنة الانتداب فى اجتماع البرلمان الأذربيجانى فى الثامن من يناير١٩١٩، *«أن الوحدات العسكرية الأرمينية تقوم فى الوقت الحالى باحتلال إقليم سورمالين وهو تابع لمنطقة يريفان التى يسكنها المسلمون، وأنها تتقدم نحو ناختشوان، إذ أن جزءا من السكان المسلمين الآمنين فى هذه المنطقة يتم انتزاعهم، وجزءا يتم طردهم من قراهم ويضطرون للهروب عبر الجبال وحدود فارس، الأمر الذى يهددهم بالموت المحتم، أما المناطق التى تم إفراغها من السكان بالقوة فيتم تسكينها بالأرمن، من اللاجئين من أرمينيا التركية»* (التشديد للمؤلفة ك.ع.). وبعد أن أكد البرلمان *«أن أقليم محافظة يريفان التى يسكنها بالكامل مواطنون مسلمون بحكم الظروف التاريخية والمعيشية وغيرها من الظروف، رأى أن هذه الأراضى تشكل جزءا لا يتجزأ من أذربيجان»*(التشديد للمؤلفة ك.ع.)، وأن *«الإخلاء الجبرى لهذه الأراضى من المسلمين وإحلال اللاجئين ـ الأرمن مكانهم أمر غير مقبول»*(التشديد للمؤلفة ك.ع.)، وبالإضافة إلى ذلك فإن «مصير هذه الأراضى المذكورة يتوقف على الحل النهائى من جانب مؤتمر السلام»، وقد طلب ممثلو السكان المسلمين فى محافظة يريفان من الحكومة الأذربيجانية اتخاذ خطوات موجهة *«نحو حماية الوجود المادى للسكان المسلمين فى محافظة يريفان*(التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [١٦]

وليس من نافلة القول أن نشير هنا إلى أنه فى الثامن عشر من يناير ١٩١٩، تم دعوة دول حلف الأنتانتا لعقد مؤتمر السلام فى ضاحية فرساى القريبة من باريس، للإعداد والتوقيع على معاهدة السلام مع الدول المهزومة، والنظر فى فرض السلام بعد انتهاء الحرب، حيث كان من الضرورى تقرير مصير الشعوب التى أعلنت استقلالها، والتى لم تكن قد حصلت بعد على الاعتراف الدولى. وقد شكلت

الحكومة الأذربيجانية، بالاشتراك مع مجلس شيوخ البرلمان، وفداً لحضور مؤتمر السلام الذى تقرر عقده فى الثامن والعشرين من ديسمبر ١٩١٨، وذلك برئاسة اليمار دان توبتشو باشيف، رئيس البرلمان، والذى انتخب فى السابع من ديسمبر من نفس العام، وكان موجوداً آنذاك فى اسطنبول [١٧] . وفى العاشر من يناير ١٩١٩ وصل الوفد الأذربيجانى إلى أوروبا عبر تفليس-باطوم-بوتى . [١٨]

ولهذا فقد قامت وزارة الخارجية الأذربيجانية، بموجب القرار السابق ذكره، والذى تم اتخاذه فى اجتماع البرلمان الأذربيجانى، بإرسال خطاب فى الثامن من يناير ١٩١٩ إلى توبتشوباشيف، الذى كان عليه أن ينضم إلى الوفد المذكور الموجود فى اسطنبول، طلب فيه منه هو وباقى أعضاء الوفد *«اتخاذ الخطوات اللازمة على وجه السرعة ودون تسويف أمام ممثلى الدول المتحالفة، والخاصة بحماية وانقاذ الوجود المادى وإبقاء الوضع الراهن للأراضى«Status quo» إلى حين التوصل لحل نهائى لمصير شعوب القوقاز، والمناطق التى يسكنها المسلمون فى محافظة يريفان»*(التشديد للمؤلفة ك.ع.).

وقد أشير فى الخطاب أيضا إلى أن القوات الأرمينية تعرّض مسلمى محافظة يريفان للإبادة المنظمة، وتقوم باخلائهم من الأراضى التى يشغلونها (التشديد للمؤلفة)، ومن ثم فإن من الضرورى *«اتخاذ إجراءات الوساطة العاجلة لدى الدول الأوروبية الكبرى فى القسطنطينية وفى باريس، لمتابعة إصدار أوامرها إلى قيادة التحالف فى القوقاز، وإرسال قوات التحالف إلى المناطق المذكورة، إلى أن يتم حل القضية فى مؤتمر والحفاظ على «الوضع الراهن»، وإنقاذ حياة وشرف السكان الآمنين من كافة أشكال الانتهاكات الاجرامية* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [١٩]

وفى الوقت نفسه واجهت قوة تابعة للعقيد الأرمينى دولوخانوف، كانت قد تحركت من يريفان، مقاومة شعبية إسلامية، ودخلت معها فى معركة عند قرية دميرتشى- كيورتشو. وقد وصل إلى كيربالى-خان ناختشوان متطوعون لدعم القوة الموجودة بها، وتمكنوا من طرد الأرمن من فولتشيخ فاروت وسادراك. وبعد أن خسر الأرمن الفرقة الثالثة بأكملها فى المعارك انسحبوا إلى قرية يوف، وأوقفوا الهجوم التالى على شارور . [٢٠]

وبعد الهزيمة التى مُنى بها الأرمن فى شارور، تم فى يناير عام ١٩١٩ تقريبا، عقدت هدنة مشروطة بين الجانبين المتحاربين بوساطة الجنرال الإنجليزى جيبون، قام الأرمن بخرقها ولم يكن قد مضى عليها من ثمانية إلى عشرة أيام، وقد بدأ الأرمن، بعد أن هاجموا قرية أفشار ودكوها هى وقرى غيرها بالقنابل، فى الهجوم على قرية بيويوك فيرى، التى قامت بصدّ الهجوم. وقد استمر ضرب هذه القرى بالقنابل لمدة ستة أيام، وتم وقف الضرب بفضل جهود العقيد الإنجليزى لاوتين، الذى تم تعيينه آنذاك حاكما عاما على ناختشوان. وقد قام ماجرام علييف باحضار لاوتين إلى منطقة القتال بوصفه مفوضا لاقليم فيديباسار وميليستان، ورأى كيف تعرضت القرى التى دمرتها القنابل وكذلك الممتلكات إلى النهب والاغتصاب.

ومن موقع العمليات الحربية اتجه لاوتين إلى يريفان لكى يفرض على الحكومة الأرمينية سحب قواتها من فيديباسار، وفى اليوم التالى لسفره حاصر الأرمن بيويوك فيدى، وبدأوا مرة أخرى فى قصفها ومهاجمتها. ولم يجبرهم على التوقف عن الهجوم سوى الإنذار الذى وجهه كيريالى خان [21] . (حول مسرح أحداث هذه العمليات طالع الخريطة رقم ٤).

وفى السادس والعشرين من شهر فبراير من نفس العام أرسل غفارجولو-خان متصرف (مدير) ناختشوان خطابا إلى الحاكم العام الانجليزى، أشار فيه بوجه خاص إلى أن إدارة مناطق الحكم العام بالاشتراك مع ممثلى سورمالين والمناطق الإسلامية لإقليمى يريفان وإيتشميادزين، قد قرروا «الانضمام إلى جمهورية أذربيجان لصالح الأجيال الحالية والقادمة».

وقبل التاريخ المشار إليه، وبسبب وحشية الأرمن، الذين أصبحوا فى عزلة عن العالم كله تقريبا، بما فى ذلك الأقاليم الأخرى من أذربيجان، فضَّل المسلمون، الذين لم تكن لديهم الرغبة فى الانصياع لأرمينيا، الانضمام إلى إيران فقط. وهو القرار الذى استبدلوه بالقرار السابق . [22]

أما الأرمن، الذين لم ترضهم نتائج محاولات الاستيلاء على أراضى جيرانهم بقوة السلاح، بما فيها الأراضي السابق ذكرها، فقد شنّوا لهذا الغرض نشاطاً عاصفاً على الساحة الدولية. وهكذا ففى نفس اليوم الذى أرسل فيه خطاب متصرف ناختشوان، أى فى السادس والعشرين من فبراير ١٩١٩، إلى اجتماع مجلس العشرة لمؤتمر باريس للسلام، قدَّم أجارونيان، إلى جانب الحجج السابقة، الحجج التالية أيضاً:

٢. *يمثل قطاع أرمينيا وحدة جغرافية وإقتصادية واحدة، تمتد من لورى (جورى؟) وبورتشال شمالاً إلى البحر المتوسط وحتى تافر الأرمينية جنوباً.*

٣. هذه الوحدة القومية لم تفرض بسبب الحق التاريخى، وإنما أيضا نتيجة الأهمية الملحة لأرمينيا القوقازية، المتحضرة، القوية، والتى يبلغ تعدادها حوالى مليونى نسمة. وهى التى ربما يكون بإمكانها أن تصبح القاعدة الهامة الوحيدة لإعادة تنظيم وإقامة أرمينيا التركية، التى فقدت سكانها اليوم وتمزقت على يد الأتراك.

٤. إن رغبة الأرمن القوقاز تلتقى ورغبات مواطنيهم فى تركيا، وعلى نحو قوى ومبرر، مع الأخذ فى الاعتبار حقيقة أن *الجزء الأكبر من سكان أرمينيا القوقازية يعود إلى أصول أرمينية تركية، وقد تم تهجيرهم بيد الروس على مر القرن الماضى. وفى الواقع فإن نوفو-بايزيت ، كاجيزمان، كارس،الكسندروبول وأخالتسيخ مأهولة كلها تقريبا بالأرمن الأتراك.*

٨. *لقد أصبح انضمام أرمينيا التركية والقوقازية أمراً واقعاً، لأن عدد الأرمن الأتراك الموجودين على أراضى جمهورية أرمينيا فى الوقت الراهن يصل من ٤٠٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف نسمة، وهم الذين هربوا من المذابح التى قام بها الأتراك إبان هذه الحرب...* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [23]

وبعد أن أنهى أجارونيان خطابه، نوه باغوص نوبار باشا رئيس وفد «أرمينيا التركية» فى نهاية كلمته بالملاحظات الآتية:

« إن مطلبنا يتلخص فى أن أرمينيا المستقلة ينبغى أن تضم كافة الأراضى الأرمينية وأن تتكون من:

١ . كليكيا (بما فيها صنجاقية ماراش)، ولايات أرضروم الست، بيتليس، فان، ديار بكر، خاربوت، سيفاس، وجزء من ولاية ترابيز يطل على البحر الأسود.

٢ . أراضى جمهورية أرمينيا فى القوقاز، والذى يطلب سكانها الانضمام إلى إخوتهم فى تركيا فى إطار دولة أرمينية واحدة موحدة»(التشديد للمؤلفة ك.ع.).

وفى سياق ذلك فقد استدرك مدقّقاً بقوله إن خاكارى بأكملها والجزء الجنوبى من *ديار بكر الذى تسكنه أغلبية كردية، ينبغى ألا يدخل فى نطاق أرمينيا؛ وكذلك الحال بالنسبة للجزء الغربى من سيفاس* .[٢٤]

وبالنسبة للنقطة الأولى من مطالب باغوص باشا، ينبغى الإشارة إلى أنه، وفقا لاقتراح الرئيس ولسون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، فى العشرين من مارس ١٩١٩ تم إنشاء لجنة كنج-كراين، القسم الأمريكى للجنة الدولية، التى كانت مكلفة بدراسة تلك الأجزاء من الامبراطورية العثمانية، والتى كان ينبغى فصلها عن تركيا، ووضعها تحت إدارة الحكومات، التى تعد حكومات انتداب فى عصبة الأمم. ومن بين هذه الأجزاء تم أيضا حساب الأراضى التى وردت فى سياق المسألة الأرمينية [٢٥] . وفى الثامن والعشرين من أغسطس عام ١٩١٩ قدّمت هذه اللجنة تقريرها إلى مؤتمر السلام.

وحيث أن الحديث كان يدور حول أراضٍ خطط الأرمن لضمها إلى كيان «أرمينيا الكبرى»، فلعله من المهم أن نتعرف علي استنتاجات اللجنة، التى دخلت تلك الأراضى فى مجال أبحاثها. ومن بين هذه الأراضى ورد: «٥. *على الأرجح أنه من المستحيل تحقيق أرمينيا الكبرى المقترحة، التى تمتد من البحر الأسود حتى البحر الأبيض المتوسط، ومن ثم فلا يجب أن يتم التخطيط...*

أ. فى عام ١٩١٤ وقبل عام ١٨٩٤ *كان الأرمن أقلية عديمة الهيمنة على هذه الأرض، والأرجح أنهم لم يزدوا إطلاقا عن ٢٥٪ . وإذا ما تم تمكينهم من السيطرة (على هذه الأراضى)، فإن غالبية السكان سوف تنتقص حقوقها، وهو ما يخالف كل «مبادىء ولسون» والغرض من الحرب ...*

ب. لم يكن هناك وجود هنا اطلاقا لأرمينيا، التى يمكن أن تكون قد حكمت كل هذه الأراضى... (التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[٢٦]

وعن شخصية باغوص نوبار باشا، الذى ترجع إليه، من بين قادة الحركة الأرمينية الآخرين، فكرة إقامة «أرمينيا الكبرى»، فينبغى التأكيد على أن علاقات ممثلى الدول تجاهه كانت متباينة. ففى الوقت الذى كان لورد كيرزون (وزير الخارجية الإنجليزى ١٩١٩ ـ١٩٢٤) «يكن مشاعر الثقة المطلقة تجاه تصريحاته وإحصاءاته» فإن لويد جورج،

رئيس الوزراء الإنجليزى كان له رأي آخر. فقد لاحظ أن «*باغوص كان أرمينيا استغل كرم السلطان. وبفضل ذلك استطاع جمع ثروة كبيرة... ينبغى أن نذكر. على أية حال. أن الأسلوب العملى لباغوص. الذى جعل منه رجلاً موسراً. قد تخلى عنه ما أن حاول القيام بدور الرجل الوطنى. فعندما كان يُطلَب منه معلومات دقيقة. يمكن أن تسمح للحلفاء بالحكم حول إمكانية إقامة دولة أرمينية مستقلة. إنهال علينا بأرقام ليس موثوق بها على الاطلاق على نحو أو آخر. وإنما يقص علينا حكايات بهيجة خيالية عن عدد وصفات البطولات التى يتحلى بها العمالقة الأرمن. الذين هم على أهبة الاستعداد للإمساك بالسلاح. إذا قام الحلفاء بتوفيره لهم* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [٢٧]

وبالنسبة للنقطة الثانية فى المطالب الأرمينية التى طرحت فى إجتماع مجلس العشرة. فمن الضروري الإشارة إلى أنه وفقاً لما نشرته صحيفة «باريا» فى الثامن عشر من أبريل ١٩١٩ استناداً إلى صحيفة «جوجوفورداى دزاين» الأرمينية. فقد تقدم العقيد تمبرلى. ممثّل البعثة الإنجليزية فى يريفان إلى الحكومة الأرمينية باستفسار حول المناطق التى تدخل ضمن حدود الامبراطورية الروسية لعام ١٩١٤. والتى تعتبرها أرمينيا جزءا لا يتجزأ منها. وقد أجابت الحكومة الأرمينية على النحو التالى:

أ- كل محافظة يريفان.

ب- كل إقليم كارس.

ت- وفى محافظة تيفليس: إقليم أخالقالاك بمقاطعتيه. وبورتشال. بالإضافة إلى الجانب الشمالى (هكذا فى المصدر) حتى الخط الذى يبدأ من جبل سجريكار. والذى يمر عبر مجرى نهر خرام. حتى خطوط السكك الحديدية. حيث أن بولنيس- خاتشن وشولافير تبقيان إلى الجنوب من الحدود؛

ث- جزء من محافظة غنجه: المقاطعة الجنوبية من الإقليم بحيث تبقى جولب وأوزونتالا وكولانى إلى الجنوب من الحدود؛ المقاطعة الجنوبية من إقليم غنجه. بحيث تبقى قرى تشارداخلو وتشايكند إلى الجنوب من الحدود؛ المقاطعة الجنوبية الغربية من إقليم شوشه. بحيث تبقى تيرتير خارج أرمينيا؛ المقاطعة الغربية من إقليم شوشه. بحيث تبقى قرى أجدام وكادجار خارج أرمينيا؛ مقاطعة جبرائيل من إقليم كارياجين. بالإضافة إلى قرى فانك وجادروت وإجيرلو وأراكيل؛ إقليم زانجيزور. باستثناء مقاطعات جبل كيرست. وقرى شاخفيردليات ومحطة اجيبيلا على أراكس. والواقعة جميعها فى الجزء الجنوبى (طالع الخريطة ٥).

وفى هذا السياق يلاحظ أن سلطة الجمهورية فى الأراضى المحددة سابقا لا تمتد إلى المناطق التالية:

١. منطقة كارس بأكملها.

٢. محافظة تفليس: فى إقليم أخالقالاك. الذى يخضع لإدارة القيادة الإنجليزية.

فى إقليم بورتشال شمال نهر كامينك (تدخل المقاطعة الشمالية للأقليم وحتى محطة سيداخلو ضمن المنطقة المحايدة. أما المنطقة الشمالية فتحتلها القوات الجورجية).

٣. جزء من إقليم غنجه.

٤. محافظة يريفان: فى إقليم ناختشوان. باستثناء القطاع الشمالى الغربى (ديزام ألمالو). حيث دخلت منطقة سلطة الجمهورية: فى إقليم شارور (جنوبى قرى أراكس وخاتشيك) . [٢٨]

إذا ما افترضنا أنه من نافلة القول أن نعلّق على المطالب الأرمينية فى مؤتمر باريس والخاصة بالأراضي التى كانوا يحلمون بالحصول عليها. وخاصة أننا أوردنا رأي لجنة كنج- كراين فى هذا الصدد. فإننا نودّ لو توقّفنا عند الأراضى التى لفتت انتباهنا. إذا أن أرمينيا أعلنت أنها أراضيها فى بلاد القوقاز. والتى زعمت أن سلطة الجمهورية قد شملتها. وفى قائمة الأراضى التى رأت أرمينيا أن سلطتها لم تشملها. تم وضع جزء من إقليم غنجه. التى دخلت فى كيان محافظة تحمل نفس الاسم. ويبدو أن المقاطعات الأخرى من هذه المحافظة. والمشار إليها فى النقطة الرابعة باعتبارها تابعة لأرمينيا. يجب اعتبارها أراضى كانت خاضعة لسلطتها. هل الأمر على هذا النحو فى الواقع؟ فلنحاول استجلاء الموقف الفعلى استناداً إلى الحقائق.

كما أشرنا من قبل. ففى الثالث عشر من يناير ١٩١٩ تقرر بموجب مذكرة وزير داخلية أذربيجان بشأن الوضع فى قاراباغ. إنشاء محافظة قاراباغ فى حدود أقاليم جاوانشير وشوشه وجبرائيل وزانجيزور. التى كانت تعرف باسم محافظة غنجه. لتدخل ضمن كيان أذربيجان برئاسة الحاكم العام خوسرو بك سلطانوف. الذى اعترف به الحلفاء فى الثالث من أبريل بهذه الصفة [٢٩] . هذه الحقيقة التى أوردناها لها دلالة أخرى تتمثل فى أن هذا الاعتراف قد جاء من جانب الحلفاء. وذلك بعد أن قدَّم أعضاء حلف الداشناك إلى الدول الحليفة مذكرة تتضمن مطالبهم فى مؤتمر السلام بشأن ضم مقاطعات من الأقاليم سابقة الذكر إلى كيان دولة أرمينيا. والتى تعتبرها أرمينيا من الأراضى التى تفرض سلطاتها عليها.

وبعد الاعتراف الرسمى من جانب الحلفاء بتبعية قاراباغ لأذربيجان. أجرى الداشناك اتصالات بالقيادة الإنجليزية. وأداروا حملة انتهت بالفشل. أى أن *«كل محاولات الداشناك إقناع الإنجليز بأن أطماعهم فى قاراباغ ليست محلا للشك. قد تبين أنها باطلة. كانت سياسة القيادة الإنجليزية تتميز بالثبات والصرامة تجاه هذه المسألة. وقد أعطى الإنجليز أوامرهم للداشناكة أن يخضعوا دون قيد أو شرط للقرارات التى أصدرتها قيادة «التحالف» وأن يعترفوا بسلطة أذربيجان فى قاراباغ* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) [٣٠]. وقد أشار شاخدين. الذى وضع كتاباً بعنوان «الحزب الفيدرالى الثورى الأرمينى (داشناك) فى خدمة الحرس الأبيض الروسى والقيادة

الإنجليزية فى القوقاز»، وهو الكتاب الذى اقتبسنا منه هذا المقتطف، استنادا إلى المواد الأرشيفية التى تم اكتشافها فى جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية. ولكن فيما بعد «*تم مصادرة كافة نسخ هذا الكتاب سراً من المكتبات والأرشيف فى البلاد بتوجيه من المافيا الأرمينية*(التشديد للمؤلفة ك.ع.)» [٣١] .ويذكر شاخدين، مستشهداً بالمسئول السوفيتى ميسنيكوف، أن «*الجنرال الإنجليزى طومسون، الذى يؤدى مهام عمله فى بلاد القوقاز يعارض الأرمن، وأن وزير خارجية إنجلترا يبرر تصرفاته*(التشديد للمؤلفة ك.ع.)» [٣٢] . وبالمناسبة فقد كان وزير الخارجية الإنجليزى سابق الذكر هو اللورد كيرزون، وكان متعاطفا مع باغوص نوبار باشا، ولكنه مع ذلك كان معترفا بأن قاراباغ هى أراض أذربيجانية.

وبالنسبة للمقاطعات الجنوبية لأقاليم كازاخ غنجه، التى خلت فى نطاق محافظة غنجه إلى جانب أقاليم قاراباغ الأربعة سابقة الذكر، فإنه من الجدير بالذكر، أن هذه الأقاليم أيضا، بما فيها المقاطعات الجنوبية لها، وكذلك أيضا المقاطعة السابقة نوفو- بايزيت التابعة لمحافظة يريفان، التى انفصلت فى التاسع عشر من أغسطس عن مقاطعة غنجه، أى باسار كيتشيار [٣٣] ، وظلت تمثل جزءاً لا يتجزأ من أذربيجان. وقد باءت محاولات الداشناك فى فرض سلطتهم عليه بالفشل.

ولننتقل الآن إلى مقاطعات محافظة يريفان، التى أظهر الأرمن أطماعهم نحوها، معترفين، مع ذلك، بأن سلطتهم لا تمتد إلى ناختشوان، باستثناء القطاع الشمالى الغربى (دايزام أمللو) ومقاطعة شارور، اللتين تدخلان فى نطاق هذه المحافظة. ولكن يبدو، بهذه الطريقة، أن سلطتهم تمتد إلى دارالاجيوز ومقاطعة إقليم شارور- دارالاجيوز. وفى رأينا أنه من المناسب تناول هذه النقطة هنا.

ففى الثلاثين من أبريل ١٩١٩ أرسلت وزارة الخارجية الأذربيجانية خطابا إلى قائد القوات البريطانية فى بلاد القوقاز، جاء فيه، «إن القيادة الادارية فى مناطق ناختشوان وشارور- دارالاجيوز وسورمالين وإقليم يريفان، التى اقترحتم انتقالها إلى حكومة أرمينيا»، الأمر الذى ترتب عليه إعلان «الاحتجاج الحاسم بسبب النقل المخطط له لإدارة المناطق المذكورة إلى حكومة أرمينية، وفى سياق ذلك تضمن الخطاب طلب «وقف النقل المشار إليه للإدارة إلى حكومة أرمينيا».

وفى معرض شرحه للموقف، أشار وزير خارجية أذربيجان إلى إن «إصلاح الوضع فى المناطق المذكورة مع قاراباغ لا يبدو أمراً ممكناً، لأن الوضع الجغرافى فى هذه الأراضى، والتركيبة العرقية للسكان متفاوتة فى نسبها. إن أقاليم زانجيزور وجاوانشير وشوشه وجبرائيل (قاراباغ)، تقع فى قلب أذربيجان، وهى محاطة بسكان كلهم من المسلمين. أما السكان الأرمن الذين يعيشون على أراضى قاراباغ فهى مجرد مجموعات قليلة، لم تمثل فى أى وقت من الأوقات أغلبية، وهو ما لا يمكن قوله بالنسبة لمناطق ناختشوان وسورمالين وشارور- دارالاجيوز، حيث يمثل المسلمون الأغلبية الساحقة».

وقد أشير بعد ذلك إلى أن «أقاليم زانجيزور وجاوانشير وشوشه وجبرائيل (قاراباغ) دخلت فى مجال القيادة الإدارية للحكومة الأذربيجانية، وأن جزءا صغيراً للغاية من هذه المنطقة التى تحتلها عصابات أندرانيك، كانت مُصادرة مؤقتا من إدارة قيادة حكومتى، لذلك فإن نقل إدارة المناطق المذكورة إلى حكومتى تُعيد إعادة للنظام المعتاد السابق فقط.

أما الوضع فى مناطق ناختشوان وشارور- دارلاجيوز وسورمالين ومقاطعة أقاليم يريفان، التى لم تكن تدخل إطلاقاً فى مجال إدارة حكومة أرمينيا، ونقل إدارة هذه المناطق إلى سكان أغراب، سوف يخلق وضعاً جديداً، وليس إعادة الوضع الذى كان قائما من قبل .[٣٤]

وبالإضافة إلى ذلك، ففى الأول من مايو ١٩١٩ تسلّم المجلس الإسلامى لناختشوان بلاغاً حول تسليم المنطقة إلى الرئاسة الإدارية لأرمينيا. وفى الثانى من مايو وصل إلى ناختشوان الجنرال ديفى، واستدعى عدداً من الشخصيات البارزة من بين السكان ومن أعضاء المجلس لإجراء مباحثات. وقد دار بينهما جدل طويل صاحبه إحتجاجات ضد هذا العنف الذى سمح به الجنرال الإنجليزى ممثل دول التحالف فى القوقاز، وجرى التعبير عن طلب وقف دخول الأرمن إلى هذه المنطقة، ولو إلى إصدار مؤتمر فرساى قراره. وبعد أن استمع إلى رأى الجانب الناختشوانى، أعطى ديفى وثيقة رسمية عن الطابع المؤقت لنقل هذه المنطقة إلى الإدارة الأرمينية. وقد وقعت جميع هذه الأحداث فى الفترة من ١ إلى ٣ مايو ١٩١٩، عندما كان على الأرمن الوصول إلى ناختشوان، ولكن حتى الرابع عشر من مايو لم تصل أية أخبار من الحكومة الأرمينية. وفى الرابع عشر من مايو وصل إلى ناختشوان الجنرال ديفى بصحبة خاتيسوف، رئيس وزراء أرمينيا. وبعد إجراء بعض الأحاديث والتواصل مع رئيس المجلس القومى لناختشوان واثنين من أعضائه، طلب خاتيسوف الدعوة لعقد اجتماع وجمع السكان، حيث كان يرغب فى التعرف سواء على أعضاء المجلس أو على السكان. وفى الخامس عشر من مايو قابل خاتيسوف المجتمعين بكل هيئتهم فى قاعة الاجتماعات، حاملين احتجاجات نيابة عن سكان المنطقة.

وبعد اجراء بعض المناقشات خرج خاتيسوف إلى الجمهور الذى بلغ عدده حوالى أربعة الآف شخص، وعلى الفور تناهت إلى سمعه الاحتجاجات ورفض قبول الحكومة الأرمينية. عندئذ قال خاتيسوف أن هذا قد قام به الإنجليز بناء على أوامر ممثل دول التحالف فى القوقاز بعد أن استمع إلى وجهة نظر الجانب الناختشوانى، عندئذ «قام الشيوخ البارزون الذين كانوا يقفون فى المقدمة، وأعلنوا أمام كلّ الموجودين بأنهم سوف يصرخون أمام العالم كله من جراء العنف الذى سُمح به تجاه المسلمين فى المنطقة، وأنهم سوف يتحدثون إلى الصحف، وسوف يبلغون جميع مسلمى العالم أن إخوانهم المسلمين يمارس ضدهم العنف، دون أن يعبأ أحد برغبتهم ومساعيهم وأملهم وهدفهم. وأنهم سوف يوصون أولادهم، ما بقت

البشرية، أن يرفعوا أصواتهم فى كل مكان متحدثين عن هذا القهر، الذى مورس ضد أسلافهم، وأن السيد خاتيسوف، الذى يعتبر نفسه مثلاً للحكومة الجمهورية، يجب ألا يوافق على هذا العنف الذى يدخل إلى بلادنا. وبعد هذه الكلمات انفضوا فى مظاهرة، دون أن يستكملوا الاستماع إلى وعود السيد خاتيسوف حتى النهاية. وفى نفس اليوم غادر خاتيسوف ناختشوان عائداً إلى يريفان . [٣٥]

وفيما بعد، قام الجنرال الإنجليزى ديفى ومعه المدعو درو رئيس فرقة يريفان فى منطقة ناختشوان، بدفع القوات الأرمينية النظامية برئاسة الجنرال شيلكوفنيكوف والإدارة الأرمينية برئاسة محافظ المدينة ميدجلوميانيتس، وذلك ضد إرادة السكان وعلى الرغم من الاحتجاجات التى أعلنوها. وبعد أن وفّر للحكومة الأرمينية فى ناختشوان القوة اللازمة وكمية هائلة من العتاد العسكرى، سحب الإنجليز قواتهم من المنطقة وأطلقوا العنان للداشناك للاستيلاء عليها. ومنذ هذه اللحظة بدأت أيام الابتلاء الصعبة بالنسبة لمسلمي هذه المنطقة. ظل التعسّف الذى لا تصفه الكلمات، والقسوة المتعمدة من قبل الجنود والأفكار الخفية البشعة التى تركتها فى ناختشوان البعثة الإنجليزية الأخيرة فى شخص الكابتن سفينس وإثنين آخرين من الضباط، اللذين أوصلا الأمر إلى حدّ الصدام الدموي بين السكان وبين القوة النظامية لحكومة أرمينيا، التى كانت مستعدة تماما للمذبحة. *وفى العشرين من يوليو ١٩١٩ انتفض السكان الغاضبون ضد حكومة الداشناك، وبعد معارك استمرت خمسة أيام فى ناختشوان وجولفا وشاختختاخ وشارور وفيديباسار تم اخلاء هذه الأراضى من جنود الدشناك وتحريرها منهم ومن أنصارهم. وبعد الهزيمة التى لحقت بهم فى ناختشوان، لجأت الحكومة الأرمينية فى شهر سبتمبر إلى إبادة المسلمين فى إقليمي سورمالين وإيتشميادزين، حيث لم يبق من السكان المسلمين البالغ عددهم ٨٠ ألفاً سوى ٣٠ ألفا نجحوا فى الانتقال إلى ناختشوان، بينما تم ذبح الآخرين دون رحمة.*

وبعد أن رأى مسلمو ناختشوان السياسة التى تتبعها حكومة الداشناك نحو الإبادة الشرسة المنظمة، أدركوا بالغريزة أن خلاصهم لن يأتى إلا بانضمامهم إلى جمهورية أذربيجان، أعلنوا فى مطلع أغسطس١٩١٩ أن منطقتهم بأكملها جزء لا يتجزأ من جمهورية أذربيجان . [٣٦]

وكما ذكر أوسوبيكوف، رئيس الوزراء فى خطابه الذى ألقاه فى البرلمان فى الثانى والعشرين من ديسمبر١٩١٩ ان «*أبناء ناختشوان وشارور وفيديباسار الشجعان قد قاموا بحل هذه القضية بأنفسهم، مخاطرين بحياتهم وبشرف عائلاتهم وكرامتهم، لقد ناضلوا بأنفسهم وحصلوا على حريتهم، كى ينضموا لأرضهم ووطنهم، وبهذا سهلوا من مهمة الحكومة*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.).[٣٧]

لم يكن عبثا أن كتب كاتشازنونى قائلاً «*أن الداشناك فشلوا فى فرض سلطتهم على تلك المواقع الهامة، مثل فيدى ـ باسار وشارور ـ ناختشوان بقوة*

السلاح، ومن ثم حاقت بهم الهزيمة وانسحبوا منها(التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [38]

ولكن، وبالإضافة إلى ذلك، ولكى نتصور على أى نحو كانت النتائج المصاحبة للأعمال التى قام بها الأرمن فى إخلاء أراضى محافظة يريفان من المسلمين، ينبغى أن نولى الاهتمام إلى قرار الوزير المفوض ماكينسكى إلى وزير جمهورية أذربيجان فى التاسع من سبتمبر ١٩١٩، حيث ورد فيه، بصفة خاصة، «*أن الأغلبية الساحقة من اللاجئين موجودة خارج حدود الجمهورية: شارور وناختشوان وسورمالين والتى أصبح من المستحيل الاتصال بها، بينما لم يبق داخل البلاد سوى جزء صغير من اللاجئين المسلمين، الذين اتخذوا من جبال يريفان وبعض القرى الإسلامية الأكثر أمنا مأوى لهم...*

لقد دفعت أحداث الأيام الأخيرة بالمسلمين إلى وضع مأساوى، لقد تم سحق ٥٠ إلى ٦٠ قرية من الذين عادوا إلى أماكنهم مرة أخرى، والقسم الذى كتبت له النجاة من السكان، تركوا ممتلكاتهم وخبزهم فى العنابر، وتفرقوا هربا إلى القرى المسلمة المجاورة التى حاق بها الدمار.

... وقد تركزت غالبية اللاجئين على الجانب الآخر من الجبهة إلى حيث هاجر ١٥٠ ألف مسلم من أقاليم نوفو بايزيت وإيتشميادزين ويريفان، وفى الوقت الحالى بقى داخل حدود أرمينيا عدد قليل نسبيا من المسلمين، ولكن حتى هذا العدد آخذ فى التناقص بشكل حاد يوما بعد الآخر تحت ضغط المذابح والخوف منها...

فى إقليم يريفان وفى المناطق الخاضعة للحكومة لم يزد عدد المسلمين عن ٢٥ ألف نسمة، وهو نفس العدد فى إيتشميادزين، أما فى إقليم سورمالين (مرة أخرى والمقاطعات التابعة له) فيبلغ العدد ١٥ ألف نسمة، بالإضافة إلى ذلك يعيش فى جبال يريفان ١٣ ألف لاجىء إلى جانب السكان المحليين...

على هذا النحو، عند حساب المسلمين المحتاجين، الذين ينبغى تنظيم تقديم المساعدة لهم الآن، فإننا مضطرون فى الوقت الحالى أن نكتفى بمحافظة يريفان، وبالنسبة للرقم الأخير لإجمالى السكان فسوف يعادل ٨٠ ألف نسمة كحد أقصى و٧٠ ألفاً كحد أدنى (التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [39]

إذا ما رجعنا قليلا للوراء، سوف نلاحظ أنه فى نفس اليوم الذى وصل فيه الجنرال ديڤى إلى ناختشوان بصحبة خاتيسوف، رئيس وزراء أرمينيا لإقرار سلطة أرمينيا فى هذه المنطقة، أى فى الرابع عشر من مايو ١٩١٩، اقترح لويد جورج بعد المشاورات مع ولسون وكليمنصو رئيس الوزراء الفرنسى، باتفاق تام، فى مؤتمر فرساى للسلام وفى اجتماع المجلس القرارات الأربعة التالية:

١) قرار وضع محافظة أرمينيا تحت الانتداب، فى الحدود التى يتم الاتفاق عليها بين وفود أمريكا وإنجلترا وفرنسا وإيطاليا، وبتوصياتهم، إذا ما تمت الموافقة عليها بالإجماع، ويجب الموافقة عليه دون الرجوع من جديد لمخاطبة المجلس (التشديد للمؤلفة ك.ع.).

٢) وضع مدينة القسطنطينية ومضيقى البوسفور والدردنيل وبحر مرمرة والمنطقة الصغيرة المتاخمة لهم، والتى سوف يتم ترسيم حدودها بالاتفاق بين وفود أمريكا وإنجلترا وفرنسا وإيطاليا وبتوصياتهم، تحت الانتداب، إذا ما تمت الموافقة على هذه التوصيات بالاجماع، دون الرجوع من جديد لمخاطبة المجلس» . [٤٠]

عندما جرى قبول هذا القرار كما كتب لويد جورج، كان رئيس الوزراء الإيطالى فى روما، ولكنه أقر المشروع فور عودته. وقد قدم الرئيس ولسون اقتراحا *«باسم الولايات المتحدة الأمريكية فى حال موافقة مجلس الشيوخ عليه* (التشديد للمؤلفة ك.ع.). وفى سياق ذلك شرح لكليمنصو ولويد جورج أنه «لايستطيع مقدما أن يقول ما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية سوف تقبل قرار الانتداب». [٤١]

فى السابع والعشرين من يونيو ١٩١٩، أرسل هربرت هوفر رئيس الإدارة الأمريكية خطاباً لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم المعونة، استند فيه إلى المناقشة الخاصة بالقضية الأرمينية والتى دارت بين ولسون وهنرى مورجنتاو، سفير أمريكا لدى تركيا فى الفترة من ١٩١٣ ـ ١٩١٦، وبعض المناقشات الأخرى التى دارت مع هوفر نفسه عرض فيها اقتراح، وكان من الضرورى أن يقوم المسئولون فى الولايات المتحدة، قبل سفر الرئيس ولسون متجها من باريس إلى الولايات المتحدة، بلفت الانتباه إلى الفقرات التى ورد فيها على وجه الخصوص مايلى:

« ١) نقترح أن يتم إرسال مفوض مقيم بصفة مؤقتة إلى أرمينيا له صلاحيات كاملة من كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا لشئون التعاون مع دولة أرمينيا الموجودة فعليا de-facto، باعتباره الممثل الوحيد لهذه الحكومات فى أرمينيا. وتدخل ضمن مهامه أيضا الرقابة وإسداء النصح فى كافة شئون الدولة والمتعلقة بأرمينيا الروسية والتركية، وكذلك الرقابة فيما يخص مسائل المساعدة فى إعادة المواطنين إلى أراضيهم، وكذلك حل المسائل السياسية المتعلقة بهذه الأراضى...» . [٤٢]

فى الثامن والعشرين من يونيو اعتمد مجلس الأربعة هذا الاقتراح. وأخذاً فى الاعتبار بصعوبة تحقيق قرار إرسال مفوض مقيم بصفة مؤقتة إلى أرمينيا، فقد تقرر أن يتخذ مجلس العشرة الإجراءات الإدارية الضرورية من أجل تحقيقه . [٤٣]

وفى الخامس من يونيو من نفس العام، قام مجلس العشرة بتعيين العقيد الأمريكى هاسكل فى منصب المفوض الأعلى فى أرمينيا، نيابة عن حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وذلك بناء على اقتراح السيد لينسنج وزير خارجية الولايات المتحدة. وقد كان على كافة ممثلى الحكومات المذكورة فى أرمينيا وجورجيا وأذربيجان واسطنبول، أن يكونوا قد تلقوا تعليمات بالتعاون مع العقيد هاكسل وأن يمدوا له يد العون . [٤٤]

وعلى الرغم من أن حدود أرمينيا لم تكن قد تحددت حتى ذلك الحين، فقد كان ذلك هو الشكل الأمثل الذى يتمنى الأرمن تحقيقه. وهكذا، فبعد مرور أربعة

عشر يوما بعد موافقة الرئيس ولسون قبول الانتداب على أرمينيا بشرط موافقة مجلس الشيوخ، أى فى الثامن والعشرين من مايو ١٩١٩، تحمست له الحكومة الأرمينية وأعلنت عن «إعلان استقلال أرمينيا المتحدة». وبموجب هذا القرار «يتم توحيد أقاليم أرمينيا المختلفة منذ اليوم، بما فيها الأقاليم المتفرقة، إلى الأبد فى دولة مستقلة واحدة موحدة» [٤٥] . بهذه الوثيقة ضمت الحكومة الأرمينية فى كيان «أرمينيا المتحدة»» كل الأراضى، التى كانت تحلم برؤيتها ضمن قوام دولتها.

ومن أجل تحقيق هذا «الاتحاد» قامت حكومة الداشناك مرة أخرى بالهجوم على قاراباغ معبرةً صراحةً عن احتجاجها على وجود قوات أذربيجانية هناك. ورداً على ذلك قام السيد تكينيكى، الممثل الدبلوماسى لأذربيجان فى أرمينيا فى الخامس والعشرين من يونيو ١٩١٩ بتسليم وزير خارجية أرمينيا مذكرة جاء فيها أن «سلطانوف، تم تعيينه فى ١٣ يناير ١٩١٩ من قبل حكومة أذربيجان، وفى الثالث من أبريل جرى الاعتراف رسميا بأنه الحاكم العام لأقاليم زانجيزور وجبرائيل وشوشه وجاوانشير، والتى تشكل أجزاء لا جدال حولها ولا تتجزأ من جمهورية أذربيجان، وتعتبر احتجاجات حكومة جمهورية أرمينيا تجاه تصرفات سلطانوف أو على وجود القوات الأذربيجانية فى الأقاليم المذكورة هى تدخلاً فى الشئون الداخلية لجمهورية أذربيجان . [٤٦]

ومع ذلك لم تتراجع الحكومة الأرمينية عن مخططاتها العدوانية ضد أذربيجان. وهكذا ووفقاً للبرقية التى أرسلها السيد جفاروف وزير خارجية جمهورية أذربيجان إلى قائد القوات البريطانية فى باكو فى الرابع من يوليو ١٩١٩، فإن «الحكومة الأرمينية أرسلت إلى زانجيزور قوات وصل عددها حتى الآن ما يقرب من ٧٠٠ شخص، وكمية كبيرة من الذخيرة. ومن ثم فقد وقعت بعض الاشتباكات المسلحة، شارك فيها السكان الأرمن وكذلك القوات الأرمينية النظامية». وقد أعرب وزير الخارجية عن أمله، فى هذه الحالة، إلى أنه بفضل التدخل حسن النية للقيادة البريطانية فى شكل المجلس المناسب، سيصبح من الممكن على الحكومة الأرمينية تفادي الصدام الحاد بين جمهورية أذربيجان وأرمينيا، الذى سينفجر حتما، إذا لم تتوقف الحكومة الأرمينية عن الأعمال المسلحة ضد أذربيجان» . [٤٧]

في واقع الأمر فإن «اجتماعاً» كهذا قد تمّ بالفعل، ففي ٢٩ يوليو وصل كل من رئيس وزراء أذربيجان أوسوبيكوف ووزير الدفاع ميخمانداروف إلى خانكنده، حيث حضرا استعراضاً لفرق من القوات المسلحة أقيم خصيصاً لأوسوبيكوف. ثم صعدا في صباح اليوم التالي فى ٣٠ يوليو إلى شوشه، حيث قدم السكان والمرجعيات الدينية لهم الخبز والملح عند الدخول إلى المدينة. ثم اتجه أوسوبيكوف وميخماندراوف إلى ميدان الحرية، ومن هناك انطلقوا إلى المسجد الكبير الذي ألقى فيه السكان والمرجعيات الدينية خطبهم. وبعد ذلك استقلاّ السيارات متجهين إلى «المجمع الأرميني، وقابلهم هناك المرجعيات الدينية بالخبز والملح. وقام الأسقف بإلقاء خطبة عميقة المعنى باللغة التيوركية أكّد خلالها بالحقائق التاريخية على

ضرورة التعايش السلمي بين الشعبين» . [48]

وبعد مرور فترة من الزمن اجتمع المفوضون الأرمن فى شوشه على نحو منفرد فى مؤتمرهم السابع على مدى ثمانية أيام. مثلوا بعده أمام الحاكم العام لقاراباغ السيد سلطانوف. واستمرت المباحثات لمدة يومين. وفى النهاية، قرر المؤتمر السابع لأرمن قاراباغ فى الخامس عشر من أغسطس ١٩١٩ اعتماد الشروط التالية للاتفاقية المؤقتة الموقعة مع حكومة جمهورية أذربيجان:

١. قبلت الأطراف الاتفاقية المؤقتة الحالية إلى أن يتم حل هذه القضية فى مؤتمر السلام، وسوف يكون هذا القرار ملزماً للجانبين أياً كان.

٢. المقاطعة الجبلية من قاراباغ: تعتبر أقاليم شوشه وجاوانشير وجبرائيل (ديزاك، فارندا، خاتشين، جارابيرت) التى يسكنها الأرمن ضمن حدود جمهورية أذربيجان مؤقتاً.

٣. تبقى أقاليم شوشه وجاوانشير وجبرائيل منعزلة فى وحدة إدارية منفردة ضمن محافظة قاراباغ.

.١٢ يتمتع أرمن قاراباغ بحق الاستقلال الثقافى.

.١٤ تنظم حكومة جمهورية أذربيجان نشاط المجلس القومى الأرمينى من خلال المفوضين الأرمن.

.٢٥ تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ من تاريخ قبول مؤتمر أرمن قاراباغ السابع.

.٢٦ تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول فى جميع الأحوال: الحصار والحرب وما إلى ذلك . [49]

وفى هذا السياق وصل إلى باكو فى نهاية أغسطس ١٩١٩ قادماً من قاراباغ وفد يمثل سكان أرمينيا. وقام بزيارة السيد أوسوبيكوف رئيس الوزراء. *وقد أعرب الوفد للوزير عن «مشاعر الرضا العميق بمناسبة التوصل لحل سلمى لقضية قاراباغ، وأعرب عن شكره نيابة عن السكان الأرمن فى قاراباغ* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [50]

وفى معرض تعبيره عن موقفه من هذا الحدث، أشار أوسوبيكوف فى خطابه الذى ألقاه فى البرلمان فى الثانى والعشرين من ديسمبر١٩١٩ إلى أن *مسألة الاعتراف بحقوق الأقليات القومية قد كتبت فى البرامج، ووردت فى الخطب التى ألقيت، ولكن، للأسف، ما ظهر فى الواقع قليل. لقد اعترف الشعب الآذرى دون تردد بهذا الحق الطبيعى لإخواننا فى الوطن من الأرمن فى قاراباغ. وعلى الرغم من الحرائق والمذابح، التى تقع طوال الوقت قبيل أحداث سورمالين، نوڤو-بايزيت وإيتشميادزين ، فإنه لم يتراجع عن وعوده. والآن فإن إخواننا فى الوطن، من الأرمن الذين يعيشون فى قاراباغ، يشاركون بشكل واسع فى أعمال الإدارة المحلية، ويعملون فى فتح وزيادة المدارس وتحسين التعليم عموما. ومن أجل تحقيق هذا الهدف تنفق الملايين. ولن نبخل بها فى المستقبل فى هذا الأمر. إننا نعطى هذا المثل للمرة الأولى حتى الآن فى القوقاز ونعرب عن أملنا أن يحذوا جيراننا حذوه»* (التشديد للمؤلفة ك.ع.)» . [51]

ولكن مع ذلك، فإن «جيراننا» أعلنوا على لسان خاتيسوف رئيس وزراء أرمينيا وبعد التوقيع على الاتفاقية المؤقتة فى قاراباغ أن «حكومة أرمينيا لا تعترف بهذه الاتفاقية، وأنها لن تتنازل عن حقوقها فى قاراباغ» . [٥٢]

وقد ورد فى المراسلات السرّية لأركان الجيش الأذربيجانى مع الحاكم العام السيد سلطانوف، أنه «على الرغم من أن قضية قاراباغ قد تم حلها بنجاح، ولكن جميع الشواهد تدل على أن حكومة أرمينيا لم تقبل بهذه الحقيقة. على الرغم من أن موقفها ضعيفا فى الوقت الحالى بعد الهزيمة فى ناختشوان والأرجح أنه ليس باستطاعتها أن تتخذ الآن أى خطوات فعالة، ولكن على الأرمن أن يكونوا على أستعداد لما هو أسوأ» . [٥٣]

لقد كان لهذه الشكوك ما يبررها، إذ أنه وبعد أن شهدت هزيمتها فى ناختشوان وفى باقى قاراباغ، أرادت الحكومة الأرمينية آنذاك أن تستغل المقاطعة الواقعة بين قاراباغ وزانجيزور. ولما كانت السلطة الأذربيجانية لا تحكم قبضتها على كافة أراضى هذا الأقليم، فقد بيتت حكومة أرمينيا النيّة على فصل ناختشوان عن المقاطعة الرئيسية لقاراباغ، وبهذه الطريقة تخلق عائقاً نحو وجود أذربيجان كوحدة واحدة عضوياً.

وفى السياق ذاته أكد جفاروف، وزير الخارجية، فى خطابه إلى توبتشوباشيف بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩١٩ أن «العلاقات الأذربيجانية الأرمينية فى الأسبوعين- الثلاثة الأخيرة قد ساءت بدرجة كبيرة، وذلك بسبب زانجيزور أساساً. وكما كتب فى الخطاب السابق (ربما نهاية أكتوبر-المؤلفة)، أن الحكومة الأرمينية أعلنت احتجاجها الشديد على إرسال قواتنا النظامية لمساعدة الحاكم العام لقاراباغ بهدف حفظ النظام والهدوء فى منطقة زانجيزور، وكما هو معروف، فإن السبب وراء إرسال القوات راجع إلى أن حكومتنا تمتلك دليلاً دامغاً على إرسال الحكومة الأرمينية لقواتها النظامية إلى زانجيزور، وكذلك إرسال أسلحة وكافة أنواع المعدت العسكرية لتوزيعها على السكان الأرمن، بهدف تنظيم انتفاضة فى اللحظة المطلوبة، ولكى تثبت أن السكان الأرمن فى زانجيزور لا يرغبون فى الاعتراف بسلطة حكومتنا. وبطبيعة الحال فإن حكومتنا لم يكن من الممكن أن تقف مكتوفة الأيدى، وخاصة أن أغلبية اللاجئين المسلمين، البالغ عددهم ما يقرب من ٦٠ ألف نسمة، كان عليهم العودة إلى أماكنهم، وكان من الممكن أن يتعرضوا لكافة أشكال الهجوم والعنف من جانب العصابات المسلحة. ومن أجل تجنب ذلك تم إرسال قواتنا. وقد أعطى هذا العمل مبرراً لقادة الجماعات الأرمينية والحكومة الأرمينية لإثارة قلاقل كبيرة وبعض الصدامات المحدودة، التى وقعت بين قواتنا والعصابات الأرمينية المسلحة، وتحويلها إلى قتال حقيقى إمتد لعدة أيام.

ولما كانت هذه الأحداث قد تزامنت مع قرب موعد الدعوة للمؤتمر الأرمينى الأذربيجانى، والذى أعلنت حكومتنا الموافقة على الاشتراك فيه، فإن الحكومة

الأرمينية. وقد أحسّت بالخوف. من أن الوضع الحقيقى فى زانجيزور يمكن أن يتغير. كما يمكن أن يتغير الوضع أيضا فى قاراباغ. لغير صالحها. وفى معرض رغبتها فى المماطلة فى حل هذه القضية. لجأت لطلب المساعدة من حكومات جورجيا. ومن السيد/ وردروب. مندوب انجلترا. والنائب بول هاسكل. والعقيد ريو. بطلب وقف «الأعمال العسكرية». وقد قاموا جميعهم بإرسال برقيات مناسبة إلى رئيس الوزراء أوسبيكوف. وبعد أن ناقشت لجنة الدفاع الوضع القائم. رضخت للطلبات. ولما كانت غير راغبة فى توتر العلاقات. فقد قررت سحب القوات مؤقتا من زانجيزور بالشروط المذكورة فى البرقية. وهى محتفظة بشكل تام بوجهة نظرها السابقة فى أن زانجيزور تعد جزءا لا يتجزأ من أذربيجان.
ولهذا السبب نفسه سافر أوسوبيكوف إلى تيفليس. إلى حيث كان من الضرورى أيضا أن يسافر خاتيسوف لإجراء المباحثات.

ونظراً لأن مؤتمر عموم القوقاز لم يتمكن من الانعقاد لأسباب عديدة. فى الوقت الذى فرضت فيه الأحداث الجارية بشكل قاطع ضرورة حل وتسوية العديد من القضايا. تقدمت الحكومة الأرمينية. بعد المباحثات المبدئية التى أجراها ممثلها بيكزاريان معى. باقتراح رسمى يتمثل فى الدعوة لعقد مؤتمر أرمينى أذربيجانى. وبطبيعة الحال فقد استجابت حكومتنا لهذا الاقتراح بكل سرور. علاوة على أنه كان من الضرورى طرح قضية الحل النهائى للجدل بشأن الحدود للمناقشة. وليس قضية ترسيم الخط الفاصل المؤقت» .[٥٤]

ونتيجة للمباحثات التى جرت فى الثالث والعشرين من نوفمبر ١٩١٩ بين أرمينيا وأذربيجان تم توقيع اتفاقية بموجب المادة الأولى فيها. *«تلتزم أرمينيا وأذربيجان بوقف الاشتباكات الجارية فى الوقت الحالى، وعدم اللجوء مرة أخرى لاستخدام القوة المسلحة»* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[٥٥]

لكن برقية أوسوبيكوف. رئيس وزراء أذربيجان إلى المفوض الأعلى الحليف العقيد هاسكل. والمفوض الأعلى البريطانى وردروب. ووزير خارجية جورجيا. والممثل الدبلوماسى لأذربيجان فى جورجيا. والمؤرخة ١٤ ديسمبر ١٩١٩. تدل على أنه حتى هذا التاريخ. استمر وصول الأنباء دون توقف عن قيام الأرمن بأعمال عسكرية فى زانجيزور. وعلاوة على ذلك القيام بالقضاء على السكان المسلمين دون رحمة. وإحراق العديد من القرى... وقد ورد فى البرقية أن حكومة أذربيجان قامت. بموجب الاتفاقية التى تم توقيعها فى تيفليس فى الثالث والعشرين من نوفمبر. باستدعاء وحداتها العسكرية من زانجيزور. وفى الوقت الحالى لا يوجد بها جندى واحد. وفى غضون ذلك قامت الوحدات العسكرية الأرمينية بما لديها من أسلحة وذخائر بضرب السكان المسلمين بوحشية بالغة» .[٥٦]

والآن لننظر على أى نحو تطوّر الوضع فى هذا الجزء من أذربيجان. والذى أرادت الحكومة الأرمينية أن تفصله عن بقية الأجزاء بمساعدة زانجيزور. لقد قام ممثّل

الحلفاء، العقيد الأمريكي هاكسل إبان وجوده في باكو في التاسع والعشرين من أغسطس، بإجراء مقابلة مع أعضاء الحكومة، حيث جرت مناقشة الوضع العام، وخاصة العلاقات مع أرمينيا. وقد توقف العقيد هاسكل عند وجهة النظر التى ترى *«فصل المقاطعة الجنوبية لمحافظة يريفان ـ ناختشوان، شارور ودارالاجيوز وتحويلها إلى منطقة محايدة خاصة، معتبرا من ناحية أخرى أن قاراباغ وزانجيزور هي جزء لا يتجزأ من أذربيجان*(التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [٥٧]

زد على ذلك أن المنطقة المفترضة، وفقا لما ذكره هاسكل، «*ينبغى أن يتم إدارتها من قبل السكان المحليين أنفسهم من خلال أشخاص منتخبين من جانبهم، ويجب أن يكون على رأس الإدارة حاكم عام أوروبى أو أمريكى*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.). وقد أيَّد رئيس الحكومة الأذربيجانية ما اقترحه هاسكل، وعبر عن موافقته على طرح هذا النوع من الحلول الوسط لمناقشته في البرلمان مُدخلاً التعديلات الآتية التي ترى أن المناطق التى سوف يمتد إليها خط سكك حديد آلات-جولفا ستنتقل إلى الإدارة الأذربيجانية، وأن السندات الأذربيجانية يمكن تداولها فى هذه المنطقة، وأن العجز في الميزانية في المنطقة سوف تتم تغطيته من جانب الحكومة الأذربيجانية، وبهذا سوف تكون موجودة بعيدا عن أي تأثير لأرمينيا، ولن يسمح بدخول القوات الأرمينية إلى هذه المناطق» . [٥٨]

على أن هاسكل كانت له رؤيته لهذه المنطقة. ففى الخامس والعشرين من أكتوبر ١٩١٩» وحيث أن قضية حقوق كل من أرمينيا وأذربيجان في مناطق شادور وناختشوان لم يحلها مؤتمر السلام، ولما كانت حكومتا أرمينيا وأذربيجان قد عبَّرتا عن رغبتهما في إقرار السلام على هذه الأراضى، وانهما اتفقتا بإخلاص على دعم إدارة المحافظ الأمريكي في المناطق المتنازع عليها في شارور وناختشوان». «وإنطلاقا من موافقة ودعم الحكومتين الأرمينية والأذربيجانية»، وبموجب السلطة المكلف بها مؤتمر السلام، وكذلك المفوض الأعلى للولايات المتحدة الأمريكية الشمالية وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا قد أصدروا أمراً» يتضمن ١٣ نقطة من بينها النقاط التالية:

١. *تشكل منطقتا شارور وناختشوان منطقة إدارة متحالفة تحت رئاسة المحافظ الأمريكي.*
٢. *يتم تعيين العقيد إدموند ل. ديلى المهندس بقوات الولايات المتحدة الأمريكية محافظاً لهذه المنطقة.*
٣. *يتم إنشاء مجلس مركزى تسلم له الإدارة، ويتكون من الأرمن والتتر (الآذريين-المؤلفة) بنسبة تعداد سكان وحدود كل منهما. ويقوم المحافظ باختيار هذا المجلس قبل تحديد الانتخابات.*
٤. *تقوم حكومتا أذربيجان وأرمينيا على الفور بإبعاد قواتهما، التى يمكن أن تكون موجوده داخل هذه المنطقة*(التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [٥٩]

أثارت فكرة «موافقة حكومتى أرمينيا وأذربيجان ودعمهما»، التى أوردها هاكسل فى مشروعه نوعا من سوء الفهم. إذن، على أى نحو كانت علاقة الحكومة الأذربيجانية بمشروع هاكسل؟ يتضح من العرض الذى أرسله وزير الخارجية جفاروف إلى رئيس وفد الحكومة الأذربيجانية بمؤتمر فرساى فى ٢٠ من نوفمبر ١٩١٩ عن الحياة الداخلية والخارجية لأذربيجان، حيث ورد أن القضية المعروفة «بالمنطقة المحايدة»، والتى كتبت لكم عنها فى العرض السابق، تعد صريحة، على الرغم من أن تطبيقها، الذى أعده العقيد هاكسل قد تحقق. وبعد أن سافر العقيد هاكسل إلى باريس (فى أكتوبر -١٩١٩ المؤلفة) وصل إلى باكو بعد فترة قصيرة نائبه العقيد رى، واقترح على حكومتنا إرسال مندوبه معه إلى يريفان وناختشوان، لكى يقوم على الطبيعة بتسوية قضية المنطقة المحايدة، وأن يعرض على سكان هذه المنطقة موافقة الحكومة الأذربيجانية على إدارة المنطقة المحايدة من جانب الأمريكيين. بطبيعة الحال *فقد أجابت الحكومة بالرفض، بعد أن أعلنت أنها لا تستطيع أن تتجاهل السكان، ولا يمكن أن تشارك فى إقامة هذا النظام الذى لم توافق عليه الحكومة، والذى لا يتفق مع المشروع الذى أعدته حكومتنا، وإنما أشارت إلى أنه لا يتعارض معه، إذا ما وافق السكان أنفسهم على قبول الشروط التى اقترحها العقيد رى، لم يثر هذا الرفض بشكل خاص ضيق العقيد رى، ولهذا فقد ذهب على أى حال إلى ناختشوان وحده، ولكنه مُنى هناك بالفشل كما يتضح لنا من المراسلات الملحقة ونسخة من تقرير عضو رابطة المواطنين المسلمين فى محافظة يريفان، ومن ثم لم يجد أمامه إلا أن يترك مفوضه، لا الحاكم العام الذى رفضه السكان* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[60]

وفيما يخص رد فعل أرمينيا، فإن مشروع هاكسل «*بشأن إقامة المنطقة المحايدة لم يكن مقبولا أيضا من جانب الحكومة الأرمينية، التى رأت فى هذا المشروع حلاً نهائيا لقضية قاراباغ وزانجيزور لصالحنا*(التشديد للمؤلفة ك.ع.). *هذا ما ذكره جفاروف فى تقريره المؤرخ ٣٠ أكتوبر ١٩١٩ حول وضع أذربيجان فى الفترة من ٢٠ أغسطس إلى ٣٠ أكتوبر ١٩١٩، وفى سياق ذلك أضاف قائلاً: «إننا لم نوقع أية اتفاقيات مع هاكسل بشأن إقامة المنطقة المحايدة، وليست هناك أية التزامات مكتوبة بهذا الشأن تجاهه، وباستثناء إعلان مكتوب بشأن عدم القيام بأعمال مقاومة فإننا لم نعطه شيئا، على الرغم من أنه، وهو الانطباع الذى تولد لدىّ، قد بذل جهدا كبيرا ليحصل، كما يبدو، على أى وثيقة ليذهب بها إلى باريس، لعلها تمثل إثباتا على نتائج عمله فى بلاد القوقاز*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.).

وقد أشار التقرير بعد ذلك إلى «*أن الأرمن يأملون فى تلقى المساعدة من الإنجليز والأمريكيين، أى فى دعمهم لتحقيق أطماع، ليس هناك ما يبررها، بسبب أنهم كانوا مضطرين، كما يبدو، أن يقتنعوا أن الحلفاء، الذين تعرفوا على الطبيعة على عدد سكان أرمينيا وتوزيعهم على الأراضى، التى يطمع فيها الأرمن، ليس لديهم*

ميل للإسراع بإقامة أرمينيا مستقلة موحدة، على النحو الذى تم التعبير عنه فى الحوار الذى دار مع خادبوردوت، إذ يجب أولاً «مصادرة» أراضى الدول الأخرى»(التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [٦١]

ووفقاً لكلمات المؤرخ الأرمينى جالويان أنه"*حيث أن هاكسل لم تكن تحت تصرفه قوات كافية لدعم سلطة المحافظ وإخماد مقاومة السكان المحليين، فقد اضطر فى يناير ١٩٢٠ إلى التراجع عن مسألة «المنطقة المحايدة»*"(التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [٦٢]

ولكن لنعد إلى قاراباغ، حيث وقَّع أرمن المناطق الجبلية اتفاقية مع حكومة أذربيجان، وهى الاتفاقية التى قوبلت بمشاعر سلبية من جانب يريفان الرسمية، والتى أرادت أرمينيا، التى استغلت زانجيزور مثل ناختشوان، أن تقتطعها لنفسها، وهنا ينبغى الإشارة إلى أنه، وعلى الرغم من الهزائم السياسية والعسكرية سابقة الذكر، التى حاقت بالأرمن فى ناختشوان وقاراباغ، فإن الأعمال العدوانية التى تقوم بها الحكومة الأرمينية ضد أذربيجان فى قاراباغ، بما فى ذلك إقليم زانجيزور، ازدادت عنفاً، وهو ما ارتبط به تفاقم الوضع فى شمال أذربيجان، حيث أنه مع اقتراب البلاشفة نحو الحدود، أخذت الحكومة الأذربيجانية فى إرسال قواتها الأساسية يوما بعد الآخر لدفع تهديد البلشفية، الذى اضطر أعضاء عصبة الأمم إلى الاعتراف بالوضع الراهن لاستقلال أرمينيا فى التاسع عشر من يناير ١٩٢٠ [٦٣]، بعد الاعتراف بالوضع الراهن فى أذربيجان وجورجيا بسبعة أيام، أي فى الثانى عشر من يناير [٦٤] ، وكان هذا الاعتراف يتفق مع مصالح الأرمن.

وبالنسبة للأرمن فلم يكن هناك فارق مميز بين أعضاء حلف الأنتانتا وبين البلاشفة-أعدائهم. كان أمام الأرمن هدف واحد فقط: مصادرة أكبر مساحة ممكنة من أرضى الشعوب الأخرى، بما فيها أراضى الآذريين. ولهذا، كان من الطبيعى ألا يشكل البلاشفة تهديداً للأرمن، الذين كان لهم رجالهم حتى من بين «البلاشفة البارزين». ولكن لما كانت الحكومة الأرمينية تثق آنذاك بتفوق قوات أعضاء الأنتانتا، فقد وقفت إلى جانبها. ولم تكن لدى الأنتانتا؛ مع علمهم بحلم الداشناك «بأرمينيا الكبرى»؛ مانعا من استغلال هذا الظرف ومشاركتهم خطتهم.

«وهكذا، ووفقا لجالويان، «*فقد أرسلت الحكومة الإنجليزية إلى أرمينيا فى عام ١٩٢٠ ، باعتراف خاتيسوف، أسلحة وذخائر لسد حاجة ٤٠ ألف جندى يمثلون جيش الداشناك، وهو ما كان يقدر ثمنه، وفقا للأسعار آنذاك، مليون ومائتى ألف جنيه استرلينى* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) [٦٥] . وفى مطلع عام ١٩٢٠ قدمت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الداشناك قرضا قيمته خمسة ملايين من الدولارات». وقد أحيطت «اللجنة الأمريكية لاستقلال أرمينيا» علما بصورة رسمية بأن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية قد اتخذ الإجراءات اللازمة «*للاستعداد لإرسال وحدات أمريكية إلى أرمينيا»، وكذلك إعداد فرقة أرمينية وإمداد أرمينيا بالسلاح والمواد الغذائية والاسلحة* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [٦٦]

وفى اجتماع المجلس العالمى لرؤساء الوزراء الذى عقد فى ١٩ يناير ١٩٢٠ أكد لويد جورج أنه قد أبلغ بتوصية خزانة الولايات المتحدة الأمريكية بتخصيص مبلغ ٢٥ مليون دولار لأرمينيا، وهو يثق فى القرار الذى اتخذه الكونجرس» . [٦٧]

فى التاسع عشر من يناير ١٩٢٠ قامت قوات حكومة الداشناك بالاشتراك مع العصابات المسلحة، بتطوير أعمالها الهجومية فى اتجاه إقليم شوشه، ومعرّضة القرى المسلمة الواقعة فى طريقها للتدمير، مستفيدة من المساعدة المالية والعسكرية التى يقدمها لها أعضاء حلف الانتانتا لشن الحرب ضد البلاشفة من جانب، واقتراب البلاشفة من حدود أذربيجان من جانب آخر، الأمر الذى خلق، كما أشرنا من قبل، مشكلات هائلة لأذربيجان [٦٨] . وبالطريقة نفسها كانوا يرغبون فى فتح الطريق أمام التدخل فى الأقاليم الأخرى لقاراباغ، حيث وقعت أحداث لا تقل بشاعة بعد شهرين من هذا التاريخ، فى أحد الأيام ذات الخصوصية بالنسبة للآذريين وهو يوم عيد النيروز، عيد الربيع، تم خرق الاتفاق المؤقت بين أرمن المناطق الجبلية فى قاراباغ والحكومة الأذربيجانية، وهو ما رأته حكومة يريفان فرصة مناسبة. وقد تطورت الأحداث وفقا للسيناريو التالى:

«فى العشرين من مارس فى شوشه قام موظفان حكوميان أرمينيان يعملان بصفتهما رئيسى مركزين للشرطة بادخال ٢٥ أرمينى مسلح إلى المدينة، وبحلول الثانى والعشرين من مارس وصل عدد المسلحين إلى ٢٠٠ شخص. وقد انضم هذا العدد من المسلحين إلى تلك الوحدة من المدنيين الأرمن. وفى الساعة الثالثة من ليلة الثانى والعشرين من مارس قام هؤلاء المسلحون بالهجوم على جنودنا، وعلى الرغم من أن جنودنا لم يتوقعوا إطلاقا هذا الهجوم، وكان سكان مدينة شوشه مشغولين بالاحتفال «بعيد النيروز»، ومع هذا فقد قوبل هذا الهجوم الغادر بمقاومة من جنودنا الشجعان. وفى الثالث والعشرين من مارس تم إخلاء شوشه تماما من العصابات المسلحة. وفى الوقت نفسه جرى هجوم من القرى الأرمينية المجاورة على جنودنا فى خانكنده. وقد تمت مقاومة هذا الهجوم ولحقت بالأرمن خسائر كبيرة. وفى الوقت نفسه وقع هجوم على عسكران، ولأن عسكران كانت بها فرقة صغيرة من جنودنا، فقد تمكن الأرمن من إحتلال المدينة. واستنادا إلى المعلومات التى لدينا يتبين أن هذه الانتفاضة، كان على رأسها قوة أجنبية خارجية ما (تنادى: «حكومة يريفان!»)، استعدت لعدة أشهر، وبمجرد انطلاق طلقة إشارة مدفع من إحدى القرى القريبة من شوشه تم الهجوم على جنودنا. وبالإضافة إلى النقاط المذكورة قام الأرمن بالهجوم على كارياجينا وزانجيزور وترتر، ولكن هذا الهجوم أيضا قوبل بمقاومة من جنودنا(التشديد للمؤلفة ك.ع.).

من بين الهجمات التى قام بها الأرمن، لم ينجح سوى الهجوم على عسكران، أما الهجمات الأخرى، كما ذكرت من قبل، فلم تحقق نجاحاً، وتم ردها وتكبد الأرمن خسائر فادحة فيها. وقد أثار الهجوم الغادر الخائن على جنودنا قلقاً بالغاً بين

السكان. وقد توافدت فرق المقاومة من جميع الأنحاء. وأعلن وزير خارجية أذربيجان وكيلوف فى الأول من أبريل ١٩٢٠ فى البرلمان الأذربيجانى. أن الحكومة قد اتخذت إجراءات عاجلة لإقرار الحياة الطبيعية فى قاراباغ. والتى أخلت بنظامها العصابات غير المسئولة . [٦٩]

وفى الوقت نفسه استمر تدفق المساعدة الأمريكية للداشناك. وقد كتبت صحيفة «جيزن ناسيونالنستى» *أنه يجرى فى الوقت الحالى وصول كميات كبيرة من مختلف الاسلحة والمؤن والذخائر يوميا إلى أرمينيا قادمة من أمريكا*(التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [٧٠]

ضد من أرسلت الحكومة الأرمينية هذه الأسلحة؟ هو أمر لم يكن سراً بالنسبة للذين أرسلوها. على الرغم من أن المتطوعين كانوا قد أرسلوها لغرض آخر تماماً. وقد ورد *فى الرسالة المعتمدة فى سان ريمو فى السادس والعشرين من أبريل ١٩٢٠ من جانب المجلس الأعلى لعصبة الأمم إلى الرئيس ولسون. بشأن فرض الانتداب على أرمينيا. حيث جرى أيضا مناقشة قضية المساعدة العسكرية لأرمينيا. التى جرى بالفعل إنفاق الجزء الأكبر منها حتى الآن. أو ربما تم انفاقها على الصراع مع الجيران فى الشمال والجنوب* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) [٧١] . أى جورجيا وأذربيجان. ورد *فى الرسالة أن القوات المسلحة موجودة فى الوقت الحالى تحت تصرف جمهورية أرمينيا اليريفانية».*

وقد شدّدت القوات المسلحة الأرمينية من عدوانها على جارتها فى الجنوب. ليس فقط فى قاراباغ وزانجيزور وناختشوان. وإنما أيضا فى كازاخ . وقد ورد فى خطاب وزير داخلية أذربيجان الموجّه إلى وزير الخارجية والمؤرخ ٧ أبريل ١٩٢٠. أن الحاكم العام لكازاخ أبلغه تليفونيا أن «هجوم الأرمن على إقليم كازاخ مستمر. وعلاوة على ذلك يوجد فى عدادهم وحدات نظامية محددة يقودها الجنرال الأرمينى بجداساروف. ويقود العقيد فارداكوبيان وحدة منفردة مواصلا هجومه عبر طريق ديليجانسكى.

وقد وافق الجنرال بجداساروف أن يجرى مباحثات مع الحاكم العام لكازاخ بشأن وقف الأعمال العسكرية وسبب توقف كافة الأعمال العسكرية لوحداتنا. وقد استغل الجنرال بجداساروف هذه المباحثات وجدد الهجوم اليوم. وبدأ فى قصف قرانا. وتم تدمير اثنين منها. كما قامت القوات النظامية بشن هجوم أيضا (التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [٧٢]

فى الظروف التى كانت حركة البلاشفة فيها تمثل تهديداً حقيقياً لمصالح بلدان الأنتانتا فى القوقاز. اتخذ المجلس الأعلى لعصبة الأمم. فى المؤتمر الذى عقد فى سان ريمو. أى بعد مرور يومين على اعتراف أرمينيا بالوضع الراهن من جانب الولايات المتحدة الأمريكية [٧٣] القرار التالى:

أ- مخاطبة الرئيس ولسون لكى تفرض الولايات المتحدة الأمريكية الانتداب على أرمينيا داخل الحدود الواردة فى الجزء الثالث. الفصل الخامس للمشروع الأول

المطبوع لاتفاقية السلام الموقعة مع تركيا.

ب- ينبغى الطلب من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أن يصبح حكماً ثالثاً لحدود أرمينيا، كما هو وارد فى مواد المشروع سابق الذكر، بغض النظر عن رد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قضية الانتداب.

ت- أن المادة الخاصة بأرمينيا ينبغى أن تدرج فى اتفاق السلام بالمعنى التالى:

تتفق كل من تركيا وأرمينيا، وكذلك أطراف الاتفاق الرفيعة الأخرى، على تقديم قرار تحكيم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قضية الحدود، الخاضعة للتسوية بين تركيا وأرمينيا فى ولايات أرضروم وطرابزون وفان وبيتليس، واتخاذ قرار فى هذا الصدد، وكذلك وضع كافة الشروط التى يمكن فرضها فيما يتعلق بوجود منفذ لدولة أرمينيا المستقلة على البحر.

يجب أن تظل الحدود الحالية بين أرمينيا وتركيا كما هى حتى صدور قرار التحكيم.

يجب أن يتم ترسيم حدود أرمينيا فى الشمال والجنوب، أى بين أرمينيا وجورجيا، وبين أرمينيا وأذربيجان من قبل المجلس الأعلى فى نفس الوقت مع ترسيم الحدود بين أرمينيا وتركيا، إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق فى هذه القضية بشكل مستقل بين دول القوقاز الثلاث .[٧٤]

وقد تولى الرئيس ولسون وظيفة قاضى التحكيم فى قضية الحدود بين أرمينيا وتركيا، وهو الأمر الذى قام الرئيس فى السابع عشر من مايو ١٩٢٠ بإبلاغه إلى سفير الولايات المتحدة الأمريكية فى فرنسا المدعو والاس ووزير الخارجية الأمريكى كولبى. على أنه فى الواحد والثلاثين من مايو ١٩٢٠ رفض مجلس الشيوخ الأمريكى فرض الانتداب على أرمينيا .[٧٥]

وفى رده على ذلك، كما كتب لويد جورج- فقد وافق الرئيس ولسون على أن يأخذ على عاتقه واجبات الحَكَمْ، ولكن لم يكن فى مقدوره أن يقوم بشىء ما أكثر من ذلك. *ومنذ هذه اللحظة، التى رفضت فيها أمريكا كل فكرة تتعلق بفرض الانتداب على أرمينيا، ساورنى الشك بقوة فى إمكانية إنشاء والحفاظ على دولة أرمينية مستقلة من البحر إلى البحر. إن كل قرار قد يحتاج تنفيذه القيام بعمليات عسكرية فى قلب آسيا الصغرى، كان يعنى تكبد خسائر فادحة وممتدة لمصادر الحلفاء، وقد كنت على يقين أن الدول فى حالة الاستنزاف هذه، لن تستطيع أن تتحمل نفقات هذه الخسائر، وهذا التصور ينصب على وجه الخصوص على المناطق التى لدى الغالبية العظمى من سكانها مشاعر عدوانية، والتى تكون ظروف السكان فيها ملائمة لدخول حرب مقاومة مستمرة. وفى رأيى، فإنه لا يمكن الحديث عن أن الحلفاء يمكن أن يتورطوا فى حرب داخل الأناضول* (التشديد للمؤلفة ك.ع.).[٧٦]

وفى هذا التوقيت، أى فى السابع والعشرين من أبريل، اتخذ البرلمان الأذربيجانى قراراً بنقل السلطة إلى البلاشفة بالشروط التالية، ضمن الشروط السابقة:

١) تحتفظ أذربيجان باستقلالها التام تحت إدارة السلطة السوفيتية.

٢) يعتبر الحزب الشيوعى الأذربيجانى منظمة مؤقتة.

٣) يتحدد الشكل النهائى لإدارة أذربيجان، بغض النظر عن كافة الضغوط الخارجية من قبل الهيئة التشريعية العليا فى أذربيجان، والتى يمثلها مجلس نواب وعمال وفلاحين وجنود أذربيجان.

٧) إن الحكومة الجديدة سوف تناضل بكل حزم وبكل ما لديها من وسائل ضد كافة القوى الخارجية التى تستهدف استعباد استقلال أذربيجان أياً كان مصدرها (التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[٧٧]

فى الساعة الثانية من ليلة السابع والعشرين عشية الثامن والعشرين من أبريل انتقلت السلطة إلى السوفيت. وبعد يومين، أى فى الثلاثين من أبريل عام ١٩٢٠ اضطرت الحكومة الأذربيجانية السوفيتية إرسال مذكرة إلى حكومة أرمينيا تتضمن ما يلى: «حكومة عمال وفلاحين جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية تمثلها اللجنة الثورية تطالب بالتالي: *أولاً: إخلاء منطقة قاراباغ وزانجيزور من قواتكم. ثانياً: الانسحاب إلى حدودكم. ثالثاً: وقف الشقاق بين القوميات. وفى حالة الرفض، سوف تعتبر اللجنة الثورية أن جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية فى حالة حرب مع حكومة جمهورية أرمينيا* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[٧٨]

بعد ذلك، وفى شهر مايو من عام ١٩٢٠ قامت اللجنة الثورية لقاراباغ الجبلية بمخاطبة الفلاحين الأرمن الكادحين، متوجهة إليهم على وجه الخصوص بقولها :»*أيها الرفاق! اليوم تدعوكم جمهورية أذربيجان السوفيتية المستقلة بقيادة الحزب الشيوعى وقد فتحت ذراعيها لكم بكل مشاعر الأخوة، لكى تخوض معكم النضال ضد العدو المشترك وهم حلفى الداشناك والانتانتا، اللذين يسعيان لتحويلكم، أنتم الشعب، إلى سلاح أعمى.*

أيها الرفاق ! يكفينا صبراً على ظلم الداشناك. لقد حان الوقت أن نذكركم، وهل من المعقول أنكم لا ترون بأعينكم، أن كل هذه المجازر الدموية قد قام بها الداشناك، وأن الارهاب الأحمر للشغيلة سوف يكون هو الرد على ارهاب الداشناك. وفى هذه الحرب سوف يقاتل معكم فلاحو وعمال أذربيجان فى الصفوف الأولى.

نظموا لديكم اللجان الثورية ومجالس السوفيت. انتخبوا الشيوعيين المخلصين فقط. احذروا من دشناكة الأمس، الذين ظهروا فى أقنعة الشيوعية، حتى لا ينفذوا إلى صفوفكم (التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[٧٩]

وفى التاسع عشر من يونيو ١٩٢٠ أرسل أورجونيكيدزه، رئيس مكتب القوقاز التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعى الروسى (البلاشفة) من فلاديقفقاز برقية إلى تشيتشرين، مفوض الشعب للشئون الخارجية لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية جاء فيها: «*تم إعلان السلطة السوفيتية فى قاراباغ وزانجيزور، وتعتبر المناطق المذكورة جزء من جمهورية أذربيجان السوفيتية. أما ناختشوان*

فهى منذ عدة أشهر مضت فى يدى المتمردين المسلمين (التشديد للمؤلفة ك.ع.). وبخصوص شارور- دارالاجيوز فليس لديّ أي معلومات عنها» . [٨٠]

لكن، وعلى الرغم من ذلك، فقد أعلنت قاراباغ وزانجيزور وناختشوان مناطق متنازعا عليها، فى الاتفاقية المؤقتة بين جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية والموقعة فى العاشر من أغسطس ١٩٢٠، الأمر الذى بدا واضحا فى البند الثانى من هذه الاتفاقية والذى جاء فيه:»... *تحتل قوات جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية المناطق المتنازع عليها: قاراباغ وزانجيزور وناختشوان..* (التشديد للمؤلفة ك.ع.)، على الرغم من أن البند الثالث رأى أن *قضية حق جمهورية أرمينيا أو جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية فى الأراضى المتنازع عليها، لايتم حلها بواسطة القوات السوفيتية. إن الاحتلال المؤقت من جانب جمهورية روسيا، يعنى تهيئة الظروف المناسبة لحل سلمى للنزاعات الاقليمية بين أرمينيا وأذربيجان على تلك الأسس التى سوف تفرضها اتفاقية السلام المزمع عقدها بين جمهورية روسيا وجمهورية أرمينيا فى المستقبل القريب*(التشديد للمؤلفة ك.ع.). [٨١]

تأتي هذه البنود الواردة فى الاتفاقية المذكورة على نحو متناقض أيضا مع الوثيقة الصادرة فى الخامس من أغسطس ١٩٢٠، والتى تصف حدود الأراضى المتنازع عليها بين جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية وجمهورية أرمينيا، والتى تمتد بموجبها «الحدود بين أذربيجان وأرمينيا عبر الحدود الإدارية السابقة لإقليم سورمالين وحتى نهر أراكس، مقاطعة أقليم يريفان عبر قرى أجام زالى وباشي جيارنى وإيميرزين، وتتجه بعد ذلك عبر حدود أقاليم نوفو- بايزيت وشارور- دارالاجيوز، ثم لتعرج بعد ذلك عبر بحيرة جوكتشا، بحيث تكون قرية جيوزيل- دارا تابعة لأرمينيا، وتصبح قرى تاش-كيند وباسارجيتشار تابعة لأذربيجان، وتقسم الحدود بحيرة جوكتشا إلى نصفين ثم تسير عبر حدود مقاطعة غنجه ويريفان، بحيث تبقى قرية تشوبوخلو تابعة لأرمينيا، بينما يتبع باقى شاطىء بحيرة جوتشكا لأذربيجان». وعلى أساس ذلك «*تدخل محافظة غنجه بأكملها وأقاليم سورمالين وناختشوان وشارور- دارالاجيوز التابعة لمحافظة يريفان ضمن أراضى أذربيجان، وكذلك القطاع الجنوبى من إقليم يريفان بما فى ذلك قرى كامارليو وبيوك- فيدى وداڤالو والقطاع الشرقى من نوفو ـ بايزيت* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [٨٢]

ولكن، وفى الوقت نفسه، وخلافاً للظلم الذى أظهرته جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية تجاه الأراضى الأذربيجانية المتنازع عليها، وفى نفس اليوم، أى فى العاشر من أغسطس ١٩٢٠، *أرسل أ. بيكتاشى، رئيس اللجنة الثورية لإقليم ناختشوان، وهى المنطقة التى تم إعلانها فى الاتفاقية المؤقتة أراضى متنازعا عليها، خطابا إلى رئيس اللجنة الشعبية السوفيتية لجمهورية أذربيجان السوفيتية، مشيراً بوجه خاص إلى أنه «وفقا لقرار الغالبية العظمى لشعب*

ناختشوان، فإن منطقة ناختشوان تعلن أنها جزء لا يتجزأ من جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية(التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [٨٣]

وقد تم فى الأول من أغسطس لعام ١٩٢٠ إعلان قائد الوحدة الأرمينية فى شاختاختى بهذا القرار للحكومة الأرمينية، رداً على الإنذار الأخير الذى تم عقده، والذى يقضى «بطلب تسليم ثلاثة الآف بود من القمح وثلاثة الآف حصان وألفى رأس من الماشية، وعدم السماح لسكان مناطق شارور فيدى باشار وزانجى- باسار بالعودة إلى بلادهم التى أصابها الدمار» [٨٤] ، وقد تضمن الرد *«أن سكان منطقة ناختشوان الشغيلة، بعد أن نزعوا عن أعناقهم سلاسل الحكم الملكى، يرفضون أى إمكانية للخضوع فى أى وقت من الأوقات لعبودية الداشناك. وقد أعلن شعب ناختشوان الكادح أنه جزء لا يتجزأ من جمهورية أذربيجان السوفيتية المتحالفة مع جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [٨٥]

على أنه فى العاشر من أغسطس من نفس العام وقعت حكومة الداشناك اتفاقية ليس فقط مع جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية، بل ووقعت إتفاقية سيفر بين حكومة سلطات تركيا والدول المتحالفة. ونود أن نطرح هنا المواد الأساسية المثيرة للاهتمام على ضوء بحثنا:

"**المادة -٨٨** تعترف تركيا، بموجب ما قامت به الدول المتحالفة، بأرمينيا باعتبارها دولة حرة ومستقلة.

المادة -٨٩ توافق كل من تركيا وأرمينيا، مثلهما مثل الأطراف المتفقة الرفيعة الأخرى، على قرار التحكيم لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قضية الحدود القائمة بين تركيا وأرمينيا فى ولايات أرضروم وطرابزون وفان وبيتليس، وأن يتخذ قراره فى هذا الشأن، وكذلك كافة الشروط، التى يمكن أن تفرض خروج أرمينيا إلى البحر، وبخصوص نزع سلاح أى مقاطعة من الأراضى التركية ملحقة بالحدود المذكورة.

المادة -٩٢ يتم ترسيم حدود أرمينيا مع أذربيجان وجورجيا على التوالى بالاتفاق المباشر بين الدول المعنية.

وإذا لم تستطع الدول المعنية فى أى من هذه الحالات ترسيم حدودها عن طريق عقد اتفاق بينها قبل موعد اتخاذ القرار، على النحو الوارد فى المادة ٨٩، فإن خط الحدود سوف يتم تحديده من جانب الدول المتحالفة الرئيسية، والتى ستتكفل بترسيمها أيضا على الأرض(التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [٨٦]

وبعد عقد الاتفاقيتين الأخيرتين فى نفس اليوم، أسرع إلى يريفان ممثلو انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، والمفوض الأعلى البريطانى المدعو لوك الذى زار يريفان مرتين فى الثالث عشر والحادى عشر والثلاثين من يناير، وطلب من حكومة الداشناك التراجع فوراً عن الاتفاق الموقع مع جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية الموقعة فى العاشر من أغسطس ١٩٢٠ [٨٧]، *ونظراً لرفض الانجليز*

الاعتراف بتبعية زانجيزور وناختشوان لأرمينيا، اعترض الداشناك فى أول الأمر على الاتفاق مع بريطانيا .[88]

ولكن، ولما كانت حدود أرمينيا، وفقا لاتفاقية سيفر، فى حالة تنفيذها، حتى دون زانجيزور وناختشوان، سوف تتسع وبشكل خيالى، فقد فضل الداشناك هذه الاتفاقية، ولهذا السبب، اختاروا الاتفاق مع الانجليز.

ولإشباع أطماعهم الاقليمية، التى وجدت لها صدى فى اتفاقية سيفر، بدأ الأرمن حملة عسكرية ضخمة ضد تركيا، التى اعتبرها أعضاء الأنتانتا حليفا لروسيا السوفيتية وأذربيجان، وأقاموا مذبحة للسكان المسلمين فى كافة أنحاء منطقة كارس ومحافظة يريفان، ليحولوا مناطق شوارجيل وشارور- دارالاجيوز وكاجيزمان وسورمالين وكاراكورتا وساريكاميشا إلى رماد؛ متخذين منها مؤخرة لهم «قاموا بالهجوم على أولتى وكاجيزمان» [89] . وفى الرابع والعشرين من سبتمبر ١٩٢٠ هاجموا كيتيك وبارديز. وفى الثامن والعشرين من سبتمبر قامت القوات التركية بهجوم مضاد ملاحقة القوات الأرمينية المهزومة. وفى الفترة من سبتمبر إلى نوفمبر١٩٢٠ احتلت هذه القوات ساريكاميش وكارس وجيومريو وعددا من المناطق الأخرى .[90]

وخلال شهر أكتوبر ١٩٢٠ توجه الوفد الأرمينى فى باريس ثلاث مرات- فى السادس والثانى عشر والحادى والعشرين من هذا الشهر، بمخاطبة عصبة الأمم بطلب التدخل لتفعيل إتفاقية سيفر .[91]

وفى هذا السياق أشار لويد جورج فى خطابه المؤرخ العاشر فى ١٠ نوفمبر١٩٢٠، رداً على خطاب رئيس مجلس عصبة الأمم المدعو هايمانز المؤرخ فى الرابع والعشرين من أكتوبر بشأن طلب الوفد الأرمينى، إلى أن «*الدول المتحالفة تبذل قصارى جهدها لتلبية الاحتياجات العسكرية المباشرة لجمهورية أرمينيا اليريفانية فى القوقاز، وذلك بمدها بالذخائر والوقود للنقل العسكرى.*

وأتشرف بتذكيركم، أنه بخصوص المستقبل، فإنه بموجب اتفاقية سيفر فقد طلبوا أن يكون الرئيس ولسون هو قاضى التحكيم فى قضية الحدود بين أرمينيا وتركيا، وحيث أنه لم يعلن قراره فى هذا الشأن حتى الآن، فإن من المستحيل أن نتوقع شيئا ذا جدوى من وراء أى مناقشة للأعمال، التى من الضرورى اتخاذها لتفعيل الاتفاقية(التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[92]

يتضح من ذلك، أن الحلفاء قدّموا العون العسكرى الممكن لأرمينيا، ولكن «*الصفات البطولية لعمالقة أرمينيا، المستعدين لحمل السلاح، إذا ما قدمه لهم الحلفاء*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.)، هذه الصفات التى صوّرها باغوص نوبار باشا على نحو حيوى للأنتانتا، لم تظهر فى الواقع. إذ أنه بموجب تقرير اللجنة الخاصة لشؤن أرمينيا، التى عيّنها مكتب الجمعية العامة لعصبة الأمم فى نوفمبر١٩٢٠، «*لم يكن بإمكان الأرمن الدفاع عن أنفسهم فى مواجهة هجوم الأتراك، ليس لأن العدو كان*

متفوقا عليهم عدداً، وإنما لأنهم كانوا يفتقدون إلى التنظيم، سواء العسكرى أو السياسى. وفى الواقع، فليس من الواضح تماما، ما إذا كان الجيش الأرمينى، فى واقع الأمر، هو الذى كان أكثر عدداً من جيش كمال(التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[٩٣]

فى الثانى والعشرين من نوفمبر ١٩٢٠ صدر قرار الرئيس ولسون بشأن الحدود بين تركيا وأرمينيا فى ولايات أرضروم وطرابزون وفان وبيتليس [٩٤]. (طالع الخريطة رقم٦). وعلى الرغم من أن شيئاً لم يتغير بعد اتخاذه، إذ أن الرئيس ولسون أجاب فى الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٢٠ على الطلب السابق المقدم لعصبة الأمم فى الرابع والعشرين فى ٢٠ أكتوبر عام ١٩٢٠ بأنه *«غير مفوض باقتراح أو إرسال القوات المسلحة للولايات المتحدة الأمريكية إلى أى مشروع لتقديم العون لأرمينيا، وأن أى مساعدة مادية تتطلب تصديقا من الكونجرس، غير المنعقد فى الوقت الحالى، وأنه ليس باستطاعته أن يتنبأ بما سيتخذه الكونجرس من قرارات* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[٩٥]

وبعد أن أدركت حكومة الداشناك المأزق الذى تعانيه، حتى قبيل أن تتلقى رداً من الرئيس ولسون، توجهت فى الثانى عشر من نوفمبر إلى القيادة التركية بطلب وقف العمليات العسكرية حتى الخامس من ديسمبر ١٩٢٠، وقد قوبل هذا الطلب بترحيب من الجانب التركى. وبعد تحديد الرئيس ولسون للحدود بين أرمينيا وتركيا، أصدرت حكومة الداشناك فى السادس والعشرين من نوفمبر ١٩٢٠، بعد أن رأت أنه ليس هناك ما يستوجب استمرار إجراءات تفعيل هذا القرار، تصريحا يفيد رفض أرمينيا إتفاقية سيفر، التى طرحها الجانب التركى باعتبارها شرطاً لبدء مفاوضات السلام، التى انتهت فى الثالث من ديسمبر ١٩٢٠ بتوقيع حكومة الداشناك على اتفاقية جيومرى (الكسندروبول) [٩٦] . وقد اشتملت اتفاقية جيومرى على المواد الأساسية الآتية:

٢- الحدود بين تركيا وأرمينيا يمثلها الخط الذى يبدأ من مصب نيجنى كاراسو ثم (إلى أعلى) عبر أراكس باتجاه شمال مجرى نهر أرباتشاى- شعاب كاراخان (كلالى- المؤلفة) إلى الشرق من تيخنيس، ثم شرقا من بولشوى كيمل- كيزيلداش- بولشوى أخباباى. وسوف تقوم لجنة ثنائية مشتركة من الجانبين بالتحديد الدقيق للحدود (بعد مرور أسبوعين من تاريخ التوقيع- ملحوظة وردت فى الاتفاقية- المؤلفة) .

تلتزم أرمينيا بعدم التدخل فى شكل الحكم، الذى سوف يتحدد فيما بعد عن طريق إجراء استفتاء عام فى أراضى ناختشوان وشاهتاهتى وشارور، الواقعة جنوبى خط كيوكيداج (١٠٢٨٢)- (٨٠٢٢) جاميسورداج (٨١٦٠)- قرية كيورت كولاج- ساياداج (٧٨٦٨)، كامولوداج (١٩٣٠)- جبل سارايبولاج (٨٠٧١)- محطة آرارات- مصب نيجنى كاراسو. على نهر أراكس والأراضى الخاضعة لها إداريا. إلى أن يقام على هذه الأراضى نظام للحكم المحلى تحت حماية تركيا.

١٠- توافق الحكومة الأرمينية على الاعتراف وإعلان اتفاقية سيفر التى رفضتها حكومة مجلس الأمة التركى، اتفاقية ملغاة (التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[٩٧]

يا للعجب! هو الذى منى بالهزيمة؟ إن «*جيش كمال زاتى، وفقاً لتصريح أجارونيان، الذى أدلى به فى أبريل ١٩٢٠، فى مؤتمر المجلس الأعلى لعصبة الأمم فى سان ريمو، كان قلة بائسة، وعلى وجه العموم «أسوأ ما تصورت»*: جيش قليل العدد، *سيئ التدريب، سيئ التجهيز. بينما يبلغ تعداد الجيش الأرمينى من ٢٥ إلى ٣٠ ألفاً، تلقوا تدريبهم على يد الروس. وسوف يصل تعداده خلال شهرين إلى ثلاثة أشهر إلى ٤٠ ألفاً. ولا يطلب الأرمن سوى ملابس رسمية وتسليح وذخائر وضباط وحق العمل تحت راية الحلفاء*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [٩٨]

وأخيراً أدرك الداشناك أنهم فى ظروف هذه الهزيمة الواضحة إلى هذه الدرجة فإنهم لن يستطيعوا أن يأملوا فى الاستيلاء على أرض تركية، فى الحدود التى وضعها الرئيس ولسون، وأن حلفاءهم فى الأنتانتا رفضوا بالفعل أن يوفروا لهم هذا التأكيد .

بالإضافة إلى ذلك، فمن الأمور المثيرة للاهتمام، أنه وفقاً لخريطة قرار الرئيس ولسون التى ألحقناها هنا (طالع الخريطة رقم ٦) فسوف نجد الحرف الأخير لكلمة «أرمينيا» وقد وضع أسفل الحرف الأخير لكلمة «كارس»، وأن كلمة «أذربيجان» مكتوبة فوق الأراضى، التى كان الأرمن يتوقعون أن يروها ضمن «أرمينيا الموحدة»، باعتبارها أرضا تتبع «أرمينيا القوقازية». ومن ثم قاموا بتغيير تكتيكهم، واضعين فى اعتبارهم كل هذه الظروف.

وكما كان متوقعاً، فبعد مرور ثلاثة أيام من إصدار حكومة الداشناك إعلانا بخصوص رفض أرمينيا لاتفاقية سيفر، أعلنت اللجنة الثورية لأرمينيا، بعد أن انتعشت آمالهم التى منحتها روسيا لأرمينيا، في حال انضمامها للسوفيت، أعلنت فى التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٢٠ أرمينيا جمهورية اشتراكية سوفيتية، وقد ورد فى بيان اللجنة بصفة خاصة «*إن اللجنة الثورية لأرمينيا السوفيتية تضمن التعاطف الفعال من جانب أذربيجان السوفيتية الشقيقة، وهى على ثقة شديدة أنه بقيام السلطة السوفيتية سوف تختفى القضايا الجدلية للأبد، التى كلفت العمال والفلاحين فى البلدين دماء كثيرة. إننا بهذه الثقة نرسل تحيتنا الثورية لشعب أذربيجان الكادح، والى بروليتاريا باكو، باعتبارها الطليعة البطلة للثورة الاشتراكية فى بلاد القوقاز والى اللجنة الثورية لأذربيجان الشقيقة*(التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [٩٩]

وهكذا أصبح الداشناك، الذين غيروا ألوانهم إلى اللون الأحمر، على ثقة أن باستطاعتهم، بمساعدة البلاشفة، تغيير الوضع القائم وأن يضمنوا «تنحية القضايا الجدلية»، ومن أجل ذلك أرسلوا «التحية الثورية لشعب أذربيجان الكادح».

ومن هنا أصبح مفهوماً، إذا استعرنا كلمات كاتشازنونى، لقد دخل البلاشفة أرمينيا، دون أن يواجهوا أى مقاومة «لأن» هذا القرار قد تم اتخاذه «من جانب الداشناك أنفسهم . [١٠٠]

وفـى الثلاثين مـن نوفمبـر ١٩٢٠، أي فـى اليوم الثانـى للبيان المؤرخ ٢٩ نوفمبر، أصدر الاجتماع الموحد للمكتب السياسـى واللجنة التنظيمية للجنة المركزية للحزب الشيوعى الأرمينى (البلاشفة) فجأة، «بعد أن استمع إلى برقية اللجنة الثورية الأرمينية حول إعلان السلطة السوفيتية فى أرمينيا»، قراراً بنقل زانجيزور (بعد فصل إقليم زانجيزور بحدوده التى كان عليها إبان روسيا القيصرية إلى قطاعين يظل القطاع الغربى منه محتفظاً باسمه السابق، بينما يطلق على القطاع الشرقى اسم جودبالى) وناختشوان الأرمينية، أما القطاع الجبلى من قاراباغ فيتمتع بالحكم الذاتى). [١٠١]

وفى الأول من ديسمبر من نفس العام أعاد نارمانوف، رئيس حكومة أذربيجان، فى البيان الذى ألقاه فى الاجتماع الاحتفالى لمجلس باكو ما ذكرناه من قبل . [١٠٢]

بعد ذلك، أي فى الثانى من ديسمبر، وفى نفس اليوم الذى جرى فيه توقيع اتفاقية جيومرى التى كان من المفترض أن يتخلى الأرمن بموجبها عن مطالبهم فى الأراضى التركية، وكذلك عن عدد من مقاطعات محافظة يريفان، بما فيها ناختشوان، بهدف خلق مواجهة بين تركيا وروسيا، لكى يصبح من الممكن، على خلفية هذا الصراع، حصول الأرمن عليها، وقد وقع القائم بالأعمال، ممثل جمهورية روسيا الاشتراكية الاتحادية فى أرمينيا المدعو ليجران، أرمينى الأصل، اتفاقية مع ممثلى داشناك أرمينيا، درو وترتريان، حول إعلان أرمينيا جمهورية اشتراكية سوفيتية مستقلة، وتعد هذه الاتفاقية، التى نود أن نقدم نصها، محاولة لتعويض أرمينيا عن الأراضى التى خسرتها، نتيجة هزيمتها على يد الأتراك»

المادة الأولى: إعلان أرمينيا جمهورية اشتراكية مستقلة.

المادة الثانية: يتم تشكيل لجنة ثورية عسكرية مؤقتة تنقل إليها السلطة الكاملة فى أرمينيا قبيل الدعوة لاجتماع سوفيت أرمينيا.

المادة الثالثة: تعترف حكومة روسيا السوفيتية بانضمام كل من: محافظة يريفان... قطاع من منطقة كارس... إقليم زانجيزور... مقاطعة من إقليم كازاخ... وتلك المقاطعات التابعة لمحافظة تيفليس، التى كانت تابعة لأرمينيا قبل الثالث والعشرين من أكتوبر ١٩٢٠ إلى أراضى جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية.

المادة الرابعة: (إعفاء قادة الجيش الأرمينى من مسؤلياتهم عن الأعمال التى قاموا بها قبل إعلان السلطة السوفيتية فى أرمينيا).

المادة الخامسة: عدم تعرض أعضاء حزب داشناك (الفيدرالية الثورية الأرمينية) وغيره من الأحزاب الأرمينية الاشتراكية لأى ملاحقة بسبب انتماءاتهم الحزبية.

المادة السادسة: ينضم الى اللجنة الثورية العسكرية: خمسة أعضاء يعينهم الحزب الشيوعى، وعضوان من جماعات الداشناك اليساريين، بناء على موافقة الأحزاب الشيوعية.

المادة السابعة: تتخذ روسيا السوفيتية الإجراءات لتجميع القوات المسلحة اللازمة

على نحو عاجل، للدفاع عن استقلال جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية.
المادة الثامنة: تتنحى حكومة جمهورية أرمينيا عن السلطة بناء على توقيع هذه الاتفاقية، وتنتقل السلطة مؤقتاً الى القيادة العسكرية وحتى وصول اللجنة الثورية... (التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[١٠٣]

وبناءً على المواد الرابعة والخامسة والثامنة من هذه الاتفاقية، جاءت الحكومة السوفيتية لتحل محل حكومة الداشناك، وأصبح الداشناك- البلشفي درو جلاد الشعب الأذربيجاني، قائداً لجيش أرمينيا السوفيتية[١٠٤] . وباعتباره «قائداً لجيش جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية بأسره»، فقد كان واحداً من الذين وقعوا على «الأمر الخاص بإعادة تنظيم الجيش الأحمر الأرميني» المؤرخ في الثاني من ديسمبر ١٩٢٠ .[١٠٥]

على أن اسمه لم يرد ذكره في مجموعة وثائق «ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى وانتصار السلطة السوفيتية في أرمينيا» الصادر عام ١٩٥٧ في يريفان، حيث تسنى لنا التعرف على نص هذا الأمر. وقد وجدنا اسم الشخص الذى شغل هذا المنصب فى صحيفة «كومونيست» فى عددها الصادر فى الخامس من ديسمبر ١٩٢٠ فى مدينة باكو باللغة الروسية.

وبالنسبة للمادة الثالثة فسوف نلحظ أن ضم كل من زانجيزور وناختشوان إلى أرمينيا، أملاً في أن تصبح أرمينيا «سوفيتية»، وأن الاجتماع الموحد للمكتب السياسى والمكتب التنظيمى للجنة المركزية للحزب الشيوعى الأرمينى (البلاشفة) اتخذ قراراً فى الثلاثين من نوفمبر ١٩٢٠، كان يهدف الى هذا الأمر تحديداً. وهذا القرار الذى سعى لتحقيقه ستالين، عندما قام فى الرابع من نوفمبر ١٩٢٠ هو وأعضاء مكتب القوقاز التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعى الروسى (البلاشفة) وبحضوره، وبعد أن استمع الى تقرير ليجارن حول الوضع فى أرمينيا باتخاذ قرار يتضمن ما يلى:

أ) لم يصل القرار النهائى حول الاتفاقية الذى تم تقديمه الى أرمينيا، الى حد إجراء مفاوضات فى هذا الشأن مع اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الروسى (البلاشفة)، الذين رأوا تفويض الرفيق ستالين» ب) *وفى الوقت نفسه، تم إعلان رأى المكتب السياسى حول البند المقترح فى الاتفاقية بشأن إعطاء ناختشوان وزانجيزور لأرمينيا هو أمر لا طائل من وراءه (هكذا فى المصدر- المؤلف) من الناحيتين السياسية أو الإستراتيجية، وربما يحدث هذا عند الحاجة القصوى* (التشديد للمؤلفة ك.ع.).[١٠٦]

وفى الاجتماع الموحد الذى ضم كلا من: اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الأرمينى، كوميونة باكو للحزب الشيوعى الأذربيجانى (البلاشفة) مكتب القوقاز التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعى الروسى (البلاشفة)، اللجنة الثورية الأذربيجانية، لجنة باكو التنفيذية، اللجان الشعبية والرئاسية للجان التنفيذية الإقليمية ولجان الحزب الشيوعى الأرمينى، والذى عقد فى التاسع من نوفمبر ١٩٢٠ بشأن الموقف

فى زانجيزور، أشار ستالين الى أن *«هناك انتفاضة فى زانجيزور. ونحن نقاومها. اذا كانوا يريدون معرفة لمن يجب أن تعطى زانجيزور وناختشوان. فمن المستحيل منح هذه الأقاليم للحكومة الحالية لأرمينيا. إلا بعد أن تصبح هذه الحكومة سوفيتية*(التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [١٠٧]

وهكذا تحولت الأراضى الأذربيجانية غير المتنازع عليها- ناختشوان وزانجيزور فى البداية إلى مناطق «متنازع عليها»، ثم يدور الحديث بعد ذلك عن أن نقلها لتتبع أرمينيا «لا طائل من ورائه سواء سياسياً أو استراتيجياً»، الى أن يصل فى النهاية «عند الحاجة القصوى» لتحويلها إلى أراض «سوفيتية»، بموجب الاتفاقية الموقعة فى الثانى من ديسمبر ومعهما اقليمى سورمالين وشارور- دارلاجيوز، ومنطقة باساركيتشيار التابعة لاقليم نوفو- بايزيت، وقطاع من إقليم يريفان التابع لمحافظة يريفان وقطاع من إقليم كازاخ التابع لمحافظة غنجه، ولم يقتصر الأمر على هذا فقط.

وبعد تحول أرمينيا الى «النظام السوفيتى» مباشرةً، اقترح تشيتشيرين، فى السادس من ديسمبر، على اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الروسى (البلاشفة) توكيل مفوضية الشئون الخارجية فى إعداد مشروع اتفاقية مع تركيا، تضمن استقلال كل من جورجيا وأرمينيا، *وجاء فى الاقتراح أن الحدود بين أرمينيا وتركيا سوف توضع بواسطة لجنة مشتركة بحضورنا، مع الأخذ فى الاعتبار بالضرورات العرقية للسكان الأرمن والمسلمين*(التشديد للمؤلفة ك.ع.). وفى الثامن من ديسمبر ١٩٢٠ أبلغ تشيتشيرين أوردجونيكيدزه «بموجب برقية ليجران، ان *«الأتراك لا يرغبون فى عقد اتفاق مع الحكومة الأرمينية الشيوعية*... ماذا يعنى هذا؟

ألا يعد ما أعلنه مديفاني هو محاولة للمماطلة أو الإحباط المعنوى لهيبة الحكومة الأرمينية السوفيتية؟ وقد أجاب أوردجونيكيدزه على ذلك بقوله: *«إن الأتراك لا يثقون كثيراً فى الشيوعيين الأرمن»، مستندين فى ذلك الى أن درو ما زال موجوداً بالسلطة حتى الآن. ويواصل أوردجونيكيدزه حديثه بقوله «سوف يظل الأتراك على أى حال يتحدثون عن شكوكهم، حتى لو قمنا بإبعاد درو*(التشديد للمؤلفة ك.ع.) [١٠٨] . ينبغى أن نذكر على نحو مدعوم بالبراهين، انه الى جانب وجود درو فى السلطة « *فقد أعلنت فى الخامس والعشرين من ديسمبر ١٩٢٠ «سيونيك ذات الحكم الذاتى» برئاسة الداشناكي نجدى، وذلك على أراضى زانجيزور، التى أهدتها أذربيجان إلى أرمينيا السوفيتية»* . [١٠٩]

فى الخامس والعشرين من ديسمبر ١٩٢٠ أعلن المفوض التركى للشئون الخارجية رفضه لإعادة النظر فى اتفاقية جيومري . [١١٠]

فى سياق هذه الأحداث، وبعد مرور ٢٤ يوماً من توقيع الاتفاقية بين جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية وبين أرمينيا فى الثانى عشر من ديسمبر ١٩٢٠، وبعد يوم من إعلان «سيونيك ذات الحكم الذاتى ورفض المفوض التركى للشئون الخارجية إعادة النظر فى اتفاقية جيومرى، أى فى السادس والعشرين

من ديسمبر، أصدرت اللجنة الثورية لأرمينيا بيانا بشأن ناختشوان جاء فيه: *بعد الإطاحة بحكومة الداشناك الكريهة الإجرامية من أرمينيا وإقامة سلطة العمال والفلاحين السوفيت، أزالت أذربيجان السوفيتية الشقيقة النزاع القائم بين أذربيجان وأرمينيا، الذى كلفهما كثيراً من دماء المسلمين والأرمن، وأعلنت فى قرار عظيم أن ناختشوان جزء لا يتجزأ من أرمينيا السوفيتية. لكن السلطة الأرمينية السوفيتية، باعتبارها سلطة الشعب نفسه، رأت قوتها فقط فى الإرادة الواضحة للسكان أنفسهم، بما فى ذلك العمال. إن اللجنة الثورية لناختشوان باعتبارها المعبر عن سكان ناختشوان، والتى أطاحت بمساعدة الجيش الأحمر البطل، بالقيود الكريهة لحلف الانتانتا الامبريالى والقوميين القوقاز، على ثقة أن جماهير عمال ناختشوان، من الآن فصاعداً وقد تحررت من الظلم، أياً كانت الجهة التى تظهره، سوف يكون باستطاعتها أن تعبر عن رأيها المنظم بشكل واضح عن تعاونها المأمول مع كافة عمال أرمينيا السوفيتية. رئيس اللجنة الثورية- كاسيان، أعضاء اللجنة الثورية: أفيس، بيكزاديان* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[١١١]

إن هذا الانقلاب للأحداث يعطى مبرراً للافتراض أن أرمينيا لم يكن بإمكانها أن تظهر مثل هذا القرار دون ضغط من جانب جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية. وعلى الأرجح فان ما دفع الأخيرة الى هذا هو احتجاج أذربيجان بعد تنازلها لأرمينيا «السوفيتية عن أراضى زانجيزرو، ثم الظهور»المنطقي» «لحكومة سيونيك» الداشناكية فجأة، وضغط تركيا لتنفيذ المادة الثانية من اتفاقية جيومري.

وعلى أساس هذا البيان، الذى كان بدوره على الأرجح، قد صدر بهدف إجراء استفتاء عام يقتضى المبدأ الوارد فى المادة الثانية، *فقد صوت ما يزيد عن ٩٠ ٪ من سكان ناختشوان لصالح بقائهم فى نطاق أذربيجان* [١١٢] ، وذلك فى بداية عام ١٩٢١، معبرين بذلك «عن رأيهم المنظم بشكل واضح وعن تعاونهم المأمول مع كافة عمال أرمينيا السوفيتية».

وهكذا عادت ناختشوان الى أذربيجان، بينما ظل الداشناك باقون فى زانجيزور.

وسوف نحاول أن نحلل بالتفصيل الوضع بالنسبة لإقليم قاراباغ الجبلي استناداً الى الوثائق التى أوردها الدكتور بروتينتس، الدكتور فى علوم التاريخ، والنائب الأول لرئيس الإدارة الدولية باللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى، والذى أصبح بعد ذلك مستشاراً للرئيس جورباتشوف، رئيس الاتحاد السوفيتى، وكذلك وبنفس القدر العلماء الأرمن الآخرين، الذين حاولوا إثبات تبعية هذه المنطقة الى أرمينيا فى جميع العصور، بما فى ذلك إعلان السلطة السوفيتية فى أرمينيا. وهكذا نجد أن بروتينتس يورد ضمن أدلته خبراً منشوراً بصحيفة «البرافدا» فى الرابع من ديسمبر ١٩٢٠ حول انتقال زانجيزور وناختشوان وإقليم قاراباغ الجبلي الى السلطة الأرمينية، وفى السابع من ديسمبر، وفق تصريحه، تم نشر قرار اللجنة الثورية لأذربيجان، ورد فيه، أنه «بدءاً من اليوم يعتبر إقليم قاراباغ الجبلي وزانجيزور

وناختشوان جزءاً لا يتجزأ من جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية» . [113]

وهنا يطرح السؤال نفسه: على أى نحو يمكن إعلان إقليم قاراباغ الجبلي جزءاً لا يتجزأ من أرمينيا السوفيتية فى الرابع من ديسمبر ١٩٢٠، بينما ورد فى الاتفاقية التى وقعت بين جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية وبين أرمينيا قبل يومين أنه، *لا يدخل فى نطاق أرمينيا، ليس فقط إقليم قاراباغ الجبلي وإنما قاراباغ كلها، باستثناء نصف إقليم زانجيزور*. وهناك أمر آخر: كيف يمكن الجمع بين «حقيقتين، اذا ما سلمنا بما قاله بروتيننتس، من أنه فى الرابع من ديسمبر ١٩٢٠ أعلنت «البرافدا» انتقال زانجيزور وناختشوان وإقليم قاراباغ الجبلي إلى أرمينيا السوفيتية، ثم فى السابع من ديسمبر تعلن اللجنة الثورية لأذربيجان عن ضم هذه المناطق الى أرمينيا، بالإضافة إلى أنه قد أكد ذلك بقوله «بدءاً من اليوم». على أنه وقد أعلنت البرافدا آنذاك فى الرابع من ديسمبر، وقد صدر «قرار» اللجنة الثورية لأذربيجان قبلها بثلاثة أيام، ولماذا يتحتم على اللجنة الثورية لأذربيجان أن تصدر أحياناً قراراتها فى نفس الموضوع، اذا كان هذا الموضوع قد تم اتخاذ قرار فيه منذ ستة أيام مضت؟

على أن بروتيننتس لا ينهى بذلك «أدلته»، وإنما يورد دليلاً أخر، فيكتب قائلاً أنه «فى مايو ١٩٢١ أصدرت الحكومة الأرمينية قراراً، جاء فيه أنه «من الآن فصاعداً فإن إقليم قاراباغ الجبلي يمثل جزءا لا يتجزأ من جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية [114] . وهنا أصدرت اللجنة الثورية لأذربيجان قراراً حول انتقال إقليم قاراباغ الجبلي الى أرمينيا، أنه «فى مايو ١٩٢١» أصدرت حكومة أرمينيا قراراً بشأن إقليم قاراباغ الجبلي، أشارت فيه مرة أخرى الى أنه «من الآن فصاعداً»، أى من مايو ١٩٢١؟ وهو ما يعنى أنه قبل هذا التاريخ لم يكن إقليم قاراباغ الجبلي يمثل جزءاً لا يتجزأ من أرمينيا، فى الوقت الذى تحاول «الحجج» السابقة لبروتيننتس أن تثبت العكس.

على أن الأمر لم يقف عند هذا الحد. يستمر بروتيننتس فى تقديم «أدلته» لصالح تبعية إقليم قاراباغ الجبلي لأرمينيا فيورد هذا الدليل قائلاً: «وأخيراً، فى الثالث من يوليو ١٩٢١ أصدر مكتب القوقاز التابع للحزب الشيوعى الروسى (البلاشفة) والمكون من أوردجونيكيدزه وكيروف وماخارادزى ونارimanوف ومياسنيكيان وغيرهم، قراراً بتفويض الحكومة الأرمينية أن تشير فى بيانها الى تبعية قاراباغ لأرمينيا. وقد تم نشر هذا الإعلان فى الثانى عشر من يونيو». وقدا أوردت الحكومة نص القرار على النحو التالى:

«قرار اللجنة الشعبية السوفيتية لأرمينيا بشأن ضم إقليم قاراباغ الجبلي إلى أرمينيا. الثانى عشر من يونيو ١٩٢١.

بناء على طلب اللجنة الثورية لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية وعلى الاتفاقية المبرمة بين جمهوريتى أرمينيا وأذربيجان الاشتراكيتين، نعلن من الآن فصاعداً أن إقليم قاراباغ الجبلي يعد جزءاً لا يتجزأ من جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية» . [115]

سنجد هنا بعض الجوانب المثيرة للاهتمام. أولاً: اذا كانت حكومة أرمينيا قد أصدرت قبل ذلك بقليل، فى شهر مايو تحديداً، بياناً أعلن فيه أنه «من الآن فصاعداً، فإن إقليم قاراباغ الجبلي يعد جزءاً لا يتجزأ من جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية»، اذاً فلماذا اتخذ مكتب القوقاز التابع للحزب الشيوعي الروسي (البلاشفة) فى الثالث من يونيو ١٩٢١ قراراً بتفويض الحكومة الأرمينية «أن تشير فى بيانها الى تبعية قاراباغ لأرمينيا»؟ ولماذا قررت اللجنة الشعبية السوفيتية لأرمينيا أن تصدر بياناً «بشأن ضم إقليم قاراباغ الجبلي إلى أرمينيا»؟ فإذا كانت هذه الأراضى قد أصبحت، منذ شهر مايو ١٩٢١، تابعة لأرمينيا، فمتى كانتا منفصلتين بعضهما عن بعض لكى «ينضما» فى الثانى عشر من يونيو لهذا العام؟ ثانياً: هل كانت هناك اتفاقية مبرمة بالفعل بين جمهوريتى أرمينيا وأذربيجان الاشتراكيتين»؟

للإجابة على هذه الأسئلة فإننا نرى من المناسب أن نورد هنا تاريخ طرح قضية إقليم قاراباغ الجبلي عشية «تحول أرمينيا إلى جمهورية سوفيتية» للمرة الثانية. ينبغى هنا أن نتتبع الطريق الذى سارت فيه أرمينيا من التحول الأول الى إسقاط هذه السلطة فى أرمينيا، وكذلك الأحداث السياسية التى وقعت بعد الوصول الثانى للداشناك الى السلطة قبيل «التحول الثانى لأرمينيا إلى جمهورية سوفيتية».

إذن، اذا ما عدنا الى التعاون بين أرمينيا وتركيا، سوف نلاحظ أنه بعد التبادل المتكرر لعدد من المذكرات بينهما بشأن موضوع اتفاقية جيومرى، والتى لم تكلل بالنجاح بالنسبة للجانب الأرمني، أرسل بيكزاديان مرة أخرى مذكرة فى الثامن من يناير ١٩٢١ جاء فيها أن «*أرمينيا لا يسعها إلا أن تعبر عن حريتها فى أنه فى القضية التى وقعت مهمة المسئولية التاريخية فيها على عاتقينا، والمتمثلة فى التسوية النهائية للجدل القديم، وإقامة علاقات صداقة متينة وراسخة بين شعبينا الكادحين، فان على حكومة الجمعية القومية الكبرى لتركيا أن تجد إمكانية الاستناد والاعتماد على معاهدة الكسندروبول*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.). وقد ورد بعد ذلك أن «*كافة القضايا الجدلية بين الحكومتين يجب التوصل بشأنها الى حل نهائى فى المؤتمر المزمع عقده فى الأيام القريبة فى موسكو*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[١١٦]

وفى الخامس من فبراير ١٩٢١ أجاب بكير سامى، المفوض الشعبى للشئون الخارجية لتركيا، على مذكرة بكزاديان بمذكرة جاء فيها على وجه الخصوص «*إننا نعتبر أن اتفاقية الكسندروبول لا تحقق العنف، بل تحقق العدالة، وأن تنفيذ هذه الاتفاقية ضرورى لتحقيق السلام الراسخ فى القوقاز. إن حقيقة أنه لم ترفع أى حجة قانونية ضد هذه الاتفاقية هو أمر فى حد ذاته يدل بقدر كبير على عدالة تأكيداتنا، وأن المناطق التى احتفظت بها تركيا بموجب هذه الاتفاقية يسكنها*

أتراك بشكل أساسى، وحتى فى فترة إرهاب الداشناك شارك بعض النواب، الذين كانوا يمثلون هؤلاء السكان، فى اجتماعات جمعيتنا القومية الكبرى. وهكذا، فان القضية الإقليمية هى أمر خارج كل الاعتراضات. وبالإضافة الى ذلك فان سعادتكم بمقدوركم، محتفظين بموجب هذه الاتفاقية بالحق فى اللجوء مرة أخرى الى إجراء استفتاء عام، استغلال هذا الحق (التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[117]

وبعد أن رأى الداشناك- البلاشفة أنه قد أصبح من غير الممكن أن يحققوا هدفهم، أى أن يوسعوا حدودهم عن طريق تحولهم الى «النظام السوفيتى» بمساعدة جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية، قاموا فى الثالث عشر من فبراير ١٩٢١ بتمرد مضاد للسوفيت. كان هدفه الحصول على سلطتهم السابقة فى البلاد. وفى هذا اليوم «قامت وحدات مسلحة من المتمردين من زانجيزور باقتحام مناطق كيشيشكيند، واستولوا على دارالاجياز ثم نور- بيازيت، ثم دخلت قوات المتمردين المسلحة الى باش-جيارنى-أشتراك، إيتشميادزين، أباران، آخت وغيرها من المناطق. وفى الثامن عشر من فبراير أسس الداشناك «لجنة إنقاذ الوطن» بعد أن استولوا على يريفان عاصمة الجمهورية، وذلك برئاسة فراتسيان [118] رئيس الوزراء السابق فى حكومة الداشناك.

معبراً عن علاقته بالانقلاب الذى وقع فى أرمينيا، ذكر أوردجونيكيدزه فى حديث له مع أحد موظفيه المدعو جروزكافروست فى العاشر من مارس ١٩٢١، أن *«الانقلاب فى يريفان يمكن تفسيره بأن إقامة السلطة السوفيتية فى أرمينيا قد وقع على أساس الهزيمة العسكرية. إن الداشناك الذين نقلوا السلطة بسهولة الى الشيوعيين، كانوا يأملون الى جر روسيا السوفيتية الى الحرب مع تركيا. لكن حساباتهم لم تتحقق.*

عموماً فقد غير الداشناك سياساتهم فى هذه القضية عدة مرات. لقد كانوا على يقين أن الأتراك يتصرفون وفقاً لأوامر الأنتانتا. ولهذا، كما لو كانت السلطة السوفيتية فى القوقاز قد وصلت الى نهايتها، عندئذ راح الداشناك يتوجهون ناحية تركيا. ولكنهم سرعان ما اقتنعوا بخطئهم، وفى أرمينيا تشكل الوضع على نحو فريد. لم تتعرض السلطة السوفيتية للدشانكة. فأنا شخصياً وقفت الى جانب اتخاذ موقف منهم أكثر صبراً بقدر الإمكان وعدم المساس نهائياً بجماعة درو وفراتسيان، اللذين لم يدخرا وسعاً بالقول، وربما بالأفعال، لكى يثبتا تحيزهما للسلطة السوفيتية. وفى أرمينيا لم يتعرض أحدا للملاحقة حتى الكاديت. أما كل صياح فرانسيان حول إطلاق الرصاص وما الى ذلك، فلم يكن سوى محاولة لتبرير مغامرته السخيفة.

وفى الوقت نفسه لم تبق هناك قوات مسلحة فى أرمينيا إلا قوات الداشناك التى قاموا بتشكيلها وتدريبها. ولم يكن باستطاعتنا، بطبيعة الحال، إنشاء الجيش الأحمر الأرمينى خلال هذه الفترة القصيرة، كما لم نستطع أيضاً إدخال

القوات المسلحة الروسية. إذ لم يكن من الممكن إمدادها بالطعام. أما حكومة جورجيا السابقة فلم تسمح بدخول المواد الغذائية الى أرمينيا. وأخيراً لم يتم سحب مجموعة نجدى المسلحة الضخمة التى كانت مختبئة فى زانجيزور.

وهكذا. عندما تم فى تيفليس تنظيم «لجان إنقاذ»: أرمينيا. أذربيجان. جمهورية الجبل وما الى ذلك. فقد كانت هذه خطة لإثارة التمرد فى كل مكان فى القوقاز ضد السلطة السوفيتية. وبموجب الأسباب سالفة الذكر فقد نجح تنفيذ هذه الخطة فى يريفان بسهولة (التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[119]

ينبغى الإشارة الى أنه فى الثانى عشر من يناير ١٩٢١. أى قبل شهرين من اعتراف أوردجونيكيدزه خلال اجتماع المكتب السياسى والمكتب التنظيمى للجنة المركزية للحزب الشيوعى الروسى (البلاشفة). أعلن ناريمانوف. فى معرض حديثه عن الوضع فى أرمينيا. إن «الجميع فى كل مكان يتحدثون عن وجود درو على رأس الجيش. وان هذا الأمر يثير شكوكاً عامة فى حكومة جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية... ينبغى الذهاب الى هناك وإقامة سلطة راسخة وإسقاط درو». وأضاف أيضاً أن «*الرفيق سيرجو* (س. أوردجونيكيدزه-المؤلفة) *يقول أن درو تم خلعه بالفعل*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[120]

يدل الوضع الذى تشكل بأكمله على مدى عدم دراية دارمينوف. رئيس حكومة أذربيجان. بالوضع السياسى فى أرمينيا «السوفيتية». التى أهدتها أذربيجان أراضى من أجل حل «القضايا المتنازع عليها» باسم التحول الى النظام السوفيتى. لكن الأحلام فى أن الذين تلقوا الهدايا سوف يتوقفون بعدها. لم تتحقق. اذ أن هؤلاء كانوا يرغبون فى أكثر من ذلك. ولو أن رئيس حكومة أذربيجان كان يعلم أنه بموجب المادة الرابعة من الاتفاقية المبرمة بين جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية وبين أرمينيا فى الثانى من ديسمبر ١٩٢٠. فان أعضاء حلف الداشناك وغيره من الأحزاب الأرمينية الاشتراكية. لم يتعرضوا لأى عقوبات لانتمائهم لتلك الأحزاب. وبموجب المادة الثامنة. «بناء على توقيع الاتفاقية الحالية يتم تنحية حكومة جمهورية أرمينيا عن السلطة. وتنتقل السلطة مؤقتاً وحتى وصول اللجنة الثورية. الى القيادة العسكرية». والتى يبقى على رئاستها الداشناك درو. الذى لو أنه خمن إلهامات كاتشازنونى. التى تحققت بعد عدة أعوام من «*إننا يجب أن نكون ممتنين للبلاشفة. فبإقصائهم لنا. اذا لم نقل انقذونا. فإنهم فى كافة الأحوال. وضعونا فوق مسار أكثر ضماناً للقضية الموروثة. لقد ألهمونا أن نتغير فى هذه اللحظة الحرجة. التى كنا نرزح فيها تحت ثقل قضيتنا* (التشديد للمؤلف) . «*التى تمت ... إن الأرمن- البلاشفة هم جوهر حلف الداشناك. إن أعضاء الداشناك الوحيدين اليوم أكثر من الداشناك. منى ومنك*(التشديد للمؤلفة ك.ع.)[121] . ومن ثم فليس من العجيب. على الأرجح. وجود درو على رأس الجيش الأرمينى. الجانب الآخر يتلخص فى أنه بقدر ما وضع ناريمانوف ثقته فى اوردجونيكيدزه. الذى كذب عليه باستهتار حول

«إبعاد» الداشناك درو، على الرغم من أن اوردجونيكيدزه نفسه. بعد شهرين من هذا التصريح الذى أدى الى تضليل نارمينوف، اعترف أنه «يقف شخصياً الى جانب اتخاذ موقف منهم أكثر صبراً بقدر الإمكان وعدم المساس نهائياً بجماعة درو وفراتسيان» . كل هذه الظروف، فى رأينا، بالغة الدلالة، وأيضاً من وجهة نظر تحديد سياسة روسيا السوفيتية، التى تتحكم بها فى أذربيجان وأرمينيا لاحتلال أراضى القوقاز، بعد أن وضعت نفس الاهتمامات الحيوية لأذربيجان، التى أصبحت سوفيتية، معرضة للخطر، وأصبحت الاراضى الأذربيجانية هدفاً للمساومة كما كان يحدث دائماً.

لقد أدى قصر نظر السياسة الروسية هذه الى سقوط أرمينيا «السوفيتية» والى إقرار حكومة جديدة للدشانكة. والأمر الجديد بالاعتبار هنا *أن فرتسيان رئيس هذه الحكومة، اتضح أيضاً أنه توجه فى الثالث عشر من مارس ١٩٢١ إلى الحكومة التركية بطلب المساعدة فى حربه ضد البلاشفة. وقد ورد فى هذا الطلب على وجه الخصوص: «إن حكومة أرمينيا، وهى تتوجه لكم بهذا الطلب، تستند الى تلك العلاقات الودية التى أرستها اتفاقية الكسندروبول* (؟-المؤلفة) *والتى تم خرقها ابان سلطة البلاشفة*(التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [١٢٢]

ولكن، خلافاً للروس، فإن الأتراك لم يقعوا فى هذا الفخ الذى أعده الأرمن لإشعال فتيل الحرب بين تركيا وروسيا. وكما هو متوقع، قوبل هذا الطلب الذى تقدم به داشناك، بالرفض من جانب الأتراك. وبعد ثلاثة أيام، أى فى السادس عشر من مارس ١٩٢١، تم توقيع اتفاقية موسكو بين تركيا وروسيا، وقد تناول الوفد الروسى إبان المفاوضات التى جرت لعقد الاتفاق فى العاشر من مارس ١٩٢١ فى اجتماع اللجنة السياسية، مسألة الحدود بين تركيا وأرمينيا، وأعلن أن اكبابا و كيزيل- داش وكذلك كافة الأراضى المنضمة الى أرمينيا سوف تظل تابعة لأرمينيا وفقاً لاتفاقية الكسندروبول للسلام، وأعلن أن الحكومة الروسية لن تصر على إقامة حدود شرقى (هكذا فى المصدر والاكثر منطقية أن نقول غربى- المؤلف) اربتشاي، وجنوبى أراكس (التشديد للمؤلفة ك.ع.) [١٢٣]، الأمر الذى وجد له صدى فى المادة الأولى من هذه الاتفاقية، حيث تم التأكيد على الحدود بين تركيا وأرمينيا بموجب اتفاقية جيومري.

"*البند ١*:...تتمثل الحدود الشماليّة الشرقية لتركيا بالخط الذي يبدأ من قرية سارب الواقعة على البحر الأسود، ويمر عبر جبل خيديسمتا والخط الفاصل بين جبلي شافشيت وكاني-داج، ثم يستمر الخط نحو الحدود الإدارية لضواحي أرداجان وكارس، بطول واديي نهري أربا-تشاي وآراكس حتى مصب كاراس الجنوبية (يضم الملحق ا A)) وصفاً تفصيليّاً للحدود والقضايا المتعلّقة بها...)...

الملحق (A) ا

تم تحديد الحدود الشماليّة الشرقيّة كما يلي:...

«...المرتفع ٩٠٦٥، حيث تنتهي الحدود السابقة لضاحية أرداجان وتستمر عبر جبال أخ-بابا الكبرى (٩٩٧٣)٨٨٢٨- (٨٨٢٧)- -٧٦٠٢ نحو الشرق من قرية إيبيش

وحتى ارتفاع ٧٥١٨ على جبال كيزيل-داش (٧٤٣٩)(٧٤٩٠)- قرية كيزيل-داش الجديدة (كيزيل-داش) متّجهة نحو الغرب من كارا- محمد لتطل على نهر دجاموشبا-تشاي (الواقعة إلى الشرق من قرية ديلافر، كملي الكبيرة وتيخنيس)- عبر قريتي فارتانلا وباش-شوراجيل، ممتدة على طول النهر المذكور حتّى نهر أربا-تشاي في الشمال من كالالي، ومن هناك على طول خط وادي نهر أربا-تشاي حتّى نهر آراكس-ثم على طول وادي نهر آراكس حتّى الشلال حيث يصب فيه نهر كاراسو السفلى» (التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[١٢٤]

بهذا الشكل، فإن مركز سورمالينسك، الذي يقع في إطار مقاطعة إيريفان الممنوحة لأرمينيا وفقاً للمعاهدة الموقّعة بينها وبين روسيا في ٢ ديسمبر عام ١٩٢٠ يقع -حسبما اتضح- خارج حدود أرمينيا.

أمّا فيما يخصّ إقليم الحكم الذاتي وأراضي ناختشوان، وكذلك القضايا التي تثير اهتماماً خاصّاً، نشير إلى أنّه قد تمّ الحديث عنها في البنود التالية:

*«**البند III:** يتّفق الطرفان على أنّ مركز ناختشوان بحدوده المذكورة في الملحق (C)I من هذا الإتفاق يمثّل أراضي تخضع للحكم الذاتي تحت حماية أذربيجان(!-المؤلّف) بشرط أن لا تقوم أذربيجان بالتخلّي عن تلك الحماية لدولة ثالثة(!-المؤلّفة).*

وفي مثلث أراضي ناختشوان المتكون شرقاً بين وادي أراكس وغرباً الخط المار بجبال داجنا(٣٨٢٩)-فيليداج(٤١٢١)-باجارزيك(١٥٨٧)-وجبل كيمورلو-داج(١٩٣٠) فسوف تقوم لجنة مكونة من وفود لكل من تركيا وأذربيجان وأرمينيا بتصحيح الخط الحدودي للأراضي المذكورة والذي يبدأ من جبل كيمورلو-داج (١٩٣٠) مارّاً بجبل سيراي بولاك (٨٠٧١)-مركز أرارات وينتهي عند تقاطع كاراس وآراكس...

الملحق I(C)

أراضي ناختشوان

مركز أرارات-جبل ساراي بولاج (٨٠٧١)- جبل كيمورلو-داج(٦٨٣٩)،(١٩٣٠)- سايات-داج(٧٨٦٨)-قرية كورت-كولاج (كيورت-كولاج)-جاميسور-داج(٨١٦٠)- ارتفاع(٨٠٢٢)-كيوكي-داج(١٠٢٨٢) والحدود الإدارية الشرقية القديمة لمركز ناختشوان»(التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[١٢٥]

وبمقارنة الوضع المعطى بالأوضاع الموازية الخاصة بناختشوان واتفاقيّة جيومري فإنّه من الممكن ملاحظة أنّ الأراضي الواقعة تحت الحكم الذاتي لإقليم ناختشوان هي ذاتها في كلا الإتفاقيتين، وذلك دليل إضافي على الروح الأساسية لاتفاقيّة جيومري.

وأيضاً:

*«**البند VI:** يعترف الطرفان بأن جميع الإتفاقيات الموقعة سلفاً بينهما لا ترضي مصالح الطرفين، وعليه فإن الطرفين قد اتفقا على أن تكون جميع الإتفاقيات السابقة لاغية ومنتهية....*

البند XV: تلتزم روسيا بالخطوات الضرورية للإعتراف الملزم بجمهوريات ما وراء القوقاز في الاتفاقيات الموقعة بين تلك الجمهوريات وتركيا، وفقاً لبنود هذه الإتفاقية المتعلقة مباشرة بها» (التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[126]

ومع ذلك فإن العقود الأخيرة الموقّعة مع جمهوريات ما وراء القوقاز الثلاثة لم تتم على الفور. والأرجح أنّ السبب في ذلك كان الوضع السياسي غير المحدد في أرمينيا. حيث كانت روسيا تصارع من أجل بلشفة تلك الدولة من ناحية. ومن ناحية أخرى فإنه»*في ٢٦ أبريل ١٩٢١ في مدن تاتيف وزانجيزور أثناء المؤتمر الثاني لحكومة السلطة الذاتية لسيونيك. الذي دعا إليه الداشناك المناهض للثورة تمّ استحداث منصبي الرئيس ووزير الحربيّة في «حكومة أرمينيا الجبلية». حيث شغل المنصبين عضو الحزب نجدي»* .[127]

وبدون إلحاق أرمينيا بالسوفيت لم تكن تركيا لتوقّع اتفاقية تشمل جمهوريات ما وراء القوقاز الثلاث. حيث شملت تلك الاتفاقيّة الجمهوريات السوفيتية. والتي لم تكن أرمينيا واحدة منها. وللإلتحاق بالسوفيت كان لابد من إشباع شهية أرمينيا الكبيرة. بما في ذلك ضمّ أراضى في أذربيجان وإقليم قاراباغ الجبلي بجانب الأراضي الأخرى إلى أرمينيا. الأمر الذي طلبه بشكل مباشر الداشناك المجتمع في زانجيزور. ويرتبط ذلك تحديداً «بالدليل» الأخير الذي يسوقه بروتينتس لصالح انتماء إقليم قاراباغ الجبلي لأرمينيا. الدليل الذي أعتقد أنّه قد حان الوقت للإجابة عليه.

وواقع الأمر أنّه في ٢٢ مايو ١٩٢١. حينما كانت المحادثات تسير بين الداشناك والسوفيت في زانجيزور لإلحاق زانجيزور بالسوفييت. أصدر مجلس مفوضي الشعب الأذربيجاني برئاسة نارمانوف. وبعد مناقشة قضيّة الحدود بين جمهوريات ما وراء القوقاز القرار التالي:»لحلّ قضيّة الحدود لا بد من انتخاب وفد مكوّن من مفوض الشعب للشئون الخارجية الرفيق حسينوف. ونائب رئيس اللجنة الإنتخابيّة المركزيّة بأذربيجان الرفيق أجاماليوجلي» .[128]

في ١٢ يونيو ١٩٢١ في اجتماع المكتب السياسي والمكتب التنظيمي. وبعد مناقشة «برقيّة مكتب القوقاز حول تحديد الحدود الداخلية للقوقاز». تمّ إصدار قرار:»بتحويل الأمر لحلّه في مفوضية الشعب السوفيتية» [129]. بينما قامت مفوضية الشعب السوفيتية الأذربيجانية في اجتماعها في ١٣ يونيو ١٩٢١. وبعد مناقشة «قضية تحويل انتداب ممثّلي جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية إلى تبيليسي. إلى اجتماع لجنة مندوبي جمهوريات ما وراء القوقاز لتحديد الحدود بين جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية وجمهورية أرمينيا السوفيتية وجمهورية جورجيا السوفيتية. قامت بإصدار قرار:»انتداب وفد عن جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية مكون من الرفيق حسينوف ومندوب رئيس اللجنة الإنتخابيّة المركزيّة بأذربيجان الرفيق جادجييف. ونائب رئيس اللجنة الإنتخابيّة المركزيّة بأذربيجان الرفيق أجاماليوجلي والدكتور فيكيلوف إلى تبيليسي» .[130]

إلى جانب ذلك، فإن مفوضية الشعب السوفيتية الأذربيجانية أعلنت في ٢٦ يونيو ١٩٢١ حول تكوين لجنة ثلاثية للتعرّف على المواد الخاصّة بقضيّة إدّعاء أرمينيا السوفيتية ملكيتها لأراضي إقليم قاراباغ الجبلي، وتقديم بحث مفصّل بهذا لمفوضية الشعب السوفيتية الأذربيجانية. كذلك فقد أعلنت المفوضية عن ضرورة إرسال برقيّة للرفيق أوردجونيكيدزه، ولمفوض الثورة بأرمينيا مياسنيكوف، ومفوض الشعب للشئون العسكرية والبحرية بجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية، وإلى المسئول عن قاراباغ المعيّن من قبل أرمينيا السوفيتية مرافيان بشأن إلغاء مسئولية الأخير عن قاراباغ لحين حل تلك القضيّة بشكل نهائيّ في مفوضية الشعب السوفيتية الأذربيجانية» [131] . في ٢٨ يونيو ١٩٢١ قامت مفوضية الشعب السوفيتية الأذربيجانية، وبعد مناقشة «قضيّة نقل أرمينيا السوفيتية لسلطة إقليم قاراباغ الجبلي، إلى مسئول من جانبها وهو الرفيق مرافيان إلى جانب مفوض الشعب السوفيتي الأذربيجاني هناك «بإصدار قرار»، باعتبار قرار المكتب السياسي والمكتب التنظيمي في ٢٧ يونيو ١٩٢١ بهذا الشأن قاعدةً في مناقشة تلك القضيّة في ضوء زيارة الرفيق ناريمانوف إلى تبيليسي لمناقشة الأمر مع مكتب القوقاز» [132] .

أمّا في ٢٧ يونيو ١٩٢١ فقد قام المكتب السياسي والمكتب التنظيمي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الأذربيجاني (البلاشفة) وبعد مناقشة» قضيّة الحدود بين أذربيجان وأرمينيا في ضوء عمل اللجنة في تبيليسي (التشديد للمؤلفة ك.ع.)» بإصدار قرار:»بأن المكتب السياسي والمكتب التنظيمي يرى أن الرؤية التي يطرحها الرفيق بيكزاديان بشأن قضيّة إقليم قاراباغ الجبلي غير مقبولة (التشديد للمؤلفة ك.ع.)»، ولذلك فإنّ «اقتراح تقسيم الأماكن ذات الأغلبية الأرمينية والتيوركية بين أرمينيا وأذربيجان على التوالي هو الآخر اقتراح غير مقبول من وجهة نظر التكامل الإداري والاقتصادي (التشديد للمؤلفة ك.ع.)» و»على الرفيق ناريمانوف إبلاغ تبيليسي بوجهة نظر المكتب السياسي والمكتب التنظيمي (التشديد للمؤلفة ك.ع.)». [133]

ونظراً لوجود ناريمانوف في اجتماع مفوضية الشعب السوفيتية قام شيرواني بإبلاغ نص ذلك القرار عن طريق الخط المباشر مضيفاً أن»*القضية لابد وأن تحل بهذه الكيفية دون غيرها، وإلاّ فإن مفوضية الشعب السوفيتية سوف تخلي نفسها من المسئولية، ذلك أنه لا يجب نسيان أن رغبة أرمينيا في التأثير على الداشناك المناهض للثورة والجماهير غير الحزبية في أرمينيا سوف تخلق بذلك مجموعات مناهضة للسوفيت مثل الداشناك* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [134]

وقد علق مفوض الشعب للشئون الخارجية الأذربيجاني حسينوف في معبر حديثه من خلال الخط المباشر مع ناريمانوف، الذي استطاع اللحاق بالحوار بعد اجتماع مفوضية الشعب السوفيتية أنه: «*من ناحية فإن مفوضية الشعب الأرميني تقوم بإعلان قرار وتبعث بمفوض الشئون الطارئة إلى قاراباغ دون علم منا، مع ان الرفاق*

الأرمن يؤكدون أن كل ذلك يحدث بعلمنا وموافقتنا. ومن ناحية أخرى فإننا نبعث إليهم ببرقية تلغي تقريباً قراراتهم (التشديد للمؤلفة ك.ع.)» .[١٣٥]

كما يتضح فإن السلطة الأذربيجانية لم توافق على إصدار قرار كهذا، بل إنّها لم تكن على علم بالإجراءات المذكورة عاليه المتعلقة باستصدار وثائق مختلفة حول إقليم قاراباغ الجبلي. إذن لم يكن هناك اتفاق بين الجمهوريتين بشأن تلك القضيّة. من هنا يتّضح السبب في أن مكتب القوقاز اضطر في ٣ يونيو ١٩٢١ للصياغة السابقة، أي تفويض السلطة الأرمينية» التنويه في إعلانها عن انتماء قاراباغ لأرمينيا».

فيما يخص إصدار الأرمن عددا من القرارات بشأن إعلان إقليم قاراباغ الجبلي جزءاً من أرمينيا، والصادرة في مايو وفي ١٢ يونيو ١٩٢١، فنحن نعتقد أنّ تواريخ إصدار تلك القرارات تعطي سبباً لافتراض أنّ تلك القرارات في الغالب كانت من أجل تهدئة الداشناك المتجمع عقب إلحاق الهزيمة به في أماكن متفرقة في زانجيزور، ومحاولة السيطرة عليه، الأمر المنوط آنذاك بالسلطة السوفيتية.

وبصرف النظر عن اعتراض كهذا من قبل نارمانوف، ففي ٤ يوليو ١٩٢١ قام مكتب القوقاز التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي (البلاشفة) في جلسته المسائيّة للجمعية العمومية، وبعد مناقشة مسألة قاراباغ بإصدار قرار يقضي»بضمّ«(!) إقليم قاراباغ الجبلي إلى جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية (التشديد للمؤلفة ك.ع.). وصياغة كهذه أي»ضمّ» إقليم قاراباغ الجبلي وليس»الإبقاء على» إقليم قاراباغ الجبلي لجمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية، تدلّ على انتماء إقليم قاراباغ الجبلي بدايةً لأذربيجان. ونظراً لطلب نارمانوف: «*بضرورة رفع أمر البت النهائي في قضية إقليم قاراباغ الجبلي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي نظراً لأهمية تلك القضية بالنسبة لأذربيجان*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.). قرر مكتب القوقاز التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي»ضرورة رفع أمر البت النهائي في قضية إقليم قاراباغ الجبلي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي نظراً للخلافات الحادة التي نشأت عن تلك القضيّة»(التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[١٣٦]

في اليوم التالي، في ٥ يوليو ١٩٢١، في اجتماع الجمعية العمومية لمكتب القوقاز التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي (البلاشفة)، تمت مناقشة مسألة إعادة النظر في القرار المتخذ في الجلسة السابقة بشأن قاراباغ، والتي أثارها الرفيق أوردجينيكيدزه الذي صوّت في اليوم السابق لصالح «ضمّ قاراباغ لأرمينيا»، ونازاريتيان الذي صوّت لصالح»الإبقاء على القاراباغ ضمن أذربيجان»، و»نظراً لضرورة تحقيق السلام القومي بين المسلمين والأرمن والحفاظ على الروابط الاقتصادية بين قاراباغ العلوي والسفلي وارتباط قاراباغ بأذربيجان (ا-المؤلف)، تقرر الإبقاء (ا-المؤلف) على إقليم قاراباغ الجبلي ضمن جمهورية أذربيجان الاشتراكية

السوفيتية ومنحه سلطة ذاتية واسعة ومركزاً إدارياً في مدينة شوشه الموجودة ضمن ضواحي السلطة الذاتية (التشديد للمؤلفة ك.ع.)» . [١٣٧]

أمّا في ١٢ يوليو ١٩٢١ فقد قام السوفيت بالهجوم مرة أخرى على زانجيزور، وتم القضاء على عصابات نجدي وهربت فلولهم إلى إيران [١٣٨]، وفي تلك المرّة تأكدت سيطرة السلطة السوفيتية في أرمينيا لعشرات السنين.

٢. جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية

نظراً لخروج الداشناك من مدينة زانجيزور آخر معاقل الحزب، حان الوقت لتطبيق شروط معاهدة موسكو، ومع أن المادة السادسة عشرة من معاهدة موسكو المؤرخة في ١٦ مارس ١٩٢١ تنص على أن تويقع المعاهدة لا بد وأن يخضع للتوثيق، وحددت تبادل التوثيق على ان يكون في كارس «في أقرب فرصة ممكنة»، فإن اللجنة التنفيذية المركزية السوفيتية قامت بالتوثيق في ٢٠ يوليو ١٩٢١، وقام المجلس القومي الأعلى لتركيا بالتوثيق في ٣١ يوليو ١٩٢١، وتم تبادل المعاهدات في ٢٢ سبتمبر ١٩٢١ في كارس [١٣٩] . وكان ذلك كما أوضحنا بسبب الوضع السياسي في أرمينيا.

في ٢٦ سبتمبر في مدينة كارس تم افتتاح مؤتمر بمشاركة تركيا وروسيا وجمهوريات القوقاز الثلاث. وفي ١٣ أكتوبر ١٩٢١ تم توقيع معاهدة شاملة بين تركيا وتلك الجمهوريات، وتم تبادل المعاهدات الموثقة في يريفان ١١ سبتمبر ١٩٢٢، وتتضمن المعاهدة بشكل خاص:

"المادة الأولى: ترى جميع الأطراف ممثلة في حكومة المجلس القومي الأعلى لتركيا وحكومات جمهوريات أرمينيا وأذربيجان وجورجيا السوفيتية الاشتراكية أن جميع المعاهدات الموقعة في السابق بين الحكومات التي كانت تتمتع بالسيادة على الأراضي التي تدخل حالياً في نطاق سيادة الدول أطراف هذه المعاهدة والمذكورة أعلاه، وكذلك المعاهدات الموقعة مع أطراف ثالثة ومتعلقة بجمهوريات ما وراء القوقاز هي معاهدات لاغية ومنتهية.

على ألاّ تشمل هذه المادة المعاهدة الموقعة بين روسيا وتركيا في موسكو ١٦ مارس ١٩٢١ (١٣٣٧).

المادة الثانية: اتفقت جميع الأطراف الموقعة على عدم الاعتراف بأي من المعاهدات السلمية والاتفاقيات الدولية الأخرى والتي كانت القوة سبباً في التوصل لأحدها. وبناءً عليه فإن حكومات جمهوريات أرمينيا وأذربيجان وجورجيا السوفيتية الاشتراكية لا تعترف بأي اتفاقيات دولية تتعلق بتركيا ولم تحظ باعتراف الحكومة الوطنية في تركيا ممثلة هنا في المجلس القومي الأعلى...

من جانبها فإن حكومة المجلس القومي الأعلى لتركيا توافق على ألاّ تعترف بأي اتفاقيات دولية تتعلق بأرمينيا أو أذربيجان أو جورجيا ولا تحظى باعتراف حكومات تلك

الدول ممثلة في سوفيتات أرمينيا وأذربيجان وجورجيا «(التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [١٤٠]

فيما يخص ناختشوان فإن الحديث عنها يدور في المادة التالية والتي تتضمن اختلافاً عن المادة المماثلة في معاهدة موسكو الموقعة في مدينة كارس في الصيغة التالية:

"المادة ٥: اتفقت حكومة تركيا وحكومتا أرمينيا وأذربيجان على أن يمثل مركز ناختشوان والموضحة حدوده في الملحق III من هذه المعاهدة منطقة تتمتع بالحكم الذاتي تحت رعاية أذربيجان(!-المؤلفة)

الملحق III

منطقة ناختشوان

قرية أورميا- من هنا وفي خط مستقيم- مركز آرازدايان (تاركاً إياه لجمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية)-ثم في خط مستقيم نحو جبل داش-بورون الغربي (٣١٤٢)- ثم الخط الحدودي الفاصل لجبل داش-بورون الشرقي (٤١٠٨)- تعبر خلال نهر دجانام-داراسي نحو الجنوب حتى علامة»رودن» (بولاك(الجنوبي)- ثم عبر الخط الحدودي الفاصل لجبل باجارسيخ (٦٦٠٧ أو ١٥٨٧) ومن هنا على طول الحدود الإدارية لضاحية يريفان السابقة وقرية شارور-دارالاجيوز عبر ارتفاع ٦٦٢٩ نحو جبل كيمورليو-داج (١٨٣٩ أو ١٩٣٠) ومن هنا إلى ارتفاع ٣٠٨٠٠-سايات- داج (٧٨٦٨)- قرية كورت-كولاج - جبل جاميسور-داج (٨١٦٠) - ارتفاع ٨٠٢٢- كيوكي-داج (١٠٢٨٢) والحدود الإدارية الشرقية لمركز ناختشوان السابقة» (التشديد للمؤلفة ك.ع.)» [١٤١]

بهذه الطريقة فإلى جانب أنّ»حماية» أذربيجان لأراضي ناختشوان قد تحوّلت إلى»رعاية» ودون أن يكون هناك شرط» ألاّ تتنازل أذربيجان عن حمايتها لدولة أخرى». فإن المنطقة المثلثة بين مركز أرارات وجبل ساراي-بولاج ومحطة أرازدايان، والتي كانت ضمن أراضي ناختشوان وفقاً لمعاهدة موسكو قد مُنحت لأرمينيا (طالع الخريطة ٧) بهدف اقتطاع جزء من الحدود الأذربيجانية التركية نظراً لفشل المساعي في اقتطاعها بالكامل.

ووفقاً لهذه المعاهدة فإن الحدود بين تركيا وأرمينيا تتحدد بالخطوط التالية:»تايا-كالا (٩٧١٦)- ارتفاع ٩٠٦٥. حيث تنتهي الحدود القديمة لضاحية أرداجانسك عبر جبال أخ-بابا الكبرى (٩٩٧٣ أو ٩٩٦٣ ٨٨٢٨- أو ٨٨٢٧-٧٦٠٢)- من هنا وفي خط مستقيم نحو مرتفع ٧٥١٨- عابراً نحو الشرق من قرية إيبيش. ثم إلي جبل كيزيل-داش (٧٤٣٩ أو ٧٤٤٠. أو ٧٤٩٠)- قرية كيزيل- داش الجديدة. من هنا عبر النهر الذي يمر خلال قرية كيزيل- داش الجديدة حتى انحنائه. الذي يحدث في الشمال الغربي من كارا- محمد على طول الحدود نحو نهر جاموش بوتشاي الواقع شرق قرى: دالافار، كلمي وتخنيس، عبر قريتي وارتانلي وباش-شوراجيل. ثم بمحاذاته حتّى نهر أربا- تشاي في الشمال من كيالالا أو كالالي. من هناك وبمحاذاة وادي نهر أربا-تشاي، حتى تصل إلى آراكس ثم بمحاذاة وادي آراكس

حتى قرية أورميا حيث *تنتهي الحدود مع أرمينيا* (التشديد للمؤلفة ك.ع.)» .[١٤٢]

بينما تتحدد الحدود بين تركيا وأذربيجان كما يلي:»...*حتى قرية أورميا حيث تنتهي الحدود مع أرمينيا وتبدأ الحدود مع أذربيجان- ثم تستمر بعد ذلك بمحاذاة وادي آراكس حتى يصب فيه نهر كارا-سو السفلي، حيث تنتهي الحدود مع أذربيجان* (التشديد للمؤلفة ك.ع.)» .[١٤٣]

مع أنّه وفقاً لكارس فإن مساحة ناختشوان تتقلّص بالمقارنة بمعاهدتي جيومري وموسكو، ومع ذلك، فقد تأسست عليها جمهورية ناختشوان الاشتراكية السوفيتية ذات الحكم الذاتي ضمن جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية. حيث كانت مساحة تلك الجمهورية عام ١٩٢٤ (٥،٩٧٩ كم مربع) .[١٤٤]

فيما يتعلق بالمنطقة الجبلية من قاراباغ، فلا بد من ملاحظة أنه في نفس اليوم (من قبيل الصدفة أم لا) الذي تم فيه افتتاح المؤتمر في كارس، في ٢٦ سبتمبر ١٩٢١ من ناحية، وبعد مناقشة مسائل قاراباغ في جلسة المكتب التنظيمي والمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الأرميني (البلاشفة) برئاسة السكرتير العام وعضو المكتب القوقاز كيروف من ناحية أخرى تم إعلان الآتي:

أ) *الطلب من مكتب القوقاز إعادة النظر في قراره الخاص بفصل إقليم قاراباغ الجبلي، وعدم إعلانه منطقة حكم ذاتي قبل ذلك. وقد تم التصويت على هذا الطلب بالإجماع عدا الرفيقين نارعانوف وبونيات زاده اللذان اقترحا: «إستصدار قرار من مكتب القوقاز في أسرع وقت ممكن بتحويل إقليم قاراباغ الجبلي إلى منطقة حكم ذاتي*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.)»(والمقصود هنا قرار اللجنة العليا لمكتب القوقاز التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي (البلاشفة) في ٥ يوليو -١٩٢١الكاتبة).

ب) تكوين لجنة خاصة لجمع معلومات خاصة بتلك القضية مكونة من الرفاق كاراييف وإفنديف، ستوكالوف وميرزويان، والتي يجب أن تنتقل إلى إقليم قاراباغ الجبلي على وجه السرعة بمجرد انتهاء دورة اللجنة المركزية التنفيذية الأذربيجانية».[١٤٥]

كان ذلك هو كيروف ذاته الذي صوّت ضد الإبقاء على إقليم قاراباغ الجبلي ضمن حدود أذربيجان، في إجتماع اللجنة العليا لمكتب القوقاز التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي (البلاشفة) في ٤ يوليو ١٩٢١، حيث تمت مناقشة قضية قاراباغ .[١٤٦]

أمّا في ٢١ أكتوبر ١٩٢١ ففي اجتماع مؤتمر مسئولي قاراباغ (عن مقّاطعات شوشه، جاوانشير، جوبا، جبرايل) بالإضافة إلى أعضاء المكتب التنظيمي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الأرميني (البلاشفة) وبعد مناقشة تقرير الوضع في قاراباغ رأى المجتمعون: «أنه من غير المناسب منح إقليم قاراباغ الجبلي منطقة منفصلة ذات حكم ذاتي (التشديد للمؤلفة ك.ع.)، *والمقترح هو إصدار توصيات بإجراءات كفيلة»بحل قضية إقليم قاراباغ الجبلي في قرار اللجنة المنعقدة*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[١٤٧]

ومع ذلك، فبعد مرور ستة أيام وفي ٢٧ أكتوبر ١٩٢١، وفي الاجتماع الرئاسي

للجنة أقاليم ما وراء القوقاز التابعة للحزب الشيوعي الروسي (البلاشفة)، في وجود كل من: عضو مكتب رئاسة الهيئة مياسنيكوف (أرميني) وأريخالاشفيلي وأوردجونيكيدزه (زوجته أرمينية)، كيروف، يعقوبوف، عضو لجنة أقاليم ما وراء القوقاز إيلياف، سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأرميني إيونيسيان (أرميني)، نائب مفوض الشعب للشئون الإقتصادية إسماعيلوف، نائب رئيس لجنة طوارئ ما وراء القوقاز بانكراتوف، عضو لجنة المراقبة تشيخلادزه، نائب مفوض الشعب لشئون التجارة الخارجية جادجينسكي، وبعد سماع تقرير الرفيق كاراكوزوف تقرر:

١. *بغرض تنفيذ قرار مكتب القوقاز التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي الصادر في ٥ يوليو ١٩٢١ بشأن منح قاراباغ (المقصود هنا الجزء الجبلي منه قاراباغ الجبلي-المؤلف) حكماً ذاتياً، نقترح إسناد مهمة إحياء ذلك القرار للجنة المركزية للحزب الشيوعي الأرميني*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[١٤٨]

بناءً على هذا القرار، أصدر المجلس الرئاسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الأرميني (البلاشفة) في ١ يوليو ١٩٢٣ ما يلي:»-١٣) *إقتراحا بأن تقوم اللجنة المركزية التنفيذية الأذربيجانية (نيابة عن المجلس الرئاسي) بتقنين وضع إقليم قاراباغ الجبلي وإنشاء «إقليم قاراباغ ذو الحكم الذاتي» على أن يكون مركز الإقليم في خانكيندي وترأسه لجنة تنفيذية»* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) [١٤٩]. أمّا في ٤ يوليو ١٩٢٣ قرر مكتب رئاسة اللجنة المركزية التنفيذية الأذربيجانية للسوفيتات: «*١. إنشاء «إقليم قاراباغ ذى الحكم الذاتي» في الجزء الجبلي من قاراباغ، على أن يكون مركز الإقليم في خانكنده، وترأسه لجنة تنفيذية»* (التشديد للمؤلفة ك.ع.)» .[١٥٠]

في السابع من نفس الشهر (يوليو) ١٩٢٣، أصدرت اللجنة المركزية التنفيذية الأذربيجانية للسوفيتات قراراً بشأن «إنشاء إقليم الحكم الذاتي لإقليم قاراباغ الجبلي:»١. *إنشاء إقليم الحكم الذاتي من الجزء الأرميني لإقليم قاراباغ الجبلي، كجزء لا يتجزء من جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية، ومركزه في خانكيندي*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[١٥١]

ولم يمض وقت طويل، حتى قام المجلس المحلّي لقاراباغ التابع للحزب الشيوعي الأرميني (البلاشفة) في جلسته المنعقدة ١٨ سبتمبر ١٩٢٣ برئاسة مانوتسيان، بإصدار القرار التالي:»*١) إحياءً لذكرى ستيبان شاوميان وزملائه الستة والعشرين من المفوضين تقرر تغيير إسم خانكنده إلى ستيباناكيرت*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[١٥٢]

فيما يتعلق بمساحة أراضي إقليم الحكم الذاتي فتبلغ ١٥٩,٤ كم مربعا وفقاً للمعطيات عام ١٩٢٤. [١٥٣]

وفي ذلك التوقيت تمّ إنشاء اتحاد فيدرالي لجمهوريات ما وراء القوقاز الثلاث في ١٢ مارس ١٩٢٢، ثم تم تعديل ذلك الاتحاد إلى جمهورية ما وراء القوقاز الاتحادية الاشتراكية السوفيتية في ١٣ ديسمبر ١٩٢٢، ثم انضمت هذه الجمهورية إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في ٣٠ ديسمبر ١٩٢٢، والتي اختفت

وفقاً لدستور الاتحاد السوفيتي الذي تم إقراره في ديسمبر ١٩٣٦، وحل محلها ثلاث جمهوريات دخلت كل منها على حدة ضمن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية. (طالع الخريطة ٨)

بهذه الطريقة تمّ حل القضيّة الأرمينية فيما وراء القوقاز.

أمّا فيما يتعلّق باستيضاح مصير الأرمن الأتراك، فنتوجّه إلى كاتشازنوني: «في عام ١٩٢٢ بدأ الصراع حول قضيّة الأرمن الأتراك.

وفي مؤتمر لوزان ظهر بشكل رسمي مصطلح «الوطن» home وتم العمل به في بروتوكولات المؤتمر. *تم نسيان اتفاقية سيفرسك، ولم يظهر أي تصريح حول أرمينيا المستقلة، أو حتّى ضواحي الحكم الذاتي* (التشديد للمؤلفة ك.ع.). لقد دار الحديث آنذاك فقط حول ما أسموه بالـ«وطن» القومي، حول بؤرة مشبوهة في بيت غرباء.

لقد قالوا أن ذلك كان التنازل الأخير الذي قامت به أنجورا العنيدة من أجل السلام. فمطلب الـ«وطن» لابد وأن يكون ضرورياً لتركيا والـ«وطن» ذاته لابد وأن يكون مستقلاً عن السلطة التركية.

. هكذا كان الوضع في شهر مارس.

في نهاية العام، في مدينة لوزان، أخذت القضية منحىً مختلفاً بعض الشيء. لم يعد عرض «الوطن» مطلباً، وإنما أصبح إهتماماً للأتراك من قبيل النصيحة الأخوية والرجاء.

وجرى حوار مسرحي الطابع. الأتراك المهذبون واللطفاء دائماً آسفون للغاية لاضطرارهم لرفض النصيحة الأخوية، كما أنهم مضطرون لعدم احترام الرجاء. قوى الاتحاد قامت باتخاذ موقف يعبر عن الحسرة الشديدة. قالوا أنهم استنفذوا جميع الوسائل، قمنا بالممكن وغير الممكن، ولم يعد باستطاعتنا أن نقدم المزيد للمساكين الأرمن. ثم تحوّلوا...إلي قضيّة الكوبونات» .[١٥٤]

بهذه الطريقة انتهت خطط إنشاء أرمينيا أخرى على أراضي تركيا، وبناءً عليه فإن مسمى«أرمينيا المتحدة» قد انتهى، توجد فقط أرمينيا واحدة. لذلك فعلينا محاولة تتبع طبيعة الوسائل التى مضى بها الأرمن لحل قضاياهم في أرمينيا، تلك التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي.

من المعروف أنه في ٢٧ يناير ١٩٢٣ تقدم الوفد الروسي الأوكراني الجورجي المشترك في مؤتمر لوزان لرئيس المؤتمر بمذكرة، تتضمن نيّة إيواء «عدد كبير من اللاجئين الأرمن يتحدد عددهم في وقت لاحق» على أراضي روسيا وأوكرانيا، على أن تتم مناقشة التفاصيل بين الحكومتين من جهة وبين ممثل الأرمن من جهة أخرى.[١٥٥]

نحن لانملك شهادات إحصائية بشأن عدد الأرمن الذين انتشروا آنذاك على أراضي الدولتين المذكورتين، ولكن بالعودة إلى المصادر الأرمينية، فإنه في عامي ١٩٢٥-١٩٢٦ بلغ عددهم ٢٠ ألفاً، وبين عامي ١٩٢٦-١٩٢٩ ستة آلاف من المهجرين هاجروا إلى أرمينيا. فإذا ما أضفناهم إلى أوائل المهاجرين الأرمن عام ١٩٢١ نجد أنّه في الفترة من ١٩٢١

إلى ١٩٣٦ هاجر إلى أرمينيا أكثر من ٤٠ ألف أرميني[١٥٦](طالع الخريطة ٩).

ونتيجة ذلك أنّه مع زيادة عدد السكان الأرمن بدأت حدود الجمهورية في الاتساع ملبية حاجة السكان في الزيادة. وها هو وصف مختصر لتلك العملية.

نبدأ من مركز كازاخ، *والتي بلغت مساحة أراضيه إبان عهد الإمبراطورية الروسية (وفقاً لتقويم عام ١٩٠٣)*[١٥٧] *ووفقاً لجمهورية أذربيجان الديمقراطية ٥,٩٠٨ كم مربع*. بعد انضمام أذربيجان إلى إتحاد ما وراء القوقاز، قررت اللجنة التنفيذية المركزية الأذربيجانية في جلستها المنعقدة في ٢٢ أبريل ١٩٢٢ بعد مناقشة مذكرة اللجنة الإدارية لحدود جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٢٢ «الموافقة على مذكرة تلك اللجنة». وتضمنت مذكرة تلك اللجنة» *الإبقاء على مركز كازاخ في الحدود الإدارية القديمة، وعدم القيام بأي تغيير في تلك الحدود*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.)[١٥٨]. ومع ذلك فإنه وفقاً لمعطيات عام ١٩٢٤ فإن مساحة المركز الأذربيجاني المذكور بلغت ٤,٥٢٤ كم مربع، وهو الأمر الذي نتج عن انضمام أذربيجان لاتحاد جمهوريات ما وراء القوقاز، ومن بعده اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، وحينئذ ظهرت قضية إعادة النظر بشأن الحدود أكثر من مرة. وفي ١٩٢٩ تقلصت تلك المساحة بشكل أكبر ليصبح ما اقتطع منها أثناء الحكم السوفيتي ما يزيد على النصف.

ولكن لابد من ملاحظة أنه قبل دخول أذربيجان اتحاد جمهوريات ما وراء القوقاز، فإن كلا من ضاحية باساركيتشيار التابعة لمركز نوفوبايزيت وفقاً لحدوده الإمبراطورية (إبان روسيا القيصرية-المترجم) وثلثي مركز شارور- داراليجيوز (والذي كان ثلثه يدخل ضمن منطقة ناختشوان للحكم الذاتي وفقاً لمعاهدة كارس) تحولت لأرمينيا.

وبمتابعة تطور الأحداث، فلابد من ذكر أنه في عام ١٩٢٩ كان هناك عدد من الأراضي المتاخمة لأرمينيا محلاً للنقاش، وذلك في رئاسة اللجنة التنفيذية المركزية لاتحاد جمهوريات ما وراء القوقاز في جلسته المنعقدة في ١٨ فبراير ١٩٢٩. فبعد مناقشة «قضايا الخلاف بين السكان حول الأراضي والغابات في بعض المراكز الحدودية التابعة لجمهوريات ضمن اتحاد جمهوريات ما وراء القوقاز»:

١) «بشأن الخلاف حول ضاحية شينيخ-أيروم بين مركزي كازاخ التابع لجمهورية الحكم الذاتي الاشتراكية السوفيتية، وديليجان التابع لجمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية» تقرر أن تنتقل «كل مساحة أراضي ضاحية شينيخ-أيروم والتي تم مسحها في رسومات حزب استصلاح أراضي كازاخ والتي تتضمن ١١,٦٥٩ ديساتينا (وحدة قياس الأراضي في روسيا القيصرية وهي تقارب الهكتار-المترجم) ٢,٧٥١ ديساتينا من الغابات- ٣,٦٢١ ديساتينا من المراعي الصيفية٥,٢٨٧- ديساتينا لاستخدامات أخرى: الحرث والحش ومراع) إلى مركز كازاخ التابع لجمهورية الحكم الذاتي الاشتراكية السوفيتية، وأما عن المنطقة محل النزاع من الغابات والتي تبلغ تقريباً ٤٠٠٠ ديساتينا، والتي تتبع المساحة الأولى فتنتقل إلى مركز

ديليجان»، و»بالنظر إلى كون قرية باشكند الأرمينية والأراضي الملحقة بها تعتبر جزءًا لا يتجزّء من جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية، وسوف تنتقل وفقاً للتقسيم المذكور أعلاه إلى مركز كازاخ التابع لجمهورية الحكم الذاتي الاشتراكية السوفيتية، لكونها تمثل الجزء الجنوبي من ضاحية شينيخ-أيروم فقد تقرر منح قرية باشكند رقعة الأرض (مراع صيفية) التي تربط هذه القرية بمركز ديليجان التابع لجمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية».

(٥ «بشأن إلحاق قرى نيوفادا وإينادزور وتوجوت بمركز ميجرينسكي التابع لجمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية، أو لمركز جيبرايلسكي التابع لجمهورية الحكم الذاتي الاشتراكية السوفيتية». فقد تقرر»الأمر بنقل إدارة القرى الثلاث إلى مركز ميجرينسكي التابع لجمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية».

وقد منحت تلك القرى الثلاث لمركز جيبرايلسكي من قبل زاجيلان.

٨) «بشأن الإبقاء على قرى كارتشيفان وكورت-كولاج وجوروديس وأوجبين وأجخاتش وداجين-ألمالو وألمالو وإيتكران وسلطان-بيك ضمن جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية» فقد تقرر» الإبقاء على القرى التسعة»- والتي تتبع لناختشوان وفقاً لمعاهدات موسكو وكارس لعام ١٩٢١- وجميع الأراضي الملحقة بها ضمن جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية» (التشديد للمؤلفة ك.ع.) (طالع الخريطة -١٠ الجزء الشمالي وأقصى الجزء الجنوبي الشرقي لمركز ناختشوان سابقاً، الأراضي التي أصبحت خارج حدود أذربيجان).

فيما يتعلق بهذه النقطة فإنه من الضروري ملاحظة أن الصياغة المطروحة هنا:»الإبقاء على قرية كارتشيفان...»، وفي حالة إذا لم يتم نقل تلك القرى إلى أرمينيا بين التواريخ التي تم فيها تبادل التوقيع على معاهدة كارس بمدينة يريفان في ١٨ فبراير ١٩٢٩ تحرف بالكامل شروط معاهدتي موسكو وكارس، التي نصت على أن القرى التسعة تتبع ناختشوان وهو الأمر الواضح في وصف تلك الأراضي في كلا المعاهدتين.

٩) «بشأن الأراضي المحصورة بين قريتي كارتشيفان التابعة لمركز ميجرين التابع لجمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية وكيليت التابعة لمركز أردوبان التابع لجمهورية ناختشوان الاشتراكية السوفيتية ذات الحكم الذاتي» تقرر:»...تقسيم المنطقة المتنازع عليها إلى جزئين. الجزء الغربي والذي تبلغ مساحته ٤٥٥,٥ ديساتينا تقريباً يتم الإبقاء عليه ضمن حدود قرية كيليت التابعة لمركز أردوبان التابع لجمهورية ناختشوان الاشتراكية السوفيتية (وقد وقع سهواً كلمة «ذات الحكم الذاتي»-المؤلف)، والجزء الشرقي والذي تبلغ مساحته ٥٢٢,٠ ديساتينا ينتقل إلى قرية كارتشيفان التابعة لمركز ميجرين التابع لجمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية» .[١٥٩]

وأياً كانت الملابسات فإن مساحة اراضي ناختشوان بالمقارنة ب ٥,٩٧٩ كم

مربع عام ١٩٢٤، قد تقلصت وفقاً لتلك القرارات إلى ٥,٥٠٠ كم مربع عام ١٩٨٩، بنقص يبلغ ٤٧٩ كم مربع.

فيما يخص منطقة إقليم قاراباغ الجبلي ذات الحكم الذاتي فقد حدث العكس، فتوسعت مساحة أراضيها من ٤,١٥٩ كم مربع عام ١٩٢٤، إلى ٤,٣٨٨ كم مربع عام ١٩٨٩، بزيادة تبلغ ١٢٩ كم مربع.

ويجب هنا أن نشير إلى أن محاولة توسيع حدود أرمينيا لم تتوقف طوال الحقبة السوفيتية. فبعد الحرب العالمية الثانية واستغلالاً للظرف التاريخي واستخدام تعاطف الأتراك مع ألمانيا كمبرر، قام الأرمن بطرح قضية نزع الأراضي التركية التي لم يتمكنوا من الحصول عليها في الحرب العالمية الأولى. وكان المحرك الرئيسي لتلك القضية في الأغلب هو ميكويان لكونه مقرّباً من ستالين. وقد تم طرح القضية في أروقة مؤتمر بوتسدام لدول الحلفاء (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) الذي عقد في الفترة من ١٧ يوليو وحتى ٢ أغسطس ١٩٤٥، وتحديداً في لقاء مفوض الشعب لشئون العلاقات الخارجية في الاتحاد السوفيتي مولوتوف بوزير الخارجية البريطاني إيدن في بوتسدام في ١٦ يوليو ١٩٤٥، حيث تم مناقشة قضية حدود الاتحاد السوفيتي مع تركيا. وادعى مولوتوف في هذا اللقاء أن«الأتراك قاموا في عام ١٩٢١ باستغلال ضعف الحكومة السوفيتية آنذاك، وانتزعوا جزءاً من أرمينيا السوفيتية، لهذا يشعر الأرمن في الاتحاد السوفيتي بالظلم. لذلك فإن الحكومة السوفيتية تطالب بعودة الأراضي المنزوعة منها». ورداً على سؤال إيدن عن: «*هل يعيش كثير من الأرمن على أراض تركية*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.) أجاب مولوتوف بأن«*عددهم هناك يبلغ ٤٠٠-٥٠٠ ألف. إن مجموع سكان أرمينيا السوفيتية يبلغ مليون نسمة، بينما يبلغ عدد الأرمن في الشتات أكثر من مليون نسمة، ولكن حينما تتسع أراضي أرمينيا، فإن كثيراً منهم سوف يرغب في العودة للوطن*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.) [١٦٠]. وبطبيعة الحال لم توافق تركيا على تنفيذ ذلك العرض.

وحينما وقفت أرمينيا مرة أخرى موقفاً محرجاً مع الأتراك، ولم يستطعوا توسيع حدودهم في ذلك الاتجاه، عادت أنظار الأرمن إلى الجانب الأذربيجاني. وحينما استطاعوا استصدار قرار خاص من ستالين في ٢١ نوفمبر ١٩٤٥ بشأن هجرة الأرمن في الشتات . *قامت أرمينيا في نوفمبر ١٩٤٥ ممثلة في سكرتير عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأرميني (البلاشفة) أروتونوف، بعرض اقتراح ضمّ إقليم قاراباغ الجبلي التابع لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية إلى جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية، وذلك على اللجنة العليا المركزية للحزب الشيوعي*(البلاشفة). وقام سكرتير عام اللجنة مالينكوف بتحويل ذلك الخطاب في ٢٨ نوفمبر ١٩٤٥ إلى سكرتير عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأذربيجاني (البلاشفة) باجيروف في هيئة برقية وذيلها بطلبه: «الرجاء إعلامي بوجهة نظركم بصدد مقترح اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأرميني (البلاشفة)». أوضح

باجيروف رداً على تلك البرقية في ١٠ ديسمبر ١٩٤٥، بأنه استناداً لكون قاراباغ منذ قديم الأزل بما في ذلك أجزاءه الجبلية يتبع أذربيجان، فإن«*إقليم قاراباغ الجبلي ذو الحكم الذاتي لم يكن في أي وقت من الأوقات ملاصقاً لجمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية جغرافياً*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.). لذلك، فإنه حينما «طرحت قضية ضم الجزء الجبلي من قاراباغ، والذي ترتفع فيه نسبة السكان الأرمن، إلى جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية عام ١٩٢٣»، «*ونظراً لعدم وجود حدود مباشرة بين تلك المنطقة وبين جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية، ويفصلها عنها ضواحي كوباتلين ولاتشين وكيلبادجار وداستافيور (طالع الخريطة -٨المؤلف)، والتي يقطنها أغلبية أذربيجانية مطلقة، واستناداً إلى تعليمات أعضاء الحزب المذكورة في قرار اللجنة التنفيذية المركزية في ٧ يوليو ١٩٢٣ فقد تم إنشاء إقليم قاراباغ الجبلي ذو الحكم الذاتي ومركزه قرية خانكنده، مدينة ستيبانكيرت الحالية*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.). بهذه الطريقة تم صدّ أحد «حجج» أروتونوف بشأن ضمّ إقليم قاراباغ الجبلي ذو الحكم الذاتي لأرمينيا: «إقليم قاراباغ الجبلي ذى الحكم الذاتي ملاصق لأراضي أرمينيا» [١٦٢].

ومع ذلك فقد أشار باجيروف إلى ان الآذريين قد لا يعارضون«ضمّ إقليم قاراباغ الجبلي ذو الحكم الذاتي لجمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية، ولكنهم لن يوافقوا على التنازل عن إقليم شوشه مع أنه جزء من إقليم قاراباغ الجبلي، والذي يتضمن أغلبية من السكان الأذريين حتى الآن». في الوقت ذاته فقد اعتبر باجيروف إنه «*من الضروري رفع الأمر للجنة العليا المركزية للحزب الشيوعي (البلاشفة)، وذلك للنظر بالتوازي مع ضمّ إقليم قاراباغ الجبلي ذو الحكم الذاتي لجمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية، إلى ضمّ ضواحي أزيزبيك وفيدي وكاراباجليار التابعة لأرمينيا إلى جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية، وحيث أن تلك الضواحي ملاصقة للحدود الأذربيجانية وتقطنها أغلبية آذرية*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.) [١٦٣]. (طالع الخريطة ١١).

من الواضح أنه بعد ذلك الرد من قبل باجيروف فإن طلب أروتونوف بشأن نزع إقليم قاراباغ الجبلي ذى الحكم الذاتي لم تتم الموافقة عليه. وحينما لم يحالف الأرمن التوفيق في نزع أراض تركية أو أذربيجانية بمساعدة ستالين، اتجهت أرمينيا إلى التخلص من الحجج المضادة لنزع الإقليم، فقد بدأت عملية تطهير عرقي للآذريين في أرمينيا، لتفويت الفرصة على أذربيجان بالمطالبة بأراضٍ مقابل إقليم قاراباغ الجبلي.

وكما هو معروف فإنه بناءً على القرار الخاص الذي وقعه ستالين في ٢١ نوفمبر ١٩٤٥، بشأن هجرة الأرمن في الشتات، استوعبت أرمينيا ٥٠٠٠٠ من المهاجرين عام ١٩٤٦، و٣٥,٤٠٠ من المهاجرين عام ١٩٤٧، و١٠٠٠٠ عام ١٩٤٨. [١٦٤](طالع الخريطة ٩). واستغلالاً لذلك التيار من المهاجرين وعدم كفاية أماكن لإيوائهم في أرمينيا، قامت السلطة الأرمينية هذه المرة باستصدار قرار رقم ٤٠٨٣ بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٤٧

صادر عن مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي بتوقيع ستالين «بنقل فلاحي ومواطني أذربيجان من جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية إلى سهل كورا- أراكسين التابع لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية». وهو القرار الذي يجدر الإشارة هنا إلى بعض نقاطه:

«١. نقل ١٠٠ ألف من الفلاحين والمواطنين الأذريين (على أساس الرغبة الشخصية) بين عامي ١٩٤٨-١٩٥٠ من جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية إلى سهل كورا-أراكسين التابع لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية. على أن يتم نقل ١٠ آلاف عام ١٩٤٨، ثم ٤٠ ألف عام ١٩٤٩، وأخيراً ٥٠ ألف عام ١٩٥٠.

١١. السماح لمجلس الوزراء بجمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية باستغلال الأبنية والمساكن الخالية إثر رحيل فلاحي ومواطني أذربيجان إلى سهل كورا-أراكس التابع لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية، في تسكين المهاجرين الأرمن القادمين إلى جمهورية أرمينيا من الخارج. (التشديد للمؤلفة ك.ع.)»

بعد اعتماد ذلك القرار، تم تحضير مشروع قرار لرئاسة مجلس السوفيت الأعلى للاتحاد السوفيتي في مارس ١٩٤٨، بشأن نقل إقليم قاراباغ الجبلي ذى الحكم الذاتي التابع لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية إلى جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية، موقعاً شفيرنيك، الأمر الذي لم يوافق عليه باجيروف. حينئذ عرض ستالين على باجيروف بشكل محدد:» *إمّا أن تعطي الإقليم للأرمن أو أن تسحب مواطنيك: لايوجد مكان لتسكين المهجرين الأرمن»* (التشديد للمؤلفة ك.ع.).-»*لم يكن هناك مخرج فاخترت الاختيار الثاني»* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) هكذا حكي باجيروف في ١٠ ديسمبر -١٩٥٣ الذي جُرِّد من مناصبه آنذاك، حتى أصبح مساعداً لمدير اتحاد شركات «نفط كويبيشيف»- إلى جاويد ميختييف، الذي كان يعمل في ذاك الوقت رئيساً لإدارة شباب العاملين بالهيئة المدنية لاتحاد شباب الشيوعيين (الكومسومول) بمدينة باكو، والذي كان معنياً بأمور إلحاق العمالة، والنظر في الشكاوى والالتماسات للشباب المهجّرين من أرمينيا. كما أضاف باجيروف أنها *«كانت الطريقة الوحيدة لإنقاذ الشعب الأذربيجاني من التهجير الجماعي إلى سهول كازاخستان أو آسيا الوسطى.»*(التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[١٦٥]

هكذا كانت سياسة ستالين «الموالية لأذربيجان» كما يسميها الأرمن: فبدلاً من الأذريين المطرودين جاء إلى أرمينيا بمهاجرين من الخارج لديهم أفكار الداشناك، والذين لعبوا دوراً هامّاً فيما بعد في انهيار الاتحاد السوفيتي الذي أراد ستالين تدعيمه. بهذا الصدد يثير الاهتمام «إرشادات المجلس الرابع عشر للحزب الوطني البرجوازي الأرميني بشان الخطة السياسية لحزب»داشناك» في يونيو ١٩٤٧، والذي يُذكر فيه ضمن ما يذكر: «بمناقشة المذكرة الخاصة بقضية الإعادة للوطن (المقصود هنا في جميع المواضع التي يذكر فيها مصطلح الإعادة للوطن هو»الهجرة»-المؤلف) وبالنظر إلى الموقف الحالي بهذا الصدد فإن مجلس الحزب قد توصل للإستنتاجات التالية:

١. «داشناك» ينظر للإعادة للوطن بوصفها أمرا هاما وإيجابيا.

٢. ولكن لابد من ملاحظة أن الإعادة للوطن مرتبطة بضرورة الحل الجدي لجوانب أخرى من القضية الأرمينية.

٣. إن الإعادة للوطن على المستوى الجماهيري مرتبطة بشكل خاص بتحرير الأراضي الأرمينية وتوسيع حدود أرمينيا...(التشديد للمؤلفة ك.ع.)». [١٦٦]

وبرؤيتهم استحالة الحصول على جميع الأهداف المرجوة حتى عن طريق الهجرة، عبّر الأرمن عن مشاعرهم الواضحة في مقال: «نحن والهجرة»، الذى نشرته جريدة «أليك» الأرمينية في طهران بتاريخ ١٤ أبريل ١٩٤٨، والذى كتبه ساك زتشيان: «لم تزد رقعة أراضينا بعد الحرب قيد أنملة، وبخاصة لم تزد حدودنا الداخلية الأرمينية (يعني هنا الحدود داخل الاتحاد السوفيتي- المترجم)

لقد وعدت موسكو على الورق بأن تعيد نصف الأرمن في الشتات إلى أرمينيا. فكيف يمكن إيواء ذلك العدد من السكان وقاراباغ وغنجه وأخالكالاك وناختشوان لم تعد إلى مالكيها الأصليين؟» (التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [١٦٧]

فيما يتعلق بناختشوان، فوفقاً لمقال «قيمة ناختشوان بالنسبة لأرمينيا»، والذي نشر في الجريدة نفسها «أليك» في ٢٦/٢٥ أغسطس ١٩٤٨، «تعد قضية ناختشوان قضية جوهرية للغاية وضرورية لأرمينيا.

فالمطالبة بذلك بإسم مستعمراتنا- أحد ضرورات الحياة.

أحب أن يملأني الأمل بأن تلقى مقترحاتنا وسط القضايا الدولية مكاناً للحل بما يتوافق ومصالح الشعب الأرميني.

إن مطالبة الاتحاد السوفيتي بإقليم ناختشوان يعد أمراً وطنياً وضروريا ضرورة الحياة ذاتها.» (التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [١٦٨]

لتحقيق تلك الأهداف لجأ الداشناك لوسائل كان من الممكن ان تؤدي لانهيار الاتحاد السوفيتي، مما يتضح في المقطع التالي الذي يسوقه المؤرخ الأرميني جالويان، مأخوذاً عن رسالة كتبها المهاجر الجورجي السابق ماكلاكيليدزه لأسرة تحرير جريدة «زاريا فوستوكا: " في نوفمبر ١٩٥٢ وأثناء عدد من المقابلات معي في فندق»ريجينا» بمدينة ميونيخ، قال لي رئيس الداشناك نافاسارديان ومساعده المقرب رجل العصابات الشهير درو كانانيان (هو نفسه المذكور سالفاً -المؤلف)، والذي ذاع صيته بين المهاجرين بالقتل والسرقة لأبناء عشيرته، أنه يتلقى دعماً مالياً هائلاً من المخابرات الأمريكية، بهدف تنظيم مجموعات جاسوسية وإرهابية في إيران وتركيا ودول أخرى في الشرق الأوسط والشرق الأدنى لإرسالها للعمل في الاتحاد السوفيتي.

وحينما علقت ذات مرة على أن حكومات تلك الدول من الممكن أن تعيق تنظيم مجموعات كهذه على أراضيها، رد كانانيان باستهتار: «إن الأمريكيين لايبخلون بالأموال على أمور كهذه، والأموال تستطيع شراء كل شيء بما في ذلك الحكومات.

علاوة على أننا لم ننس بعد قواعد حمل المسدسات. ونستطيع استخدام تلك الوسيلة ضد من لا نستطيع الاتفاق معهم، وهي الوسيلة التي لم تخذلني شخصياً على الإطلاق.»

لقد حكى لي المهاجر ماجانا قبل تلك المقابلات عن أنّ *كانيان قام بناءً على تعليمات الأمريكيين، بإنشاء مركز استخباراتي في بيروت يتبع الداشناك، وأن القيادة المشتركة لذلك المركز كانت مفوضة لأحد الدبلوماسيين الأمريكيين في لبنان أرتشيبالد روزفلت"* (التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[١٦٩]

في الوقت نفسه استمر تيار الأرمن المهاجرين من الخارج. فهاجر إلى أرمينيا ٢٠٠ ألف أرمني في منتصف عام ١٩٦١.[١٧٠] أمّا ما بين ١٩٦٢-١٩٧٣ فقد استوعبت الجمهورية أكثر من ٢٦,١٠٠ نازح[١٧١] .

وبعد استطاعتهم رسم الصورة العرقية المطلوبة، توجّه الأرمن هذه المرة إلى خروشوف، محاولين نزع إقليم قاراباغ الجبلي ذى الحكم الذاتي من أذربيجان. ووفقاً لما ذكره بومبييف، فقد شارك المذكور آنفاً دجافيد ميختييف نوفمبر عام ١٩٦٠ في «إعداد الوثائق المطلوبة الخاصة بقضية نقل إقليم قاراباغ الجبلي ذى الحكم الذاتي للجمهورية المجاورة، لمناقشتها في المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي، حيث كان من المزمع مناقشة تلك القضية رسمياً بناءً على المبادرة المطروحة من قبل أناستاس ميكويان». ونقلاً عن ميختييف يتابع بومبييف: «لقد عُهد بالدفاع عن موقفنا الواضح بشأن هذه القضية إلى جادجييف، والذي عمل قبل ذلك الحين مسئولاً تنظيمياً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي. وعلمت من كلماته تفاصيل عن الوقوف آنذاك أمام تلك المحاولات لنزع إقليم قاراباغ الجبلي، بصرف النظر عن جميع المساعي التي قامت بها القيادات الأرمينية، وممثليها المنتشرين في شتى أنحاء الهياكل الإدارية والسلم التنظيمي في موسكو، والجاليات الأرمينية في الخارج ودور ميكويان ودور منظر الحزب سوسلوف. ولولا خروشوف-والذي تكلم عنه جادجييف بدفء عاطفي- *لكنّا فقدنا ذلك الإقليم. لقد رفض خروشوف المساعي الأرمينية رفضاً باتاً أثناء مناقشة القضية في اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي، وطرح مشروع القرار جانباً بعد مذكرة جادجييف معلناً قراره بـ«عدم طرح تلك القضية في المستقبل...»* (التشديد للمؤلفة ك.ع.)»

«ووفقاً لمصادر أخرى موثوقة-يتابع بومبييف- قال خروشوف لميكويان غاضباً:

- *إن بإمكاني توفير ١٢ ألف من عربات النقل العسكرية لنقل أرمن إقليم قاراباغ الجبلي إلى أرمينيا في ظرف يوم واحد (التشديد للمؤلفة ك.ع.)*[١٧٢]. *وبعد توبيخ كهذا كان على الأرمن أن يتراجعوا.*

كانت المحاولة التالية من قبل أرمينيا لضم إقليم قاراباغ الجبلي -وفقاً لبروتينتس- في بداية عام ١٩٧٢، وتم اختيار الوقت حينما كان سوسلوف يقضي

عطلته هو والمفوض بتسيير أعمال سكرتارية اللجنة المركزية كيريلينكو. وقامت سكرتارية اللجنة المركزية بإصدار التعليمات للقيادات الأرمينية والأذربيجانية بدراسة مشتركة للقضية المطروحة واقتراح حلول لها. وأجرت اللجنة «الرباعية» (المكونة من سكرتير أول وسكرتير ثاني اللجان المركزية وممثلي مجلس الوزراء ورئاسة مجلس الوزراء لكلا الطرفين) لقاءات على مدار يومين (يوم واحد على أراضي كل من الطرفين)، ولكنهم جميعاً لم يتوصلوا لأي اتفاق. فقد رفض الجانب الأذربيجاني كما كان متوقعاً مقترحات يريفان. وفي نهاية المطاف اتفق الطرفان على أن تتم لقاءات أخرى في المستقبل في حدود أضيق، للعمل على ضوء تعليمات سكرتارية اللجنة المركزية في إصدار أي وثيقة مشتركة لحفظ ماء الوجه. ولكن اللقاء المرتقب لم ينعقد: فقد أبلغت القيادات الأذربيجانية سوسلوف الذي كان يقضي عطلته في مينيرالني فودي، حيث قام الأخير حين عودته إلى موسكو بالحصول من بريجنيف على تعليمات ليريفان «بسحب طلبها»، وهو الأمر الذي نفذته .[١٧٣] بعد تلك المحاولة الفاشلة لضم إقليم قاراباغ الجبلي ذي الحكم الذاتي، يخطط الأرمن للوصول لأهدافهم بوسائل أخرى. فوفقاً لبوبكوف الذي عمل ٤٥ عاماً في أجهزة الأمن القومي، والذي كان مساعد رئيس جهاز المخابرات السوفيتية (كي جي بي)، *فإنه مع ظهور المرحلة الأخيرة من المهاجرين الأرمن في أرمينيا، «زاد تأثير الحزب الوطني البرجوازي، الذي استمر في أنشطته التخريبية مستنداً بشكل أساسي إلى المزاج القومي لبعض الدوائر المتطرفة التي تحاول الدفاع عن أفكارها بشتى الوسائل بما في ذلك اللجوء للإرهاب»*(التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[١٧٤]

لقد مضوا بذلك في نفس الطريق الذي سلكه من سبقهم، حينما كتب أحدهم-كاتشازنوني- بعد فشل خطط الداشناك في زانجيزور وهو يفكر في كيفية تحقيق أهدافه: *«بإمكاننا إنشاء وكر في كاراداج الفارسية (كما أنشأوا وكراً من قبل في سالماست) وإرسال الأشخاص والأسلحة من هنا باتجاه آراكس. باستطاعتنا إنشاء شبكة اتصالات خفية وتحصين قلاع مسلحة على جبال سونيك أو دارالاجيوز كما حدث ذلك من قبل في جبال ساسون ووديان شاتاخ. نستطيع أن نبدأ بانتفاضات للفلاحين في عدد من القرى النائية ونطرد أو نقضي على الشيوعيين هناك. بعد ذلك يمكننا القيام بضجة كبيرة في يريفان- واحتلال ولو لعدد من الساعات أياً من المنشآت الحكومية، كما حدث من قبل وقمنا بالسيطرة على البنك العثماني، نستطيع تفجير أي من المباني أو تنظيم وتنفيذ تصفية جسدية للقضاء على بعض البلاشفة، كمّا قضينا من قبل على موظفي السلطان أو القيصر، نستطيع تفجير قنبلة تحت قدمي مياسنيكوف أو لوكاشين أو أي مسئول آخر كما حدث في«جامع يلديز» بين قدمي السلطان عبد الحميد»*(التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[١٧٥]

لم تمر تلك الإرهاصات غير مسموعة، ذلك أنه بعد فشل عملية ضمّ إقليم قاراباغ الجبلي ذي الحكم الذاتي لأرمينيا عام ١٩٧٢، *«انفجرت ثلاث عبوات ناسفة*

في موسكو عام ١٩٧٣، أحداها في شارع ٢٥ أكتوبر (شارع نيكولسكايا حالياً)، والثانية في محل بميدان دزيرجينسكي (الوبيانكا حالياً)، والثالثة في مترو أنفاق مدينة موسكو بين محطتي «إسماعيلوفسكي بارك» و«بيرفومايسكايا»، وكانت محصلة الانفجارات ٢٩ قتيلاً (التشديد للمؤلفة ك.ع.). ولم يتم العثور على أثر لمرتكبي تلك الجريمة»[١٧٦]-كما ذكر بوبكوف، ثم يطرح سؤالاً: «ما الدافع وراء عمل بهذه البشاعة؟»، ليتابع: «من الواضح أن المجرم لم يكن يعنيه من يقتل، ولكن الإرهاب السياسي عادة ما يكون موجهاً ضد فئة ما دون أخرى. كذلك، فإن نظريتي الثأر أو القتل بغرض السرقة مستحيلتان.

واختفى المجرمون ولم تعلن أي جهة مسئوليتها عن ذلك العمل الإرهابي، الأمر الذي يعني أن الهدف لم يكن جذب الانتباه الشعبي. وبقي هدف واحد: لقد قرروا القضاء على سكان أبرياء آمنين ببربرية وبلا رحمة- والثأر من الدولة. من هنا جاء الاستنتاج أن *الدافع وراء تلك الجريمة سياسي رغم كل شيء...*

ونظراً لأن الانفجارات حدثت في أماكن ثلاث، ظهر عند هيئة التحقيق فرضيةً احتمال أن تكون هناك عبوات أخرى في أماكن أخرى جاهزة للاستخدام. وقد تأكدت هذه الفرضية. ولن أخوض هنا في التفاصيل الغريبة والجهود والذكاء الذي احتاجته هيئة التحقيق، كي تستطيع بعد عدة شهور العثور على عبوات ناسفة من نفس النوعية في محطة قطار كورسك، ولكنها لحسن الحظ لم تعمل.

بدأ البحث الجنائي عن الجناة أصحاب الحقائب استناداً إلى المواصفات التي أدلى بها شهود العيان، والتي كانت مميزة: *«عدد الإرهابيين كان اثنين، أحدهم يرتدي لباساً رياضياً أزرق اللون، وما ميز كليهما أنهما كانا من الأرمن. ومع أن الأرمن متواجدون في أي من المدن، إلا أن البحث انطلق في أرمينيا.*

لقد تابع رجال البحث الجنائي جميع القطارات والطائرات القادمة من موسكو إلى يريفان، كما طال البحث أماكن أخرى.

ومن القطار الأول القادم من موسكو خرج شخصان، تنطبق عليهما العلامات التي أدلى بها شهود العيان في محطة قطار كورسك في موسكو. تم القبض عليهما (كان هذان الشخصان هما ستيبانيان وباجداساريان). أحدهما عضو في جماعة قومية محظورة يتزعمها شخص يدعى زاتيكيان. وبتفتيش أعلى منزله تم العثور على عشة للطيور تشبه العشة التي وضعت في مترو الأنفاق. بعد القبض عليهما تم مواجهتهما بأجزاء من العشة المنفجرة في مترو الأنفاق، وأدلة أخرى. ولم يستطعا الإنكار. فما الذي دفعهما لعمل بهذه البشاعة؟

اتضح أن الثلاثة أعضاء في حزب قومي محظور يتبنى هدف محاربة النظام السوفيتي، وبالتالي محاربة موسكو» (التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[١٧٧]

وقد بدا أن حادثاً كهذا لا بد وأن يجبر السلطات على البحث عن وسائل للتخلص من الأسباب التي أدت إليه، إلاّ أنه لم تكن هناك أي إجراءات في موسكو،

سوى الإجراءات التي قامت بها هيئة البحث الجنائي والمحكمة. وقامت القيادة الأرمينية بكل ما في وسعها حتى تخفي عن مواطني جمهوريتها تلك الجريمة الدموية. «وفقاً لتعليمات سكرتير أول اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأرميني ديميرتشيان-كما يتابع بوبكوف- تم التعتيم على العمل الإرهابي. ومُنع الفيلم الوثائقي الذي تم تصويره أثناء انعقاد المحكمة العليا من البث أو عرضه حتى على أعضاء الحزب النشطاء، وتداولته دوائر محدودة من النخبة الحاكمة. ولم يتم عرض ذلك الفيلم بتاتاً، ولو أنه كان من الممكن أن يساعد ويفيد من الجانب التربوي. وبررت القيادة ذلك المنع بأن الدافع هو عدم الرغبة في التشهير بالشعب الأرميني في أعين الروس.

ولم تلبث أن ظهر في جريدة «إزفيستيا» مقال الافتتاح بقلم عضو المجمع العلمي ساخاروف، الذي عارض فيها ما أسماه بالاعتقال غير القانوني للأرمن. فقد عبر عن عدم تصديقه لإمكانية أن يقوم ثلاثة من الإرهابيين بالسفر إلى موسكو من أجل ارتكاب تلك الجريمة الشنعاء. كان المشهد المثير للدهشة هو امتعاض ديميرتشيان: كيف تجرّأ ساخاروف على الإفصاح عن أسماء المجرمين. من الذي أعطى لهيئة التحرير الإذن بطبع مقال كهذا! حتى استناداً لنظرية الإرهاب فلم يكن لدى أي أحدٍ الرغبة في الخروج باستنتاجات سياسية من الحادث. فمكافحة الإرهاب كما يفترض تدخل ضمن دائرة تخصص جهاز المخابرات السوفيتية «كي جي بي»، وتحديداً فهي مهمة العاملين في اللجنة الطارئة لمكافحة التخريب ومناهضة الثورة والتي كان من الواجب أن تقوم بالتحذير من أعمال كهذه ومنعها من الحدوث. ونظراً لأن الجريمة قد وقعت بالفعل فعليهم تحمل التبعات. ولا يرغب أحد في البحث عن مغزى القضية. وفهم أن التحليل المناهض لأفكار الداشناك هو وحده الذي يستطيع إجهاض أعمال كهذه. لم ترغب القيادات في المركز أو في المواقع فهم أن القضية لن تنتهي عند هذا الحد. حتى بعد مرور عدد من السنين حينما بدأ الاتجاه القومي في الجمهورية يزداد قوة، وبث الداشناك أيديولوجيته في أرمينيا بشكل أكثر فعالية لم تعن السلطات المحلية بمقاومة كل ذلك. ويبدو أن ذلك لم يكن من قبيل الصدفة.

إن نظرية التفوق الأرميني كانت تُزرع من الصغر. فعلى سبيل المثال نجد في المناهج التعليمية للصفين السابع والثامن للمدارس المتوسطة يُطرح السؤال: في أي من عواصم العالم توجد مدارس أرمينية؟ والإجابة أنه لا توجد مدرسة أرمينية في عاصمة الاتحاد السوفيتي بينما توجد في عدد من الدول الأجنبية. فيما يتعلق بأعضاء تنظيم «حرس الشباب» الذي قاوم هتلر أعوام الاحتلال فإن إسم جورا أروتيونيان وحده الذي يُذكر في مناهج التعليم. أما بقية الأسماء وقادة أروتيونيان فلا يرد ذكرهم على الإطلاق. حينما دار الحديث عن عظماء الموسيقيين السوفيت، الفنانين، المثقفين، العلماء، فإن الأسماء التي تذكر هي الأسماء الأرمينية وحدها.

لذلك وجدت أفكار الداشناك أرضاً خصبة لها. (التشديد للمؤلفة ك.ع.).[178]

لقد تناقش بوبكوف أثناء وجوده بأرمينيا مع ديميرتشيان رئيس»الشيوعيين-الأميين» بهذا الشأن. ولكن نقاشهما الطويل والصعب لم يسفر عن أية نتائج، وأكّد الأخير بإصرار أنه: «ليس لديه في أرمينيا ما يثير القلق!». وقابله بوبكوف مرة أخرى قبل رحيله، وطرح حقائق جديدة بصدد تفعيل الداشناك. وحينها كان رد فعل ديميرتشيان مغايراً بعض الشيء. فقد قام أثناء أحد الاجتماعات العامة للجنة المركزية للحزب بجمهورية أرمينيا بدعوة الشيوعيين لمحاربة تيار الداشناك. ولكن شيئاً لم يحدث أكثر من تلك الدعوة الفاترة بغرض أداء الواجب، عدا بعض المطبوعات التي نشرت بصعوبة شديدة. وتحول رد الفعل السلبي هذا إلى مأساة عادت على مواطني إقليم قاراباغ الجبلي[179]. وتلك هي وجهة النظر التي تبناها بوبكوف.

وفي ذلك نحن نتبنى وجهة النظر تلك التي بنيت على حقائق. ففي واقع الأمر بدأ الداشناك منذ بداية القرن العشرين في القيام بنشاط فعال بين مواطني إقليم قاراباغ الجبلي، بغرض تحقيق هدف الحزب الذي لم يتحقق بعد في إلحاق الإقليم بأرمينيا، وكان ذلك في فترة ظهور جمهورية أذربيجان الديمقراطية ١٩١٨-١٩٢٠، وفي فترة بدء الحكم السوفيتي في أذربيجان ثم في أرمينيا. وفي حقبة سياستي «المصارحة والبريسترويكا» التي طرحهما جورباتشوف، قام الداشناك بنشاط فعال بين سكان إقليم قاراباغ الجبلي بغرض التوصل للهدف الذي سعوا إليه منذ زمن بعيد ولم يحققوه بعد، ألا وهو إلحاق إقليم قاراباغ الجبلي بأرمينيا. لذلك قام الداشناك -مدعومين بالقيادة الأرمينية التي فضلت عدم الإعلان عن أفكارها- بفتح الطريق أمام نشاطهم هذا للتوصل للغرض. وفي ديسمبر ١٩٨٥ السعي لتحقيق الخطة المصاغة مرة أخرى والخاصة بإنشاء «أرمينيا الموحدة» من خلال ضم مناطق قاراباغ وناختشوان وكذلك أخالكالاك التابع لجورجيا إلى أرمينيا.[180]

وبهدف تحقيق ذلك المشروع تم تنظيم حملة لجمع التوقيعات في ١٩٨٦-١٩٨٧ واقتراح «إرسال وفد من الإقليم إلى موسكو». «وبدأت البرقيات تصل من إقليم قاراباغ الجبلي ذو الحكم الذاتي، إلى مؤسسات السلطة المركزية من النقابات العمالية ومن الأفراد على حد سواء». وبعد ذلك تم تنظيم مظاهرات تحت شعارات مستترة مثل: «لينين والحزب وجورباتشوف!»، «من أجل سياسة لينين القومية»، «من أجل البريسترويكا (إعادة البناء) والديمقراطية والجلاسنوست (المصارحة)» إلخ.[181]

أما في ١٦ نوفمبر ١٩٨٧ أعلن عضو المجمع العلمي أجانبيكيان، أثناء تواجده في باريس في لقاء مع سكان الأحياء الأرمينية هناك، أن مشكلة إقليم قاراباغ الجبلي ذو الحكم الذاتي على وشك الحل، وسوف يتم إلحاق ذلك الإقليم بأرمينيا. كان في ذلك الوقت من المقربين إلى جورباتشوف. وكان التعامل معه على أساس أنه شخص يعبر في حدود معينة عن وجهة نظر الحكومة السوفيتية. وبطبيعة

الحال فقد انتقلت تلك التصريحات سريعاً إلى الجالية الأرمينية، وإلى أرمينيا وإلى أذربيجان. وقام بالجهد في هذا الإطار أيضاً الصحفي والكاتب زوري بالايان، الذي قام بالمرور على الأماكن التي يسكن فيها الأرمن في أمريكا. وقام هو الآخر بالاستناد إلى جورباتشوف في إعلانه عن أن إقليم قاراباغ الجبلي سيلتحق بأرمينيا. كذلك كان إبن ميكويان (سيرجو) هو الآخر أحد النشطين في هذا المجال. فقد ذهب إلى أرمينيا وتكلم كثيراً في هذا الشأن. وبالطبع فإنه بعد كل تلك التصريحات ظن الشعب في أرمينيا أن القضية قد تم حلها. وأعلن المجلس البلدي لإقليم قاراباغ الجبلي ذو الحكم الذاتي في ٢٠ فبراير ١٩٨٨ قراره بخروج الإقليم من حدود جمهورية أذربيجان . [١٨٢]

في اليوم التالي، في ٢١ فبراير ١٩٨٨ اتّخذت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي قراراً بشأن «الأحداث الجارية في إقليم قاراباغ الجبلي». في ٢٣ فبراير ١٩٨٨ قام اتحاد النشطاء الحزبيين في أرمينيا: بعد مناقشة قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي السابق ذكره؛ باتخاذ قرار نقرأ في بنده الثالث: «مطالبة اللجنة المركزية أثناء تحضيرها للإجتماع العام لها الخاص بقضايا سياسة القوميات النظر إلى قضية إقليم قاراباغ الجبلي من شتى الأوجه، مع الوضع في الاعتبار تشابكها مع القضايا الأخرى» . [١٨٣]

يشهد بابكوف الذي كان ضمن أعضاء الوفد الذي يرأسه سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي رازوموفسكي، والذي كان فيه أيضاً المرشح لعضوية المكتب السياسي دميتشيف، وهو الوفد الذي تم إرساله إلى أذربيجان وأرمينيا بعد قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي في ٢١ فبراير ١٩٨٨، بأن «ذلك البند الثالث بعينه هو الذي وحّد في واقع الأمر الشيوعيين الأرمن ذوي الميول القومية، وأعضاء لجنة «قاراباغ»، التي كانت تطالب بالضمّ الفوري لإقليم قاراباغ الجبلي لأرمينيا». استطاع أعضاء المجموعة التي يرأسها رازوموفسكي على حد اعتقادهم أن يقنعوا النشطاء الحزبيين في الإقليم بوجوب عدم إغلاق الحدود، مما يثير الضغائن العرقية أكثر فأكثر. ومع ذلك فقد رأت المجموعة أنه «من الضروري توفير كل ظروف الحياة الطبيعية لأرمن إقليم قاراباغ الجبلي، وتطوير ثقافتهم وتقاليدهم القومية»، الأمر الذي اتفق بشأنه النشطاء الحزبيون. ويكمل بابكوف: «وفقاً لمبادئ المنطق فإن قرار النشطاء الحزبيين في إقليم قاراباغ الجبلي ليس هزلاً، بل إنه يعبّر عن رأي سكان إقليم قاراباغ الجبلي، والذي لن يجرؤ المركز على عدم وضعه في الحسبان. ولابد أن القيادة الأرمينية سوف تدعمه هي الأخرى».

ولكن المدهش للجميع كان كما لو أن شيئاً من هذا لم يحدث. بل على العكس من ذلك، فبدلاً من دعم تنفيذ قرار النشطاء الحزبيين، قامت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأرميني بحفظ القرار بضعة أيام قبل نشره، الأمر الذي أعطى إشارة البدء لمزيد من الحراك النشط في اتجاه فصل إقليم قاراباغ الجبلي عن أذربيجان. [١٨٤]

في ٢٣ فبراير اجتمعت اللجنة الإقليمية للحزب في قاراباغ، وأعفت السكرتير

الأول للجنة كيفوروكوف من منصبه. وتم اختيار بوجوسيان ليحل محله. وصرح لاحقاً مطاليبوف النائب الأول لرئيس الوزراء الأذربيجاني ورئيس لجنة التخطيط بالجمهورية آنذاك تعقيباً على ذلك التغيير الحزبي بأنه: «*لايمكن أن تكون أرمينيا على غير دراية بأن كيفوروكوف قد أعلن صراحةً في أحد اجتماعات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأذربيجاني، أنه قام بإبلاغ قيادة الحزب الشيوعي أكثر من مرة عن العلاقة بين منظمي المظاهرات والأوساط ذات النزعة القومية في أرمينيا. وأن ما يحدث ما هو إلا من صنع أيديهم. ذلك أن عدداً من المبعوثين الأرمن كانوا قد زاروا الاقليم عشية تلك الأحداث. من المعروف أن كل ذلك بدافع من حركات اجتماعية-سياسية مثل «كرونك» و«جورافل». والتي تندرج تحت أفكار الحركة المشابهة «قاراباغ» الموجودة في أرمينيا*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[١٨٥]

ما حدث بعد ذلك أشد إثارة: في ٢٥ فبراير ١٩٨٨ بث التليفزيون الأرميني حديثاً لكاثوليكوس عموم الأرمن: «*إنني أتلقى في هذه الأيام كثيرا من الخطابات والمكالمات الهاتفية من الخارج، من مؤسساتنا الكنسية، والذين يطالبونني نيابة عن ٢ مليون أرميني يتواجدون هناك بالتوسط لدى الحكومة السوفيتية من أجل حل قضية إقليم قاراباغ الجبلي بشكل عادل. وقد بدأت في الاستجابة لتلك الطلبات. وأرسلت برقية إلى المبجل ميخائيل جورباتشوف أطلب فيها حلاً لقضية إقليم قاراباغ الجبلي يرضي السكان الأرمن للإقليم...وإنني أؤكد أنه في موسكو وعلى أعلى المستويات سوف تجد تلك القضية قريباً حلاً خاصاً بها...إن هدفنا لابد وأن يكون في ألا تصبح تصرفاتنا سبباً في تجنب العدل، بل سبباً في إحقاقه. أوجه عنايتكم لأن تتوخوا الحذر! اسمعوا صوتي ونصيحتي الأبوية!*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.).[١٨٦]

أما في ٢٤ فبراير، كما يقول بروتينتس المعروف، أنه زار ياكوفليف وحكى الأخير أن جورباتشوف استقبل منذ بضع ساعات (بتعزيز من ياكوفليف كما فهم بروتينتس) الشاعرة كابوتيكيان والكاتب بالايان. وكان انطباع جورباتشوف من اللقاء على حد تعبير ياكوفليف مؤثراً، حتى أنه استطاع «للمرة الأولى التوصل لحقيقة قضية أرساخ (الإسم القديم لإقليم قاراباغ الجبلي)، وتعامل معها بتعاطف». بل إن ياكوفليف على حد تعبير بروتينتس تبنى هو الآخر الموقف نفسه .[١٨٧] ولكن على حد علمنا فإن ذلك اللقاء للمروّجين الأرمن تمّ في ٢٦ فبراير ١٩٨٨. وأما في ٢٧ فبراير فإن صاحب المذكرات السابقة قد سافر إلى ستيباناكيرت بصحبة عدد من المسئولين قام هو بدعوتهم: البروفسور متشيدلوف ونائب مدير معهد الماركسية-اللينينية، خاتشاتوروف ونائب رئيس تحرير وكالة الأنباء «نوفوستي»، وذلك وفقاً لأوامر جورباتشوف[١٨٨] ، حيث التقى هناك أروتيونيان الذي زوّده بكل المادة الضرورية «المطلوبة»، حيث كان أروتيونيان «لأكثر من خمسة عشر عاماً من الثلاثين عاماً التي قضاها في الحزب رئيساً للجنة المراقبة الحزبية التابعة للجنة الإقليمية لإقليم قاراباغ الجبلي» .[١٨٩]

يشير بروتيننتس في كتابه «ملاحظات قلقة غير محايدة حول البريسترويكا»، إلى أن مبعوثي جورباتشوف إلى باكو في ٢٥ فبراير وهو من ضمنهم، «تعرفوا على كثير من المعلومات التي قام بتحضيرها مجموعة من العلماء ارسلتهم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي إلى إقليم قاراباغ الجبلى»[١٩٠] . ولكن الأمر يتعلق بأن شخصيات تلك «المجموعة من العلماء» والتي يتعمد بروتيننتس عدم الحديث عنها، والتي نستطيع الحصول عليها من أروتيونيان (الأرميني الأصل شأنه شأن بروتيننتس، والذي يذكر ان اللجنة تكونت من: عضو المجمع العلمي خاتشاتوروف، عضو المجمع العلمي ينيكولوبوف، العضو المراسل لأكاديمية البحث العلمي بالاتحاد السوفيتي أتابيكوف، العضو المراسل لأكاديمية البحث العلمي بالاتحاد السوفيتي ساركيسيان، البروفسور ساركيسوف، البروفسور سرابينيانتس)[١٩١] وقد وصلت إلى إقليم قاراباغ الجبلى بتكليف من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي في ٢ مارس ١٩٨٨، وبعد وجودهم أسبوعاً في الإقليم تمكنوا من «بحث القضية بحثاً مستفيضاً والتوصل لتحليل عميق للوضع الراهن» [١٩٢] . أي أن المعلومات عن ذلك «التحليل العميق» أصبحت متوفرة على أقل تقدير بعد ٩ مارس ١٩٨٨ وليس قبل ذلك التاريخ. فكيف إذن استطاع بروتيننتس التعرف على تلك المعلومات في باكو ٢٥ فبراير ١٩٨٨؟

قدّم بروتيننتس عند عودته إلى موسكو تقريراً لجورباتشوف حول «النتائج والانطباعات المختزنة» لرحلته، حيث حاول -من واقع «انطباعاته» عن المعلومات التي حصل عليها من مجموعة العلماء الأرمن التابعين للجنة المركزية السابق ذكرها- التوصل إلى استنتاج يجمع بين «الصدق» ومصلحة شعبه، واعترف مع كل هذا أن «الأحداث الراهنة تتسم ببعد تنظيمي واضح»، «تعود جذوره إلى يريفان». و يلفت انتباهنا في ذلك التقرير النقطة الرابعة فيه والتي تنص على: «٤. إن أحد الأسباب المؤديّة للوضع الراهن؛ يقول الجميع في صوت واحد أنها «السياسة العنصريّة» التي تتبعها باكو؛ والتي تحدث عنها كل الذين قابلتهم. مشيرين جميعاً إلى تأخر التنمية الاقتصادية على خلفية الوضع الاجتماعي المتدهور، وإعاقة جوانب الثقافة واللغة، وامتهان الكرامة (أرفق هنا مثالاً لأحد الكتيبات لأطفال «السن المتوسط والأكبر سناً»، والتي تتم طباعتها بمئات الآلاف وعُرضت على في جميع مقابلاتي تقريباً)، والخلل في سياسة التوظيف (عدد الموظفين في المناصب القيادية من الأذريين وغير المتناسب مع نسبة عدد السكان في إقليم قاراباغ الجبلي، والإيفاد المستمر لأولئك الموظفين من أرمن باكو وكيروفاباد إلخ.)، وخلق معوقات للتواصل مع أرمينيا إلخ.

إن الاعتقاد السائد هو أن هناك اتجاها عاما لتحويل إقليم قاراباغ الجبلي إلى «ناختشوان أخرى»، التي اختفى منها السكان الأرمن تقريباً» [١٩٣] .

لقد تم مناقشة قضايا «تأخر التنمية الاقتصادية» و«الوضع الاجتماعي المتدهور»

أثناء اجتماع المائدة المستديرة الذي عقد في باكو، في معهد إدارة المرافق القومية التابع لرئاسة الوزراء الأذربيجانية بمشاركة عضو المجمع العلمي خاتشاتوروف، أحد أعضاء مجموعة العلماء الذين زاروا ستيباناكيرت في ٢ مارس ١٩٨٨. ونعتقد أن القارئ يهمه أن يتعرف على وجهة نظره في نهاية ذلك الاجتماع: «*لقد كان طيباً أن أتبادل وجهات النظر مع السادة الزملاء بصدد آفاق تطور القوة الانتاجية لإقليم قاراباغ الجبلي. وأود الاعتراف بأنني لم أكن أمتلك المعلومات الكافية بهذا الصدد. وقد سمحت لي المناقشات بسد تلك الثغرة*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.). وبشأن توصياته أضاف خاتشاتوروف: «من الضروري تعزيز إعادة بناء هياكل الإنتاج في اتجاه أولوية تطوير المجالات المتقدمة. وفي مقدمتها صناعة السيارات. إلى جانب ذلك فلا بد تحظى بالاهتمام المجالات التي تتطلب عمالة مؤهلة. ولابد من الدعم الفعال لعملية تحسين المستوى الفني للإنتاج، والإسراع في معدلات إنتاج المعدات».

ورداً على تعليق جادجييف، نائب رئيس التخطيط القومي في أذربيجان، أن «تلك القضية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالوضع في الأقاليم الأخرى وفي الجمهورية بأسرها. فمعدلات دورة موارد الاحتياط في مجال التنمية الصناعية في الجمهورية بطيئة بشكل عام» أجاب خاتشاتوروف: «كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي بأكمله (!-المؤلفة)، إن نقطة الضعف هنا تكمن في عملية البناء الضخمة. وأعني هنا في المقام الأول نقص القاعدة المالية-الفنية في تلك العملية. مع وجود الخطط «بعيدة المدى». إن من الأهداف المهمة أيضاً تحسين شبكة الطرق، وإنشاء طرق ذات غطاء صلب. ومع الوضع في الاعتبار الطبيعة الصعبة للأرض في الإقليم، فمن المهم ايضاً البحث عن إمكانية تحسين الري. هناك مشكلات فيما يخص الوضع الاجتماعي. أظن أنه لا بد من التفكير في توسيع قاعدة إعداد الكوادر...

أعتقد أن المنتديات الخاصة بآفاق التنمية الاقتصادية-الاجتماعية لإقليم قاراباغ الجبلي التي يجري الآن الإعداد لها من قبل الجمهورية سوف تؤتي ثمارها وتعالج تلك القضايا»(التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[١٩٤]

لابد هنا من الإشارة إلى أنه نظراً للإجتماع المذكور، والذي كانت أحد نتائجه قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي بشأن التنمية الاقتصادية-الاجتماعية لإقليم قاراباغ الجبلي، توجه وفد من المسئولين الأذريين برئاسة أرودجيف في ٩ مارس ١٩٨٨ إلى ستيباناكيرت. حيث كان من المزمع أن يكون القرار السابق أساساً لمرسوم يصدره المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي. وفي مبنى اللجنة الإقليمية للحزب، عُقد اجتماع بمشاركة السكرتير الأول للجنة الإقليمية بوجوسيان. وبعد عرض مقتضب لهدف الزيارة التي سوف يقوم بها الوفد القادم من المركز وطلبه الاستماع لوجهات النظر، «لم ينتظر سماع جميع وجهات النظر من أعضاء المكتب»، قام بوجوسيان «الذي أعجب ببروتينينتس كرجل «يخلق لديك انطباعاً بالصدق ورجاحة العقل» [١٩٥] . وبدأ بالحديث

شخصياً: «*إن وجهة نظري كالتالي: إننا لا ننتظر ذلك القرار المزمع...إن أمامنا هدفا مختلفا تماماً: إننا أمام مهمة سياسية لا مهمة اقتصادية. إننا نريد أن نستقل بالكامل*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.).

وحينما كان رد فعل أرودجيف أن «الوفد في مهمة محددة ويجب الالتزام بالحديث في موضوعات اختصاص ذلك الوفد، ولا يمكن الحديث عن أي جوانب سياسية»، ثم قام بالتذكير بأن «موعد تقديم الوثيقة قد فات»، وحث على «الاتفاق بشأن الوثيقة أو اقتراح بدائل أخرى في حالة وجودها» [١٩٦] . انهالت الخطب من أعضاء اللجنة واحدة تلو الأخرى. وكان من بينها رئيس الهيئة الحزبية باللجنة الإقليمية للحزب أروتيونيان، الذي ذكرناه آنفاً والذي استخدمته مجموعة العلماء المبعوثين من قبل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي وكذلك بروتينتس، الذي قال هو الاخر: «*مع أنني لست اقتصادياً، إلا إنني أعرف أنه وفقاً لأحد المؤشرات الهامة وهو نصيب الفرد من الدخل القومي، يتأخر الإقليم بشدة عن المناطق الأخرى. وفي الجمل فإن ذلك ليس هو محور الحديث. إن لدينا مطالب أخرى. مطالب يتحدث عنها الشعب هناك في مظاهراته. ومعهم ألفان من الشيوعيين أعضاء اللجان الحزبية الإقليمية. وإذا لم يتم تلبية تلك المطالب فإن هذين الألفين سوف يتنازلون عن بطاقاتهم الحزبية.*» (التشديد للمؤلفة ك.ع.). رداً على ذلك «قام صمد-زاده الجالس بجانبه في الدخول بأدب في الحوار، وشرح للمتحدث أن مؤشر نصيب *الفرد من الدخل القومي غير وارد. وإلا كان قرار إنشاء محطة نووية في إقليم قاراباغ الجبلي ليقفز بذلك الإقليم إلى المركز الأول، ليس فقط على مستوى الاتحاد السوفيتي، ولكن على مستوى العالم أجمع، في الوقت الذي يعاني فيه الإقليم من نقص في المساكن وفي حضانات الأطفال والمدارس. إن نصيب الفرد من تلك المرافق هو المحدد. وذلك المؤشر في الإقليم ليس سيئاً بل إنه الأفضل على مستوى الجمهورية*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.) . [١٩٧]

نعتقد أن الحقائق المذكورة لا تحتاج إلى تعليق من جانبنا.

الآن ننتقل إلى بعض «المشاكل» الأخرى التي يعاني منها الإقليم وتحديداً «إعاقة جوانب الثقافة واللغة»، والتي يقصد بها «الدلائل» التي ساقتها مجموعة العلماء من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي وفي كتاب أروتيونيان نفسه:

«يمتلك الإقليم مسرحاً درامياً في مدينة ستيباناكيرت. ويتمتع المسرح باهتمام وحضور من قبل السكان. ولكن تكمن الشكوى في اختفاء كلمة «الأرميني» من إسم المسرح ومن اللافتة المعلقة عليه.

شبكة قاعات السينما في الإقليم تتكون من ٨ قاعات دائمة و٥ قاعات صيفية، بينما يبلغ عدد ماكينات عرض السينما في الإقليم برمته ١٩١ ماكينة عرض.

في السنوات العشر الأخيرة كانت النوادي التي تم إنشاءها في إقليم قاراباغ الجبلي هي ناد واحد في ١٩٧٨ و٣ نوادي في ١٩٨٧. وجميع النوادي والمكتبات والمتاحف

في الإقليم في وضع سيء، وفي أحيان أخرى في وضع خطير. لا يوجد في المركز الإقليمي (مدينة ستيباناكيرت) قصر للثقافة، ولا يوجد قصر للكشافة، ولا توجد أي منشآت رياضية أو ثقافية أخرى. وقد طُرحت تلك المشاكل من قبل على الجهات المسئولة في الجمهورية ولكن دون جدوى.

لا يمتلك الإقليم دار نشر باللغة الأرمينية» .[198]

ونودّ هنا أن نجيب على تلك «النتائج» كل على حدة.

وغاية ما هنالك أن المسرح في ستيباناكيرت كان يحمل إسم «مسرح الدولة الدرامي المسمى بإسم مكسيم جوركي». ولم تكن هناك في يوم من الأيام في إسم ذلك المسرح كلمة «أرميني». وكانت اللافتات في جميع الأنحاء باللغة الأرمينية، وفي بعض الأماكن بالروسية. ولكنها لم تكن في أي من الأماكن باللغة الأذربيجانية.

ووفقاً لمؤشرات المقارنة التي تم عرضها أثناء لقاء خاتشاتوروف، اتضح أن»عدد النوادي لكل ١٠ آلاف مواطن في جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية يبلغ ٥. بينما يبلغ عدد النوادي لكل ١٠ آلاف مواطن في إقليم قاراباغ الجبلي ذي الحكم الذاتي يبلغ ١٥ و عدد النوادي لكل ١٠ آلاف مواطن في الاتحاد السوفيتي يبلغ ٤،٨. وعدد النوادي لكل ١٠ آلاف مواطن في جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية يبلغ ٣،٨. وعدد دور العرض السينمائية في أذربيجان يبلغ ٣ لكل ١٠ آلاف. وفي إقليم قاراباغ الجبلي ١١،٢. وفي الاتحاد السوفيتي ٥،٤. وفي أرمينيا يبلغ ٢،٩» (التشديد للمؤلفة ك.ع.)[199]. أي أن مؤشرات إقليم قاراباغ الجبلي تفوق في تلك المجالات تحديداً مثيلاتها في أذربيجان، بل وفي أرمينيا ذاتها.

بعد ذلك يأتي الادعاء بعدم وجود قصر للثقافة. *إن قصر الثقافة في ستيباناكيرت موجود خلف مبنى اللجنة التنفيذية الإقليمية، والذي تم جلب أحجاره وشطفها خصيصاً من شوشه، من المباني الأذربيجانية التاريخية، الموجودة أمام بيت الترفيه.*

كذلك فإن هناك قصرا للكشافة في الإقليم بالإضافة إلى منشآت رياضية ومنشآت ثقافية أخرى، وكذلك دار نشر باللغة الأرمينية وتسمى «ليوس» (النور).

كذلك فمن ضمن ما ذكر أن: «السلطات في الجمهورية تمنع الحصول على الكتب الأدبية من أرمينيا دون الحصول على تصريح مسبق بذلك بناءً على الإدلاء بإسم الكتاب وإسم المؤلف. وتعاني المدارس من نقص في الكتب الدراسية باللغة الأرمينية، ويعيق خروج الكتب من أرمينيا القانون الذي يحتم أن يكون عدد الكتب المتجهة من أذربيجان لأرمينيا نفس العدد المتجه بالعكس. وبما أن عدد السكان الآذريين في أرمينيا ضئيل، فإن تبادلاً كهذا لا يحدث، وتضطر تلك الظروف لأن تكون هناك نسخة واحدة أو نسختان من الكتاب المدرسي لجميع الدارسين في المدرسة الأرمينية.

إن السكان الأرمن في إقليم قاراباغ الجبلي محرومون من إمكانية سماع ومشاهدة برامج إذاعية أو تليفزيونية بلغتهم الأم من جمهورية أرمينيا. إن تلك البرامج تتاح لمدة لا تزيد عن ٩٠ دقيقة يومياً. ولا يتم الالتفات للطلبات الملحة

للسماح بإرسال المزيد من البث الإذاعي والتليفزيوني لأرمينيا. في الوقت الذي يتم فيه استقبال البرامج الإيرانية. إن استقبال التليفزيون المركزي في الكثير من النقاط السكانية النائية قد إزداد سوءاً أو توقف على الإطلاق.

يسمح بعض الكتاب الآذريين مثل بونياتوف، ومحمدوفا، وأخوندوف، وسييدوف لأنفسهم بنشر مؤلفاتهم. التي يحاولون فيها التأكيد على أن أرمن قاراباغ على حد تعبيرهم ليسوا أرمن بل ألبان، وأن الآثار التاريخية الموجودة في إقليم قاراباغ الجبلي تعود للألبان. وبعث المسئول عن الشئون الدينية في جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية بقائمة بالكنائس ودور العبادة، يزعم فيها أن ضاحية مارتونين بها ١٤ دار عبادة ألبانية وكنيستين أرمينيتين، وضاحية مارداكيرت بها ١٨ دار عبادة ألبانية و١١كنيسة أرمينية، وضاحية عسكران بها ستة دور عبادة كلها ألبانية. في ضاحية جادروت ٩ دور عبادة ألبانية و١٠ دور عبادة أرمينية. إن كل ذلك يحمل طابعاً عنصرياً ومهيناً للغاية تجاه السكان الأرمن. إن «علماء التاريخ» الآذريين يحاولون إثبات أن أراضي قاراباغ ليست أرمينية، بل ألبانية، أو تعود لأي أصول أخرى، وأن قاراباغ لابد وأن يكون بدون أرمن.

في الآونة الأخيرة تجري محاولة لطمس اللغة الأرمينية، فلم يعد هناك أي ذكر لإقليم قاراباغ الجبلي ذو الحكم الذاتي في جوازات السفر الصادرة مؤخراً، وتم إلغاء النصوص الأرمينية من على شعار الإقليم ومن على جميع الأختام، وأصبحت الدعوات للقاءات مع مسئولي الثقافة الروس تطبع باللغات الروسية والأذربيجانية وليس باللغة الأرمينية إلخ. وكل ذلك مهين للغاية بالنسبة للسكان الأرمن». [٢٠٠]

ورداً على تلك النقاط بالترتيب وددنا الإشارة إلى ما يلي:

١. إذا كان الآذريون قد منعوا دخول الكتب الأدبية الأرمينية وأي أدبيات أخرى من أرمينيا «دون الحصول على تصريح مسبق بذلك، بناءً على الإدلاء بإسم الكتاب وإسم المؤلف». لم تكن لتسود الإقليم أي من تلك الأمزجة الانفصالية والمتطرفة.

٢. لم تستقبل أي من جمهوريات الاتحاد السوفيتي البث الإذاعي أو التليفزيوني من الجمهوريات المجاورة. وكان ذلك يحدث فقط في المناطق الحدودية الملاصقة، نظراً لطبيعة تلك الأماكن الجغرافية التي تسمح باستقبال البث من الجمهوريات المجاورة. فكانت باكو على سبيل المثال تستقبل البث الأرميني. أما فيما يتعلق ببث التليفزيون الإيراني، فإن إقليم قاراباغ الجبلي يستقبل البث الإيراني ليس فقط أيام الحكم السوفيتي، ولكن حتى يومنا هذا لنفس الأسباب الجغرافية المذكورة عاليه. وحينما يبث التلفزيون الإيراني إرساله عبر أذربيجان كلها فإن أرمينيا أيضاً تحصل على نصيب من هذا البث.

٣. لا يتبنى وجهة النظر القائلة بأن أرمن قاراباغ ما هم إلا ألبان تحولوا لأرمن «بعض الكتاب الأذريين، فحسب بل يتبناها بعض الكتاب الأرمن أيضاً، ومن

ضمنهم عضو المجمع العلمي يريميان. ومحور الخلاف فقط في الوقت الذي حدث فيه هذا التحول. وإذا كان التقرير الذي قدمته مجموعة اللجنة المركزية قد بني على معلومات مستقاة من أشخاص كانوا إما ضحايا لتلك السياسات أو ممارسين لها- والتي هدفت وتهدف إلى إضفاء الشرعية للمطالب الأرمينية بشأن تلك الأراضي الأذربيجانية. و«تحويل» إحدى القوميات القوقازية (الألبان) إلى أرمن. على أراضي القوقاز من خلال جماعات ملتحمة ظهرت فقط في بداية القرن التاسع عشر- فذلك أمر آخر. ولكن منذ بداية القرن التاسع عشر. وفي ظل الظروف الموجودة آنذاك وبصرف النظر عن بعض الأماكن التي ذكرناها آنفاً في مقدمة الكتاب. والتي لا تمت لقاراباغ أو الجزء الجبلي منه بأي صلة. فإن الحديث عن آثار أرمينية على تلك الأراضي غير وارد مطلقاً. إن الوضع الراهن يمكن تفسيره في ضوء مخطط التخلص من السكان الألبان. الذي حدث بعد التخلص التدريجي من الكاثوليكوسية الألبانية. فبعد استيلاء روسيا على الإمارات والسلطنات الأذربيجانية منذ ١٨٠١. بدأت الأبرشيات الألبانية الموجودة على تلك الأراضي في الإذعان لسلطة إيتشميادزين الواحدة تلو الأخرى. وانتهى ذلك بالزوال التام للكاثوليكوسية الألبانية. حيث كان ذلك موضوع كتابنا الأول بعنوان «المصير الأسود للحديقة الأسود». والذي تم التنويه عنه في بداية هذا الكتاب. بهذا الشكل ومن خلال التخلص من جميع المظاهر التي قد تذكر بهوية المنشأ الألباني. تحولت آثار ذلك الشعب بالتدريج إلى آثار أرمينية. وفي حقيقة الأمر فإن الأرمن في ذلك يتمتعون بموهبة ميزة تفوق موهبتهم في أي شئ آخر.

٤. فيما يتعلق بالإبتزاز الخاص ببعض التعليقات على شاكلة «لابد من قاراباغ بدون أرمن». فإن أصحاب تلك المقالات يتعمدون استخدامه كستار للتعتيم التام على مناوراتهم التي تهدف إلى العكس تماماً - لابد من قاراباغ بدون آذريين. ومثالا على ذلك يمكن الرجوع هنا لإنجازات أرمينيا في هذا المجال. التي قامت في ذلك الوقت بالشروع في المرحلة الأخيرة من ترحيل السكان الآذريين الأصليين. حيث تم ذلك على نطاق واسع منذ نوفمبر ١٩٨٨. ليبلغ عدد المرحلين حتى مارس ١٩٨٩ زهاء ٢٠٠ ألف أذري تم طردهم من شتى الأنحاء عدا قرية نوفادي التابعة لمنطقة ميجرين. والتي تم ترحيل سكانها يوم ٨ أغسطس ١٩٩١. في ظرف يوم واحد. في الوقت نفسه يعيش الأرمن في أذربيجان. ويصل عددهم إلى ما يقرب من ٣٠ ألفاً بما في ذلك باكو العاصمة.

٥. فيما يتعلق بمجال اللغة فإنه مع كل مخططات تحويل سكان قاراباغ إلى أرمن. إلا أن «أرمن قاراباغ» أنفسهم لم يبدوا سواء الآن أو من قبل اهتماماً بتعلم اللغة الأرمينية قدر اهتمامهم بتعلم اللغات الأذربيجانية والروسية. وذلك ليس من قبيل المبالغة. لذلك. لم يكن بروتينتس أو شاخنازاروف وهم من أرمن قاراباغ على دراية باللغة الأرمينية. الأمر الذي حدا بجورباتشوف أن يعلق بضجر ذات مرة: «*ما*

عسى أن يكون السبب في كونكم أرمن وجميعكم لا يعرف اللغة الأرمينية. ها هو جيورجي (يعني شاخنازاروف- ك.ع.) هو الآخر يتخذ من ذلك مبرراً» (التشديد للمؤلفة ك.ع.)[201]. ولكن جيورجي هو الآخر لم يكن أرمينياً أصيلاً. فأسلافه من عائلة ميليك-شاه نازاروف، من قومية الأودين كانوا حكام (*ملكة*) فرانده، الواقعة ضمن أراضي قاراباغ. وأنعم عليه بلقب (*مِلِك*) دجاهان-شاه جاراجويونلو الذي تعود أصوله للتيورك المسلمين في بداية القرن الخامس عشر.

٦. فيما يتعلق بجوازات السفر فلا بد من الإشارة إلى أنه: لم توجد في يوم من الأيام في جوازات سفر أرمن *قاراباغ* أو في شعار الإقليم أو في مطبوعات أخرى حكومية أي نص باللغة الأرمينية [202]، حتى يمكن بعد ذلك إزالة تلك النصوص. أما فيما يخص «*الدعوات للقاءات مع مسئولي الثقافة الروس*»، فإنها دون شك توزع بواسطة الأرمن. وإذا لم تكن لديهم رغبة في طباعتها باللغة الأرمينية فإن تلك مشكلة ليست على مستوى الإقليم، وبطبيعة الحال ليست على مستوى الجمهورية، ولكنه قرار شخصيات بعينها. شخصيات هي الأخرى أرمينية.

فلنتنبه أيضاً إلى أحد النقاط في مذكرة بروتينتس: «*الخلل في سياسة التوظيف (عدد الموظفين في المناصب القيادية من الأذريين وغير المتناسب مع نسبة عدد السكان في إقليم قاراباغ الجبلي، والإيفاد المستمر لأولئك الموظفين من أرمن باكو وكيروفاباد إلخ.)، وخلق معوقات للتواصل مع أرمينيا إلخ.*»

إن بروتينتس محق في أمر واحد ألا وهو أن: عدد الموظفين في المناصب القيادية من الأذريين كان غير متناسب مع نسبة عدد السكان في إقليم قاراباغ الجبلي، إذا كان هناك تمثيل لهم في الأساس. أما فيما يخص النقطة الأخرى فإن الأمر يدعو للبلبلة، أولاً: فكيف يستطيع «أرمن قاراباغ»- وقد رفعوا مطالبهم بالانضمام إلى أرمن أرمينيا إلى القيادة التي لم تكن منهم- التخلي عن القيادات الأرمينية من مناطق أخرى من أذربيجان، والذين تعود أصولهم في واقع الأمر إلى قاراباغ ذاته، أي أنهم يتخلون عن أنفسهم. ثانياً: كيف إذن لا يعترض أرمن أرمينيا أن يتقلد منصب رئيس دولتهم شخص تعود أصوله إلى قاراباغ أذربيجان والذي تلقى تعليمه الحزبي في باكو؟

كان ذلك هو التقرير الذي تقدمت به مجموعة العلماء الأرمن التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي إلى المركز، بناءً على «توصيات» «المختصّين» أمثال أروتيونيان وبوجوسيان، التقرير الذي تم بناء عليه التوصل إلى أن «إن الخيار الأساسي لحل قضية إقليم قاراباغ الجبلي» هو «ضمّ ذلك الإقليم الذي يمثل ٥٪ من مجموع أراضي أذربيجان، و٢.٦٪ من مجموع السكان إلى جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية، نزولاً على رغبة سكان الإقليم»، وأما «البديل الآخر لحل تلك القضية فهو عن طريق ضم الإقليم إلى جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية، على ضوء بعض المقترحات التي أدلى بها عدد من سكان الإقليم، والمشاعر الطيبة التي يكنها الأرمن لروسيا، والتي عبروا عنها في أكثر من موضع،

الجهود المشتركة تجاه تحرير الأرمن من قبضة المسلمين في وقت من الأوقات». [٢٠٣]

وفي النهاية فإنه -على حد تعبير أولئك العلماء-«في حالة بقاء الوضع على ما هو عليه في إقليم قاراباغ الجبلي، فإن عدد السكان الأرمن في الإقليم سوف ينخفض بحدة، كما حدث في إقليم ناختشوان ذو الحكم الذاتي بعد ضمّه إلى أذربيجان (فقد انخفض عدد السكان الأرمن هناك من ٥٠-٦٠٪ من مجموع السكان هناك إلى ١,٧٪ فقط) وذلك سوف يحدث بسبب: أولاً زيادة عدد السكان الأذريين (ارتفاع مستوى معدل المواليد بمقدار مرة ونصف المرة عن مثيله في أرمن إقليم قاراباغ الجبلي)، ثانياً: هجرة الأرمن من الإقليم والتي سترتفع بالتأكيد أكثر من معدلاتها المرتفعة أصلاً. ويعيش في الوقت الراهن خارج حدود الإقليم ٣٢٠ ألف أرميني من قاراباغ، وهو ضعف عدد الأرمن الذين يعيشون في إقليم قاراباغ الجبلي، وسيؤدي كل ذلك حتماً في النهاية إلى فقدان إقليم قاراباغ الجبلي كإقليم أرميني، يرتبط سكانه بروابط تاريخية وثقافية وثيقة بجمهورية أرمينيا الاشتراكية وروسيا» . [٢٠٤]

كان من الممكن سماع أفكار كهذه في خطاب جورباتشوف في اجتماع المكتب السياسي في ٣ مارس ١٩٨٨، ومن المؤكد أن الجانب الأرميني هو الذي قام بإقناعه بها، لقد كان هذا الخطاب كما أشار بروتينتس «وبدون شك خطوة مهمة للأمام وفقاً لمعطيات اللحظة الراهنة آنذاك، ليس فقط على مستوى الزاوية التي يتم من خلالها التعاطي مع قضية إقليم قاراباغ الجبلي، بل وأيضاً على مستوى مفهوم القضية برمتها» [٢٠٥]. و«دليلاً» على ذلك «التقدم على مستوى الزاوية التي يتم من خلالها التعاطي مع القضية». يسوق بروتينتس اقتباسات من خطاب جورباتشوف، وتحديداً: «لا بد من التحرك بحس عالٍ من المسئولية، وذلك يحتم علينا البحث العميق عن سبب الوضع الراهن. من السهل القول: «ها هم الأرمن ينفصلون، والأذريون يسمحون لهم...» ولكن الجذور تمتد في عمق التاريخ...جذور تلك الأحداث تمتد بجانب التاريخ-بعيداً كان أو قريباً- إلى الأحداث التي مرت بها أذربيجان وأرمينيا في الفترة الأخيرة، بل وتمتد إلى الأحداث التي مرت بها دولتنا بأسرها من جراء سياسة البريسترويكا. وحينما انحرفت القيادة الأذربيجانية عن السياسة القومية اللينينية، هنا أعلن التاريخ عن نفسه وبدأت القيادة الأذربيجانية تقع فريسة الشوفينية القومية والتعصب العرقي.

فلننظر معاً لما حدث كي يثير الأرمن بهذه الطريقة. أمام أعيننا مثال ناختشوان التي انخفض فيها تعداد السكان الأرمن في ظرف ٤٠ سنة إلى ١,٥٪. وفي إقليم قاراباغ الجبلي تسير الأمور في نفس الاتجاه، أو على الأقل تم التعاطي مع سياسة باكو من قبل إقليم قاراباغ الجبلي ومن قبل أرمينيا على ذلك النحو.

أي سياسة هذه إذن؟ وكيف تصرف إزاء ذلك صفوة المثقفين الآذريين والكتاب الذين كتبوا كتيبات مثل ذلك الذي قرأت من صفحاتها عليكم؟ أمن المعقول أن تصل الأمور إلى هذا الحد؟» . [٢٠٦]

لإبداء وجهة نظرنا تجاه ذلك العبث لابد من الإشارة، أنه أولاً: ليس ذنب الآذريين أن معدل المواليد عند الأرمن أقل من معدلاتها لديهم، وثانياً: أن أرمن إقليم قاراباغ الجبلي كانوا يهاجرون من الإقليم ليس إلى خارج أذربيجان، بل إلى مناطق أخرى من أذربيجان، حيث أنه لم يلاحظ أي انخفاض في نسبة عدد السكان الأرمن في أذربيجان ككل، وزيادة عددهم في باكو يعطينا سبباً للتفكير في أن هجرتهم كانت من باب السعي وراء ظروف حياتية أفضل، وهي ظاهرة طبيعية لا تقتصر فقط على أرمن إقليم قاراباغ الجبلي. ودليل آخر على ذلك هو الوضع الراهن في أرمينيا، التي تخلو من السكان الآذريين، الذين قد يخلقون وضعاً يجبرهم على الرحيل، ومع ذلك فإن تعداد الأرمن أنفسهم في انخفاض من يوم لآخر بسبب هجرتهم.

فيما يخص ناختشوان، كما أشرنا في مقدمة المؤلفة لهذا الكتاب ووفقاً لشوبين، فإن عدد السكان الأرمن في مقاطعة ناختشوان عند انضمامها لروسيا في ١٨٢٨ قد بلغ ٢،٦٩٠ نسمة، وما هم إلا «مستوطنون، استقروا في المقاطعة في أوقات وظروف مختلفة». وهكذا فإن عددهم في مدينة ناختشوان كان ٧١٩ (منهم أربعة أرمن-جورجيين، في الأغلب-ألبان من المسيحيين الشرقيين، مما يعطي انطباعاً أن شوبين ضم الألبان أتباع مذهب الطبيعة الواحدة إلى الأرمن من حيث التصنيف)، في أليندجاتشاي ١٨٣، وفي جولفا ٢١٩، وفي آبراكونيس ١٦٨، وفي نوراشين ٢٨، وفي باراتاش ٤٧، وفي جياد-دجارادجور ٢٧، وفي شوروت ١١١، وفي كازانتشي ٦٥، وفي لياكياتاخ ١٨، وفي ناختشوان ٧٧٦، وفي تومبول ٧١، وفي كارمير-فانك ٤٢، وفي تازا-كند ٢٩٨، وفي يارمدجا ٩٧، وفي شيخ-محمود ٨٧، وفي خليل-أباد ٣٣، وفي أوزون-أوبايوخار ٣، وفي نورس ٧٤، وفي كارا-بابا ٢، وفي باداملي ٦٩، وفي خوك ٢٨٨، وفي خاتشيك ٨٠، وفي أربا ٥١، وفي تشوفيا ١٦، وفي أينازير ١٠٥، وفي جينيشيك ٢٨، وفي الاجياز ٨.[٢٠٧]

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه فيما يخص أردوباد فلم يكن يوجد هناك أرمن أصليون. وكان من تم اعتبارهم أرمن هم في واقع الأمر من الألبان، وتم الحاق الأرمن بهم من أجل وحدة الكنيسة، وهو الأمر الذي ظهر من جراء دمج وانضمام الكاثوليكوسية الألبانية مع كاثوليكوسية إيتشميادزين، الذي جرى الحديث عنه من قبل، والذي تدل عليه العديد من القرائن.

إن من وجهات النظر الهامة بهذا الصدد وجهة نظر المؤرخ والكاتب الأرميني أراكيل دافريجيتسي المعاصر لترحيل الشاه عباس للسكان قبل اقتراب الجنود العثمانيين. بهذا فهو يضم أراضي أردوباد إلى «دولة أجفانك»، مشيراً بشكل خاص إلى أن «ثلث سكان البقعة الصغيرة المسماة داشت، الموجودة في جافار جوختن (تعتبر أردوباد-المؤلفة)، بجانب أجوليس، ارتحلوا أيضاً إلى فارس، وأسكنهم الشاه أيضاً في مدينة أصفهان»[٢٠٨] . فيما يخص جولفا، الواقعة على نهر أراز، فإن سكانها الذين مارسوا التجارة بين ١٦٠٣-١٦٠٤، قد تم إجلاؤهم من قبل الشاه عباس الأول إلى إيران. وكما رأينا سابقاً فإنه عام ١٨٢٨ في مدينة جولفا كان هناك ٢١٩

أرميني، ومن فارس إلى هناك ارتحل ٧٦ أرميني ليصل عدد الأرمن إلى ٢٩٥ أرميني، ولكنهم «في ١٨٤٨ تركوا ذلك الوادي بسبب مناخه غير الصحي، وذهبوا من هناك إلى مكان أعلى وأكثر انفتاحاً إلى الشمال من تلك المنطقة بعض الشيء».[٢٠٩]

وهكذا بعد هجرة ١٠,٦٧٩ أرميني في سنوات ١٨٢٨-١٨٣٠ من تركيا إلى فارس، أصبح عددهم في مقاطعة ناختشوان ١٣,٣٦٩ نسمة[٢١٠]. وعند بداية الحرب العالمية الأولى، وبسبب الضخ المستمر للأرمن من جراء كل حرب بين روسيا وتركيا في القرن التاسع عشر، وبسبب الفوضى في تركيا والنمو الطبيعي للسكان، بلغ ذلك الرقم ٥٣,٦٨٤ نسمة في مركز ناختشوان و٢٥,٩٢٣ نسمة في مركز شارور-دارالاجيوز.[٢١١]

أما عن تعداد الآذريين في مقاطعة ناختشوان وقت انضمامها لروسيا فقد بلغ ١٧,١٣٨ نسمة[٢١٢] وبلغ من جراء النمو الطبيعي فقط دون أي ضخ خارجي عند بداية الحرب العالمية الأولى ٨٠,٨٢٦ نسمة في مركز ناختشوان و ٥٦,٧٢٥ نسمة في مركز شارور-دارالاجيوز.[٢١٣]

عام ١٩١٦ انخفض عدد السكان الأرمن قليلاً في مركز ناختشوان، وأصبح تعدادهم ٥١,٣٦٥ نسمة، وارتفع في مركز شارور- دارالاجيوز ليصل إلى ٢٩,١٦٥ نسمة[٢١٤]. وانخفض عدد السكان في مركز ناختشوان بشكل ملحوظ بنحو ١١٠٠٠ ليصل إلى ٦٩,٧١٦ نسمة (نتيجة على ما يبدو للحرب العالمية الأولى) بينما ارتفع إلى ٥٨,٤٩٣ [٢١٥]نسمة مركز شارور- دارالاجيوز (الفرق الطفيف يبدو منطقياً للنمو الطبيعي للسكان).

نسوق هنا الأرقام الخاصة بمركزي ناختشوان وشارور- دارالاجيوز، وذلك ان الأول قد دخلت جميع أراضيه تقريباً، بينما دخل من الثاني جزء شارور فقط ضمن جمهورية ناختشوان الاشتراكية السوفيتية ذات الحكم الذاتي، مع الوضع في الاعتبار أن غالبية أرمن مركز شارور- دارالاجيوز سكنت في جزء دارالاجيوز من ذلك المركز، والذي انضم إلى جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية، ولا يصح أخذهم في الاعتبار في عمليات التحليل العرقي الديموجرافي في جمهورية ناختشوان الاشتراكية السوفيتية. لذلك يجب التعامل مع مركز ناختشوان كمعيار أساسي.

كما هو معروف فإن الأحداث التي اندلعت في ١٩١٤-١٩٢١ -بما في ذلك تبادل الأماكن الذي حدث بين أرمينيا وأذربيجان لأسباب معلومة، وفي المقام الأول عدوان أرمينيا على أذربيجان- قد أدى إلى انخفاض عدد السكان في تلك المراكز من ناحية، وأدى إلى تغيير الخريطة العرقية لتلك المنطقة من ناحية أخرى.

لذلك فإنه، *وفقاً لتعداد السكان لعام ١٩٢٦، بلغ عدد السكان في جمهورية ناختشوان الاشتراكية السوفيتية ذات الحكم الذاتي بلغ ١١,٣٠٠ نسمة (أي ١٠,٨٪ من إجمالي عدد السكان البالغ ١٠٤,٩٠٩ نسمة، الأمر الذي تم رصده في* « أطلس جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية» لعام ١٩٦١ المنشور في يريفان-موسكو. (طالع الخريطة ١٢). ووفقاً لتعداد سكان الاتحاد السوفيتي، بلغ تعداد السكان في

ناختشوان ١٣٣٠٠ نسمة (١٠,٥٪ من إجمالي تعداد السكان) عام ١٩٣٩، و٩٥٠٠ نسمة (٦,٧ ٪ من إجمالي تعداد السكان) عام ١٩٥٩، و٥٨٠٠ نسمة (٢,٩٪ من إجمالي تعداد السكان) عام ١٩٧٠، و٣٤٠٠ نسمة (١,٤٪ من إجمالي تعداد السكان) عام ١٩٧٩.

ومع ذلك فإن تعداد السكان الأرمن عام ١٩٧٩ على كل الأحول كان أكثر من تعدادهم حينما وصلوا إلى مقاطعة ناختشوان عام ١٨٢٨، الذي كان آنذاك ٢,٦٩٠ نسمة. ولا بد من الوضع في الاعتبار هنا أن المقاطعات الإمبراطورية لا تشبه جمهوريات الحكم الذاتي السوفيتية بل تفوقها في المساحة. كذلك فالسؤال المطروح عما إذا كان هؤلاء بالفعل «أرمن أصليون» مثلون أصليون عن هذا الشعب، كما يعبر شوبين، أم مجرد ملحقين به؟

بهذا الشكل، فإن السكان الأرمن في ناختشوان، وحتى بعد انتشارهم الواسع هناك، لم يبلغوا في يوم من الأيام؛ بما في ذلك أثناء الحقبة السوفيتية؛ نسبة ٥٠-٦٠٪ من إجمالي السكان. أما بشأن انخفاض عددهم، فإن ذلك يعود للسياسة التي يتبعها الأرمن أنفسهم، الذين خططوا لضم ناختشوان لأرمينيا كما أشرنا سابقاً، ونزعه من السكان الآذريين، كما حدث في أراض أذربيجانية أخرى، منحت لأرمينيا، وحدث بها تطهير عرقي على نطاق واسع. في ١٩٤٠ أبلغ باجيروف السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي بجمهورية ناختشوان الاشتراكية السوفيتية ستالين بأهداف الداشناك ضم ناختشوان إلى أرمينيا. وفي الأغلب أنه بعد ذلك قام ستالين في مقابل نقل ١٠٠ ألف آذري من أرمينيا بمراعاة تغيير أماكن بعض هؤلاء الآذريين مع الأرمن في ناختشوان، الذين كان عددهم ضئيلاً بالمقارنة مع عدد الآذريين المرحّلين.

وبتبني هذا الطرح، فإننا نعزو رحيل الأرمن التدريجي عن هذه الأراضي في ضوء سياساتهم الاستيطانية المعهودة، إلى انخفاض عدد السكان الأرمن في الفترة ما بين ١٩٣٩-١٩٥٩، والذي جعلهم يفقدون الأمل في ضم ناختشوان إلى أرمينيا بهذا العدد، ليصل في النهاية مجموع سكانهم عام ١٩٨٩ إلى ١٩٠٠ نسمة (٦,٠٪ من مجموع سكان المنطقة)

ومع ذلك فإننا نود إضافة أنه كان من الأحرى، بل والأسهل لجورباتشوف بدلاً من الاستماع إلى المحرّضين الذين زوّدوا القيادة «بحقائق» من هذا النوع لتكريس صورتهم كشعب مظلوم مضطهد يتوق للعدالة، أن يتجه إلى هيئة الإحصاء الحكومية للإتحاد السوفيتي، وذلك تحرّياً للدقّة وذات العدالة التي يتحدثون عنها، ليحصل على معلومات موثقة عن تعداد السكان في ناختشوان وفي إقليم قاراباغ الجبلي ذى الحكم الذاتي وفي الأماكن الأخرى. وكان من الأحرى ببروتينتس في رسمه صورة تعاطي جورباتشوف مع أزمة أرمينيا وأذربيجان كاملةً، أن يشير إلى المحاولة التي قام بها جورباتشوف في ٢٢ يوليو ١٩٨٨ حينما لاحظ اختفاء الآذريين في أرمينيا.

وهكذا نسوق الحوار الذي دار بين جورباتشوف وعضو المجمع العلمي أمبارتسوميان أثناء جلسة رئاسة مجلس الوزراء بالاتحاد السوفيتي في يوليو ١٩٨٨،

والذي يصمت عنه بروتينتس في اقتباسه لما قاله جورباتشوف:

«- جورباتشوف:...أخبرني كم كان عدد السكان الآذريين في يريفان في بداية القرن؟

- أمبارتسوميان: في بداية القرن، في يريفان؟

- جورباتشوف: نعم.

- أمبارتسوميان: يصعب علي القول.

- جورباتشوف: لا بد وأن تكون على علم بذلك. دعني أذكرك - كان الآذريون يمثلون ٤٣٪ من مجموع السكان في يريفان في بداية القرن. الآن كم تبلغ تلك النسبة؟

- أمبارتسوميان: منخفضة للغاية. من المحتمل أن تكون ١٪» (التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[٢١٦]

بالإضافة إلى ذلك نود أن نتوقف عند كتيب (مجموعة قصص جليل محمد قولي زاده)، المذكور في تقرير بروتينتس إلى جورباتشوف، كمثال على «امتهان الكرامة»، الذي تحدث عنه في «اجتماع المكتب السياسي في ٣ مارس ١٩٨٨». إن بروتينتس يسوق في مذكراته مقطعاً من حكاية «أوستا زينال»، مبدّلاً مع ذلك إسم الحكاية إلى «الطفل الملتحي».

لقد رأينا ضرورة التعبير عن موقفنا من تلك الافتراءات الهجومية من جانب جورباتشوف، والتي استند فيها إلى تحريضات بروتينتس، الذي من المؤكد أنه لم يقرأ حكاية «أوستا زينال» للكاتب جليل محمد قولي زاده، أو قرأها ثم تعمّد تحريف معنى الرواية متخيلاً أزمة ناجمة عن مطالبة أرمينيا بأراضي أذربيجان، التي تعود أسبابها إلى «الكراهية» بين المسلمين والمسيحيين.

وهكذا، فإن الخط الأساسي لحكاية جليل محمد قولي زاده «أوستا زينال» هو نقد التطرف بين المسلمين، من خلال التعرض لأحد أولئك المتطرفين وهو «أوستا زينال» القادم من إيران وراء لقمة العيش. وحينما يُكلّف البطل- وفقاً لأحداث الحكاية- بإصلاح الأعطاب الموجودة في غرفة بيت الأرميني موجديسي-أكوب، يقوم بافتعال لغو فارغ ليس له علاقة بصلب ذلك العمل. جليل محمد قولي زاده الذي يظهر عائلة موجديسي-أكوب من الجانب المضيء، ومن خلال عرضه للنقيضين ينتقد العيوب الموجودة في أوساط المسلمين مثل أوستا زينال الذي لم يكن عداؤه مقتصراً على المسيحيين الأرمن، بل وعلى الآذريين الموجودين على تلك الضفة من نهر آراكس أيضاً، أي في شمال أذربيجان، حيث كان يأخذ عليهم كونهم ليسوا بمسلمين حقيقيين، ذلك أنهم لا يزورون كربلاء. أراد جليل محمد قولي زاده في شخصية أوستا زينال أن يتهكم على تلك الأفكار، ليعلّم الشعب ويخلّصه من التطرف، ويفضح العيوب، ويساعد في التخلص منها ويدعو إلى التطور والمضي قدماً في طريق التعليم والتقدم.

وبما أن الحديث قد تطرّق إلى الدين، فلعلنا نتوقف هنا عند كتاب ماريتا شاجينيان «ما وراء القوقاز السوفيتي»، الذي أعادت دار نشر «أرمينجيزوم» طبعه في

يريفان عام ١٩٤٦ بمناسبة انتهاء الحرب العالمية الثانية، بسبب بعض الأسباب التي تطرّقنا إليها سابقاً. لقد لفتت المؤلفة نظر باجيروف إلى ما دفعها لكتابة خطاب إلى ستالين. ودون الدخول إلى تفاصيل تحليل ذلك الكتاب التي قد لا تهم القارئ، فإن معلومات باجيروف إلى جانب شهادات أخرى حول كراهية الأرمن للآذريين، نجدها كافية لتوضيح موقف شاجينيان من النساء المسلمات. ولو أن «المغزى الفلسفي العميق» لذلك الموقف لايزال غير مفهوم لدينا للنهاية: «إن الشادر (النقاب أوالبرقع-المترجم) ضروري بغرض الإثارة. فهَيئته القاتمة، غير محددة الخطوط، وحركة الجسم الضعيف تحت ثنياته التي تحيط به ما هي إلا تركيبة من التصورات المعقدة للغاية، والتي استمرت عبر قرون التاريخ. هنا نجد انعكاساً شاحباً للردة نحو الحياة الوحشية- فالرغبة في رفس ودهس المرأة، والشعور الوحشي بالامتلاك، -هذا أو هذه المخبأة، المعبأة، المدفونة وأيضاً الوحشية هى ملكي- ويعد انتشار ذلك في مناطق ما وراء القوقاز سبباً نفسياً للمثلية الجنسية». ثم تكتب: «حينما يكون الإنسان هو القيمة الأعلى في البيت، ويرغب المسلم في إنجاب أكبر عدد من الأطفال، فإن عدد الزوجات يتناسب طردياً مع ازدياد النسل. وتلك هي الطريقة ذاتها التي يستخدمها مربو المواشي في زيادة حجم القطيع!» .[٢١٧]

نعتقد أن بروتينتس كان على علم بتلك المقولات، ولكن لماذا لم يذكرها في مذكراته، ونسي أن يحيط جورباتشوف والقيادات السوفيتية العليا علماً بها كمثال لكراهية الأرمن للمسلمين، ومن ضمنهم الآذريين؟ إن آراء شاجينيان التي توصلت إليها بعقلها السديد والتي لم تكن مواقفها وتصرفاتها «النموذجية» سراً على أحد من معاصريها خاصةً بروتينتس لم تكن لتوجد إلا عند الشواذ من البشر ممن يعانون من اضطراب نفسي.

كان هناك أيضاً «معلمون» أرمن يقومون بتربية تلاميذهم على أن: «ليس لدى الشعب الأرميني أي عيوب، وإن وجدت فما هي إلا تأثير من الشعوب المحيطة»[٢١٨]، وفي مقدمتهم بالطبع الآذريون.

ولكن لا بد من الإشارة إلى أنه في مقابل جليل محمد قولى زاده وصفوة المثقفين الآذريين كانت «الصفوة» الأرمينية- إلى جانب ماريتا شاجينيان صاحبة «الاكتشافات» المذكورة بشأن تفوق الشعب الأرميني- ترسم خرائط ل»أرمينيا الكبرى» المطلّة على بحار ثلاثة: الأبيض المتوسط، والأسود وقزوين، وتقوم بتأليف تنويعات ليس لها أساس من الصحة على لحن تاريخ الأرمن، وتحرض الشعب الأرميني على الصراع للنهاية من أجل الحصول على الأرض «التي تم الاستيلاء عليها» من قبل «المحتلّين المسلمين- التيورك». وكانت تلك هي النغمة المفضلة لدى تلك «الصفوة» الأرمينية. وتعد أزمة إقليم قاراباغ الجبلي أحد الأمثلة المحزنة لنتائج تلك التربية المريضة من خلال الكتيبات الأرمينية، والتي ترجع نشأتها إلى طمس الحقائق، الأمر الذي يمارسه بروتينتس وأمثاله.

مما يثير الاهتمام الذرائع التي ساقها كيراكوسيان النائب الأول لرئيس الوزراء الأرميني سابقاً، حينما كان خارج الخدمة بالفعل في النصف الأول من عام ١٩٨٨. يختلف موقفه كثيراً عن موقف بروتينتس. لقد شرح طويلاً لبوبكوف. «لماذا كان من الضروري حل أزمة إقليم قاراباغ الجبلي لصالح الأرمن. وأدلى بأحد أهم الأسباب:

- *إننا نحتاج إلى الأرض بشدة.*
- *لماذا؟- سألت أنا بدهشة.*
- *لأن الأرمن يرحلون عن أرمينيا، لأن ليس لهم أرض.*
- *إلى أين؟*
- *إلى ناحية ستافروبول، إلى سيبيريا، إلى وسط روسيا.*
- *وما الخطأ في ذلك؟*
- *كيف؟ ستندثر الأمة. لابد من الأرض حتى تتوقف هجرة الأرمن إلى مناطق أخرى من الاتحاد السوفيتي*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[٢١٩]

فيما يخص ذلك الحديث بين بوبكوف وكيراكوسيان، وددنا فقط الإشارة إلى أن ذلك هو نفسه جون كيراكوسيان الذي توجه إليه وزير خارجية الاتحاد السوفيتي جروميكو في بداية فبراير عام ١٩٨٢ بالقول: «*إننا لا نملك تصوّراً عن حدود أرمينيا. إن خرائطكم التاريخية تعكس للأسف مجرد حقب تاريخية منفصلة، ولاتمدّنا بتصوّر عن «أرمينيا «في واقع الأمر. إن من الصعب على المرء أن يحدّد: أيّ الأراضي أرمينيةً وأيها أراض تم الاستيلاء عليها؟*

إن من الضروري امتلاك خريطة لأرمينيا ذات طابع إثني- سياسي مبنيّة على أسس علمية(التشديد للمؤلفة ك.ع.) .[٢٢٠]

بعد ذلك قال كيراكوسيان في معبر حديثه مع «العالم» الشاب سورين أيفازيان: «لو عهدنا بذلك الأمر للمعاهد الأكاديمية، فسوف ينجزونه فيما يقرب من عشر سنوات. وسيطالبون بأموال طائلة، وسوف يشكلون لجاناً ومجالس دون داعٍ، ولن يقوموا في النهاية بالإتيان بشئ هام أو نافع» .[٢٢١]

الآن يصبح من الواضح لماذا تعجّل جون كيراكوسيان عام ١٩٨٢ في الحصول على «خريطة أرمينيا التاريخية»، وقام بتلك المهمة سورين أيفازيان، مانحا أرمينيا الأراضي فيما بين البحار الثلاثة: الأبيض المتوسط والأسود وقزوين. ولابد أن نتّفق مع صاحب تلك الخرائط في أن العمل الذي قام به «*لم يسبق له مثيل في مجال رسم الخرائط من قبل*»(التشديد للمؤلفة ك.ع.)[٢٢٢] . بالطبع فإن خرائط مثل تلك تحملَ حدوداً كهذه لا بد و ألاّ يكون لها مثيل. ويصبح مفهوماً سبب قيام كيراكوسيان في ذلك الوقت بنفس ما قام به أسلافه في نهاية القرن التاسع عشر، ألا وهو إنشاء (أرمينيا) بالحجم المرغوب فيه على الخرائط، ثم تنفيذ ذلك على أرض الواقع.

وتعليقاً؛ بهذا الصدد؛ على «ذرائع» الأرمن، نود الإشارة إلى اختفاء التسلسل المنطقي بين تلك «الذرائع» وبعضها البعض، والتي تسوق انخفاض معدل المواليد

كسبب في عدم القدرة على الاحتفاظ بالأراضي. ثم يشكو كيراكوسيان من نقص الأراضي. وذلك يدعو. شئنا أم أبينا؛ إلى التفكير في أن كل تلك «الذرائع» ما هي إلاّ ذرائع واهية مختلقة. من أجل أنٍ تضفي «صدقاً» على الأحلام الجغرافية لذلك الخيال المريض. هل لنا أن نسأل سؤالاً: إذا كان الأرمن يحتاجون للأرض بهذه الدرجة. فإلى أين يرحلون الآن من أرمينيا التي لم يعد بها آذري واحد؟ وإلى ماذا يعود السبب في أن أحداً منهم- بصرف النظر عن حصول الأرمن على أراضٍ- لن يعيش على تلك الأراضي وسوف يسعون دائماً إلى البحث عن أراض جديدةٍ وخلق مشاكل في الأماكن التي يستوطنون بها؟

نعود إلى تسلسل الأحداث. فنوضح أنه نظراً لعدم وجود أي من «الشكاوى» الأرمينية ضمن المشاكل الاقتصادية الاجتماعية على أرض الواقع -وفقاً لاعتراف بوجوسيان صراحة- فإن قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ومجلس الوزراء بالاتحاد السوفيتي بشأن «خطوات الإسراع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإقليم قاراباغ الجبلي ذو الحكم الذاتي التابع لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية في الأعوام ١٩٨٨-١٩٩٥» لم يغير من الأمر شيئاً. وظل الوضع السياسي حرجاً. وفي ٢١ مايو قام جورباتشوف بإقالة كل من باجيروف وديميرتشيان ووضع بدلاً منهما وزيروف وأروتيونيان. ولتقديمهم للقيادات في باكو ويريفان أوفد على الترتيب ليجاتشيف وياكوفليف. حيث أعلن ليجاتشيف في باكو. أنه لن يكون هناك أي تغير جغرافي في الأراضي. بينما تعاطف ياكوفليف كالعادة مع مطالب الأرمن. وأقنعهم - كما صرح بعد ذلك لتوماس دي فالا مراسل هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي- «بتأجيل المطالبة بانضمام إقليم قاراباغ الجبلي إلى أرمينيا مقابل إعلان باكو عزمها التوقف عن جذب قاراباغ باتجاهها. فقد تحدث عن ذلك مع جورباتشوف هاتفياً -على حد قوله- ووعده جورباتشوف بأن يتّصل بليجاتشيف في باكو وإبلاغه بهذه المبادرة»[٢٢٣] . وهو الأمر الذي لم يكن مقدّراً له أن يحدث بسبب تصريحات ليجاتشيف المذكورة سابقاً والتي كان قد أدلى بها بالفعل في باكو.

بعد تلك التغيرات الإدارية وزيارة المبعوثين من المركز بدأت في الإقليم ما سمّي بـ«حرب القرارات». أصدرت رئاسة مجلس الوزراء الأذربيجاني في ١٣ يونيو ١٩٨٨ قراراً بشأن «الوساطة التي قام بها نوّاب مجلس الشعب في إقليم قاراباغ الجبلي ذو الحكم الذاتي. بغرض نقل الإقليم من جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية إلى جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية». حيث جاء في القرار أن «الوضع القانوني لإقليم قاراباغ الجبلي. وفقاً لدستور الاتحاد السوفيتي ودستور جمهورية أذربيجان يتحدد من خلال «قانون إقليم قاراباغ الجبلي ذو الحكم الذاتي». والمعتمد من رئاسة مجلس الوزراء الأذربيجاني بعد عرضه من قبل المجلس الإقليمي لنواب الشعب». و«يسمح هذا الوضع على أرض الواقع بتحقيق جميع المتطلبات

الاقتصادية والاجتماعية والروحانية لممثلي جميع القوميات والشعوب الموجودة في الإقليم» .[٢٢٤]

أصدر مجلس السوفيت الأعلى في أرمينيا في ١٥ يونيو ١٩٨٨ قراراً حدّد فيه: «٢.مطالبة مجلس السوفيت الأعلى للاتحاد السوفيتي بإعادة النظر والاستجابة للطلب الخاص بنقل إقليم قاراباغ الجبلي من جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية إلى جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية»[٢٢٥]. رداً على ذلك قامت رئاسة مجلس السوفيت الأعلى الأذربيجاني في ١٦ يونيو ١٩٨٨ بإصدار قرار بعدم إمكانية نقل إقليم قاراباغ الجبلي من أذربيجان إلى أرمينيا[٢٢٦] . أمّا في ١٨ يوليو ١٩٨٨ اجتمعت رئاسة مجلس السوفيت الأعلى للإتحاد السوفيتي برئاسة جروميكو، «وبعد النظر إلى طلب مجلس السوفيت الأعلى لجمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية بتاريخ ١٥ يونيو ١٩٨٨ بصدد نقل إقليم قاراباغ الجبلي ذى الحكم الذاتي إلى جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية، من خلال الوساطة التي قام بها مجلس نواب الشعب بإقليم قاراباغ الجبلي، وقرار مجلس السوفيت الأعلى لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية بتاريخ ١٧ (-١٦المؤلفة ك.ع.) يونيو ١٩٨٨ بشأن عدم إمكانية نقل إقليم قاراباغ الجبلي إلى جمهورية أرمينيا، رأت اللجنة أنه من غير الممكن تغيير الحدود وتغيير التقسيم القومي الجغرافي -المبني على أسس دستورية - لأراضي جمهوريتي أذربيجان وأرمينيا» .[٢٢٧]

في ٢٧ يوليو ١٩٨٨ أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ورئاسة مجلس السوفيت الأعلى للإتحاد السوفيتي قراراً «بالخطوات العملية لتنفيذ قرار رئاسة مجلس السوفيت الأعلى للإتحاد السوفيتي بشأن إقليم قاراباغ الجبلي»، والذي تضمن «إرسال ممثل عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ورئاسة مجلس السوفيات الأعلى لإقليم قاراباغ الجبلي ذو الحكم الذاتي التابع لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية، حيث سيقوم بتلك المهمة عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي والنائب في رئاسة مجلس السوفيت الأعلى للإتحاد السوفيتي، ورئيس أحد الأقسام باللجنة المركزية للحزب الشيوعي الرفيق فولسكي، حيث ستكون مهمته التنظيم والتنسيق بين عمل الهيئات الحزبية والسوفيتية والإدارية في أذربيجان وأرمينيا وإقليم قاراباغ الجبلي، لتنفيذ قرار اللجنة المركزية للحزب ورئاسة مجلس السوفيات الأعلى ومجلس الوزراء بالاتحاد السوفيتي بشأن إقليم قاراباغ الجبلي على أن يتم منحه الصلاحيات الملائمة» .[٢٢٨]

في ٢٤ أغسطس ١٩٨٨، في الجلسة التاسعة لمجلس نواب الشعب في إقليم قاراباغ الجبلي، وأثناء انعقاد المؤتمر العشرين للمجلس تمت مناقشة قضية «سير العمل فيما يخص تنفيذ قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ورئاسة مجلس السوفيت الأعلى بالاتحاد السوفيتي بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٨٨، الخاص بـ»خطوات الإسراع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإقليم قاراباغ الجبلي ذى الحكم الذاتي

التابع لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية في الأعوام ١٩٨٨-١٩٩٥، والمهام المنوطة بها المجالس المحلية من أجل تنفيذه». وقرر المجلس ضمن ما قرر: «٤. يشير مجلس نواب الشعب لإقليم قاراباغ الجبلي إلى أن اتخاذ الخطوات الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم دون حل المشاكل بشكل عام، لا يلبي مطالب الأغلبية العظمى من السكان في إقليم قاراباغ الجبلي، المذكورة في الجلسات السابقة. وتؤكد جلسة المجلس الإقليمي مرة أخرى، على الإرادة الصلبة لجموع الكادحين في الإقليم الساعية إلى خروج الإقليم من التبعية الإدارية لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية والانضمام لجمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية» .[٢٢٩]

بعد إصدار القرار السابق للمجلس الإقليمي لإقليم قاراباغ الجبلي ازداد الوضع هناك توتّراً يوماً بعد يوم. وفي النهاية قامت رئاسة مجلس السوفيت الأعلى للاتحاد السوفيتي في ١٢ يناير ١٩٨٩ بإصدار قرار «بشأن إدارة ذات طبيعة خاصة لإقليم قاراباغ الجبلي ذي الحكم الذاتي التابع لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية»، حيث يقضي ذلك القرار بـ«فرض إدارة ذات طبيعة خاصة، مع الاحتفاظ بالوضع القانوني لإقليم قاراباغ الجبلي كإقليم حكم ذاتي داخل أراضي جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية»، و«تكوين لجنة إدارية خاصّة لإقليم قاراباغ الجبلي برئاسة الرفيق فولسكي»، و«إيقاف صلاحيات مجلس نواب الشعب بإقليم قاراباغ الجبلي بدءاً من جلسته العشرين واللجنة التنفيذية الخاصة به، لحين إجراء انتخابات مجلس جديد» و«إقرار التبعيّة المباشرة لتلك اللجنة الإدارية الخاصّة لمؤسسات الإدارة والسلطة العليا في الاتحاد السوفيتي، ومنح تلك اللجنة جميع صلاحيات مجلس نواب الشعب ولجنته التنفيذية بإقليم قاراباغ الجبلي كاملةً. ولرئيس هذه اللجنة جميع الحقوق وعليه جميع الواجبات الخاصة برئيس اللجنة التنفيذية لمجلس نواب الشعب بالإقليم» .[٢٣٠]

تسلّمت اللجنة الإدارية الخاصة مهامها في ٢٠ يناير ١٩٨٩، وفي ٢٨ نوفمبر ١٩٨٩ صدر قرار عن رئاسة مجلس السوفيت الأعلى بالاتحاد السوفيتي «بشأن خطوات إعادة الوضع الطبيعي في إقليم قاراباغ الجبلي ذو الحكم الذاتي» بإلغاء عمل تلك اللجنة واستبدالها بلجنة تنظيمية تتم إدارتها من باكو[٢٣١] .أمّا فيما يخص قرار الحكومة السوفيتية الصادر في ٦ مايو ١٩٨٩، «بشأن إدارة اقتصاد إقليم الحكم الذاتي التابع لأذربيجان أثناء فترة عمل اللجنة الإدارية الخاصة»، فقد تم إلغائه بقرار مجلس الوزراء بالاتحاد السوفيتي الصادر في ٢٢ مايو ١٩٩٠.

بعد القرار الصادر في ٢٨ نوفمبر ١٩٨٩ «بشأن خطوات إعادة الوضع الطبيعي في إقليم قاراباغ الجبلي ذي الحكم الذاتي»، وتحديداً في ١ ديسمبر من نفس السنة، أصدر مجلس السوفيت الأعلى لأرمينيا قراراً «بشأن انضمام إقليم قاراباغ الجبلي إلى جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية»، وفي ٩ يناير ١٩٩٠ قراراً آخر «بشأن

ضم خطة إقليم قاراباغ للخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لعام ١٩٩٠ الخاصة بجمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية». الأمر الذي يعني خرقاً لحق السيادة لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية» .[٢٣٢]

في ١٣ فبراير ١٩٩٠ أصدر مجلس السوفيت الأعلى لأرمينيا قرارا آخر. يمثل تعدياً على وحدة أراضي أذربيجان. وقامت رئاسة مجلس السوفيت الأعلى لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية- آخذةً في الاعتبار «نوايا مجلس السوفيت الأعلى الأرميني في تشويه الحقائق. الذي تجلّى في قراره الصادر بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٩٠» «بشأن الاعتراف بعدم شرعية قرار مكتب القوقاز التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي (البلاشفة) الصادر بتاريخ ٥ يوليو ١٩٢١». ومؤكّدةً أن «القرار المتّخذ لم يحدد الانتماء الجغرافي لإقليم قاراباغ الجبلي الذي يمثل جزءاً لا يتجزّء من أراضي أذربيجان. حتى قبل إرساء الحكم السوفييتي هناك. ولم يكن في يوم من الأيام جزءا من أرمينيا»- باتخاذ قرار «برفض استيلاء جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية على أراضينا». حيث تضمن القرار: «ان تشويه الحقائق والمضي قدماً في الطريق المسدود المؤدي للمواجهة بين الشعبين الجارين. الذي يتضح في قرار مجلس السوفيت الأعلى الأرميني الصادر بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٩٠» «بشأن الاعتراف بعدم شرعية قرار مكتب القوقاز التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي (البلاشفة) الصادر بتاريخ ٥ يوليو ١٩٢١». يعد أمرا خارجا عن إطار الشرعية» .[٢٣٣]

في ١١ يونيو ١٩٩٠ قامت رئاسة مجلس السوفيت الأعلى لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية باتخاذ قرار «بشأن خطوات الحفاظ على سلامة المواطنين المقيمين في الضواحي الموجودة على الحدود مع أرمينيا». والذي يشير إلى أن «التطاول على وحدة أراضي وسيادة أذربيجان من قبل جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية مستمر منذ وقت بعيد. بل إن الأمر قد وصل لحد الاعتداء المباشر على سيادة جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية. حيث وتقوم مجموعات إرهابية كبيرة العدد وجيدة التسليح تم تكوينها في جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية. بالهجوم على المناطق السكانية الحدودية في أذربيجان. وهناك تصعيد للعنف المفرط. وحرق وسرقة وقتل للسكان الآمنين. بما في ذلك الأطفال والنساء والشيوخ. وأصبح من الصعب للغاية في ظل تلك الظروف ممارسة أي أنشطة زراعية وخاصةً عمليات الري ورعي الماشية في المراعي الصيفية. ويقع تحت نير ذلك التهديد ١٥٤ مركز قروي أذربيجاني على شريط حدودي بطول ٩٧٥ كيلومتر مع أرمينيا.

ومع ذلك فإن المؤسسات الإدارية والحكومية في جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية. وكذلك في الاتحاد السوفيتي. لم تقم بخطوات عملية لصد تلك الاعتداءات ونزع سلاح تلك المجموعات الإجرامية في جمهورية أرمينيا. حيث تتم كافة المحاولات من أجل تقنين وضع تلك المجموعات». في ذلك الإطار تم اتخاذ قرار ضمن مجموعة أخرى من القرارات: «٤. التقدم بالتماس لرئيس الاتحاد السوفيتي

لاستخدام صلاحياته كأعلى سلطة في الدولة، لاتخاذ خطوات سريعة وحاسمة لحماية سيادة جمهورية اذربيجان على أراضيها وفقاً للنقاط ٢ و١٥ من المادة ١٢٧-٣ من دستور الاتحاد السوفيتي، ونزع سلاح وتفكيك التشكيلات المسلحة الخاصة بجمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية، وحماية أمن الشعب الآذري، وتعزيز الأمن المدني والسلام على الحدود بين الجمهوريتين .[٢٣٤]

ولكن كل ذلك بقي حبراً على ورق. ففي الواقع على الأرض اشتدت هجمات المجرمين. ثم أعقب ذلك إطلاق الرصاص من الإرهابيين الأرمن على المراكز القروية الأذربيجانية من الطائرات العمودية، في اصطياد حقيقي متعمد للسكان. تحولت قرى تشايكند وجارابولاج التابعتين لمنطقة خانلار إلى ما يمكن تسميته بمراكز التعزيز، حيث كان الإمداد يتم إلى مخازن الأسلحة الموجودة في الجبال المحيطة، حيث كان هناك أيضاً قواعد هبوط للطائرات العمودية. وكانت عملية احتجاز الرهائن ومهاجمة السكان تتم بشكل دوري. لقد تم في يوم ١٩ يونيو ١٩٩٠ وحده في محيط جبل كياباز هبوط ثلاث طائرات عمودية، نقلت من أرمينيا عصابة مكوّنة من ٦٠ فرداً مسلّحاً. وفي ١٠ أغسطس تم القيام بعمليّة إرهابيّة على حافلة دولية على أراضي منطقة خانلار ..الخ.

منذ بداية عام ١٩٩١ ازدادت عدائية الإرهابيين اكثر وأكثر. فقد قطعوا الطريق الذي يربط بين المراكز الأذربيجانية وبين الطريق السريع، المؤدّي إلى كيلبادجار، وقطعوا خطوط المياه التي تمد غنجه بمياه الشرب عدة مرات. وكان إطلاق النار من الرشاشات والقنابل اليدوية من تشايكند يتم بشكل يومي على القرى الأذربيجانية.

لقد كانت العمليات واسعة النطاق التي يقوم بها الإرهابيون المختبئون في قرى تشايكند وجارابولاج تهدد بشكل مباشر الحياة اليومية لكل منطقة غنجه. وأضحت مساحة كبيرة من الأراضي يسكنها ما يقرب من المليون نسمة، مسرحاً للنشاط الإرهابي المستمر. ووصل توتر الوضع السياسي إلى نهايته. ونزولاً عند رغبة الشعوب الموجودة على أراضي أذربيجان، وكذلك تحقيقاً لقرار رئيس الاتحاد السوفيتي بشأن نزع سلاح التشكيلات العسكرية المسلحة غير الشرعية، قامت قوات الأمن بدعم من القوات المسلحة التابعة لوزارة الداخلية بالاتحاد السوفيتي وأجزاء من الجيش السوفيتي في ٣٠ أبريل ١٩٩١ بالتحرك، بغرض تمشيط المناطق المجاورة لقرى تشايكند وجارابولاج، والتفتيش على وثائق إثبات الهوية في تلك القرى .[٢٣٥]

في ٦ يوليو ١٩٩١ قامت قوات وزارة الداخلية، وجهاز المخابرات «كي جي بي» والنيابة الأذربيجانية، بالتفتيش على نظام وثائق السفر فى قرى ماناشيد وإبركيتش التى كانت مقاطعة أذربيجانية سوفيتية من قبل، وتحولت تلك القرى إلى حصون تنطلق منها الهجمات الإرهابية للأرمن ضد السكان الآذريين. وهنا، استطاع الجانب الأذربيجانى تحييد الجماعات المسلحة الأرمينية خلال

وقت قصير، ولكن الوضع تأزم فجأة فى نهاية الصيف. وفى ١٨ أغسطس لعام ١٩٩١، قام ثلاثمائة إرهابي أرميني بشن هجمات مفتوحة على نقاط قوى حفظ الأمن فى تلك القرى، مستخدمين المدافع الثقيلة والقذائف الصاروخية التى أطلقت من الهواء بمساعدة الطيران المدنى الأرمينى.[٢٣٦]

وهكذا، فإن الحرب غير المعلنة من قِبل أرمينيا على أذربيجان قد دخلت مرحلتها الحربية النشطة، والتى تعرض الكتاب المذكور بدرجة ما لعملية الإعداد لها، ويشكل الحديث عنها بالتفصيل موضوعا مستقلا للبحث.

الخاتمة

بعد دراسة المسألة التى طرحناها، وتتبع جميع مسارات نشأة وقيام الدولة الأرمينية فى القوقاز، نعتقد أن الوقت قد حان لوضع الاستنتاجات التالية:

١- إن إقامة أول دولة أرمينية فى القوقاز يُعد ثمرة للعملية التى نشأت بعد الحرب الروسية التركية أعوام ١٨٧٧-١٨٧٨، والتى كان هدفها على الجبهة القوقازية هو انتزاع المقاطعات التركية الشرقية، حيث عاش الأرمن المسيحيون جنبا إلى جنب الأعراق الأخرى. وقد تغيرت علاقتهم مع الامبراطورية العثمانية بصورة حادة، بعد النجاحات التى أحرزها الجيش الروسى. وكان السبب وراء تلك التغيرات هو أحلام الأرمن فى الحصول على حكم ذاتى يتحول فى صورته المستقبلية إلى دولة، مثلهم فى ذلك مثل شعوب البلقان، وذلك بمساعدة الروس. وانطلاقا من هذه الآمال شرعوا فى العمل بهمة، ودخلوا فى علاقات كثيفة مع الحكومة الروسية، والتى رغبت بدورها فى استغلالهم كعنصر آمن للدفع بمصالحها الخاصة فى تركيا.

لقد أدت المفاوضات المذكورة إلى ظهور المادة ١٦ من معاهدة سان ستيفانو التمهيدية، المبرمة فى ٣ مارس لعام ١٨٧٨ عند نهاية هذه الحرب، حيث نصت على أنه: "نتيجة لانسحاب القوات الروسية من المواقع التى شغلتها فى أرمينيا، والتى ينبغى إعادتها إلى تركيا، فقد يصبح هذا الأمر مبررا لوقوع الصدامات والتعقيدات التى يمكنها التأثير بصورة سلبية على العلاقات الطيبة بين الدولتين- يتعهد الباب العالى بالقيام على وجه السرعة بالإصلاحات التى تلبى متطلبات السكان المحليين فى تلك المناطق المأهولة بالأرمن، وحفظ أمن الأخيرين من الكرد والجراكسة".

وبغض النظر عن حقيقة أن المادة المذكورة قد استخدمت لأول مرة كلمة "أرمينيا" فى معاهدة دولية، والتى قال عنها بطريرك اسطنبول الأرمينى أنها تعنى منطقة فانسيفاس وقسما كبيرا من ديار بكر ومملكة كليكيا القديمة (أو المحافظة الواقعة فى شمال سيرى، والممتدة من طفرة حتى البحر)- وعلى الرغم من أن الأرمن كانوا يشكلون أقلية فى تلك الأراضى المذكورة عاليه- إلا أن الآخرين ظلوا غير راضين بذلك، حيث أنهم أرادوا الحصول ولو على حكم ذاتى كبداية.

٢- لم تجد معاهدة سان ستيفانو التمهيدية قبولا لدى انجلترا أيضا، ولكن لأسباب أخرى تختلف عن أسباب الأرمن، حيث مثل تأثيرها فى الشرق تهديدا لمصالحها، لذلك فقد أعلنت أن المعاهدة الروسية التركية المنفردة التى غيرت شروط إتفاقيات عامى ١٨٥٦ و١٨٧١، لن تحظى باعتراف الأغلبية دون موافقة الدول الأوروبية الأخرى. وفى سبيل الحصول على مثل هذه الموافقة تقرر إقامة مؤتمر دولى فى برلين، حيث عقد فى ٨ يوليو عام ١٨٧٨، وأقر إقتراح ممثل انجلترا بالمادة ٦١: "يتعهد الباب العالى بتحقيق الإصلاحات والتحسينات على وجه السرعة، لتلبية مطالب السكان المحليين فى تلك المناطق المأهولة بالأرمن وتوفير

الأمن لهم من الجراكسة والأكراد. وسوف يقوم دوريا بإبلاغ الدول عن التدابير المتخذة فى سبيل تحقيق هذا الهدف. وسوف تقوم تلك الدول بمراقبة تطبيقها".
وهكذا. لم تجد كلمة «أرمينيا» صدى لها فى اتفاقية برلين.

٣- اعتمادا على التأثير المتبادل بينهما. قامت كل من انجلترا وروسيا اللاعبان الرئيسيان فى القضية الأرمينية القائمة. بالتقدم بمشروعات للإصلاح. تناول أحدها الإصلاحات فى ولايات الأناضول فى كل من: أرضروم. بيتليس. فان. ديار بكر. ميموراتيلازيس. وسيفاس. وكذلك فى عام ١٨٩٥ تم إقرار تعيين نائب مسيحى لكل والى. وبغض النظر عن مطالب الدول بإشهار النص المطابق للقرار. لكن السلطان لم يتعجل فى الأمر. ورأى فى طباعته بالنشرة الحكومية ما يكفى. إذ أن الإعلان عن الوثيقة قد يثير السخط والتذمر لدى المسلمين. ولكن سرعان ما تم نشر القرار فى ١١ نوفمبر لعام ١٨٩٦ بصحيفة «إيرادى سينى». وذلك بعد إعلان وزير خارجية فرنسا حول الأنشطة المشتركة للدول الست لتحقيق التغييرات فى نظام الإدارة. دون خرق وحدة الامبراطورية العثمانية. والتدخل فى شئونها الداخلية. وطبقا للقرار فإن التدابير المتخذة فى عام ١٨٩٥. قد تم تعميمها فى جميع محافظات البلاد. وليس فقط فى الست المذكورين أعلاه.

أما المشروع الثانى من الإصلاح فقد عرض إقامة قطاعين فى الأناضول الشرقى تحت رئاسة اثنين من المفتشين الأجانب. أحدهما فى تشكيل: أرضروم. ترابزون. وسيفاس. والآخر- فان. بيتليس. خاربوت. وديار بكر.

ولكن المشروعين ظلا دون تنفيذ. أولا بسبب الانتفاضة المندلعة فى كريت. وثانيا لبداية الحرب العالمية الأولى.

٤- إن العملية المذكورة على الرغم من تناول الأرمن لها على أنها عملية تكوين الدولة. غير أنها فى واقع الأمر تعد سياسة الصراع على مناطق التأثير. والتى قامت بها الدول العظمى المتنافسة بين بعضها البعض. للسيطرة على الأراضى الداخلة ضمن مصالحها. وكان الأرمن هم الستار لتلك السياسة. ومعها الخدمات المعروضة عليهم.

٥- غير أن الانتهاء من العملية المحددة المتمثلة فى «السياسة النشطة لتكوين الدولة» للشعب الأرمينى. قد شاءت الأقدار أن يتحقق فى القوقاز. وليس على أرض تركيا. وكان ذلك نتيجة للحرب العالمية الأولى. وخاصة لخروج روسيا القيصرية منها. ففى حال انتصار روسيا لم يكن الأرمن يأملون فى الحصول على دولة. ولا حتى على حكم ذاتى ضمن تركيا أو روسيا. ولكن وصول البلاشفة إلى السلطة ووضع نهاية للحكم القيصرى. وقامت حكومة لينين فى ١١ يناير عام ١٩١٨. بإصدار مرسوم حول «أرمينيا التركية». حيث تم إعلام الشعب الأرمينى عن دعم روسيا الجديدة له. والتصريح عن حقوق كل من الأرمن "المحتلين من روسيا. و«أرمينيا التركية» فى تقرير حق مصيرهم بحرية تصل إلى الاستقلال

الكامل". غير أن بنود هذا المرسوم لم تسفر عن شئ، وذلك عندما قام البلاشفة أنفسهم بتوقيع معاهدة برست- ليتوانيا فى ٣ مارس عام ١٩١٨، تعهدوا فيها «ببذل كل ما بوسعهم فى سبيل تحقيق الانسحاب السريع من محافظات الأناضول الشرقى، وإعادتها على نحو منظم إلى تركيا».

٦- إن ما وراء القوقاز الذى صار فيما بعد واحدا من المناطق التى انجرت إلى الفتنة الثورية فى روسيا، لم يعترف بسلطة البلاشفة. ولكن من وجهة النظر القانونية الدولية، فقد استمر النظر إليه كجزء لا يتجزأ من روسيا، ولهذا طالبتها تركيا بتنفيذ بنود معاهدة برست- ليتوانيا، ورفضت إبرام معاهدة منفردة معها. عندئذ قام المجتمعون فى المركز السياسى لمنطقة تيفليس- سييم، بالإعلان عن استقلال ما وراء القوقاز فى أبريل عام ١٩١٨. وهكذا، انضمت كل من أذربيجان وجورجيا وأرمينيا إلى تشكيل الفيدرالية المعلنة. غير أن اختلاف الآراء بين أعضاء الفيدرالية قد ظهر فى سياق المفاوضات التى بدأت بينها وبين تركيا، والتى أدت إلى انهيار سييم، وإعلان أرمينيا استقلالها، والذى احتل مكانة فى ٢٨ مايو عام ١٩١٨. وفى ٤ يونيو فى بوتوم، تم توقيع اتفاقية بين تركيا ودول القوقاز التى تشكلت من جديد بما فيها أرمينيا. وطبقا للمؤرخين الأرمن، فإن المعاهدة المذكورة قد حددت مساحة أول دولة أرمينية فى القوقاز لتشكل ثمانية إلى عشرة آلاف كيلومترا مربعا. وصارت عاصمة هذا التشكيل هى إيريفان، والتى منحتها لها أذربيجان فى ٢٩ مايو عام ١٩١٨، وترأسها ممثلون للحزب القومى المتطرف «داشناك».

٧- خلال فترة قصيرة من شتاء ١٩٢٠-١٩٢١ تحولت أرمينيا الداشناكية إلى «السوفيتية». إذ أنهم لم ينجحوا فى تحقيق معاهدة سيفير المبرمة فى ١٠ أغسطس عام ١٩٢٠ بين السلطان التركى والدول الحليفة، والتى على أساسها حدد الرئيس الأمريكى فى ٢٢ نوفمبر لنفس العام الحدود بين تركيا وأرمينيا، كما أدركوا أيضا عدم جدوى عقد الآمال فى الحصول على أراضى تركية، فى الحدود التى وضعها ولسون- وليس من خلال ربط الداشناكيين بالحملات العسكرية، التى قد تتحول إلى اجتياح بالنسبة للأرمن ليس بمساعدة الحلفاء فى الحلف العسكرى، الذين رفضوا فعليا إقامة الحدود التى رسمها ولسون، وسرعان ما تلون الداشناكيون باللون الأحمر. ففى خلال يوم واحد ومع توقيع معاهدة جيورم مع تركيا ... فى ٢ ديسمبر لعام ١٩٢٠، قاموا بإبرام اتفاقية مع روسيا السوفيتية، والتى بمقتضاها اتسعت كثيرا مساحة أراضى أرمينيا خلافا عن باتوم، ولتضم داخل حدودها؛ بالإضافة إلى الأراضى المتنازع عليها؛ بعض الأراضى الأخرى غير المتنازع عليها من جمهورية أذربيجان الديمقراطية، بما فيها أراضى زانجيزور، ناختشوان، ومركز شارور- دارلاجى، وقسما من مركز نوفو- بايزيت ، وقسما من مركز كازاخ، إلخ..

٨- بعد مرور أربعة وعشرين يوما من الاتفاقية المذكورة بين أرمينيا وروسيا السوفيتية، أى فى السادس والعشرين من ديسمبر، قامت أرمينيا بالصراخ والبكاء حول المادة الثانية من معاهدة جيورم، وكان ذلك على الأغلب بهدف إجراء «استفتاء عام»، وأصدرت إعلانا حول ناختشوان، وعلى أساسه أعرب سكان ناختشوان فى عام ١٩٢١ «عن وجهة نظرهم المنظمة الجلية، حول رغبتهم فى إقامة العلاقات المتبادلة مع جميع الكادحين فى أرمينيا السوفيتية»، وصوّتت الأغلبية الساحقة (أكثر من ٩٠٪) لصالح وقوع المنطقة ضمن حدود أذربيجان، كما تم توثيق هذا فى الاتفاقيات من قِبل موسكو فى ١٦ مارس لعام ١٩٢١، وبين تركيا وروسيا السوفيتية وكارسك فى ١٣ أكتوبر لعام ١٩٢١، وبين جمهوريات ما وراء القوقاز السوفيتية الثلاث وتركيا.

٩- عندما رصدت أرمينيا «السوفيتية» هذا التحول فى الأحداث، أى تعمد تحقيق الآمال المرتبطة «بالتحول إلى السوفيتات»، عادت مرة أخرى إلى قمرها الداشناكى، لتقوم بالانقلاب فى فبراير لعام ١٩٢١. غير أنه بتدمير آخر معاقل العصاة الداشناك فى زانجيزور، قامت السلطة السوفيتية من جديد فى أرمينيا، وذلك فى ١٥ يوليو لعام ١٩٢١، ولكن فى هذه المرة لتمتد عشرات طويلة من السنين. وبهدف فرض التهدئة مع الداشناك بفاعلية أكثر، قام البلاشفة بمغازلة طموحات القوميين الأرمن. وهكذا، ففى ٥ يوليو لعام ١٩٢١، وتحت ضغط من ستالين، حصل القسم الجبلى من قاراباغ على وضع المقاطعة ذات الحكم الذاتى ضمن تشكيل أذربيجان.

بفضل قيام أرمينيا «بالتحول إلى السوفيتات»، اتسعت مساحتها من ٨-١٠ آلاف كيلومترا مربعا إلى ٢٩,٨٠٠ كيلومترا مربعا، وذلك على حساب الأراضى الأذربيجانية بصورة أساسية.

١٠- لم ترض أرمينيا فقط بالحصول على حوالى عشرين ألف كيلومترا مربعا من الأراضى، ولم تكتف بالتطهير العرقى التدريجى للأراضى المذكورة من سكانها الآذريين، مع التطهير الجغرافى والثقافى، وذلك من أجل محو حتى آثار السكان الأصليين لتلك الأراضى، وتسكين أراضيهم بالأرمن القادمين من الخارج بدلا منهم، بالإضافة إلى حصول القسم الجبلى من قاراباغ على وضع المقاطعة ذات الحكم الذاتى، ولكنها أيضا لم تتراجع عن طموحاتها لضم قاراباغ تحت ستار قسمه الجبلى، وكذلك ناختشوان إلى تشكيل أرمينيا. وفى سبيل تحقيق هذا الهدف تم طرح هذه القضية عدة مرات أثناء وجود الاتحاد السوفيتى وحتى قيام البريسترويكا، ولكنها باءت بالفشل دائما.

١١- فى كل مرة يصطدمون فيها بفشل محاولاتهم، شارك الداشناك بفاعلية منذ تكوين الاتحاد السوفيتى فى الأنشطة الرامية لانهياره، وكانوا يقومون بذلك تارة بصورة مكشوفة، وتارة أخرى من الداخل (تحت ستار الشيوعيين)،

واضعين نصب أعينهم التوصل لتحقيق هدفهم، ولو تطلب الأمر كانوا يلجأون حتى للإرهاب.

١٢-كانت عمليات الشفافية والبريسترويكا قد حملت فى طياتها البداية الفعلية لانهيار الاتحاد السوفيتى، والذى تم فى عام ١٩٩١، وكان انهيار الاتحاد السوفيتى قد خدم الكثيرين، بما فى ذلك انتقال مطالب الأرمن التوسعية إلى المرحلة التالية.

وهكذا، صدر قرار فى ٢٠ فبراير لعام ١٩٨٨ عن مجلس مقاطعة قاراباغ الجبلى ذات الحكم الذاتى حول «الاتحاد من جديد» لمقاطعة قاراباغ الجبلية مع أرمينيا، التى لم يكن ينتمى إليها أبدا من قبل، كى يُقتطع من هناك ويُضم ثانية، وكان ذلك سببا فى طرد آخر الآذريين الباقين فى أرمينيا، والذين بلغ عددهم مائتى ألف آذريا، وكذلك إلى العدوان غير المعلن ضد أذربيجان، والدخول فى مرحلة العمليات العسكرية التى بدأت فى عام ١٩٩١.

مراجع كلمة المؤلفة

١- انظر: شوبين. المرجع التاريخى فى تشكيل المقاطعة الأرمينية فى عصر انضمامها للامبراطورية الروسية. مطبعة الأكاديمية الامبراطورية للعلوم، ١٨٥٢، ص ٦٣٧-٦٤٢.

٢- نفس المصدر السابق، ص ٧٠٦-٧٠٧.

٣-انظر أ. د. بابازيان، العلاقات الزراعية فى أرمينيا الشرقية فى القرن ١٦-١٧، دار نشر أكاديمية العلوم فى أرمينيا السوفيتية، يريفان، ١٩٧٢، ص ١١٤-١١٥.

٤- ن. ن. شافروف. التهديد الجديد للشأن الروسى فيما وراء القوقاز المتمثل فى بيع موجان للأجانب. طباعة هيئة تحرير الإصدارات الدورية لوزارة المالية، ١٩١١، ص ٥٩-٦٠.

٥- انظر: تاريخ الشعب الأرمينى، دار نشر جامعة إيريفان، إيريفان، ١٩٨٠، ص ٢٦٨.

٦- انظر: تقويم القوقاز لعام ١٩١٧، مطبعة نائب ديوان معالى سمو الامبراطور فى القوقاز تيفليس، ١٩١٦، ص ٢١٩.

مراجع الباب الأول

١- أنظر: القضية الشرقية فى السياسة الخارجية لروسيا (نهاية القرن ١٨ حتى بداية القرن٢٠)، دار العلم، موسكو، ١٩٧٨، ص٢٢١-٢٢٢.

٢- انظر: مجموعة معاهدات روسيا مع الدول الأخرى، ١٨٥٦-١٩١٧، دار النشر الحكومية للأدب السياسى، موسكو، ١٩٥٢، ص ١٦٨.

٣- ف. أ. بارساميان. تاريخ الشعب الأرمينى (فى أعوام ١٨٠١-١٩٠٠)، دار نشر آيستان، يريفان، ١٩٧٢، ص ٢٨١.

٤- ب. أ. بوريان. أرمينيا، الدبلوماسية الدولية والاتحاد السوفيتى. دار النشر الحكومية، موسكو-لينينجراد، ١٩٢٨،الجزء الأول، ص ٢٣١.

٥- نفس المصدر السابق، ص ٢٣١.

٦- انظر:British Documents on Ottoman Armenias. Volume ١(١٨٥٦-١٨٨٠) No. ٥١, pp. ١٤١-١٤٢. .«مجمع التاريخ التركى للطباعة»، أنقرة، ١٩٨٢، رقم ٥١، ص ١٤١، ١٤٢

٧- ب. أ. بوريان. أرمينيا، الدبلوماسية الدولية والاتحاد السوفيتى. الجزء الأول، ص ٢٢٤.

٨- British Documents on Ottoman Armenias. Volume 1 (18561880-), No 64, p. 159.

٩- ف. أ. بارساميان. تاريخ الشعب الأرمينى (فى أعوام ١٨٠١-١٩٠٠)، ص ٢٩٨-٢٩٩.

١٠- British Documents on Ottoman Armenias. Volume 1 (18561880-), No 34, p. 86.

١١- نفس المصدر السابق، رقم ٦٤، ص ١٥٩.

١٢-نفس المصدر السابق، رقم ٥٦، ص ١٤٩-١٥٠.

١٣- ب. أ. بوريان. أرمينيا، الدبلوماسية الدولية والاتحاد السوفيتى. الجزء الأول، ص ٢٣١-٢٣٢.

١٤- مجموعة معاهدات روسيا مع الدول الأخرى. ١٨٥٦-١٩١٧، ص ١٦٨-١٦٩.

١٥- س. د. سازونوف. الذكريات «العلاقات الدولية». موسكو. ١٩٩١ (إعادة طبع المؤلفات الصادرة فى عام ١٩٢٧ «دار إ. سيالسكى لنشر الكتب. باريس. ١٩٢٧»). ص ١٦٦.

١٦- ب. أ. بوريان. أرمينيا. الدبلوماسية الدولية والاتحاد السوفيتى. الجزء الأول. ص ٢٢٣.

١٧- نفس المصدر السابق.

١٨- British Documents on Ottoman Armenias. Volume 1 (18561880-), No 64, p. 160.

١٩- نفس المصدر السابق.

٢٠- انظر: ف. أ. بارساميان. تاريخ الشعب الأرمينى (فى أعوام ١٨٠١-١٩٠٠). ص ٢٨٣.

٢١- British Documents on Ottoman Armenias. Volume 1 (18561880-), No 50, p. 135.

٢٢- انظر: ف. أ. بارساميان. تاريخ الشعب الأرمينى (فى أعوام ١٨٠١-١٩٠٠). ص ٢٨٤-٢٨٥.

٢٣- British Documents on Ottoman Armenias. Volume 1 (18561880-), No 64, p. 160.

٢٤- نفس المصدر السابق. ص ١٦٠-١٦١.

٢٥- نفس المصدر السابق. ص ١٦١-١٦٢.

٢٦- انظر: ف. أ. بارساميان. تاريخ الشعب الأرمينى (فى أعوام ١٨٠١-١٩٠٠). ص ٢٨٦-٢٨٧.

٢٧- British Documents on Ottoman Armenias. Volume 1 (18561880-), No 67, p. 167.

٢٨- انظر: ف. أ. بارساميان. تاريخ الشعب الأرمينى (فى أعوام ١٨٠١-١٩٠٠). ص ٢٨٧.

٢٩- نفس المصدر السابق.

٣٠- نفس المصدر السابق.

٣١- مجموعة معاهدات روسيا مع الدول الأخرى، ١٨٥٦-١٩١٧، ص ١٧٩.

٣٢- British Documents on Ottoman Armenias. Volume 1 (18561880-), No 72, p. 179.

٣٣- نفس المصدر السابق، رقم ٧٣، ص ١٨٠.

٣٤- انظر: ف. أ. بارساميان. تاريخ الشعب الأرميني (في أعوام ١٨٠١-١٩٠٠)، ص ٢٩٠.

٣٥- نفس المصدر السابق، ص ٢٩١.

٣٦- ب. أ. بوريان. أرمينيا، الدبلوماسية الدولية والاتحاد السوفيتي. الجزء الأول، ص ٢٤٨.

٣٧- British Documents on Ottoman Armenias. Volume 1 (18561880-), No 75, pp. 181182-, No 76, p.183.

٣٨- نفس المصدر السابق، رقم ٧٨، ص ١٨٧.

٣٩- نفس المصدر السابق، رقم ٨١، ص ١٩٠، ١٩٥.

٤٠- نفس المصدر السابق، رقم ٣٥٤، ص ٧٢٩.

٤١- نفس المصدر السابق، رقم ٧٦، ص ١٨٢-١٨٤.

٤٢- نفس المصدر السابق، رقم ٢٣٧، ص ٦٧٤-٦٧٥.

٤٣- نفس المصدر السابق، رقم ٢٣٠، ص ٤٨٣، ورقم ٢١٩، ص ٤٦٣.

٤٤- British Documents on Ottoman Armenias. Volume 2 (1880-1890). ...... No 13, pp. 41,42. «مجمع التاريخ التركي للطباعة»، أنقرة، ١٩٨٣، رقم ١٣، ص ٤١، ٤٢.

٤٥- نفس المصدر السابق، رقم ١٤، ص ٤٤.

٤٦- نفس المصدر السابق، رقم ١٥، ص ٥١.

٤٧- نفس المصدر السابق، رقم ١٦، ص ٦٨-٧٠.

٤٨- نفس المصدر السابق، رقم ١٧، ص ٧٢.

٤٩- نفس المصدر السابق، رقم ١٩، ص ٧٤.

٥٠- نفس المصدر السابق، رقم ٢١، ص ٨٠.

٥١- نفس المصدر السابق، رقم ٢٣، ص ٩٠.

٥٢- نفس المصدر السابق، ص ٩٢.

٥٣- نفس المصدر السابق، رقم ٣٢، ص ١٢٠.

٥٤- نفس المصدر السابق، رقم ٣٢، ص ٩٤، ورقم ٣٢، ص ١٢٤.

٥٥- نفس المصدر السابق، رقم ٣٢، ص ١٢٠.

٥٦- نفس المصدر السابق، رقم ١٤، ص ٤٤.

٥٧- نفس المصدر السابق، رقم ٣٢، ص ١٢٤.

٥٨- نفس المصدر السابق، ص ١٢٠.

٥٩- نفس المصدر السابق، ص ١٢٣.

٦٠- نفس المصدر السابق، ص ١٢٢.

٦١- نفس المصدر السابق، رقم ٤١، ص ١٥١، ورقم ٤٢ ص ١٥٢-١٥٣، ورقم ٥٦، ص ١٨٥.

٦٢- نفس المصدر السابق، رقم ٤٩، ص ١٧٨، ورقم ٥٠، ص ١٧٩، ورقم ٥١ ص ١٨٠، ورقم ٥٧، ص ١٨٧، ورقم ٥٤، ص ١٨٢، ورقم ٥٥، ص ١٨٣، ورقم ٦١، ص ١٩٥.

٦٣- نفس المصدر السابق، رقم ٦١، ص ١٩٦.

٦٤- نفس المصدر السابق، رقم ٦٣، ص ١٩٨.

٦٥- نفس المصدر السابق، رقم ٩١، ص ٢٦٩، ورقم ٩٤، ص ١٩٧.

٦٦- نفس المصدر السابق، رقم ١١٠، ص ٣٠٩.

٦٧- نفس المصدر السابق، رقم ١٢٤، ص ٣٣٧، رقم ١٠٥، ص ٢٩٨-٣٠٢.

٦٨- نفس المصدر السابق، رقم ١٢٤، ص ٣٣٧-٣٤٠، رقم ١٦٨، ص ٤٠١-٤٠٢.

٦٩- نفس المصدر السابق، رقم ١٢٥، ص ٣٤١.

٧٠- نفس المصدر السابق، رقم ١٧٢، ص ٤١٥.

٧١- نفس المصدر السابق، رقم ١٨٩، ص ٤٤٢-٤٤٣.

٧٢- نفس المصدر السابق، رقم ١٨٣، ص ٤٣٠-٤٣١.

٧٣- نفس المصدر السابق، رقم ٢٠٤، ص ٤٦١.

٧٤- نفس المصدر السابق، رقم ٢٢٤، ص ٤٩٠.

٧٥- نفس المصدر السابق، رقم ٢٤٨، ص ٥٠٩-٥١٠.

٧٦- نفس المصدر السابق، رقم ٢٥١، ص ٥١٦.

٧٧- نفس المصدر السابق، رقم ٢٦٠، ص ٥٢٢.

٧٨- ب. أ. بوريان. أرمينيا. الدبلوماسية الدولية والاتحاد السوفيتى. الجزء الأول، ص ٢٢١.

٧٩- British Documents on Ottoman Armenias. Volume 3 (18911895-). ...... No 32, pp. 7071-.

٨٠- نفس المصدر السابق، رقم ٣٥، ص ٧٣.

٨١- ف. أ. بارساميان. تاريخ الشعب الأرمينى (فى أعوام ١٨٠١-١٩٠٠)، ص ٣٢٠.

٨٢- نفس المصدر السابق.

٨٣- British Documents on Ottoman Armenias. Volume 3 (1891- 1895), No 220, pp. 321322-.

٨٤- مذكرات جمال باشا أعوام ١٩١٣-١٩١٩. قام بالترجمة من الانجليزية ب. ت.

رودينكو، دار نشر زاكرايك التابعة للحزب الشيوعى البلشفى، تيفليس، ١٩٢٣،
ص ٢٠٤.

٨٥- British Documents on Ottoman Armenias. Volume 3 (18911895-), No 226, p. 334.

٨٦- مذكرات القنصل الروسى العام لروسيا فى أرضروم مافايسك، ١٩١٦، ص ١٨، ٢٠.

٨٧- نفس المصدر السابق ص ١٢، ١٤.

٨٨- نفس المصدر السابق ص ١٤.

٨٩- British Documents on Ottoman Armenias. Volume 3 (18911895-), No 166, p. 244.

٩٠- نفس المصدر السابق، رقم ٢٢٠، ص ٣٢٦.

٩١- مذكرات القنصل الروسى العام لروسيا فى أرضروم مافايسك، ص ٢٦، ٢٨.

٩٢- British Documents on Ottoman Armenias. Volume 3 (18911895-), No 166, 167, p. 244.

٩٣- الأرشيف التاريخى الروسى الحكومى، مجمع أرشيف ٨٢١، وصف ٧، ملف ٩٦، الجزء ٢، ورقة ٧٩ ٨٩-.

٤٣- نفس المصدر السابق، ٢٣-٢٤.

٩٥- الداشناك (من مواد إدارة الشرطة) (الطبعة المعادة من: «المجلة العسكرية التاريخية»، موسكو، ١٩٩٠، العدد رقم ٩)، «الشيوعى»، باكو، ص ٩.

٩٦- الأرشيف التاريخى الحكومى لجمهورية أذربيجان، مجمع أرشيف ٥٢٤، وصف ١، ملف ٥٧، ورقة ٢٦ خلفية.

٩٧- مذكرات جمال باشا أعوام ١٩١٣-١٩١٩، ص ٢٠٣.

٩٨- British Documents on Ottoman Armenias. Volume 2 (18801890-). No 289, pp. 572571-.

٩٩- انظر: كاموران جورون. «الملف الأرمينى». (دار رستم للطباعة). أنقرة. عام ٢٠٠١. ص ٢١٩، ٢٢٠.

١٠٠- East Uras. The Armenians in History and the Armenian Question. Istanbul, 1988, pp. 581582-.

١٠١- انظر: كاموران جورون. «الملف الأرمينى». ص ٢٢٣.

١٠٢- East Uras. The Armenians in History and the Armenian Question. Istanbul, ١٩٨٨, pp. ٥٨٢-٥٨١.

١٠٣- نفس المصدر السابق. ص ٢٩٢، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٦، ٥٩٩. كاموران جورون. «الملف الأرمينى». ص ٢٢٣.

١٠٤- كاموران جورون. «الملف الأرمينى». ص ٢٢٤.

١٠٥- أنظر: القضية الشرقية فى السياسة الخارجية لروسيا (نهاية القرن ١٨ حتى بداية القرن٢٠). ص٢٦٨.

١٠٦- كاموران جورون. «الملف الأرمينى». ص ٢٢٤-٢٢٥.

١٠٧- أنظر: القضية الشرقية فى السياسة الخارجية لروسيا (نهاية القرن ١٨ حتى بداية القرن٢٠). ص٣٦٧-٢٦٨.

١٠٨- مجموعة المعاهدات الدبلوماسية. الإصلاحات فى أرمينيا. (٢٦ نوفمبر ١٩١٢-١٠ مايو ١٩١٤). المطبعة الحكومية. بطرسبورج ١٩١٥. الوثيقة رقم ١. ص ٤

١٠٩- نفس المصدر السابق. الوثيقة رقم ٥. ص ٩.

١١٠- نفس المصدر السابق. الوثيقة رقم ٧. ص ١٢.

١١١- نفس المصدر السابق. الوثيقة رقم ١٢. ص ٢٢.

١١٢- نفس المصدر السابق. الوثيقة رقم ١٤. ص ٢٣.

١١٣- نفس المصدر السابق. الوثيقة رقم ٣١. ص ٣٩.

١١٤- نفس المصدر السابق. الوثيقة رقم ٣٢. ص ٤١.

١١٥- نفس المصدر السابق، الوثيقة رقم ٣٦، ص ٤٣.

١١٦- نفس المصدر السابق، الوثيقة رقم ٤٣، ص ٤٧.

١١٧- نفس المصدر السابق، الوثيقة رقم ٥٠، ص ٥١، ٦١.

١١٨- نفس المصدر السابق، الوثيقة رقم ٥٩، ص ٧٧.

١١٩- نفس المصدر السابق، الوثيقة رقم ٥٨، ص ٧٦-٧٧.

١٢٠- نفس المصدر السابق، الوثيقة رقم ٦٣، ص ٨١، والوثيقة رقم ٦٩، ص ٨٥.

١٢١- نفس المصدر السابق، الوثيقة رقم ٧٨، ص ٩٣-٩٤.

١٢٢- نفس المصدر السابق، الوثيقة رقم ٨٥-٨٦، ص ٩٧.

١٢٣- نفس المصدر السابق، الوثيقة رقم ١٤٦، ص١٥٨، والوثيقة رقم ١٤٧، ص ١٦٢-١٦٣.

١٢٤- نفس المصدر السابق، الوثيقة رقم ١٥٩، ص ١٨٠.

١٢٥- كاموران جورون، «الملف الأرمينى»، ص ٢٥٠.

١٢٦- السياسة الدولية فى العصر الجديد فى المعاهدات والمذكرات والإعلانات. الجزء الثانى (من الحرب الامبريالية وحتى فك الحصار عن روسيا السوفيتية)، إصدار المطبوعات الأدبية للمفوضية الشعبية للشئون الخارجية، موسكو ١٩٦٢، ص ٨-٩.

١٢٧- ب. أ. بوريان، أرمينيا، الدبلوماسية الدولية والاتحاد السوفيتى، الجزء الأول، ص ٣٤٧.

١٢٨- الأرشيف التاريخى الحكومى لجمهورية أذربيجان، مجمع أرشيف ٥٢٤، وصف ١، ملف ٥٧، الجزء ٣، ورقة ٣ خلفية٤-.

١٢٩- نفس المصدر السابق، ورقة ٩-٩ خلفية.

١٣٠- نفس المصدر السابق، ورقة ٧-٧ خلفية.

١٣١- ب. أ. بوريان، أرمينيا، الدبلوماسية الدولية والاتحاد السوفيتى، الجزء الأول، ص ٣٤٨.

١٣٢- إبادة الأرمن فى الامبراطورية العثمانية، مجموعة الوثائق والمواد برئاسة تحرير

ن. ج. نيرسيسيان، الطبعة الثانية المنقحة، دار نشر آيستان، يريفان ١٩٨٢، الوثيقة رقم ١٣٦، ص ٢٧٣-٢٧٤.

١٣٣- ب. أ. بوريان. أرمينيا، الدبلوماسية الدولية والاتحاد السوفيتي. الجزء الأول، ص ٣٥١.

١٣٤- أوف. كاتشازنوني. الداشناكية، لا شئ بعد يمكن فعله! تيفليس، ١٩٢٧، ص ١٠.

١٣٥- ب. أ. بوريان. أرمينيا، الدبلوماسية الدولية والاتحاد السوفيتي. الجزء الأول، ص ٣٦٠.

١٣٦- إبادة الأرمن فى الامبراطورية العثمانية. الوثيقة رقم ١٣٩، ص ٢٧٥-٢٧٦.

١٣٧- أوف. كاتشازنوني. الداشناكية، لا شئ بعد يمكن فعله! ص ١٢.

١٣٨- القسم التركى الآسيوى (طبقا للوثيقة السرية رقم ٦. وزارة الخارجية برئاسة تحرير آدام) إصدار المطبوعات الأدبية للمفوضية الشعبية للشئون الخارجية، موسكو، ١٩٤٢، الوثيقة XL، ص ١٣٥-١٣٦.

١٣٩- نفس المصدر السابق، الوثيقة XLI، ص ١٣٦.

١٤٠- نفس المصدر السابق، الوثيقة XLV، ص ١٣٨-١٣٩.

١٤١- نفس المصدر السابق، الوثيقة XLVI، ص ١٣٩.

١٤٢- ب. أ. بوريان. أرمينيا، الدبلوماسية الدولية والاتحاد السوفيتي. الجزء الأول، ص ٣٦٠.

١٤٣- نفس المصدر السابق، ص ٣٦٣.

١٤٤- ميكويان. الصراع الغالى. الكتاب الأول، دار نشر الأدب السياسى، موسكو ١٩٧١، ص ٤٢.

١٤٥- نفس المصدر السابق

١٤٦- القسم التركى الآسيوى ص ٣٦٠-٣٦١.

١٤٧- ب. أ. بوريان. أرمينيا، الدبلوماسية الدولية والاتحاد السوفيتي. الجزء الأول، ص ٣٥٦.

١٤٨- القسم التركى الآسيوى، وثيقة CIV ص ١٨٧.

١٤٩- نفس المصدر السابق، وثيقة CIV ص ١٨٨.

١٥٠- نفس المصدر السابق، وثيقة CXL، ص ٢٠٨-٢٠٩.

١٥١- نفس المصدر السابق، وثيق CXLIV، ص ٢١١-٢١٢.

١٥٢- ب. أ. بوريان. أرمينيا. الدبلوماسية الدولية والاتحاد السوفيتي. الجزء الأول، ص ٣٦١.

١٥٣- تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي، «العلم»، موسكو، ١٩٨٦، الجزء الأول (١٩١٧-١٩٤٥)، ص ٢٨، ٣١.

١٥٤- نفس المصدر السابق ص ٣٤-٣٥؛ وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي. دارنشر الأدب السياسي الحكومية، موسكو، ١٩٥٧، الجزء الأول، وثيقة رقم ٢٧، ص ٤٧.

١٥٥- وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي، الجزء الأول، وثيقة رقم ٣٣، ص ٦٦-٦١.

١٥٦- نفس المصدر السابق، وثيقة رقم ٤٣، ص ٧٤-٧٥.

١٥٧- تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي، الجزء الأول (١٩١٧-١٩٤٥)، ص ٥٣، ٥٧.

١٥٨- نفس المصدر السابق، وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي، الجزء الأول، وثيقة رقم ٧٣، ص ١١٣.

١٥٩- تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي، الجزء الأول (١٩١٧-١٩٤٥)، ص ٦٠-٦١، ٦٣-٦٤.

١٦٠- وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي، الجزء الأول، وثيقة رقم ٧٨، ص ١٢١.

١٦١- نفس المصدر السابق، وثيقة رقم ٨٢، ص ١٩٩-٢٠١.

١٦٢- انظر: أ. م. توبتشيبايف، المذكرة المعلنة للممثلين المبجلين لدول الإئتلاف الموجودين في القسطنطينية، التي قدمها على مردان بك توبتشيباشيف عضو حكومة أذربيجان الديمقراطي، والوزير-المبعوث فوق العادة لدى حكومات: الباب العالي، أرمينيا، جورجيا (نوفمبر ١٩١٨) «أذربيجان»، باكو، ١٩٩٣، ص ١٧-١٨.

١٦٣- أوف. كاتشازنوني. الداشناكية، لا شئ بعد يمكن فعله! ص ٢٦.ؤ

١٦٤-ميكويان. الصراع الغالي. ص ٤٢، ١٥٠.

١٦٥- السياسة التوسعية للامبراطورية العثمانية فيما وراء القوقاز عشية الحرب العالمية الأولى وخلالها. دار نشر أكاديمية علوم أرمينيا السوفيتية، يريفان، ١٩٦٢، ص ٣٣٥.

١٦٦- كاموران جورون. «الملف الأرميني»، ص ٣٠٤.

١٦٧- أوف. كاتشازنوني. الداشناكية. لا شئ بعد يمكن فعله! ص ٢٣.

١٦٨- من تاريخ التدخل الأجنبي في أرمينيا عام ١٩١٨ (المواد والوثائق). دار نشر جامعة يريفان، يريفان ١٩٧٠، وثيقة رقم ٨٥، ووثيقة ١٧، ص ٣٤-٣٥.

١٦٩- نفس المصدر السابق، وثيقة رقم ٤٩، ص ٨٨-٩٣.

١٧٠- أوف. كاتشازنوني. الداشناكية. لا شئ بعد يمكن فعله! ص ٢٨-٢٩.

١٧١- الأرشيف الحكومي للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية في جمهورية أذربيجان، مجمع أرشيف ٢٧٧، وصف ٢، ملف ٩، ورقة ١٠ -١٠- خلفية.

١٧٢- من تاريخ التدخل الأجنبي في أرمينيا عام ١٩١٨ (المواد والوثائق)، وثيقة رقم ٧٦، ووثيقة ١٧، ص ١٥٧.

١٧٣- نفس المصدر السابق، وثيقة رقم ٩٩، ص ٢٠٢-٢٠٣.

١٧٤- الأرشيف الحكومي للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعيه في جمهوريه أذربيجان، مجمع أرشيف ٢٧٧، وصف ٢، ملف ٩، ورقة ١٠ خلفية.

١٧٥- انظر: أ. م. توبتشيبايف، المذكرة المعلنة للممثلين المبجلين لدول الإئتلاف الموجودين في القسطنطينية، التي قدمها على مردان بك توبتشيباشيف عضو حكومة أذربيجان الديمقراطي، والوزير-المبعوث فوق العادة لدى حكومات: الباب العالي، أرمينيا، جورجيا (نوفمبر ١٩١٨)، ص ٣٥، ١٩-٢٠.

١٧٦- الأرشيف الحكومي للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية في جمهورية أذربيجان، مجمع أرشيف ٩٧٠، وصف ١، ملف ١، ورقة ٥١

١٧٧- انظر: ج. جالايان. الصراع من أجل السلطة السوفيتية في أرمينيا، دار نشر الأدب السياسي الحكومية، موسكو، ١٩٥٧، ص ٩٢.

١٧٨- انظر: س. ب. أجايان. أكتوبر العظيم وصراع الكادحين في أرمينيا من أجل

انتصار السلطة السوفيتية. دار أكاديمية العلوم الأرمينية. يريفان. ١٩٦٢. ص ١٧٤. إ. ك. سركسيان. السياسة التوسعية للامبراطورية العثمانية فيما وراء القوقاز عشية الحرب العالمية الأولى وخلالها. ص ٣٦٥.

١٧٩- تاريخ الشعب الأرميني. ص ٢٨٣.

١٨٠- إ. ك. سركسيان. السياسة التوسعية للامبراطورية العثمانية فيما وراء القوقاز عشية الحرب العالمية الأولى وخلالها. ص ٣٦٥-٣٦٦.

١٨١- انظر: س. ب. أجايان. أكتوبر العظيم وصراع الكادحين فى أرمينيا من أجل انتصار السلطة السوفيتية. ص ١٧٤.

١٨٢- تاريخ الشعب الأرمينى. ص ٢٨٣.

١٨٣- الموسوعة السوفيتية الكبيرة. موسكو. ١٩٢٦. الجزء٣. ص ٤٣٧.

١٨٤- انظر: تقويم القوقاز لعام ١٩١٧. ص ٢١٩.

١٨٥- كاموران جورون. «الملف الأرمينى». ص ٣٠٧.

١٨٦- مذكرات جمال باشا فى أعوام ١٩١٣-١٩١٩. ص ٢٣٨.

مراجع الباب الثاني

١- أوف. كاتشازنوني. الداشناكية. لا شئ بعد يمكن فعله! ص ٢٩.

٢- انظر: أ. م. توبتشيبايف. المذكرة المعلنة للممثلين المبجلين لدول الإئتلاف الموجودين فى القسطنطينية. التى قدمها على مردان بك توبتشيباشيف عضو حكومة أذربيجان الديمقراطي. والوزير-المبعوث فوق العادة لدى حكومات: الباب العالى. أرمينيا. جورجيا (نوفمبر ١٩١٨). ص ٢٠-٢١.

٣- جمهورية أذربيجان. الوثائق والمواد لسنوات ١٩١٨-١٩٢٠. "العلم". باكو. ١٩٩٨. وثيقة رقم ٧٣. ص ١٠٨.

٤- الأرشيف الحكومى لجمهورية أذربيجان. مجمع أرشيف ٨٩٧. وصف ١. ملف ١١. الجزء ٢. ورقة ١٨٩.

٥- جمهورية أذربيجان. الوثائق والمواد لسنوات ١٩١٨-١٩٢٠. "العلم". باكو. ١٩٩٨. وثيقة رقم ٧٣. ص ١٠٨.

٦- Papers relating to the forein relations of the United States, Paris Peace Conference, ١٩١٩. Volume ٤. Washington, D. C.: U. S. Government Printing Office, ١٩٤٣, p. ١٤٩.

٧- جمهورية أذربيجان. الوثائق والمواد لسنوات ١٩١٨-١٩٢٠. "العلم". باكو. ١٩٩٨. وثيقة رقم ٧٣. ص ١٠٨.

٨- نفس المصدر السابق. وثيقة رقم ٤٩. ص ٧٧-٧٨.

٩- السياسة الدولية للعصر الجديد من خلال المعاهدات والمذكرات والإعلانات. الجزء ٢. ص ١٨٩.

١٠- الأرشيف الحكومى للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية فى جمهورية أذربيجان. مجمع أرشيف ١. وصف ١. ملف ٦٩ "أ". ورقة ٥.

١١- جمهورية أذربيجان. الوثائق والمواد لسنوات ١٩١٨-١٩٢٠. وثيقة رقم ٧٣. ص ١١٠.

١٢- نفس المصدر السابق. ص ١٠٩-١١٠.

١٣- انظر: صحيفة أذربيجان، ١٩. ٠١. ١٩١٩، ص ٣.

١٤- جمهورية أذربيجان. الوثائق والمواد لسنوات ١٩١٨-١٩٢٠، وثيقة رقم ٢٥، ص ٥٢.

١٥- الأرشيف الحكومى للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية فى جمهورية أذربيجان، مجمع أرشيف ١، وصف ١، ملف ٦٩ "أ"، ورقة ١٥.

١٦- جمهورية أذربيجان. الوثائق والمواد لسنوات ١٩١٨-١٩٢٠، وثيقة رقم ٩٥، ص ١٣٧.

١٧- نفس المصدر السابق، وثيقة رقم ٨٨، ص ١٣١-١٣٢.

١٨- نفس المصدر السابق، وثيقة رقم ٩٩، ص ١٤٠.

١٩- الأرشيف الحكومى للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية فى جمهورية أذربيجان، مجمع أرشيف ٢٧٧، وصف ٢، ملف ٢٢، ورقة ١٢٤.

٢٠- نفس المصدر السابق، وصف ١، ملف ٦٩ "أ"، ورقة ١٥.

٢١- الأرشيف الحكومى لجمهورية أذربيجان، وصف ١، ملف ٤١، ورقة ١٦-١٦ خلفية .

٢٢- الأرشيف الحكومى للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية فى جمهورية أذربيجان، مجمع أرشيف ٢٧٧، وصف ٢، ملف ٥٧، ورقة ٢ خلفية.

٢٣- Papers relating to the forein relations of the United States, Paris Peace Conference, 1919. Volume 4. pp. 150151-.

٢٤- نفس المصدر السابق ص ١٥٣.

٢٥- نفس المصدر السابق Volume 12. Washington, D. C.: U. S. Government Printing Office, 1947, p. 745.

٢٦- نفس المصدر السابق ص ٨٢١-٨٢٢.

٢٧- ديفيد لويد جورج. الحقيقة حول المعاهدات السلمية. دار نشر الأدب الأجنبى، موسكو، ١٩٥٧، الجزء ٢، ص ٤٣٣.

٢٨- انظر: حول تاريخ إقامة مقاطعة قاراباغ الجبلى ذات الحكم الذاتى التابعة لأذربيجان السوفيتية (١٩١٨-١٩٢٥) الوثائق والمواد. دار النشر الحكومية

الأذربيجانية، باكو، ١٩٨٩، ص ١٤-١٦.

٢٩- جمهورية أذربيجان. الوثائق والمواد لسنوات ١٩١٨-١٩٢٠، وثيقة رقم ٢٠٩، ص ٢٤٩.

٣٠- إ. شاهدين. الداشناكية فى خدمة قوات الجيش الأبيض الروسى والقيادة الإنجليزية فى القوقاز. زاكنيجا، تيفليس، ١٩٣١، ص ٢٨.

٣١- نفس المصدر السابق، الجانب الآخر من صفحة العنوان.

٣٢- نفس المصدر السابق ص ٢٧.

٣٣- الأرشيف الحكومى لجمهورية أذربيجان، مجمع أرشيف ٩٧٠، وصف ١، ملف ٤١، ورقة ٥٥.

٣٤- نفس المصدر السابق، مجمع أرشيف ٢٨٩٨، وصف ١، ملف ٦، ورقة ٤١ ٤١- خلفية.

٣٥- الأرشيف الحكومى للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية فى جمهورية أذربيجان، مجمع أرشيف ٢٧٧، وصف ٢، ملف ٥٧، ورقة ٢٤٢-٢٤٣.

٣٦- نفس المصدر السابق، مجمع أرشيف ١، وصف ١، ملف ١٣٢، ورقة ١-١ خلفية.

٣٧- جمهورية أذربيجان. الوثائق والمواد لسنوات ١٩١٨-١٩٢٠، وثيقة رقم ٣٦٨، ص ٤٠٣.

٣٨- أوف. كاتشازنونى. الداشناكية. لا شئ بعد يمكن فعله! ص ٣٣.

٣٩- الأرشيف الحكومى للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية فى جمهورية أذربيجان، مجمع أرشيف ٢٧٧، وصف ٢، ملف ٥٨، ورقة ٦٧-٦٨ خلفية.

٤٠- ديفيد لويد جورج. الحقيقة حول المعاهدات السلمية. الجزء ٢، ص ٣٩٤.

٤١- نفس المصدر السابق، ص ٣٩٤-٣٩٥.

٤٢- Papers relating to the forein relations of the United States, Paris Washington, D. C.: U. S. .٤ Volume .١٩١٩ , Peace Conference .744-Government Printing Office, 1946, pp. 743

٤٣- Papers relating to the forein relations of the United States, Paris Peace Conference, 1919. Volume 4.p. 756

٤٤- Volume 7. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1946, p. 28.

٤٥- League of Nation. Assembly Document No56. Applicaton by the Armenian Republic for Admission to the League. Memorandum by the Secretary-General, Translation of Annex 4, p.8.

٤٦- جمهورية أذربيجان. الوثائق والمواد لسنوات ١٩١٨-١٩٢٠، وثيقة رقم ٢٠٩، ص ٢٤٩.

٤٧- نفس المصدر السابق، وثيقة رقم ٢١٨، ص ٢٦١.

٤٨- نفس المصدر السابق، وثيقة رقم ٢٣٢، ص ٢٧٥.

٤٩- نفس المصدر السابق، وثيقة رقم ٢٦٥، ص ٣٠٥-٣٠٦، حول تاريخ إقامة مقاطعة قاراباغ الجبلى ذات الحكم الذاتى التابعة لأذربيجان السوفيتية (١٩١٨-١٩٢٥)، ص ٢٣-٢٥.

٥٠- جمهورية أذربيجان. الوثائق والمواد لسنوات ١٩١٨-١٩٢٠، وثيقة رقم ٢٤٦، ص ٢٨٨.

٥١- نفس المصدر السابق، وثيقة رقم ٣٦٨، ص ٤٠٢.

٥٢- الأرشيف الحكومى للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية فى جمهورية أذربيجان، مجمع أرشيف ١، وصف ١، ملف ٦٩ «أ»، ورقة ٤.

٥٣- نفس المصدر السابق.

٥٤- الأرشيف الحكومى لجمهورية أذربيجان، مجمع أرشيف ٩٧٠، وصف ١، ملف ١٤٤، ورقة ٤٢٨ ٤٣٠-.

٥٥- نفس المصدر السابق، ملف ٩٥، ورقة ١٣.

٥٦- جمهورية أذربيجان. الوثائق والمواد لسنوات ١٩١٨-١٩٢٠، وثيقة رقم ٣٦٠، ص ٣٩٤.

٥٧- الأرشيف الحكومى لجمهورية أذربيجان، مجمع أرشيف ٩٧٠، وصف ١، ملف ١٤٤، ملحق رقم ٢.

٥٨- حول تاريخ إقامة مقاطعة قاراباغ الجبلى ذات الحكم الذاتى التابعة لأذربيجان السوفيتية (١٩١٨-١٩٢٥)، ص ٢٦.

٥٩- الأرشيف الحكومى للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية فى جمهورية أذربيجان، مجمع أرشيف ٢٧٧، وصف ٢، ملف ٥٧، ورقة ٣٩٢.

٦٠- الأرشيف الحكومى لجمهورية أذربيجان، مجمع أرشيف ٩٧٠، وصف ١، ملف ١٤٤، ورقة ٤٣٠.

٦١- نفس المصدر السابق، ملحق رقم ١٠.

٦٢- جاليان، الحركة العمالية والمسألة القومية فيما وراء القوقاز ١٩٠٠-١٩٢٢، دار نشر «آيستان»، يريفان، ١٩٦٩، ص ٢٨٨.

٦٣- Papers relating to the forein relations of the United States, Paris Peace Conference, ١٩١٩. Volume ٩. Washington, D. C.: U. S. Government Printing Office, ١٩٤٦, p. ٨٩٩.

٦٤- نفس المصدر السابق، ص ٩٠٤.

٦٥- ج. جاليان، الصراع من أجل السلطة السوفيتية فى أرمينيا، ص ١٦٣.

٦٦- نفس المصدر السابق، ص ١٦١.

٦٧- Papers relating to the forein relations of the United States, Paris Peace Conference, 1919. Volume 9. P. 899.

٨٧- جمهورية أذربيجان، الوثائق والمواد لسنوات ١٩١٨-١٩٢٠، وثيقة رقم ٤٢٧، ص ٤٧٩.

٦٩- نفس المصدر السابق، وثيقة رقم ٤٥٨، ص ٥٠٥.

٧٠- ج. جاليان، الصراع من أجل السلطة السوفيتية فى أرمينيا، ص ١٦١.

٧١- Papers relating to the forein relations of the United States, Paris Peace Conference, 1920. Volume 3. Washington, D. C.: U. S. Government Printing Office, 1936, p. 781. ديفيد لويد جورج، الحقيقة حول المعاهدات السلمية، الجزء 2، ص 444.

٧٢- الأرشيف الحكومى لجمهورية أذربيجان، مجمع أرشيف ٩٧٠، وصف ١، ملف ١٢٦، ورقة ٥.

٧٣- Papers relating to the forein relations of the United States, Paris Peace Conference, ١٩٢٠. Volume ٣. p. ٧٧٨

٧٤- نفس المصدر السابق، ص ٧٨٠-٧٨١.

٧٥- Papers relating to the forein relations of the United States, Paris Peace Conference, 1920. Volume 3. P. 783; League of Nation. Assembly Document No56. Applicaton by the Armenian Republic for Admission to the League. Memorandum by the Secretary-General, p. 3.

٧٦- ديفيد لويد جورج. الحقيقة حول المعاهدات السلمية. الجزء ٢، ص ٤٤٦-٤٤٧

٧٧- جمهورية أذربيجان. الوثائق والمواد لسنوات ١٩١٨-١٩٢٠، وثيقة رقم ٤٩١، ص ٥٣٩.

٧٨- حول تاريخ إقامة مقاطعة قاراباغ الجبلى ذات الحكم الذاتى التابعة لأذربيجان السوفيتية (١٩١٨-١٩٢٥)، ص ٤١.

٧٩- ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى وانتصار السلطة السوفيتية فى أرمينيا (مجموعة الوثائق)، وثيقة رقم ٢٤٨، ص ٣٦٠.

٨٠- الأرشيف الحكومى للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية فى جمهورية أذربيجان، مجمع أرشيف ٦٠٩، وصف ١، ملف ٢١، ورقة ١٠٠.

٨١- ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى وانتصار السلطة السوفيتية فى أرمينيا (مجموعة الوثائق)، وثيقة رقم ٢٧٠، ص ٣٨٥.

٨٢- الأرشيف الحكومى للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية فى جمهورية أذربيجان، مجمع أرشيف ١، وصف ١٦٩، ملف ٢/٢٤٩، ورقة ١٧، الأرشيف المركزى الحكومى للجيش الأحمر، مجمع أرشيف ١٩٥، وصف ٤، ملف ٣٨٥، ورقة ٥٣.

٨٣- الأرشيف الحكومى للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية فى جمهورية أذربيجان، مجمع أرشيف ٦٠٩، وصف ١، ملف ٦٩، ورقة ٢٧.

٨٤- إ. شاهدين. الداشناكية فى خدمة قوات الجيش الأبيض الروسى والقيادة الإنجليزية فى القوقاز، ص ٣٥.

٨٥- نفس المصدر السابق، ص ٣٥.

٨٦- League of Nation. Assembly Document No56. Applicaton by theArmenian Republic for Admission to the League. Memorandum by the Secretary-General, pp. 5-6.

٨٧- ج. جاليان. الصراع من أجل السلطة السوفيتية فى أرمينيا، ص ٢٠٤.

٨٨- جاليان. الحركة العمالية والمسألة القومية فيما وراء القوقاز ١٩٠٠-١٩٢٢، ص ٣٦٩-٣٧٠.

٨٩- الموسوعة السوفيتية الكبيرة. الجزء ٣، ص ٤٣٨.

٩٠- وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى، دار نشر الأدب السياسى الحكومية، موسكو، ١٩٥٩، الجزء٣، ص ٦٧٤.

٩١- League of Nation. Assembly Document No56. Applicaton by the Armenian Republic for Admission to the League. Memorandum by the Secretary-General, p. 9; League of Nations. Proces-Verbal of the Eleventh Session of the Council of the League of Nations held at the Palais des Academics on Wednesday, 27 October, 1920. Annex 108a, p. 67, Annex 108a, p. 71.

٩٢- League of Nation. Council Document No66. The Future Status of Armenia.Letter, dated 10 November, from Mr. Lloyd George.

٩٣- League of Nation. Assembly Document No256. Situation in Armenia. Report presented to the Assembly by the Special Commission on Armenia.

٩٤- Papers relating to the forein relations of the United States, Paris Peace Conference, 1920. Volume 3. pp. 795804-.

٩٥- نفس المصدر السابق، ص ٨٠٥.

٩٦- وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى، الجزء٣، ملحوظة رقم ٥٠، ص ٦٧٤.

٩٧- انظر: اتفاقيات الجمهورية التركية. منشورات وزارة خارجية الجمهورية التركية. أنقرة. ١٩٩٢. ص ١. ٢. ٣.

٩٨- ديفيد لويد جورج. الحقيقة حول المعاهدات السلمية. الجزء ٢. ص ٤٣٧.

٩٩- ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى وانتصار السلطة السوفيتية فى أرمينيا (مجموعة الوثائق). وثيقة رقم ٢٩١. ص ٤٣٣.

١٠٠- أوف. كاتشازنونى. الداشناكية. لا شئ بعد يمكن فعله! ص ٤٠.

١٠١- الأرشيف الحكومى للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية فى جمهورية أذربيجان. مجمع أرشيف ١. وصف ١. ملف ٢٤. ورقة ٥١ خلفية.

١٠٢- انظر: صحيفة «الشيوعى» (باكو). ٢-١٢-١٩٢٠. ص ١.

١٠٣- السياسة الدولية فى العصر الجديد فى المعاهدات والمذكرات والإعلانات. الجزء الثالث (من فك الحصار عن روسيا السوفيتية حتى مرور عشر سنوات على ثورة أكتوبر). الاصدار الأول (وثائق الدبلوماسية الروسية). إصدار دار الأدب. موسكو. ١٩٢٨. وثيقة رقم ٤١. ص ٧٥-٧٦. ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى وانتصار السلطة السوفيتية فى أرمينيا (مجموعة الوثائق). وثيقة رقم ٢٩٥. ص ٤٤١-٤٤٢.

١٠٤- انظر: صحيفة «الشيوعى» (باكو). ٥-١٢-١٩٢٠. ص ١.

١٠٥- ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى وانتصار السلطة السوفيتية فى أرمينيا (مجموعة الوثائق). وثيقة رقم ٢٩٦. ص ٤٤٢-٤٤٣.

١٠٦- الأرشيف الحكومى للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية فى جمهورية أذربيجان. مجمع أرشيف ١. وصف ١. ملف ٢٢. ورقة ١٩ ٢٠-.

١٠٧- نفس المصدر السابق. ملف ١٤. . ورقة ١٩.

١٠٨- ج. جاليان. الحركة العمالية والمسألة القومية فيما وراء القوقاز ١٩٠٠-١٩٢٢. ص ٣٨٣-٣٨٤.

١٠٩- ج. جاليان. الصراع من أجل السلطة السوفيتية فى أرمينيا. ص ٢٣٦.

١١٠- وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى. دار نشر الأدب السياسى الحكومية. موسكو. ١٩٥٧. الجزء ٤. ص ٧١١.

١١١- صحيفة «الشيوعى» (يريفان). ٢٦-١٢-١٩٢٠. ص ١.

١١٢- الأرشيف الحكومى لجمهورية ناختشوان ذات الحكم الذاتى.

١١٣- ك. ن. بروتينتس. الباطلة. ملاحظات غير محايدة حول البريسترويكا «العلاقات الدولية». موسكو. ٢٠٠٥. ص ٣٣٥.

١١٤- نفس المصدر السابق.

١١٥- نفس المصدر السابق.

١١٦- وثائق السياسة الخارجية. الجزء ٣. وثيقة رقم ٢٥١. ص ٤٥٢.

١١٧- نفس المصدر السابق. وثيقة رقم ٢٧٠. ص ٤٨٨.

١١٨- انظر: تاريخ الشعب الأرمينى. ص ٣٠١.

١١٩- ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى وانتصار السلطة السوفيتية فى أرمينيا (مجموعة الوثائق). وثيقة رقم ٣٩١. ص ٥٣٤-٥٣٥.

١٢٠- الأرشيف الحكومى للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية فى جمهورية أذربيجان. مجمع أرشيف ١. وصف ٢. ملف ١٨. ورقة ١٥.

١٢١- أوف. كاتشازنونى. الداشناكية. لا شئ بعد يمكن فعله! ص ٦٣. ٧٤.

١٢٢- ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى وانتصار السلطة السوفيتية فى أرمينيا (مجموعة الوثائق). وثيقة رقم ٣٩٤. ص ٥٤٠.

١٢٣- الأرشيف الحكومى للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية فى جمهورية أذربيجان. مجمع أرشيف ٦٠٩. وصف ١. ملف ٩٤. ورقة ٤١.

١٢٤- وثائق السياسة الخارجية. الجزء ٣. وثيقة رقم ٣٤٢. ص ٥٩٨. ٦٠٣.

١٢٥- نفس المصدر السابق. ص ٥٩٨-٥٩٩. ٦٠٤.

١٢٦- نفس المصدر السابق. ص ٥٩٩. ٦٠٢.

١٢٧- ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى وانتصار السلطة السوفيتية فى أرمينيا (مجموعة الوثائق)، ص ١٣٣. ج. جاليان. الصراع من أجل السلطة السوفيتية فى أرمينيا. ص ٢٤٥.

١٢٨- الأرشيف الحكومى لجمهورية أذربيجان، مجمع أرشيف ٤١١، وصف ٢، ملف ١، ورقة ١.

١٢٩- الأرشيف الحكومى للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية فى جمهورية أذربيجان، مجمع أرشيف ١، وصف ٢، ملف ١٨، ورقة ٨٩.

١٣٠- الأرشيف الحكومى لجمهورية أذربيجان، وصف ١، ملف ٨، ورقة ١.

١٣١- الأرشيف الحكومى للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية فى جمهورية أذربيجان، مجمع أرشيف ١، وصف ١٦٩، ملف ٢/٢٤٩، ورقة ٤٨.

١٣٢- الأرشيف الحكومى لجمهورية أذربيجان، مجمع أرشيف ٤١١، وصف ١، ملف ١٣، ورقة ١.

١٣٣- الأرشيف الحكومى للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية فى جمهورية أذربيجان، مجمع أرشيف ١، وصف ٢، ملف ١٨، بروتوكول ٢٠.

١٣٤- حول تاريخ إقامة مقاطعة قاراباغ الجبلى ذات الحكم الذاتى التابعة لأذربيجان السوفيتية (١٩١٨-١٩٢٥)، ص ٨٩.

١٣٥- نفس المصدر السابق، ص ٨٩-٩٠.

١٣٦- نفس المصدر السابق، ص ٩١.

١٣٧- نفس المصدر السابق، ص ٩٢.

١٣٨- ج. جاليان. الصراع من أجل السلطة السوفيتية، ص ٢٤٨، تاريخ الشعب الأرمينى، ص ٣٠٢.

١٣٩-وثائق السياسة الخارجية، الجزء ٣، وثيقة رقم ٣٤٢، ص ٦٠٤.

١٤٠-وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى، الجزء ٤٣، وثيقة رقم ٢٦٤، ص ٤٢١-٤٢٢.

١٤١- نفس المصدر السابق، ص ٤٢٩، ٤٢٣.

١٤٢- نفس المصدر السابق، ص ٤٢٧-٤٢٨.

١٤٣- نفس المصدر السابق، ص ٤٢٨.

١٤٤- الأرشيف الحكومى لجمهورية أذربيجان، مجمع أرشيف ١، وصف ٧٤، ملف ٤٣، ورقة ٦٧.

١٤٥- حول تاريخ إقامة مقاطعة قاراباغ الجبلى ذات الحكم الذاتى التابعة لأذربيجان السوفيتية (١٩١٨-١٩٢٥)، ص ٩٧.

١٤٦- انظر نفس المصدر السابق، ص ٩١.

١٤٧- نفس المصدر السابق، ص ١٠١.

١٤٨- نفس المصدر السابق، ص ١٢٧.

١٤٩- نفس المصدر السابق، ص ١٤٩-١٥٠.

١٥٠- نفس المصدر السابق، ص ١٥١.

١٥١- نفس المصدر السابق، ص ١٥٢-١٥٣.

١٥٢- نفس المصدر السابق، ص ١٨٨.

١٥٣- الأرشيف الحكومى للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية فى جمهورية أذربيجان، مجمع أرشيف ١، وصف ٧٤، ملف ٤٣، ورقة ٦٧.

١٥٤- أوف. كاتشازنونى. الداشناكية، لا شئ بعد يمكن فعله! ص ٤٥-٤٦.

١٥٥- وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى، دار نشر الأدب السياسى الحكومية، موسكو، ١٩٦٢، الجزء ٦، ص ٧١١، الجزء ٤٣، وثيقة رقم ٨٣، ص ١٦٦.

١٥٦- تاريخ الشعب الأرمينى، ص ٣٣٦.

١٥٧- انظر: تقويم القوقاز لعام ١٩٠٣، مطبعة كوتاتيلازدى، تيفبيس، ١٩٠٢، القسم الثالث، المعلومات الإحصائية ص ٣٠.

١٥٨- الأرشيف الحكومى للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية فى جمهورية أذربيجان، مجمع أرشيف ١، وصف ٧٤، ملف ١٢٧، ورقة ١٦٠ خلفية ١٦١-.

١٥٩- الأرشيف الحكومى للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية فى جمهورية أذربيجان، مجمع أرشيف ٣٧٩، وصف ٣، ملف ٢٠٣٥، ورقة ١-٢ خلفية.

١٦٠- الاتحاد السوفيتى فى المؤتمرات الدولية فى فترة الحرب الوطنية العظمى سنوات ١٩٤١-١٩٤٥. مؤتمر برلين لقادة الدول الثلاث- الاتحاد السوفيتى، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا العظمى (١٧ يوليو٢- أغسطس لعام ١٩٤٥) مجموعة الوثائق، دار نشر الأدب السياسى، موسكو ١٩٨٤، الجزء ٣، ص ٣٧-٣٨.

١٦١- وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى، الجزء ٦، ص ٦١١.

١٦٢- الأرشيف الحكومى للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية فى جمهورية أذربيجان، مجمع أرشيف ١، وصف ١٦٩، ملف ١/٢٤٩، ورقة ٢، ٤.

١٦٣- نفس المصدر السابق ورقة ٥.

١٦٤- يورى بومبييف. الأيام العصيبة. سان بطرسبورج، ١٩٩٣، ص ٩٠.

١٦٥- انظر: تاريخ الشعب الأرمينى، ص ٣٦٦.

١٦٦- الأرشيف الحكومى للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية فى جمهورية أذربيجان، مجمع أرشيف ١، وصف ٣٥، ملف ١٦١، ورقة ٢٢.

١٦٧- نفس المصدر السابق، ورقة ٤٨-٤٩.

١٦٨- نفس المصدر السابق، ورقة ٥٤.

١٦٩- ج. جاليان. الصراع من أجل السلطة السوفيتية فى أرمينيا، ص ٢٥٢.

١٧٠- وثائق السياسة الخارجية، الجزء ٦، ص ٦١١.

١٧١- انظر: تاريخ الشعب الأرمينى، ص ٤١٨.

١٧٢- يورى بومبييف. الحمأة الدموية فى قاراباغ، ص ٩١.

١٧٣- ك. ن. بروتينتس. الباطلة. ملاحظات غير محايدة حول البريسترويكا، ص ٣٣٧.

١٧٤- فيليب بوبكوف. كى جى بى (جهاز المخابرات السوفيتية) والسلطة. «إكسمو»، «كتاب ألجوريتم»، موسكو، ٢٠٠٣، ص ٣٠٩.

*١٧٥ - أوف. كاتشازنوني. الداشناكية. لا شئ بعد يمكن فعله! ص ٥٣.

١٧٦ - فيليب بوبكوف. كى جى بى والسلطة. ص ٣٠٩.

١٧٧ - نفس المصدر السابق. ص ٣٠٩-٣١١.

١٧٨ - نفس المصدر السابق. ص ٣١١-٣١٣.

١٧٩ - نفس المصدر السابق. ٣١٣.

١٨٠ - انظر: Kocharli. Armenian Deception. Baky, ٢٠٠٤, p.٨٢.

١٨١ - ف. ب. أروتيونيان. الأحداث فى قاراباغ الجبلى. السجلات. الجزء الأول (فبراير عام ١٩٨٨- يناير ١٩٨٩). دار نشر أكاديمية العلوم فى أرمينيا السوفيتية. يريفان. ١٩٩٠. ص ٣٢. ك. ن. بروتينتس. الباطلة. ملاحظات غير محايدة حول البريسترويكا . ص ٣٣٩.

١٨٢ - فيليب بوبكوف. كى جى بى والسلطة. ص ٣١٥.

١٨٣ - ف. ب. أروتونيان. الأحداث فى قاراباغ الجبلى. السجلات. الجزء الأول (فبراير عام ١٩٨٨- يناير ١٩٨٩). ص ٤١.

١٨٤ - فيليب بوبكوف. كى جى بى والسلطة. ص ٣١٦-٣١٧.

١٨٥ - أ. مطاليبوف. قاراباغ- الحديقة السوداء. موسكو ٢٠٠١. ص ١٤-١٥.

١٨٦ - يورى بومبييف. الحمأة الدموية فى قاراباغ. ص ٥١.

١٨٧ - انظر: ك. ن. بروتينتس. الباطلة. ملاحظات غير محايدة حول البريسترويكا. ص ٣٣٩.

١٨٩ - ف. ب. أروتيونيان. الأحداث فى قاراباغ الجبلى. السجلات. الجزء الأول (فبراير عام ١٩٨٨- يناير ١٩٨٩). ص ٤٤.

١٩٠ - ك. ن. بروتينتس. الباطلة. ملاحظات غير محايدة حول البريسترويكا. ص ٣٣٩.

١٩١ - ف. ب. أروتيونيان. الأحداث فى قاراباغ الجبلى. السجلات. الجزء الأول (فبراير

عام -١٩٨٨يناير ١٩٨٩)، ص ٤٧.

١٩٢- نفس المصدر السابق.
١٩٣- ك. ن. بروتينتس. الباطلة. ملاحظات غير محايدة حول البريسترويكا، ص ٣٤٧.

١٩٤- صحيفة «عمال باكو»، ١١-٣-١٩٨٨، ص ٢-٣.

١٩٥- ك. ن. بروتينتس. الباطلة. ملاحظات غير محايدة حول البريسترويكا، ص ٣٤١.

١٩٦- أ. مطاليبوف. قاراباغ-الحديقة السوداء، ص ٢٣.

١٩٧- نفس المصدر السابق، ص ٢٤.

١٩٨- ف. ب. أروتيونيان. الأحداث فى قاراباغ الجبلى. السجلات. الجزء الأول (فبراير عام -١٩٨٨يناير ١٩٨٩)، ص ٥٢.

١٩٩- صحيفة «عمال باكو»، ١١-٣-١٩٨٨، ص ٢.

٢٠٠- ف. ب. أروتيونيان. الأحداث فى قاراباغ الجبلى. السجلات. الجزء الأول (فبراير عام -١٩٨٨يناير ١٩٨٩)، ص ٥٢-٥٣.

٢٠١- ك. ن. بروتينتس. الباطلة. ملاحظات غير محايدة حول البريسترويكا، ص ٣٣٠.

٢٠٢- تود المؤلفة التعبير عن عرفانها العميق للحقائق التى تدحض تلك المعلومات المطروحة فى مدونات مجموعة علماء اللجنة المركزية، والتى قدمها مشكورا وزير صافى خان مدير إدارة الجهاز الرئاسى للسلطة التنفيذية لمنطقة شوشه فى أذربيجان.

٢٠٣- ف. ب. أروتيونيان. الأحداث فى قاراباغ الجبلى. السجلات. الجزء الأول (فبراير عام -١٩٨٨يناير ١٩٨٩)، ص ٥٧-٥٨.

٢٠٤- نفس المصدر السابق، ص ٥٦-٥٧.

٢٠٥- ك. ن. بروتينتس. الباطلة. ملاحظات غير محايدة حول البريسترويكا، ص ٣٥١.

٢٠٦- نفس المصدر السابق، ص ٣٥٣-٣٥٤.

٢٠٧- انظر: شوبين. المرجع التاريخى فى تشكيل المقاطعة الأرمينية فى عصر

انضمامها للامبراطورية الروسية، ص ٦٠١، ٦٠٥، ٦٠٩، ٦١٣، ٦١٧، ٦٢١.

٢٠٨- أراكيل دافريجيتسى. كتاب التاريخ. الترجمة من الأرمينية والتعليق ل. أ. خان لاريان. دار «العلم»، موسكو، ١٩٧٣، ص ٤٦-٤٧.

٢٠٩- مجموعة المواد فى وصف أماكن وقبائل القوقاز. إصدار إدارة المنطقة التعليمية القوقازية. مطبعة ديوان القيادة العليا للقسم المدنى فى القوقاز. الطبعة الثانية. تيفليس، ١٨٨٢، ص ١٤٠.

٢١٠- انظر: شوبين. المرجع التاريخى فى تشكيل المقاطعة الأرمينية فى عصر انضمامها للامبراطورية الروسية، ص ٦٣٦-٦٣٧.

٢١١- انظر: تقويم القوقاز لعام ١٩١٥. مطبعة ديوان مندوب معالى سمو الامبراطور فى القوقاز. تيفليس ١٩١٤، ص ٢٥١، ٢٥٥.

٢١٢- انظر: شوبين. المرجع التاريخى فى تشكيل المقاطعة الأرمينية فى عصر انضمامها للامبراطورية الروسية، ص ٦٣٥.

٢١٣- انظر: تقويم القوقاز لعام ١٩١٥، ص ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٥٧.

٢١٤- انظر: تقويم القوقاز لعام ١٩١٧، ص ٢١٩.

٢١٥- نفس المصدر السابق، ص ٢٢٠-٢٢١.

٢١٦- صحيفة «عمال باكو»، ٢٠-٧-١٩٨٨، ص ٤.

٢١٧- الأرشيف الحكومى للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية فى جمهورية أذربيجان.

٢١٨- نفس المصدر السابق.

٢١٩- فيليب بوبكوف. كى جى بى (جهاز المخابرات السوفيتية) والسلطة. ص ٣٢٠.

٢٢٠- سورين آيفازيان. الخرائط التاريخية لأرمينيا (الكتاب المذكورة صدر فى صورة موقع على الانترنت حيث لم يحدد تاريخ ولا مكان صدور هذا الكتاب، ولا توجد إمكانية لترجمته)، ص ٣.

٢٢١- نفس المصدر السابق.

٢٢٢- نفس المصدر السابق.

٢٢٣- توماس دى فال. الحديقة السوداء. أرمينيا وأذربيجان بين السلم والحرب. الترجمة من الانجليزية. أو. ألياكرينسى. «النص». موسكو. ٢٠٠٥. ص ٥٢.

٢٢٤- صحيفة «عمال باكو». ١٤-٦-١٩٨٨. ص ١.

٢٢٥- ف. ب. أروتيونيان. الأحداث فى قاراباغ الجبلى. ص ١٠٤.

٢٢٦- صحيفة «عمال باكو». ١٧-٦-١٩٨٨. ص ١.

٢٢٧- نفس المصدر السابق. ٢٠-٧-١٩٨٨. ص ١.

٢٢٨- نفس المصدر السابق. ٢٧-٧-١٩٨٨. ص ١.

٢٢٩- ف. ب. أروتيونيان. الأحداث فى قاراباغ الجبلى. ص ١٣٦.

٢٣٠- صحيفة «عمال باكو». ١٥-١-١٩٨٩. ص ١.

٢٣١- نفس المصدر السابق. ٢٩-١١-١٩٨٩. ص ١.

٢٣٢- نفس المصدر السابق. ١١-١-١٩٩٠. ص ١.

٢٣٣- نفس المصدر السابق. ٦-٣-١٩٩٠. ص ١.

٢٣٤- نفس المصدر السابق. ١٥-٦-١٩٩٠. ص ١.

٢٣٥- نفس المصدر السابق. ١٢-٦-١٩٩١. ص ٣ (اللقاء الصحفى مع وزير داخلية أذربيجان م. أسدوف. مع مراسل صحيفة «عمال باكو»).

٢٣٦- نفس المصدر السابق. ٢٠-٨-١٩٩١. ص ٣.

الملحقات:

خريطة ١. إمارة إيريافان وناختشوان حتى عام ١٨٢٨ فى الأطلس الجغرفى لأذربيجان السوفيتية (باكو-موسكو، ١٩٦٣)

خريطة ٢. المقاطعة الأرمينية (١٨٢٨-١٨٤٠) طبقا لخريطة منطقة القوقاز مع الأراضى الحدودية لعام ١٨٣٤.

خريطة ٣. ولايات الامبراطورية العثمانية فى نهاية القرن ١٩ وحتى أوائل القرن ٢٠. فى "تاريخ الشعب الأرمينى"، (يريفان، ١٩٨٠)

خريطة ٤. مقطع من خريطة القوقاز التى وضعت طبوغرافيا من قبل القسم العسكرى الطبوغرفى للدائرة العسكرية (تيفليس، ١٩٠٣)

خريطة ٥. النزعات التوسعية لجمهورية أرمينيا فى القوقاز، والتى تم طرحها فى مؤتمر باريس السلمى

خريطة ٦. الحدود بين تركيا وأرمينيا طبقا لولسون.

خريطة ٧. الحدود بين جمهوريات القوقاز السوفيتية وتركيا طبقا لمعاهدة كارس فى ١٣ أكتوبر لعام ١٩٢١.

خريطة ٨. أذربيجان السوفيتية ضمن جمهوريات القوقاز السوفيتية (١٩٢٢-١٩٣٦) والفترة اللاحقة (من عام ١٩٣٦)

خريطة ٩. هجرة الأرمن إلى أرمينيا السوفيتية طبقا للأطلس الجغرفى لأرمينيا السوفيتية

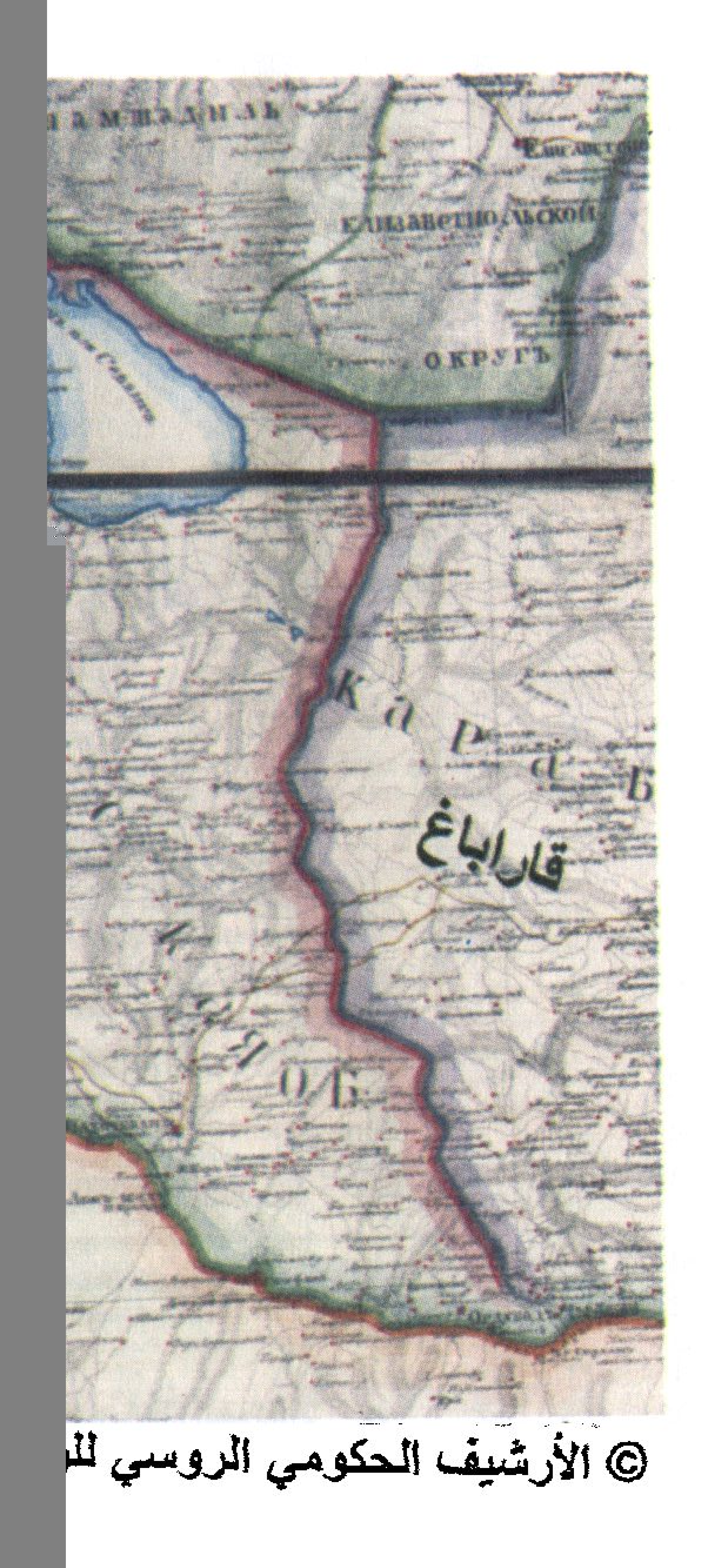
خريطة ١٠. أراضى الوحدات الإدارية للامبراطورية الروسية، والتى تدخل ضمن أذربيجان السوفيتية

خريطة ١١. ترسيم حدود الأراضى بين أذربيجان وأرمينيا طبقا لباجيروف، ردا على خطط أروتينوف، عام ١٩٤٥

خريطة ١٢. ترسيم حدود الشعب الأرمينى فى عام ١٩٢٦ طبقا "للأطلس الجغرافى لأرمينيا السوفيتية"، (يريفان- موسكو، ١٩٦١)



© معهد الجغرافيا التابع للأكاديمية القومية للعلوم بأذربيجان

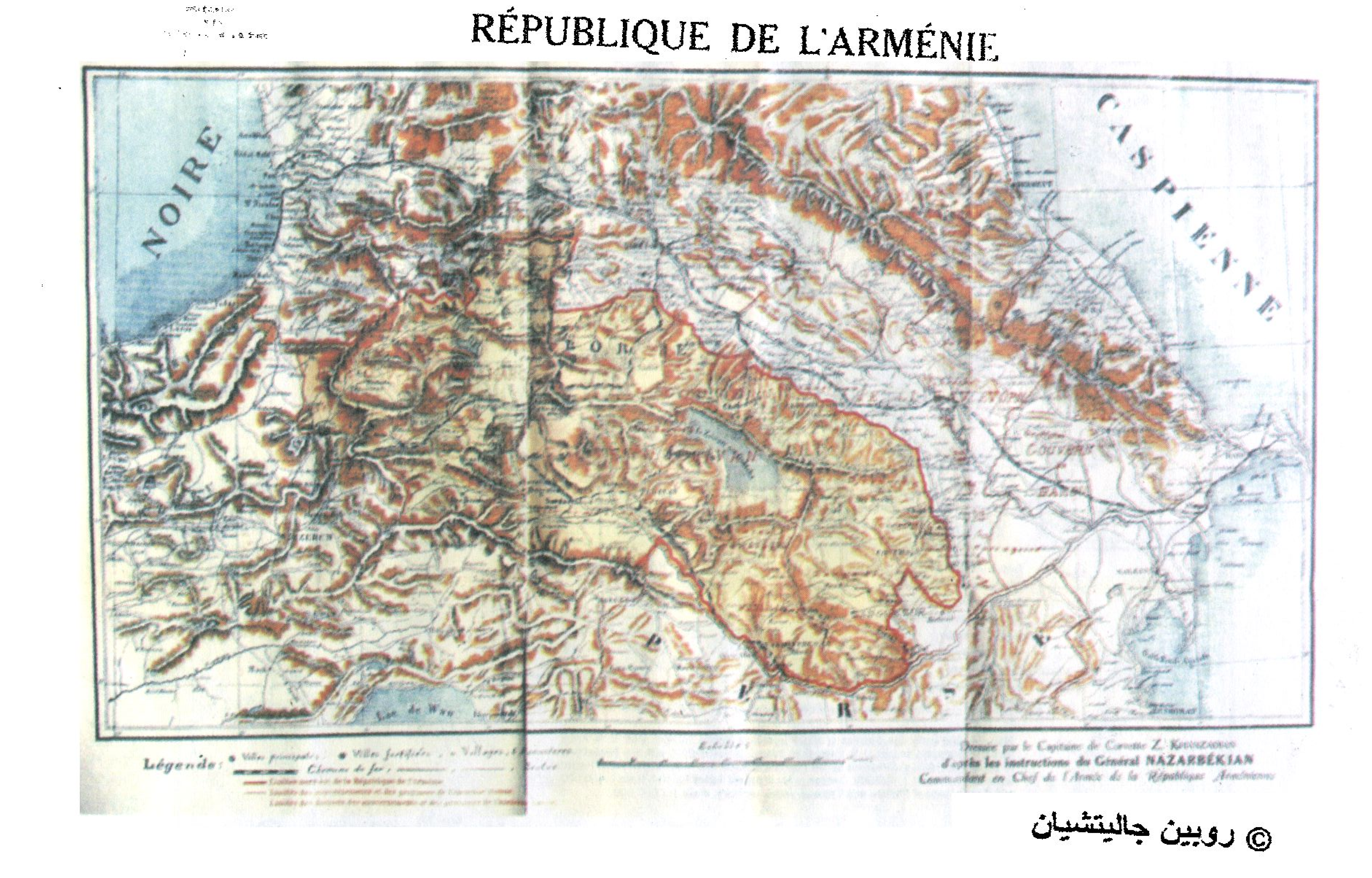

قاراباغ
ОКРУГЪ



© أ. م. فوسكانيان



© اللجنة الحكومية للخرائط الجغرلفية والارضيه لجمهوريه اذربيجان


RÉPUBLIQUE DE L'ARMÉNIE
NOIRE
CASPIENNE
Lac de Wan
Légende:
d'après les instructions du Général NAZARBÉKIAN

BLACK SEA
CASPIAN SEA
MEDITERRANEAN SEA
PERSIA
EGYPT
SYRIA
MESOPOTAMIA
TURKESTAN
BULGARIA
DAGESTAN
GEORGIA
PERSIAN GULF

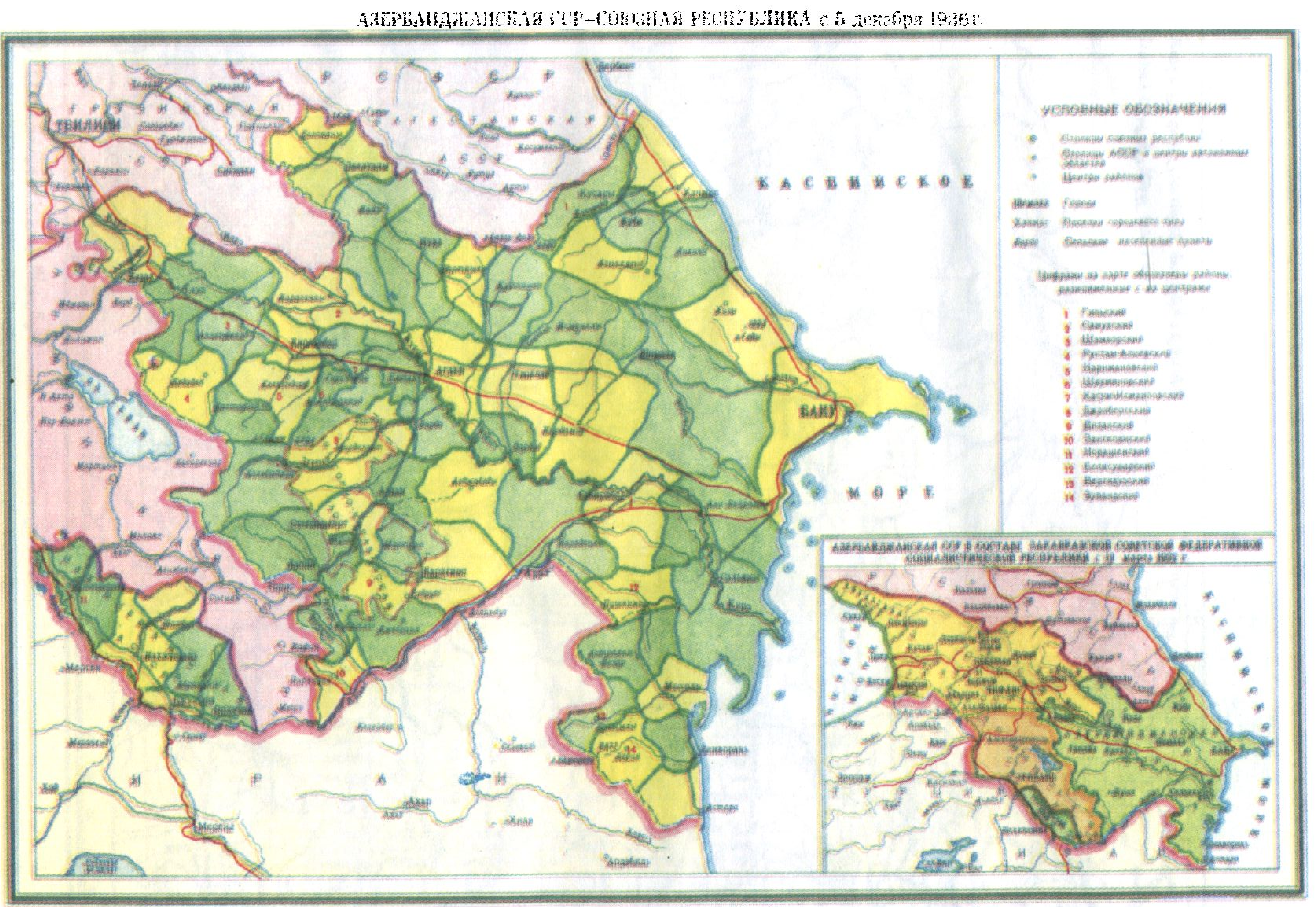
Turkish-Armenian boundary
Other international boundaries
Unmarked international boundaries
Old Turkish-Russian boundary
Vilayet boundaries
Sandjak boundaries
Kaza boundaries
Railways, broad gauge
Railways, narrow gauge
Important highways
Trails
Important cities
Other cities and villages
Peaks and passes on Armenian boundary
Other peaks
(All elevations approximate, in meters)

ERZERUM .... Names of the vilayets of Erzerum, Trebizond, Van, and Bitlis and other administrative units

Map compiled under the direction of Major Lawrence Martin, General Staff, U. S. Army, by the topographic branch U. S. Geological Survey, in cooperation with the Department of State, from field observations by the Harbord Mission and from maps of the Turkish General Staff, scale 1:200,000, German maps prepared during the war, scale 1:400,000, and British maps of Persian and Transcaucasian territory, scale 1:1,000,000


الحدود بين جمهوريات القوقاز السوفيتية وتركيا طبقاً
لمعاهدة كارس في أكتوبر لعام ١٩٢١

АЗЕРБАЙДЖАНСКАЯ ССР–СОЮЗНАЯ РЕСПУБЛИКА с 5 декабря 1936 г.




С С С Р
ФРАНЦИЯ
ПОЛЬША
ЧЕХОСЛОВАКИЯ
АВСТРИЯ
ВЕНГРИЯ
РУМЫНИЯ
БОЛГАРИЯ
ТУРЦИЯ
АЛЖИР
ЛИВИЯ
ОБЪЕДИНЕННАЯ АРАБСКАЯ РЕСПУБЛИКА (ЕГИПЕТСКИЙ РАЙОН)
САУДОВСКАЯ АРАВИЯ
СУДАН
ТИХИЙ ОКЕАН
УСЛОВНЫЕ ОБОЗНАЧЕНИЯ


УСЛОВНЫЕ ОБОЗНАЧЕНИЯ
БАКУ
ЗАКАТАЛЫ
КАСПИЙСКОЕ МОРЕ



© الأرشيف الحكومي للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية بجمهورية أذربيجان



© الأكاديمية القومية للعلوم بجمهورية أرمينيا

الطبعة الأولى

كامالا عمرانلى

"المصير الأسود للحديقة السوداء"

"قيام الدولة الأرمينية فى القوقاز- الجذور والآثار"

ترجمة/ عبد الرحمن عبد الرحمن الخميسى

مراجعة/ فائق باغيروف

النور شاه حسنوف

تمت ترجمة وطباعة هذا الكتاب بدعم من سفارة جمهورية أذربيجان
بالقاهرة، عام ٢٠٠٩

المواصفات الفنية للكتاب
كتاب مطبوع علي ورق ٨٠ جرام
Hard Cover
تصميم و جمع إلكتروني شركة
Creative
Graphic Designer :Mahmoud Mansour
إشراف وتنفيذ : شركة AMM
E-mail: ashraf__maher__am@yahoo.com
Tel.: 24121608 - 0122152433

٢٠٠٩/٩٥٣٠
I.S.B.N. 977-405-893-8

